

تمت تصحيح الرسالة

١- أ. د. م. الميرزا

٢- ~~م. د. م. الميرزا~~

٣- م. د. م. الميرزا



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٨٨٩

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

تحقيق ودراسة

كتاب التَّوْبَةِ وَالنُّزُومِ وَالطَّوْبِ

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

١٠٠٤٩٩٥

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

إعداد الطالب

٧٨٩



أخيه ب. عبد الله الطائي

إشراف الدكتور

محمود عبد الرزاق

ع ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م

١٢ - باب من حلف على غريمه
أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه منه

قال الشافعي : ومن حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه ،
ففر منه لم يحنث ، لأنه لم يفارقه ، ولو قال لا افترت أنا وأنت حنث (١) .

وأصل هذا الباب أن كل يمين علق على فعل فاعل كانت مقصورة على
فعله ، ولم تتعلق بفعل غيره ، فيكون البر والحنث معتبرا بفعل من قصد
باليمين ، فإذا لازم صاحب الدين غريمه ، وحلف أن لا يفترقا حتى يستوفي
حقه لم يخل يمينه من أحد ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يعقدها على فعله .

والثاني : على فعل غريمه .

والثالث : على فعلهما .

فأما القسم الأول : وهو أن يعقدها على فعله ، فهو أن يقول : والله
لا فارقتك حتى أستوفي حقي منك ، فالبر والحنث متعلق بفعل الحالف دون
المحلف عليه ، فان فارقه الحالف مختارا ذاكرا حنث (٢) ، وإن فارقته
مكرهين ، أو ناسيا ففي حنثه قولان على ما مضى في حنث المكره والناسي (٣) ،
فأما ان فارق الغريم المحلف عليه وفر منه ، لم يحنث الحالف سواء قدر
على إمساكه أو لم يقدر (٤) ، لأن اليمين معقودة على فعله ، فكان حنثه
بأن يكون الفراق منسوبا إلى فعله ، وهذا الفراق منسوب إلى فعل غريمه

-
- (١) مختصر المزني ٢٣٤/٥ والام ، للشافعي ٦٨/٧ .
شرح المنهاج ، للجلال المحلي ٢٨٥/٤ ومغنى المحتاج ، للشربيني ٣٤٨/٤
ونهاية المحتاج ، الشافعي الصغير ٢١١/٨ .
وروضة الطالبين ، للنووي ٧٤/١١ .
والمجموع شرح المذهب ، ١٠٩/١٨ .
(٢) لوجود المفارقة ، وتفويته البر باختياره .
(٣) أظهرهما عدم الحنث لأنه فوت البر ليس باختياره .
انظر : المسألة رقم ٦٨ وفعل ٤٢ .
(٤) لمرض وغيره .

فلم يتعلق به حنث ، ووهم ابن أبي هريرة (١) فخرج حنثه بفراق الغريم على قولين من حنث المكره ، والناسي ، وهو خطأ لما ذكرنا .

وأما القسم الثاني : وهو أن يعقد يمينه على فعل غريمه ، وهو أن يقول : والله لا فارقته حتى أستوفى حقي منك ، فإن فارقه الغريم مختاراً ذاكرة حنث ، وإن فارقه مكرهاً أو ناسياً (٢) فقد اختلف أصحابنا في الإكراه إذا كان في فعل المخلوف عليه ، هل يجري مجرى الإكراه في فعل الحالف ؟ على وجهين :

أحدهما : وهو قول البغداديين : أن الإكراه فيهما على سواء ، فعلى هذا في حنث الحالف قولان :

الوجه الثاني : وهو قول البصريين : أن الإكراه معتبر في فعل الحالف وغير معتبر في فعل المخلوف عليه ، فعلى هذا يحنث الحالف قولاً واحداً ، فأما أن كان الحالف هو المفارق للغريم فلا حنث عليه ، لأن يمينه معقودة على فعل غريمه لا على فعل نفسه ، وهذا الفراق منسوب إليه ، وليس بمنسوب إلى الغريم ، فلم يتعلق به حنث .

والقسم الثالث : وهو أن يعقد يمينه على فعله ، وفعل غريمه ، وهو أن يقول : والله لا افترقنا أنا وأنت ، أو والله لا فارق واحد منا صاحبه ، حتى أستوفى حقي منك ، فالحنث هاهنا واقع بفراق كل واحد منهما صاحبه ،

(١) ترجم له

(٢) انظر المجموع ١٠٩/١٨ وفيه قال : " ولو قال الحالف : والله لا فارقته حتى أستوفى حقي منك ففارقه الغريم مختاراً ذاكرة لليمين حنث الحالف وإن فارقه - الغريم - مكرهاً أو ناسياً ففيه طريقان : من أصحابنا من قال : هي على القولين في المكر والناسي . ومنهم من قال : يحنث الحالف قولاً واحداً ، لأن الاختيار يعتبر في فعل الحالف لا في فعل غيره ، والصحيح هو الأول ، وأنه يعتبر في فعل من حلف على فعله ، وإن كانت اليمين على فعل الحالف اعتبر الاختيار والقصد في فعله وإن كانت على فعل غيره اعتبر الاختيار والقصد في فعله وإن فارق الحالف لم يحنث ، لأن اليمين على فعل الغريم ، ولم يوجد منه فعل .

لانعقاد اليمين على فعلهما ، فان فارقه الحالف حنث ، ان كان تأكيذاً مختاراً ، وفي حنثه ان كان مكرهاً ، أو ناسياً قولان (١) ، وان فارق الغريم المحلوف عليه ذكراً مختاراً حنث الحالف ، وان فارق مكرهاً ، أو ناسياً ففي حنث الحالف ما قدمناه من خلاف البغداديين ، والبصريين .

ومن (أ) معاني هذه الأقسام في اليمين اذا كانت في الكلام أن يقول : والله لا كلمتك ، فان كلمه الحالف حنث ، لعقد اليمين على كلام الحالف ، وان كلمه المحلوف عليه ، لم يحنث ، لو قال : والله لا كلمتني فكلمته المحلوف عليه حنث ، ولو كلمه الحالف لم يحنث ، لعقد اليمين على كلام المحلوف عليه ، ولو قال : والله لا تكلمنا ، أولاً كلم واحد منا صاحبه فأيهما كلم الآخر حنث ، لأن اليمين معقودة على كلام كل واحد منهما .

(أ) (ومن) الواو ساقطة من نسخة (م) ومن الأصل
(ومن) من نسخه (م) وفي الأصل (في) .

(١) انظر - المسألة رقم ٦٨ وفعل ٤٢ .
وتحفة المحتاج وعليه حواشي الشرواني ابن قاسم العبادي ، ٤٧/١٠ .

قال الشافعي : ولو أفلس (١) قبل أن يفارقه (٢)

ج - وهذا راجع الى من حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى حقه منه ، فأفلس الغريم ، ففارقه لأجل الفلوس الموجب لطلاقه ، لا لخديعه .

فلا يخلو حال فراقه من أن يكون بحكم ، أو بغير حكم ، فان فارقته بنفسه (٣) لما أوجبه الشرع من انظار المعسر ، حنت ، لأن أحكام الشرع اذا خالفت عقد اليمين لم تمنع من الحنت ، كمن غصب مالا وحلف لا ردة على صاحبه ، حنت برده عليه ، وان كان رده بالشرع واجبا (٤) ، لأنه رده عليه مختارا ، وهكذا لو دخل دار غيره ، وحلف لا خرج منها حنت بخروجه ، وان أوجبه الشرع .

فاما ان حكم الحاكم عليه بمفارقته ، لما حكم به من فلسه ، فهو في هذا الفراق مكره غير مختار ، لأنه منسوب الى اجبار الحاكم ، فيكون في حنته قولان من حنت المكره (٥) .

(١) أي ظهر أن غريمه مفلس ففارقه ليوسر ، امتثالا لقوله تعالى : * وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة * آية (٢٨٠) سورة البقرة .
(٢) حنت : لوجود المفارقة .

انظر: مغني المحتاج ، شرييني ٣٤٨/٤ .
وتحفة المحتاج على المنهاج وحواشي شرواني ٥٦/١٠ .
وانظر: المراجع في أول باب - ١٢ - .

(٣) أي اختيارا قبل أن يلزمه الحاكم بفراقه امتثالا لقوله تعالى : * وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة * حنت الخ .

(٤) وكما لو حلف لا يملئ الفرض ثملى حنت ، وان كانت الصلاة واجبه .
(٥) اطهرهما عدم الحنت .

انظر : شرح المسألة رقم ٦٨ وفصل رقم ٤٢ .
والمرجعين السابقين .

قال الشافعي : ولو استوفى حقه فيما يرى فوجد دنائيره (أ) رجاجا ،
أو نحاسا حث في قول من لا يطرح الغلبة والخطأ عن الناسي (١) ، لأن هذا
لم يعهد (ب)

ج - إذا استوفى حقه في الظاهر ثم وجد فيه بعد فراقه نحاسا ، أو رصاصا
أو رجاجا لم يعلم به ، صار فيه كالمغلوب والناسي فيكون في حثه
قولان :

أحدهما : يحث اعتبارا بوجود الفعل واطراحا للقصد .
والقول الثاني : لا يحث اعتبارا بالقصد واطراحا للفعل .

وأما إذا وجده مصيبا ، وهو من جنس الحق فهو على ضربين :
أحدهما : أن يكون عيبها يخرجها من انطلاق اسم الحق عليها ، لأن
حقه دنائير مغربية فأعطاه دنائير شرقية ، فيكون خلاف الصفة في اليمين
جاريا مجرى خلاف الجنس ، فان علم به قبل فراقه حث (٢) وان لم يعلم به
الا بعد فراقه ، كان حثه على ما مضى من القولين .

والضرب الثاني : أن يكون عيبها لا يخرجها من انطلاق اسم الحسب
لأنها دنائير مغربية لكن مصيبة نظرا في كمال كبرها
عليها مما يسمح به في الأغلب لقللة أرشها ، برقي يمينه وان كان ضد

(أ) في الأصل " دنائير " بسقوط الهاء .

(ب) من نسخة (م) وفي الأصل يعمده .

(١) مختصر المزني ٢٣٤/٥ ، وآلام ، للشافعي ٦٨/٧

شرح المنهاج للجلال المجلى ٢٨٦/٤

نهاية المحتاج ، للشافعي الصغير ٢١٢/٨

مغني المحتاج ، للشربيني ٣٤٩/٤

أسنى المطالب ، لأبي يحيى زكريا ٢٧١/٤

روضة الطالبين ، للنووي ٧٦/١١

المجموع ١١١/١٨

(٢) لأنه فارق قبل استيفاء حقه مختارا .

ذلك لكثرة أرشه حث ، فان قيل : نقصان القدر موجب للحث فيما قل وكثر،
 فهلا كان نقصان الأرض بمشابهته في وقوع الحث بما قل وكثر ؟ قيل لأن
 نقصان القدر متحقق (ب) يمنع من التماثل في الربا ، ونقصان الأرض مثنون
 لا يمنع من التماثل في الربا ، ويمنع من البر في اليمين، فان قيل : فهذا
 ينكسر (١) بكثير الأرض لا يمنع من التماثل في الربا ، ويمنع من البر في
 اليمين قيل : لأن الظن في كثيره أقوى وفي قليله أضعف فافترقا في بر
 اليمين وان استويا في تماثل الربا .

(ب) وفي نسخه (م) مستحق .

(١) الكسر : هو من الطرق الدالة على ابطال علة المستدل وهو أن تكون
 العلة مركبة فيبين المعترض عدم تأثير أحد جزأيها ثم ينقض الجزء
 الآخر ... الخ .
 انظر شرح الأسنوى ٩١/٣ .

مسألة - ٧٨ :

قال الشافعي : ولو أخذ بحقه عرضا ، فإن كان قيمة حقه لم يحنث ،
وان كان أقل من حقه حنث ، إلا أن يتنوى حتى لا يبقى عليك من حقي شئسي ،
فلا يحنث ، قال المزني : ليس للقيمة معنى (١)

ح - وصورتها أن يحلف صاحب الحق على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفى
حقه منه ، فيأخذ منه عوض حقه متاعا ، أو عروضاً ، أو يأخذ بدل الدراهم
دنانيير ، أو بدل الدنانير دراهم ، فقد اختلف الفقهاء في بره على ثلاثة
مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي (٢) أنه لا يبر في يمينه ويحنث ،
سواء كان ما أخذه بقيمة حقه ، أو أقل منه .

والثاني : وهو مذهب أبي حنيفة ، أنه يبر في يمينه ولا يحنث ، سواء

(١) قال في المختصر :

لأن يمينه أن كانت على عني الحق لم يبر إلا بيمينه ، وإن كانت على
البراءة فقد برى ، والعوض غير الحق ماوى أو لم يساو "
مختصر المزني ٢٣٤/٥ .

(٢) الام ، للشافعي ٦٨/٧ .

مفني المحتاج ، للشربيني ٣٤٩/٤

شرح الجلال على منهاج الطالبين ٢٨٦/٤

روضة الطالبين ، للنووي ٧٦/١١ وفيه قال : فإذا قال : لغريمه والله
لا أفارقك حتى أستوفي حقي منك ، ثم أخذ عوضاً عن حقه وفارقه ، حنث
- إلا أن ينوى لا يفارقه وعليه حق - سواء كانت قيمة العوض مثـل
حقه ، أو أقل أو أكثر ، لأنه لم يستوف حقه وإنما استوفى بدله .

كان بقيمة حقه أو أقل منه (١) .

والثالث : وهو مذهب مالك (٢) أنه يببر ان كان بقيمة حقه ، ويحنث ان كان أقل من قيمة حقه ، ووهم المزني فنقل هذا المذهب عن الشافعي ثم رد عليه فقال : ليس للقيمة معنى (٣) .

لأن يمينه ان كانت على عين الحق لم يببر الا بعيته ، وان كانت على البراءة فقد برىء والعوض غير الحق ساوى أو لم يساو " . فيقال للمزني نقلك خطأ ، وجوابك صحيح .

وانما حكاه الشافعي عن مالك ، وقد أفصح بمذهبه في كتاب الام (٤) انه يحنث .

واحتج أبو حنيفة (٥) على بره ، بأخذ البذل ، بأنه اذا أخذ عن مائة دينار ألف درهم مار عليه بأخذ الألف مائة دينار فصار مستوفيا لحقه .

(١) انظر : فتح القدير ، لكمال ٤٦٥/٤ وحاشية شلبي ١٥٩/٣ وفيها قال : (وصورة المسألة في الرجل يقول : ان لم أقض دراهمك التي لك علي فعبدني حر فيبيعه بها عبدا ثم يقضيه قال : قد قضاها ،

وقد بره ، وان وهبه له لم يببر : وبيانه : ان حق رب الدين في الدين لافي العين ، والقضاء لا يتحقق في نفس الدين لأنه وصف ثابت في الذمة ولكن ما يقبضه رب الدين من العين يصير مضمونا عليه ، لأنه قبضه على وجد التملك لنفسه فكان ديناً عليه للمديون ، ولرب الدين على المديون مثله فالتقى الدينان قصاصاً ، وهذا معنى قول أصحابنا " الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها " () .

(٢) المدونة ، لمالك ١٤٢/٢ شرح الكبير ، وعليه حاشية الدسوقي ١٥١/٢ .

(٣) مختصر المزني ٢٣٤/٥ .

(٤) الام ، للشافعي ٦٩/٧ وفيه : وإلا قال صاحب الحق : والله لا أفارقك حتى أستوفي حقي منك " فلا يببر أبداً الا بأن يأخذ ما كان ، ان كانت دنائير فدنائير ، أو دراهم فدراهم ، لأن ذلك حقه ، ولو أخذ فيه أضعاف حقه لم يببر لأن ذلك غير حقه " .

(٥) انظر : المراجع التالية :

فتح القدير للكمال ٤٦٥/٤ ، تبين الحقائق ١٥٩/٣ .

ودليلنا : هو أن سقوط الحق إنما هو بالمأخوذ وهو دراهم ، والحق
 دنانير فصار أخذاً لبذل الحق ، وليس يأخذ للحق ، ولأننا أجمعنا
 وأبو حنيفة ، أنه لو كان حق الحالف ثوباً فصالح عنه بدراهم أخذها منه أنه
 يحنت ، فكذلك إذا أخذ عن الدراهم ثوباً ، أو أخذ عن الدنانير دراهم
 حنت ، لأنه قد أخذ في الحاليين بدل حقه ، ولم يأخذه بعينه ، وفيه
 جواب (أ) .

(أ) هكذا في الأصل ونسخة (م) ولعل الناسخ ترك ذكر الجواب اكتفاء
 بما ذكر سابقا والله أعلم .

فصل - ٥٢ :

فأما إذا حلف لا يفارقه حتى يستوفى ما عليه ، ولم يقل استوفى حقي فأخذ بحقه بدلا بر في يمينه ، لأنه قد صار بأخذ البديل مستوفيا ماعليه ، ولو أبرأه من الحق حنث ، لأن الأبراء ليس باستيفاء ، ولو أخذ به رهنا حنث أيضا ، لأن الرهن وثيقة ، ولو أحاله بالحق حنث ، لأنه ما استوفى ماعليه ، وإنما نقله الى ذمة غيره ، ولو أحاله صاحب الحق على الغريم بر ، لأنه قد استوفى بالحواله حقه ، ولو جني جناية أرشها بقدر حقه ، فإن كانت خطأ لم يبر ، لأن أرشها على عاقلته ، وإن كانت عمدا فأرشها في ذمته ، وحقه في ذمة غيره ، فإن كانا من جنسين لم يجر أن يتقاصاه ، لأنه بيع دين بدين ، فيحنث لبقاء حقه على غريمه ، وإن كانا من جنس واحد فهل يكون قصاصا ؟ فيه ثلاثة أقاويل :

أحدها : يكون قصاصا ، وإن لم يتراضيا فعلى هذا قد بر في يمينه .

والقول الثاني : لا يكون قصاصا ، وإن تراضيا فعلى هذا قد حنث في يمينه .

والقول الثالث : يكون قصاصا مع التراضي ، ولا يكون قصاصا مع عندم التراضي ، فعلى هذا إن تراضيا قبل الافتراق بر ، وإن لم يتراضيا حنث



مسألة - ٧٩ :

وحد الفراق أن يفترقا عن مكانهما (أ) الذي كانا فيه أو مجلسهما (١)

ج - وهذا صحيح :

وهو معتبر بالعرف . أن يصير كل واحد منهما في مكان لا ينسب إلى مكان صاحبه . وجملته أن كل ما جعلناه افتراقا في البيع في سقوط الخيار في المجلس ، جعلناه افتراقا في اليمين في وقوع الحنث ، وقد أوضحناه فأغنى عن إعادته . فلو أكره الحالف على الافتراق كان في حنثه قولان (٢) . ولو مات الحالف قبل فراقه لم يحنث ، ولو مات المحطوف عليه ، لم يكن مفارقا له بالموت ، بخلاف الافتراق بالبيع ، حتى يفارقه ببدنه ، فإذا فارق ببدنه ففي حنثه حينئذ قولان كالمكره (٣) .

(١) في المختصر " مقامهما " .

انظر : مراجع هذه المسألة فيما يلي :

(١) مختصر المزنّي ٢٣٤/٥ ولأم ، للشافعي ٦٩/٧

روضة الطالبين ، للنووي ٧٤/١١ وفيه قال : " حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى حقه منه ، ففي المسألة نظران أحدهما : في حقيقة المفارقة ، والقول فيها على ما سبق في افتراق المتبايعين عن المجلس ، والرجوع إلى العادة ، فإن فارق الحالف قبل الاستيفاء مختارا ، حنث وان كان ناسيا أو مكرها فعلى القولين في الناسي والمكره . . . الخ والنظير الثاني في استيفاء الحق . . . ومغنى المحتاج للشربيني ٢٤٨/٤ وفيه قال : والمراد بالمفارقة ما يقطع خيار المجلس " .

(٢) انظر : المسألة رقم ٦٨ وفصل ٤٢ .

(٣) انظر : المسألة رقم ٦٨ وفصل ٤٢ .

مسألة - ٨٠ :

قال الشافعي : ولو حلف ليقضيه حقه غدا ففواه اليوم حنث ، لأن
قضاه غدا غير قضاءه اليوم ، الا أن يكون له بينة أن لا يخرج غدا حتى
أقضيك حقه فقد بر (١) .

ح - وقد مضت هذه المسألة اذا حلف ليقضيه حقه غدا ففواه اليوم ،
أنه يحنث ، لأن قضاءه اليوم ليس بقضاء في غد . وقال أبو حنيفة ومالك (٢)
لا يحنث ، ولكن لو نوى بيمينه أن لا يخرج غدا حتى أقضيك بر ، لأنه جعل
خروج الغد حدا ولم يجعله وقتا .

ولو حلف لأدخلن الدار في غد ، فدخلها اليوم ، لم يحنث ، لأنه يقدر
على دخولها في غد ، فان لم يدخلها في غد حنث ، ولو حلف ليبيعن عبده
في غد ، فباعه اليوم لا يحنث ، لأن يقدر على ابتياعه بعد بيعه ، ثم
يبيعه في غد ، فان فعل ذلك والا حنث حنث ، ولو أعتقه قبل غد حنث
لأنه لا يقدر على بيعه بعد عتقه ، ولو دبره لم يحنث ، لأنه يقدر على
بيعه ، ولو كاتبه لم يتعجل حنثه ، لجواز أن يعجز العبد نفسه قبل غد ،
فيقدر على بيعه في غد ، ولو حلف ليطلقن زوجته في غد فطلقها اليوم ، فان
استوفى به جميع طلاقها حنث ، وان لم يستوفه لم يحنث ، لأنه يقدر على
طلاقها في غد ، ولو حلف ليتزوجن هذه المرأة في غد ، فتزوجها اليوم ، لم
يتعجل حنثه ، لأنه يقدر على طلاقها ، واستئناف نكاحها في غد ، فان فعل
والا حنث . ولو حلف ليعتقن عبده في غد ، فأعتقه اليوم ، حنث ، لأنه
لا يقدر على استئناف عتقه بعد نفوذه اليوم ، بخلاف النكاح ، واذا حنث
في هذه المسائل على ما بيناه ، ففي زمان حنثه ثلاثة أوجه :

أحدهما : حكاة ابن أبي هريرة احتمالا ، أنه يحنث لوقته ، لأنسه
لا سبيل له الى البر .

(١) انظر : شرح مسألة ٦٨ ، و ٦٩ ، ومراجعهما .

(٢) فتح القدير ، لکمال ٤١٣/٤ - المدونة ، لمالك ١٣٦/٢ .

والوجه الثاني : أنه يحسب في دخول غد ، لأنه أول أوقات بره .

والوجه الثالث : أنه لا يحسب الا بخروج غد ، لأنه آخر أوقات

بره ، فصار وقتنا لحشه .

مسألة - ٨١ :

قال الشافعي : ولو وهبه له رب الحق حنث ، الا أن يكون نـووى أن لا يبقى على من حقه شيء فيبر (١) .

ج - ولسقوط الحق عنه بغير أداء حالتان :

أحدهما : هبة تتوجه الى الاعيان .
والثاني : ابراء يتوجه الى الذمة .

فأما الهبة فهي (٢) تمليك محض لا يتم الا بالقبول بعد البذل ، والقبض بعد العقد فاذا حلف ليقضينه حقه في غد ، أو ليدفعن اليه حقه في غد ، فوهبه صاحب الحق له حنث ، الحالف ، لأن الحق سقط بغير دفع وقد اختار التملك فصار مختاراً ، للحنث فحنث ، ولو كان الحق فسي الذمة فأبرأه منه ، فان قيل : ان الأبراء تمليك (٣) يقف على القبول حنث كالهبة ، وان قيل : انه اسقاط لا يفتقر الى القبول ، ففي حنثه قولان كالمغلوب (٤) على الحنث ، ولكن لو قال : والله لا أفارقك ولي عليك حق فوهبه له ، أو أبرأه منه بر في يمينه ، لأنه لم يبق له بعد الهبة والبراء حق ، ولو كان له عنده وديعه (٥) ففارقه قبل استرجاعها

(١) مختصر المزني ٢٣٤/٥ .

(٢) روضة الطالبين ، للنووي ٧٥/١١ .

مغني المحتاج ، للشربيني ٣٩٦/٢ ، وفيه قال " التمليك لعين بلا عوض في حال الحياة تطوعاً - هبة ، فخرج بالتمليك العارية والضيافة والوقف ، وبالعين الدين والمنفعة " . وشرط هبة ايجاب وقبول ولا يملك موهوب الا بقبض باذن الواهب .

انظر شرح منهاج الطالبين ، للمحلي ١١١/٣ ، ١١٢ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ، للسيوطي ١٧١ و ٥٢٤ .

انظر : شرح منهاج الطالبين ، للجلال ١١٢/٣ - وفيه " وهبة الديسن للمدين ابراء منه ، ولا يحتاج الى قبول اعتباراً بالمعنى ، وقيل يحتاج اليه اعتباراً باللفظ " .

(٤) المكره على الحنث ، انظر المسألة رقم ٦٨ وفصل ٤٢ .

وانظر : روضة الطالبين ، للنووي ٧٩/١١ .

(٥) هي : عين موضوعة عند غير صاحبها أمانة ليحفظها .

شرح المنهاج ، للمحلي وحاشية قليوبي عليه ١٨٠/٣

نظر مخرج يمينه ، فان قال : لا أفارقك ولي عليك حق بر مع بقاء الوديعة ،
لأنها ليست عليه ، وان قال : لا أفارقك ولي عندك حق حث ببقاء الوديعة ،
لأنها حق له عنده ، ولو كان له عنده عارية (١) حث في الحالين ، سواء
قال عليه أو عنده ، لأن عليه ضمانها وعنده عينها .

(١) اسم لباحه منفعة عين مع بقائها بشروط مخصوصة .
انظر : شرح منهاج الطالبين ، للجلال ١٢/٣ - ٢٠ .
وفيه "وان تلفت - العين المستعارة - لا باستعمال مأذون فيـه
ضمنها - المستعير - وان لم يفرط " .

ولو حلف لا يبت لزيد متاعاً، فوكل زيد في بيع متاع (١) فباعه الحالف لم يحنث ، وعلى مذهب مالك يحنث (٢) . وليس بصحيح ، لأنه أضاف المتاع الى زيد بلام التملك فصارت يمينه مقصورة على ملك زيد ، وهذا المتاع ملك لغير زيد (٣) ولو قال : والله لا يبت متاعاً في يد زيد فوكل زيدا في بيع متاع (٤) فباعه الحالف نظر : في توكيل زيد ، فان وكل أن يبيعه كيف رأى بنفسه أو بغيره حنث الحالف ، لأنه قد باع متاعاً قسرياً يد زيد ، وان وكل أن يبيعه بنفسه فدفعه الى الحالف حتى باعه كان البيع باطلاً (٥) ، ولم يحنث به الحالف ، ويكون الحنث^{واضحاً} بما يصح من البيع دون ما فسد ، وكذلك سائر العقود اذا حلف لا يعقدها ، فعقدها عقداً فاسداً لم يحنث (٦) وقال أبو حنيفة (٧) : يحنث بالصحيح منها ، والفساد

-
- (١) فدفع زيد المتاع الى الحالف فباعه
انظر : الام ، للشافعي ٧١/٧ وفيه " واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً فدفع المخلوف عليه سلعة الى رجل فدفع ذلك السلعة الى الحالف فباعها لم يحنث ، لأنه لم يبيعها الذي حلف أن لا يبيعها له الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلان فيحنث " .
- (٢) المدونة لمالك ١٤١/٢ .
- (٣) وانما هو وكيل في بيعه .
- (٤) أي : فدفعه زيد الى الحالف ... الخ .
- (٥) لأنه ليس للوكيل أن يوكل فيما هو موكل فيه بلا اذن المالك ، لأنه لم يرض بتصرف غيره .
- مغنى المحتاج ، للشرييني ٢٢٦/٢ وشرح المنهاج ، للجلال ٣٤٣/٢ .
- (٦) انظر : روضة الطالبين ، للنووي ٤٩/١١ " حلف لا يبيع فباع بيعة فاسداً أو لا يهب فوهب هبة فاسدة ، لم يحنث ، وتنزل الفاظ العقود على الصحيح . هذا اذا أطلق اليمين ... الخ " .
- (٧) انظر : بدائع الصنائع ، للكاساني ٨٣/٣ ، وفيه " ولو حلف لا يبيع فباع بيعة فاسداً ، وقبل المشتري وقبل يحنث ، لأن اسم البيع يتناول الصحيح والفساد ، وهو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب ، ولأن المقصود من البيع هو الوصول الى العوض ، وهذا يحصل بالبيع الفاسد اذا اتصل به القبض ، لأنه يفيد الملك بعد القبض " .

استدلالاً بأن العقد فعل ، والصحة والفساد حكم ، وعقد يمينه على الفعل
دون الحكم .

ودليلنا : هو أن العقد ماتم ، والفساد يمنع من تمامه ، وإذا لم
يتم شرط الحنث لم يقع ، كالنكاح الفاسد ، فإنه وافق على أنه لا يجب
به (١) وخالف في البيع الفاسد فأوقع الحنث به ، فإن اعتبر الحنث بفعل
العقد بطل بالنكاح ، وإن اعتبر بصحة العقد بطل بالبيع ، فلم يسلم له
دليل ، ولم يصح له تعليل .

(١) الحنث : المرجع السابق ص ٨٤ ، وفيه " فلو حلف لا يتزوج على هذه
المرأة فهو على الصحيح دون الفساد حتى لو تزوجها نكاحاً فاسداً
لا يحنث ، لأن المقصود من النكاح الحل ، ولا يثبت بالفساد ، لأنه
لا يثبت بسببه وهو الملك ، بخلاف البيع فإن المقصود منه الملك
وأنه يحصل بالفساد " .

فصل - ٥٤ :

فإذا حلف لا يصوم فدخل في الصيام حنث بالدخول فيه ، وان لم يستكمل جميع اليوم . ولو حلف لا يملئ حنث باحرامه بالصلاة وان لم يستكملها ، وقال ابن سريج (١) لا يحنث حتى يقرأ بعد الاحرام ويركع فيأتي بأكثر الركعة (٢) ، وقال أبو حنيفة (٣) : لا يحنث حتى يستكمل ركعه بسجدها يستوعب بها جنس أفعال الصلاة .

ودليلنا : أنه يكون مصليا بالدخول في الصلاة ، كما يكون صائما بالدخول في الصيام ، فوجب أن يستويا في الحنث بالدخول ، لأن اليمين إذا تعلقت باسم استقر حكمها بالدخول في أول الاسم ، كما أن حلفا يدخل الدار فدخل أول دهيئتها ، حنث ، واستدلاله يفسد بالجلوس قدر التشهد ، فإنه من جنس أفعالها ، ولم تشتمل عليه الركعة الأولى - والله أعلم بالصواب -

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) انظر : روضة الطالبين ، للنووي ٦٦/١١ .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ٨٤/٣ . " ولو حلف لا يملئ فكبر ودخل في الصلاة لم يحنث حتى يركع ويسجد سجدة ... الخ .

١٣ - باب من حلف على امرأته لا تخرج الا باذنه

قال الشافعي : ومن قال لامرأته : ان خرجت الا باذني ، أو حتى
آذن لك ، فهذا على مرة واحدة . فإذا خرجت باذنه بر ، ولا يحث ثانية
الا أن يقول : كلما خرجت الا باذني فهذا على كل مرة (١) .

ح - اعلم أن ألفاظ يمينه إذا حلف على زوجته أن لا تخرج الا باذنه ينقسم
ثلاثة أقسام :

أحدها : ما اتفق الفقهاء على أنها تنعقد على مرة واحدة ، ولا توجب
التكرار ، وذلك لفظتان الى ، وحتى ، فإذا قال لها : أنت طالق ان خرجت
الى أن آذن لك ، أو حتى آذن لك فيعقد يمينه على خروجها مرة واحدة
بإذنه ، فإن خرجت مرة واحدة بإذنه بر وانحلت يمينه ولا يحث ، ان خرجت
بعد ذلك بغير اذنه (٢) .

(١) مختصر المزني ٢٣٤/٥ والام ، للشافعي ٧١/٧

روضة الطالبين ، للنووي ٦١/١١ ، والمسألة رقم ١٩
وشرح المنهاج للجلال ٣٥٢/٣ .

(٢) انظر : شرح روض الطالب ، لأبي يحيى ٢٦٦/٤ وفيه " لو حلف لا يخرج
فلان الا بإذنه ، أو بغير اذنه ، أو حتى يأذن له فخرج بلا اذن منه
حث ، أو باذن فلا يحث ، ولو لم يعلم بإذنه بحصول الاذن ، وانحلت
اليمين في الحالين ، أي : حالتي الحث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك
بغير اذن أو باذن لم يحث ... الخ " .

" ولو كان الحلف بطلاق ، كأن قال لزوجته : ان خرجت بغير اذني ، أو
الا باذني فأنت طالق ، ان خرجت بغير اذنه طلقت ، وان خرجت بإذن
لم تطلق ، وتنحل اليمين على التقديرين بخرجة واحدة ، سواء كانت
بإذن أم لا ، لأنها تعلقت بخرجة واحدة اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار
فصار كما لو قيدها بواحدة ، ولأن لهذه اليمين جهة بر ، وهي الخروج
بإذن ، وجهة حث ، وهي الخروج بدونه ، لأن الاستثناء يقتضي النفي
والاثبات ، جميعا ، وإذا كان لها جهتان ، ووجدت احدهما تنحل
اليمين ... الخ المرجع السابق .

واختلفوا في العلة مع اتفاقهم في الحكم ، فعلل أصحاب أبي حنيفة (١) بأنهما لفظتا غاية ، ارتفع حكمهما بانقضائهما .

وعلل أصحاب الشافعي ؛ بأنهما لما لم يتكررا في الحنث لم يتكررا في البر ، وتأثير هذا الاختلاف في التعليل يتبين في القسم الثالث : فهذا حكم القسم الأول .

والقسم الثاني : ما اتفقوا على أنها تنعقد على التكرار في البر والحنث وهي لفظة واحدة ، وذلك كقوله : كلما (٢) دخلت الدار بغير اذني فأنت طالق ، فلفظة كلما موضوعة للتكرار ، فبره يكون بأذنه لها في كل مرة ، وحنثه يكون بأن لا يأذن لها في كل مرة (٣) ، وان خرجت مرة بغير اذنه حنث ، وطلقت واحدة ، ولم تسقط يمينه ، وان خرجت ثانية بغير اذنه حنث ، وطلقت ثانية ، ولم تسقط يمينه ، وان خرجت الثالثة بغير اذنه حنث ، وطلقت الثالثة وسقطت يمينه بعدها ، لاستيفاء ما ملكه من طلاقها ، ولو أذن لها بالخروج ثلاث مرات في ثلاث خرجات بر ، ولم تنحل يمينه لبقاء الطلاق ، فان خرجت رابعة بغير اذنه طلقت ، فيقدر الحنث بالثلاث، ولم يقدر بها البر ، لاعتبار الحنث بما ملكه من عدد الطلاق ، فلو خرجت مرة بأذنه وثانية بغير اذنه ، وثالثة بأذنه ، ورابعة بغير اذنه ، بر في خرجتين الأولى (٤) والثالثة ، وحنث في خرجتين الثانية والرابعة ، ثم على هذه العبرة .

والقسم الثالث : ما اختلف فيه هل تنعقد يمينه على مرة واحدة ، أو على التكرار ؟ فذلك فيما عدا القسمين الماضيين من الألفاظ وهي خمسة ألفاظ :

-
- (١) بدائع الصنائع ، للكاساني ٤٣/٣ ، وفتح القدير ، لابن الهمم ٣٩٠/٤ .
 - (٢) أما التعليق بلفظ " كلما " ، أو ل وقت فلا تنحل اليمين بخرجة واحدة ، بل بتكرر الحنث بتكرار الخروج ، لاقتضائه التكرار .
 - (٣) ويغنيه عن ذلك أن يقول : أذنت لك في الخروج كلما أردت .
 - أسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٦٦/٤ ، وروضة الطالبين ، للنووي ٦٢/١١ .
 - (٤) انظر : المصباح المنير ٣٠/١ .

- أحدها : ان خرجت من الدار الا باذني فأنت طالق .
- والثانية : ان خرجت من الدار الا أن آذن لك فأنت طالق .
- والثالثة : ان خرجت من الدار بغير اذني فأنت طالق .
- والرابعة : أي وقت خرجت من الدار بغير اذني فأنت طالق .
- والخامسة : متى خرجت من الدار بغير اذني فأنت طالق ، فاختلفوا فسي
- انعقاد اليمين لهذه الألفاظ ، هل توجب التكرار في البر والحنث ؟ على
- ثلاثة مذاهب .

أحدها : وهو مذهب الشافعي : أنها تنعقد على مرة واحدة (١) في البر والحنث ، ولا توجب التكرار في بر ولا حنث ، فان خرجت مرة واحدة باذن بر وانطحت اليمين ، ولا يحنث ان خرجت بعد ذلك بغير اذن ، وان خرجت مرة واحدة بغير اذن حنث ، وسقطت اليمين ، ولا يعود الحنث ان خرجت بعده بغير اذن .

والمذهب الثاني : وهو مقتضى مذهب مالك أنها تنعقد على التكرار في البر والحنث (٢) ، وان خرجت مرة باذن بر ، ولم تنحل اليمين ، وان خرجت مرة بغير اذن حنث ، ولم تسقط اليمين .

والثالث : وهو مذهب أبي حنيفة (٣) : أنها تنعقد على المرة الواحدة في الحنث ، وعلى التكرار في البر ، فاذا خرجت مرة بغير اذن حنث ، وسقطت اليمين ، ولم يحنث ان خرجت من بعد بغير اذن ، وان خرجت مرة باذن بر ، ولم تنحل اليمين ، وحنث ان خرجت بعده بغير اذن . ولأصحابه في هذا طريقان : منهم من يرى قوله : الا باذني استثناء يوجب

(١) الام ، للشافعي ٧١/٧

• روضة الطالبين ، للنووي ٦١/١١

• أسنى المطالب ، الأنصاري ٢٦٦/٤

(٢) المدونة ، لمالك ١٣٦/٢ والشرح الكبير ، للدردير وحاشية دسوقي عليه ١٤٨/٢

• شرح ، الخرشي ٨٨/٣

(٣) بدائع الصنائع ، للكاساني ٤٣/٣ وفتح القدير ، للكمال ٣٩٠/٤

خروج المستثنى (١)، ولا يتعلق به بر ولا حنث ، وبره بأن يكون لا تخرج ، وحنثه يكسبون بأن تخرج بغير اذن ، ليكون باراً من وجه واحد ، وحانثاً من وجه واحد ، ولا يكون باراً من وجهين وحانثاً من وجه ، كمن قال لزوجته : ان كلمت زيدا فأنت طالق (كان) (آ) بكلامها لزيد حانثاً وبترك كلامه باراً ، وبكلامها لغيره غير بار ، ولا حانث ، وهذه أشبه بطريقة المحققين منهم ، وهي فاسدة من وجهين :

أحدهما : أن يمينه تضمنت منعاً وتمكيناً ، فالمنع خروجها بغير اذن والتمكين خروجها باذن ، فلما حنث بالمنع ، وجب أن يبر بالتمكين ، لأن كل واحد منهما قد تضمنته اليمين ، وخالف ما استشهد به من يمينه على كلامها لزيد ، لأن كلامها لغيره لم يدخل في يمينه من منع ولا تمكين ، فلم يتعلق به بر ولا حنث .

والثاني : أن البر والحنث يتعلقان في الأيمان بشيء واحد ، فإن كانت على اثبات كقوله : والله لأدخلن الدار ، كان بره بدخولها ، وحنثه بأن لا يدخلها ، وإن كانت على نفي كقوله : والله لا دخلت الدار ، كان بره أن لا يدخلها ، وحنثه بأن يدخلها ، فلما كان حنثه في قوله : ان خرجت الا باذني فأنت طالق ، يكون بخروجها بغير اذنه ، وجب أن يكسبون بره بخروجها باذنه ، فثبت بهذين المعنيين ، فساد هذه الطريقة .

والطريقة الثانية ، لهم أن يسلموا وقوع البر بالخروج باذن ، كما أن وقوع الحنث بالخروج بغير اذن ، ويستدلوا على وجوب تكرار البر ، وإن لم يتكرر الحنث بأمرين :

أحدهما : إنما انعقد الإجماع عليه في قوله : لزوجته ان خرجت من الدار الا راكبة ، فأنت طالق ، أن البر يتكرر والحنث لا يتكرر ، ويلزمها أن تخرج في كل مرة راكبة ، وإن خرجت مرة غير راكبة حنث ، وسقطت

(١) (كان) من نسخة (م) وهي ساقطة من الأصل .

اليمين ، وان خرجت مرة راكبة بر ، ولم تنحل اليمين ، ولزمها الخروج بعد هذا البر راكبة أبدا ، كذلك ما اختلفنا فيه (ب) من قوله : ان خرجت الا باذني فأنت طالق ، فخرجت مرة باذنه لم تنحل اليمين ، ولزمها أن تخرج كل مرة باذنه ، ولو خرجت مرة بغير اذنه حنث ، وسقطت اليمين فيكون الاجماع في اشتراط الركوب دليلا على الخلاف في اشتراط الاذن اذ ليس بين الشرطين فرق في الحكم .

والثاني : أنه لما كان البر بترك الخروج مؤيدا ، والحنث من غير اذن مقيدا ، وجب أن يكون البر بالخروج بالاذن متكررا ، وان لم يكن الحنث بالخروج بغير اذن متكررا .

والدليل على فساد هذه الطريقة من وجهين : أحدهما : لما كان عقد اليمين بلفظ الغاية يوجب استواء البر والحنث في سقوط التكرار ، وكان عقدها بقوله : كلما يوجب استواء البر والحنث في وجوب التكرار ، وجب أن يكون عقدها بما اختلفنا فيه من قوله : ان خرجت الا باذني ، ملحقا بأحدهما في استواء البر والحنث في وجوب التكرار ، وسقوطه فلما سقط التكرار في الحنث وجب أن يسقط التكرار في البر ، وتحريره قياسا ، أن كل يمين اشتملت على منع ، وتمكين وجب أن يكون البر فيهما مقابلا للحنث في وجوب التكرار وسقوطه ، كالمعقودة بلفظ الغاية في سقوط التكرار ، وكالمعقودة بكليا في وجوب التكرار .

والثاني : أن البر والحنث في الأيمان معتبران بالعقد ، فلما أوجب تكرار المنع ، والتمكين أوجب تكرار البر والحنث ، وان لم يوجب تكرارهما لم يتكرر البر والحنث ، ولفظ التكرار معدوم في قوله : ان خرجت الا باذني ، فأنعقد على مرة وموجود في قوله : كلما خرجت بغير اذني فأنعقد على كل .

(ب) في الأصل " أبدا " وهي زائدة .

ألا تراه لو قال لها : ان خرجت باذني فأنت طالق ، انعقدت على مرة ، ولو قال : كلما خرجت باذني فأنت طالق (ج) انعقدت على التكرار (د) ، وما انعقدت عليه اليمين نواة في البر والحنث في التكرار ، والانفراد ، لأن عقدها إذا قابلت مقتضاها كان حكمها مقهورا عليه .

وتحريره قياسا ، أن ما انعقدت عليه اليمين وجب أن يساويه البر والحنث قياسا على تعليق الطلاق بالاذن ، تسوية بين الاثبات والنفي .

فأما الجواب عن استدلالهم بقوله : ان خرجت الا راكبة فهو أن هذا تعليق طلاق بصفة ، وهي خروجها ماشية فوقع بوجود الصفة ، وليس يميننا توجب معنا وتمكيننا فافترقا .

وأما الجواب بامتداد البر في المقام الى الموت ، وتوقيت الحنث بالخروج ، فهو أن المقام في منزلها ترك مطلق ، فحمل على التأبيد في البر ، والخروج فعل مقيد بوقته فتقدر به البر والحنث ، فوجب أن يكون البر فيه مساويا للحنث .

(ج) " فأنت طالق " ساقط من الأصل .

(د) من نسخة (م) وفي الأصل " على مره " .

ويتفرع على ما قدمناه أن يقول لها: ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فأنت طالق ، فخرجها الى الحمام مستثنى من يمينه ، لأنه لا يفتقر الى اذن ، ولم يتعلق به بر ولا حنث ، فاليمين منعقدة على خروجها الى غير الحمام ، فان خرجت اليه (١) بغير اذنه حنث وسقطت اليمين ، فان خرجت اليه باذنه بر ، وانحلت اليمين ، فاذا كان كذلك ، لم يخل خروجها بغير اذن اذا جمعت فيه بين الحمام وغير الحمام ، من ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن تخرج الى الحمام ، ثم تعدل الى غير الحمام ، فلا حنث عليه اعتبارا بقصد الخروج ، أنه كان الى الحمام .

والضرب الثاني : أن تخرج الى غير الحمام ثم تعدل الى الحمام ، فيحنث اعتبارا بقصد الخروج ، أنه كان الى غير الحمام .

والضرب الثالث : أن تخرج جامعاً في قصدها بين الحمام وغير الحمام فيحنث ، لأن خروجها الى غير الحمام موجود ، فلم يمنع اقترانه بالخروج الى الحمام من وقوع الحنث به (٢) ، وهم أبو حامد الاسفراييني (٣) فقال: لا يحنث به تغليباً لما يوجب الحنث على ما يوجب ، وزله فيه واضح لما عللناه ألا تراه لو قال لها : ان كلمت زيدا فأنت طالق فكلمت زيدا وعمروا معا طلقت ، ولم يمنع كلامها لعمرى من وقوع الطلاق بكلامها لزيد .

(١) أي الى غير الحمام .

(٢) روضة الطالبين ، للنووي ٦٣/١١ .

ومغني المحتاج ، للشربيني ٢٥٣/٤ ، ٣٣٢/٣ .

(٣) تقدمت ترجمته

فصل - ٥٦ :

فأما الاذن فقد يكون تارة بالقول ، وتارة بالكناية ، وتارة بالرسالة ، وتارة بالاثارة ، وجميعه يكون اذا اعتبارا بالعرف فيه ، ابتداء السزوج بالاذن ، أو سألته فأذن ، فان استأذنته وأمسك فلم يكن منه اذن ولا منع ، لم يكن السكوت اذنا ، الا أن يقترن به اشارة ، فيصير بالاثارة اذنا ، فان أذن لها ، ثم رجع في اذنه لم يسقط حكم الاذن برجوعه ، لأن شرط البسر وجود الاذن ، وليس بقاؤه عليه شرطا فيه ، وسواء كان رجوعه قبل الخروج أو بعده ، فان شرط اذنا باقيا فرجع فيه حث ان كان رجوعه قبل الخروج ، ولم يحث ان كان رجوعه بعد الخروج ، ولو شرط في يمينه أن يكون خروجها باذن غيره ، أعتبر اذن ذلك الغير دون الحالف ، ولو شرط اذنهما معا ، حث بخروجها عن اذن احدهما ، فان أذن للغير أن يأذن لها فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يقول : ائذن لها عن نفسك ، فلا يجزىء في البسر أن يأذن لها الغير حتى يأذن معه الحالف ، فان أذن الغير ، ولم يأذن الحالف حث .

والضرب الثاني : أن يقول : ائذن لها عني ، فقد صار في الاذن نائباً عن الحالف ، فيحتاج الغير أن يأذن لها اذنين ، أحدهما عن نفسه ، والثاني عن الحالف ، فاذا جمع بين الاذنين بر الحالف ، وان اقتصر على أحدهما حث .

والضرب الثالث : أن يطلق اذنه للغير فيسأل عنه الحالف ، فان أراد أحد الأمرين عمل عليه ، وكان حكمه على ما قدمناه من الضربين ، فان قات سؤال الحالف عنه لغيبة طالت ، نظر حال ذلك الغير مع الحالف ، فان كان ممن جرت عادته أن يأمره وينهاه ، صار هذا الاذن له أمرا ، فيكون اذنا عن الحالف ، فيصير كالضرب الثاني ، وان لم تجر عادته بأمره ونهي ، صار مثل هذا الاذن طلبا فيكون اذنا عن الغير ، فيصير كالضرب الأول اعتبارا بالعرف . والله أعلم .

مسألة - ٨٢ :

قال الشافعي : ولو أذن لها وأشهد على ذلك ، فخرجت لم يحنث ، لأنه قد أذن لها وإن لم تعلم ، كما لو كان عليه حق لرجل فمات أو غاب فجعله صاحب الحق في حل برئ ، غير أني أحب له في الورع أن يحنث نفسه ، لأنها خرجت عاصية له عند نفسها ، وإن كان قد أذن لها (١) .

ح - وهذا صحيح .

إذا حلف بطلاقها أن لا تخرج إلا بأذنه ، وأذن لها ولم تعلم بالاذن حتى خرجت لم يحنث ، ولا يكون علمها بالاذن شرط في البر ، هذا مذهب الشافعي (٢) وبه قال أبو يوسف ، وقال مالك (٣) ، وأبو حنيفة ، ومحمد (٤) يحنث ، ويكون علمها بالاذن شرطاً في البر ، استدلالاً بأربعة معان :

أحدها : أن الاذن تضمن الاعلام لقوله تعالى : ﴿ وأذن في الناس بالحج ﴾ (٥) ، أي أعلمهم بموجبه (أ) ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : لفاطمة بنت قيس (٦) إذا حلت فأذنيني ، أي أعلميني (٧) ، وقول

(١) في نسخة (م) " بفرضه " .

(١) مختصر المزني ٢٣٤/٥ الام ، للشافعي ٧١/٧ ، نهاية المحتاج ، للشافعي الصغير ، ٤٩/٧ ، ومغني المحتاج ، للشربيني ٣٢٢/٣ و ٣٥٣/٤ ، وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٦٦/٤ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) المدونة ، لمالك ١٣٦/٢ .

(٤) بدائع الصنائع ، للكاظمي ٤٥/٣ ، فتح القدير ، لكمال ٣٩٠/٤ ، وفيه " ولو أذن لها أذننا غير مسموع لم يكن أذننا في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هو اذن " .

(٥) سورة الحج ، آية (٢٧) .

(٦) فاطمة بنت قيس القرشية الفهرية كانت من المهاجرات الأول ، وكانت ذات جمال وعقل ، واجتمع أهل الشورى في بيتها لما قتل عمر .

انظر : الامابة ٨٥/١٣ .

(٧) تحفة المحتاج ، ابن الملقن ٣٦٢/٢ وصحيح مسلم ، بشرح النووي في اطلاق ، باب المطلقة السائن لانفقة لها ، ٩٤/١٠ ، ونيل الأوطار للشوكاني ١٢٣/٦ .

الشاعسر (١):

أذنتنا بابينها أسماء . رب شأو يمل منه الشواء

أي أعلمتنا .

فإذا ثبت بالشرع ، واللغة ، أن الاذن يتضمن الاعلام ، صار شرطاً فيه ،
فان عدم لم يكمل الاذن ، فلم يقع به البر .

والثاني : أن الاذن أمر يخالف ما بعده حكم ما قبله ، فجرى مجرى
النسخ ، ثم ثبت أن العلم بالنسخ شرط في لزومه ، كذلك العلم بالاذن شرط
في صحته .

والثالث : أن ألزمها بخروجها (أ) عن اذنه ، أن تكون مطيعة في الخروج ،
فإذا لم تعلم بالاذن صارت عاصية بالخروج ، فلم يكن هو الخروج المآذون
فيه ، فوجب أن يحث به ، ويصير عدم علمها بالاذن جارياً مجرى عدم الاذن ،
لوجود المعصية فيهما ، كمن باع مالم يعلم أنه ملك له ، ثم علم أنه كان
مالكا له ، كان بيعه باطلا ، وجرى عدم علمه بالملك مجرى عدم الملك (٢) .

والرابع : أن الاذن ، يفتقر الى اذن ، ومآذون له ، كالكلام الذي
يفتقر الى قائل ومستمع ، فلما كان المنفرد بالكلام نسلبه حكم الكلام ، وجب
أن يكون المنفرد بالاذن نسلبه حكم الاذن .

ودليلنا أربعة معاني :

أحدها : أن الاذن يختص بالاذن ، والعلم به مختص بالمآذون لها ، وشرط

(أ) في الأصل " بخروجه " والهواب ان شاء الله ما أثبتناه .

(١) الحرث بن حنظلة .
انظر : المعلقات السبع ، للزوزني ١٥٥ وفيها (" الايذان " الاعلام .

" البين " الفراق ، " الشواء " الإقامة .
يقول : أعلمتنا أسماء بمفارقتها ايانا ، أي بعزمها على فراقنا ، ثم
قال : رب مقيم تمل اقامته ، ولم تكن أسماء منهم) .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٢٨٥ . وفيه (بيع الفضولي ، فيه قولان أحدهما
وهو المنصوص في الجديد أنه باطل ، والثاني : موقوف ان أجاز له المالك ،
أو المشتري له نفذ والا بطل . ومن باع مال أبيه على ظن أنه حي
وأن البائع فضولي . فكان ميتا حال العقد فقولان : أحدهما صحة البيع
لمصادفته ملكه ، والثاني : المنع لأنه لم يقصد قطع الملك " .

يُمِينُهُ . انما كان معقودا على ما يختص به من الاذن ، دون ما يختص بها من العلم ، ألا ترى أن اسم الاذن ينطلق على اذنه دون علمها ، فوجب أن يكون تفرده بالاذن موجبا لوجود الشرط ، فلا يقع به الحث ، كما يقال : ان قمت فأنت طالق ، طلقت بقيامه ، وان لم تعلم .

والثاني : أنه لو كان العلم شرطا في الاذن ، لكان وجوده من الحالف شرطا فيه ، كما كان وجود الاذن منه شرطا فيه ، فلما ثبت أنها لو علمت به ، من غيره صح ، ولو أذن لها غيره لم يصح دل على خروجه من حقوق الاذن ، وصح بمجرد القول .

والثالث : أنه قد حظر الخروج عليها باليمين ، وأباحها الخروج بالاذن ، فصار عقدها جامعا بين حظر وإباحة ، والاستباحة اذا مادقت إباحة ، لم يعلم بها المستباح ، جرى عليها حكم الإباحة دون الحظر ، كمن استباح مال رجل قد أباحه له ، وهو لا يعلم بإباحته جرى على المال المستباح حكم الإباحة ، اعتبارا بالمباح ، ولم يجر عليه الحظر ، اعتبارا بالمستباح كذلك حكم هذا الخروج . وتحريره أنها استباحة بعد إباحة ، فلم يكن فقد العلم بها مؤثرا في حكمها كالمال .

والرابع : أنها لا تعلم باذنه لبعدها تارة ، ولنومها أخرى ، وقد وافقوا أنه لو أذن لها وهي نائمة ، فخرجت غير عالمة باذنه ، لم يحنث (١) كذلك اذا أذن لها وهي بعيدة فلم تعلم باذنه حتى خرجت ، وجب أن لا يحنث وتحريره : أنها يمين تعلق الحكم بها بالاذن ، فوجب أن لا يكون عدم العلم به موجبا للحنث ، كالنائمة والناسية .

وأما الجواب عن استدلالهم الأول ، بأن الاذن يتضمن الاعلام استشهادا بما ذكره فمن وجهين :

أحدهما : أن الاعلام هو الايدان دون الاذن ، وفرق بين الاذن والايدان .

(١) انظر : بدائع ، الكاساني ، ٤٥/٣ .

والثاني : أن الاذن لو اقتضى الاعلام ، لاختص به الاذن دون (ب) غيره ، وهو لا يختص به فلم يكن من شرط اذنه .

وأما الجواب عن استدلالهم الثاني في النسخ فهو أن في اعتبار العلم به ، وجهين :

أحدهما : أن النسخ يلزم مع عدم العلم به ، كالاذن ، فلم يكن فيه دليل .

والوجه الثاني : أنه لا يلزم الا بعد العلم به ، كأهل قباء (١) ، حين استداروا في صلاتهم ، وبنوا على ماتقدم قبل علمهم بنسخ بيت المقدس بالكعبة ، فعلى هذا الفرق بينهما أن النسخ مختص بالتعبد الشرعي ، فلم يلزم الا بعد العلم به لوجوب ابلاغه ، والاذن رافع للمنع ، فصار مرتفعاً قبل العلم به .

وأما الجواب عن استدلالهم الثالث : بأن اشتراط الاذن يقتضى خروجاً تكون فيه مطيعة ، فهو انتقاضه بخروجها اذا كانت ناسية لاذنه ، أو كانت نائمة عند اذنه ، وهي قاصدة لمعصيته ، ولا يثبت به .

وأما جواب عن استدلالهم الرابع : بالمتكلم ، فهو فساد الجمع بينهما ، لأن المعتبر في كلام الغير الاستماع دون الاعلام والسمع ، وهم يعتبرون في الاذن الاعلام دون السماع والاستماع ، ففسد الجمع بينهما مع اختلاف مقصودهما .

(ب) (دون) من نسخة (م) ساقطة من الأصل .

(١) عن ابن عمر رضي الله عنه قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة . وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها ووجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة " .
صحيح مسلم - كتاب الصلاة ، ٦٦/٢ .

فصل - ٥٧ :

فاذا ثبت أن العلم ليس بشرط في صحة الاذن ، فقد قال الشافعي: ولو
أذن لها ، وأشهد على نفسه ، لم يحث ، وليس اشهادها على الاذن شرطا فيه
وانما هي حجة له ان ادعاه (١) ليرفع به الطلاق اذا انكرته الزوجه ليقع
عليها الطلاق ، وانما الشرط في صحة الاذن أن يكون مسموعا منه ، فان لم
يذكره لمستمع لم يصح ، لأنه يصير من حديث النفس الذي لا يصح به الاذن، ثم
قال الشافعي : وأحب له في الورع أن يحث نفسه ، وانما اختار له ذلك ،
لأنه خروج (ج) مختلف في استباحته ، فاختر له أن تكون الاستباحة متفق
عليها ، وأمره بالتزام الحث ، ولم يرد بالتزام الحث التزام الطلاق ،
لأنه ان التزم الطلاق لم تعد الزوجة مستبحة الأزواج باتفاق (٢)، وانما

(ج) من نسخة (م) وفي الأصل " خرج " .

(١) أي : الاذن لها ، وانكرته ليقع عليها الطلاق . فان كان له بينة
نفعت ، وان لم يكن له بينة ، فالقول قولها بيمينها .
أسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٦٦/٤ . وفي حاشية أبي العباس أحمد
الرملى " أن : القول قوله مع يمينه " .
وقال النووى في الروضة ، ٦١/١١ " حلف لا يخرج فلان الا باذنه ، فأذن
بحيث لم يسمع المأذون له ، ولم يعلم وخرج ، فطريقان : المذهب
والمنصوص الذى قطع به الجمهور : لا يحث ، لأن الاذن والرضى قد حصل
وقيل وجهان ، وقيل : قولان مشموص ومخرج : أنه يحث وهو مخرج من
مسألة عزل الوكيل . وعلى هذا الخلاف ما لو قال لزوجته : ان خرجت
بغير اذني ، فأنت طالق ، فأذن وخرجت وهي جاهلة بالاذن ، فينبغي أن
يشهد على الاذن ، ليثبت عند التنازع . فان لم يكن بينه ، فهسي
المصدقة بيمينها في انكار الاذن . وفي كتاب ابن كج ، أن الزوج هو
المصدق كما لو انكر أصل التعليق ثم قال الشافعي رحمه الله : الورع
أن يحث نفسه ، وليس معناه أن يعدها مطلقة من غير أن يطلقها ، لأنها
حكمتا بأنها زوجته ، فكيف تنكح غيره ؟ ... الخ " .

(٢) لأنها حكمتا بأنها زوجته . فكيف تنكح غيره ، فعليه ان أراد فراقها
أن يطلقها لتحل للأزواج .

أمره بما تكون الاستباحة من الجهتين باتفاق يقع، وإذا كان كذلك لم يخل أن يكون الطلاق رجعياً ، أو ثلاثاً ، فإن كان رجعياً فيختار له في الورع ، أن أراد المقام معها أن يرتجعها ، لأن الطلاق ان وقع استباحها بالرجعة ، وإن لم يقع لم تضره الرجعة ، وإن لم يرد المقام معها قال لها : إن لم يكن الطلاق قد وقع عليك فأنت طالق واحدة ، حتى لا يلزمه أكثر من واحدة ، في الحالين ، فإن لم يقل هكذا ، وقال : أنت طالق واحدة لزمته الواحدة ، وكانت الثانية على اختلاف ، وإن لم يقل أحد هذين ، كان النكاح لازماً وهي ممنوعة من الأزواج ، ويؤخذ بنفقتها ، والورع أن يمتنع من أصابتها وإن كان الطلاق ثلاثاً ، فليس من الورع الإقامة عليها ، والورع أن يفارقها بأن يقول لها : أنت طالق ثلاثاً ، وليس يحتاج أن يقول لها أنت طالق ثلاثاً إن لم يكن الطلاق قد وقع عليك ، لأن طلاق الحنث ان وقع لم يقع طلاق المباشرة ، وخالف طلاق الرجعة ، لأنه إن لم يقع طلاق الحنث وقع طلاق المباشرة ، فإن لم يقل هذا في الطلاق الثلاث كان ملتزماً لنكاحها ، وهي ممنوعة من الأزواج ، ويؤخذ بنفقتها ، والورع له أن يمتنع من أصابتها ، فإن لم يمتنع وأصابها في الطلاقين ، فلا حرج عليه ، ولا مأثم لما حكم به من بره في يمينه .

١٤- باب من يعتق عليه من مملوكه اذا (١) حلف

قال الشافعي : من حلف بعق ما يملك ، وله أمهات أولاد ، ومدبرون
وأشقاء من عبيد ، عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن ينويه (١)

ح - اذا حلف بعق ما يملك فحنث ، أو قال : مملوكي أحرار .

فالحكم في عتق الحنث والمباشرة سواء (٢) فيعتق عليه كل من يملك
رقه من عبد أو أمة ، صغيراً أو كبيراً ، وغير ذلك (٣) لأن جميعهم مملوك
له ، ويعتق عليه أمهات أولاده ، لأنهن في ملكه ويجرى عليهن أحكام رقه في
استباحة الاستمتاع بهن ، واستخدامهن وملك أكسابهن والتزام بنفقتهن ،
وزكاة فطرهن ، وجواز تزويجهن ، واجارتهم كالأماء ، وإنما حرم بيعهن
لما ثبت لهن من حرمة الولادة (٤) ، ولا يمنع من بقاء رقهن ، لأنه يملك
أرش الجنائز عليهن ، فلذلك دخلن في جملة مملوكه فيعتقن ، ويعتق عليه
مدبروه لبقاء رقهن ، وجواز بيعهم ، وملك أكسابهم ، والتزام نفقتهم ،

(١) هكذا في الأصل وفي المختصر " اذا حنث أو حلف بعق عبد ثم
اشتراه وغير ذلك " .

(١) لأن الظاهر أن المكاتب خارج من ملكه بمعنى ، وداخل فيه بمعنى ،

فهو يحال بينه وبين أخذ ماله ، واستخدامه وأرش الجناية عليه ،

ولا زكاة عليه في ماله ، ولا زكاة الفطر في رقيقه ، وليس كذلك أم

ولده ومدبروه - انظر : المختصر ٥ / ٢٣٥ .

(٢) والام ، للشافعي ٧١/٧ ومغني المحتاج ، للشربيني ٣٤٦/٤ - و ٤٩١ -

وما بعدها - وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٦٢/٤ .

(٣) أي : الأشقاء من العبيد .

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

عن بيع أمهات الأولاد وقال : لا يبعن ، ولا يورثن يستمتع بها سيدهن

مادام حيا فإذا مات فهي حرة " .

انظر : سنن الدارقطني ٤ / ١٣٤ ، وتحفة المحتاج ، ابن الملقن

٢ / ٦٠٦ ، وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ٥٠٦/٤ .

وتعجيل عتقهم ، وكذلك يعتق عليه المخارجون (١) من عبيده ، أوالمعتقون(٢) بصفة لم تأت ، لأن جميعهم مماليك ، تجرى عليهم أحكام رقه فيما لهم وعليهم .

وإذا كان له أشقاى (٣) من عبيد وأماء عتقوا عليه فيما ملكه منهم ، وعتق عليه باقيهم ان أيسر بقيمتهم ، ورق الباقي ان أعسر بهم . وأما المكاتبون (٤) .. فان كانت كتابتهم فاسدة (٥) عتقوا عليه ، وان كانت صحيحة لم يعتقوا عليه ، اذا لم ينو عتقهم ، هذا هو المشهور من مذهبه (٦) وما نقل عنه المزني، وروى الربيع مثله (٧) ، ثم قال

- (١) " يقال : خارج فلان غلامه اذا اتفق على ضريبة يردها العبد على سيده كل شهر ، ويكون مخرى بينه وبين عمله " .
لسان العرب ، ابن منظور ٢٥٢/٢ وأسنى المطالب ٤٧٢/٤ .
- (٢) ويضح تعليق العتق بصفة محققة الوقوع ، كأن يقول : اذا مت فأنت حر ، ويسمى هذا تدبيراً ، أو ان دخلت الدار فأنت حر أو ان قدم زيد فأنت حر .
فاذا حلف السيد بعتق مماليكه عتق عليه - من علق عتقه بصفه قبل حلولها " .
انظر : مغني المحتاج ، للشربيني ٤٩١/٤ .
- (٣) جمع شقص : وهو الطائف من الشيء .
المصباح المنير ٢ / ٣١٩ ، ومختار الصحاح ٣٤٣ .
- (٤) الكتابة شرعا : عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر .
انظر : حاشية قليوبي ٤ / ٣٦٢ .
- (٥) قال السيوطي : " الباطل والفساد عندنا مترادفان الا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة والقراض ... فالكتابة الصحيحة : ما أوقعت العتق وأوجب المسمى بأن انتظمت بأركانها وشروطها .
والباطل : ما لا يوجب عتقا بالكلية ، بأن اختل بعض أركانها .
والفاسدة : ما أوقعت العتق وتوجب عوضا في الجملة ، بأن وجدت أركانها ممن تصح عباوته ووقع الخلل في العوض ، أو اقترن بها شرط مفسد .
الأشباه والنظائر ص ٢٨٦ . وحاشية قليوبي ١٨٦/١ .
- (٦) شرح منهاج الطالبين ٢٨٤/٤ " ومن حلف لا مال له حنث بكل نوع وان قبل حتى ثوب بدنه لصدق الاسم عليه ، ومدبره ، وعلق عتقه بصفة ... لامكاتب كتابة صحيحة في الأصح ، لأنه كالخارج عن ملكه ، والثاني يحنث به ، لأنه عبد مابقي عليه درهم " . وتحفة المحتاج وحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ٥٤٣/١٠ - ٥٤٣/١٠ ، وأسنى المطالب ٢٦٣/٤ وروضة الطالبين ٥٢/١١ .
- (٧) انظر : المختصر ٢٣٥/٥ والأم ٧١/٧ .

الربيع بعد أن روى عنه أنهم لا يعتقوا : وحفظ عن الشافعي أن المكاتب بعثت إذا حلف (١) بعثت رقيقه .

فاختلف أصحابنا فيما حكاه من هذا ، فامتنع أبو علي بن أبي هريرة (٢) مع طائفة تقدمته من تخريجه ، لأنه يخالف منصوص الشافعي في جميع كتبه وأثبتته أبو اسحاق المروزي (٣) مع طائفة تقدمته ، وخرجوا عتق المكاتب على قولين :

أحدهما : وهو ما اختص الربيع بنقله ، أنه يعتق عليه لأمرين : أحدهما : جريان أحكام الرق عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (٤) .

والثاني : أنه لما نفذ فيه عتق الخوص إذا عينه ، نفذ فيه عتق العموم إذا أطلقه .

والقول الثاني : وهو المشهور الذي اتفق (ج) أصحابه على نقله ، ونص عليه في كتبه ، أن المكاتب لا يعتق عليه في العموم إذا لم ينو له لأمرين :

أحدهما : أن الكتابة كالبيع ، لأنها إزالة ملك بعوض فانتقل به إلى الملك في الظاهر ، وإن جاز عوده إلى ملكه بالعجز في الباطن ، فصار كالبيع على مفس . قد (د) انتقل الملك ، وإن جاز استرجاعه بالفلس ، وما زال به . الملك لم يدخل في عموم الملك .

(ج) وفي نسخة (م) " عليه " وهي زائدة كتب بعد قوله (اتفق - عليه) .
(د) " قد " ساقطة من نسخة (م) وبديلها وضع " و " .

- (١) سيده .
- (٢) ترجم له
- (٣) ترجم له
- (٤) سنن أبي داود ٢٠/٣ ونصب الراية ، زيلعي ١٤٣/٤ ومسند الامام الشافعي مطبوع بحاشية الام ٦ / ٨٨ .

والثاني : أنه لما زال عن السيد ملك منافعه وكسبه ، وأروش جناباته وسقطت عنه نفقته ، وفطرته زال عنه ملك رقبته ، فلم يدخل في عموم ملكه ، فان قيل : الاستدلال بهذين معلول لأنه لو أعتقه عتق ، ولا ينفذ عتقه الا في ملك . قيل : اتما عتق ، لأن عتقه ابراء ، وهو يعتق بالابراء ، كما يعتق بالأداء ، فهذا اتمام لذلك العتق الأول ، وليس باستداء عتق في السرق فان قيل ، فاذا جعلتم عتقه ابراء يعتق به في الخصوص ، فليكن ابراء يعتق به (هـ) في العموم ، قلنا : لا يلزم من عتقه في الخصوص حيث جعلناه ابراء عتقه في العموم ، وهو أنه لما لم ينفذ صريح عتقه في الخصوص (١) في غيره يعنى به في غير المكاتب صار صريحا في ابرائه فبعثت به ، ولما نفذ صريح العتق في العموم (و) في غيره صار كناية في ابرائه فلم يبرأ ، الا أن يقترن بالكتابة نية ، وجعلناه صريحا في الخصوص لا يعتبر فيه النية ، وكناية في العموم تعتبر فيه النية ، فوقع الفرق بين الخصوص والعموم ، ولذلك قال الشافعي : الا أن ينويه فيصير بالنية حرا ، لأنه قد صار بالنية مبرئا . فان قيل : فقد ذكرتم في فرقكم بين الخصوص والعموم في طلاق المختلعة حيث أوقع الطلاق عليها في الخصوص ، اذا قال : لها أنت طالق ، ولم يوقعه عليها في العموم ، اذا قال : كل نسائي طوالسوق ، فارتكبتما أنكروتموه على غيركم ، قيل : لا يدخل هذا الالتزام علينا ، لأن للطلاق وجهها واحد أوجب أن يستوي حكم الخصوص والعموم ، ولعتسق المكاتب وجهاً فجاز أن يفترق فيها حكم العموم والخصوص .

(هـ) (به) من نسخة (م) وهي ساقطة من الأصل .

(و) " العموم " ساقطة من نسخة (م) ومثبتة في الأصل .

(١) أي : أن عبده لا يعتقون بقوله لمكاتبه أنت حر ، لأن هذا عتق له في

الخصوص فلم يدخل فيه غيره من عبده .

(٢) انظر : شرح المنهاج ، للجلل ، ٣ / ٣٥٠ .

ومفني المحتاج للشربيني ، ٣ / ٣١٢ .

فأما قول الشافعي : لأن الظاهر أن المكاتب خارج من ملكه بمعنى ،
و (ح) داخل فيه بمعنى ، فقيه تأويلان :

أحدهما : خارج من ملك بعقد الكتابة ، وداخل فيه بالعجز .
والثاني : خارج من ملكه لعدم تصرفه ، وداخل في ملكه لثبوت
عجزه .

مسألة - ٨٣ :

قال الشافعي : ولو حلف بعثت عبده ، ليعزبه غدا فباعه اليوم ، فلما مضى غدا اشتراه ، فلا يحث ، لأن الحث اذا وقع مرة لم يقع ثانية (١)

ج - ومقدمة هذه المسألة في عقد يمينه بعثت عبده أن يعقدها بطسلاق زوجته . وقد مضى في كتاب الطلاق . وسنعيده هاهنا لنبني عليه حكم العتق . فاذا قال لزوجه : ان دخلت الدار فأنت طالق ، فلها في دخول الدار ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تدخلها وهي باقية على هذا النكاح ، فيحث فـي يمينه وتطلق بحثه ، لأن شرط الحث قد وجد في زمان يلزمه فيه الطلاق .

والحال الثانية : أن يطلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة (٢) ، أو يملكها وانقضت العدة ، ثم دخلت الدار ، لم يقع عليها الطلاق ، لأن دخول الدار وان كان موجبا للحث ، فقد كان في زمان لا يلزمه موجبه من الطلاق فلم يحث به ، وان جدد نكاحها بعد دخول الدار ، ثم دخلت الدار لم يحث به ، ولم تطلق عليه ، لما علل به الشافعي ، من أن الحث اذا وقع مرة لم يقع ثانية .

وبيانه : أنه لما وجد شرط الحث انحلت به اليمين فسقط حكمها ، واذا انحلت اليمين لم تعد الا بعقد جديد .

والحال الثالثة : أن يطلقها ، ويستأنف نكاحها ، بعد انقضاء العدة ، ثم تدخل الدار في النكاح الثاني ، فيكون عقد اليمين في النكاح الأول ووجود الحث في النكاح الثاني ، ولم يقع بين النكاحين حث ، والحث معتبر بصفة الطلاق في النكاح الأول ، فان كانت دون الثلاث عادت

(١) انظر مراجع هذه المسألة ، مختصر المزني ٢٣٥/٥ ، ولام ، للشافعي ٧٢/٧ ، وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٤/٤ ، وروضة الطالبين ، للنووي ٧٦/١١ ، وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٧١/٤ .

(٢) كأن " خالعها أو طلقها يعوز ، فلارجعة له عليها لأنها بذلت المال ، لتملك بعضها ، فلا يملك الزوج ولاية الرجوع اليه " . انظر : مغني المحتاج ، للشربيني ، ٢٧١/٣ .

اليمين على القديم قولاً واحداً ، وفي الجديد على قولين ، وإن كانت ثلاثاً ،
لم يعد اليمين على الجديد قولاً واحداً ، وفي القديم على قولين ، فصار في
حاشته بدخولها في النكاح الثاني ، قولان :

أحدهما : يحث ويقع الطلاق لوجود اليمين والحث ، في زمان يملك
فيه الطلاق ، فاستقر حكم اليمين في النكاحين .

والقول الثاني : لا يقع الطلاق ، وإن كان شرط الحث موجوداً ، لأنها
يمين انعقدت قبل هذا النكاح ، فارتفعت بزوال ما انعقدت فيه ، لأنه
لا يقع طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل ملك .

فصل - ٥٨ :

فاذا استقر حكم هذه المقدمة في الطلاق . ترتب عليها حكم العتق ،
فاذا قال لعبده : ان لم أضربك غدا فأنت حر ، فله ثلاثاً أحوال :

أحدها : أن يأتي غدا ، وهو على ملكه ، فان ضربه فيه قبل غروب
شمسه بر ، ولم يعتق ، وان لم يضربه حتى غربت شمس مع القدرة على
ضربه حنث ، وعتق عليه بغروب الشمس ، وان عجز عن ضربه باكره ، أو
نسيان ، ففي حنثه ، وعتقه قولان : من حنث الناسي والمكره (١) فان جاء
غد ، فلم يضربه فيه (أ) حتى فات ضربه ، اما بموت السيد أو بهرب
العبد ، أو ببيع ، فهذا على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يفوت الضرب ، وقد مضى من الغد ما لا يتسع للضرب فلا حنث
عليه ولا عتق .

والضرب الثاني : أن يفوت الضرب وقد بقي من الغد ما لا يتسع لضرب ،
فيحنث ، ويعتق عليه .

والضرب الثالث : أن يفوت الضرب وقد مضى من الغد ما يتسع للضرب
ففي حنثه وعتقه وجهان :

أحدهما : يحنث ، ويعتق عليه لفوات ضربه بعد امكانه .
والوجه الثاني : وهو اختيار أبي حنبل الاسفراييني (٢) أنه لا يعتق
عليه لتقدمه على زمان عتقه .

والحال الثانية : أن يبيعه قبل مجيء غده ، ويستأعه (٣) قبل انقضاء
غده ، فلا يعتق عليه ، لأنه في زمان الحنث قد كان في غير ملكه .

(١) " فيه " ساقطة من الأصل ثابتة في نسخة (م)

(١) انظر : المسألة رقم ٦٨ وفصل رقم ٤٢ .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) أي يشتريه .

وهذا قول جمهور الفقهاء (١) وقال ابن أبي ليلى (٢) : يعتق عليه وينتقض البيع ، ويرجع مشتريه بثمنه ، لاستحقاق عتقه قبل بيعه ، وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن نفوذ البيع قد أوجب زوال ملكه .
والثاني : أنه لو أعتقه مشتريه نفذ عتقه . فان رهنه قبل عتقه وأفتكه بعد غده ، ففي عتقه عليه ثلاثة أقاويل من نفوذ العتق في العبد المرهون .

أحدهما : يعتق عليه في يساره واعساره .
والثاني : لا يعتق عليه في يساره واعساره .
والثالث : يعتق عليه في يساره ، ولا يعتق عليه في اعساره .

والحال الثالثة : أن يبيعه قبل غده ، ويبتاعه قبل غده ، ولا يضربه في غده ، فهذه يمين انعقدت في الملك الأول ، ووجد شرط الحنث في الملك الثاني ، ولم يمتز شرط الحنث بين الملكين ، فيصير كعتق الطلاق فـي نكاح ، ووقوعه (٣) في آخر ، فيكون على قولين : لكن اختلف أصحابنا هل يكون بيعه في الملك الأول جاريا مجرى الطلاق الثلاث في النكاح الأول ؟ أو مجرى الطلاق الرجعي فيه على وجهين :

- (١) انظر المراجع السابقة في أول المسألة ، والهداية ، للمرغيناني ٩٢/٢ ، وص ٦٤ ، وفتح القدير ، لكمال ٤ / ٢٩٩ وما بعدها . وشرح الخرشبي وحاشية العدوى عليه ١١٨/٨ ، والمدونة ، لمالك ٢ / ١٤٠ .
(٢) محمد بن عبدالرحمن الأنصاري الكوفي " ٧٤ - ١٤٨ هـ " ، قضاة ، فقيه ، من أصحاب الرأي ، ولي القضاء والحكم لبني أمية ثم لبني العباس واستمر ٣٣ سنة .
انظر ترجمته : في الأعلام للزركلي ٦ / ١٨٩ ، وميزان الاعتدال ، للذهبي ٦١٣/٣ ، وطبقات الفقهاء ، أبي اسحاق الشيرازي ٨٤ و ١٣٤ .
(٣) انظر كلام المؤلف باب رقم (٤) .

أحدهما : وهو الظاهر من قول أبي اسحاق المروزي أنه يجري مجرى
الطلاق الرجعي ، لأنه لم يكن بين العقدين فيهما شرط مانع ، فعلى هذا
يعتق عليه في القديم قولاً واحداً ، وفي الجديد على قولين :

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يجري مجرى
الطلاق الثالث ، لأن البيع قد أزال حقوق الملك ، كما أزال الطلاق الثالث
حقوق النكاح ، فعلى هذا لا يعتق عليه في الجديد قولاً واحداً وفي القديم
على قولين .

فصل - ٥٩ :

واذا قال لعبدته : ان ضربتك فأنت حر ، فقد اختلف الفقهاء فيما
يبحث به على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب مالك (١) أنه يبحث بكل ما آلم جسمه من فعل
كالعض والرفس ، وبكل ما آلم قلبه من قول ، كالسب والشتم .

والثاني : وهو مذهب أبي حنيفة (٢) يبحث بكل ما آلم جسمه من
فعل كالعض والخنق ، ولا يبحث بما آلم قلبه من قول .

والثالث : وهو مذهب الشافعي (٣) ، لأنه لا يبحث بما آلم قلبه من
قول ولا يبحث بما آلم جسمه الا ما انطلق اسم الضرب عليه ، ويبحث بما وصل
الى جسمه من آله بيده ، وفي حنثه ان لكمه أو لطمه أو رفسه وجهه - ان
محتملان (٤) :

أحدهما : يبحث به ، لأنه قد يقال قد ضربه بيده ، وان تنوعت أسماء
الضرب .

والوجه الثاني : لا يبحث به ، لأن اسم الضرب ينطلق على ما كان
بآلة مستعملة فيه ، والله أعلم .

- (١) المدونة ، لمالك ١٤٠/٢ ، وشرح الخرشي ٧٢/٣ .
- (٢) فتح القدير ، لكمال ٤٦/٤ .
- (٣) مغني المحتاج ، للشربيني ٣٤٧/٤ وفيه "واذا حلف ليضربنه فالبر في
يمينه بما يسمى ضربا ، ولا يشترط فيه ايلام ، وقيل : يشترط" .
- وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٥ / ٤ .
- (٤) وليس وضع السوط على المحلوف عليه ، ولا عضه ، وخنقه ، وتنف شعره
ضربا ، لأن ذلك لا يسمى ضربا عرفا ، ويصح نفيه عنه .
- وقيل : ولا لطم : وهو ضرب الوجه بباطن الراحة ، ولا وكز : وهو
الضرب باليد مطبقة أي لا يسمى كل منهما ضربا والأصح يسمى . ومثل
ذلك الرفس ، واللکم والمفج ، لأنه يقال ضرب بيده وبرجله .

مسألة - ٨٤ :

قال الشافعي : ولو قال لعبده : أنت حر ان بعته فباعه بيعة
ليس ببيع خيار ، وهو حر حتى عقد البيع وانما زعمته من قبل أن النبي
صلى الله عليه وسلم جعل المتبايعين بالخيار ما لم يفترقا ، وتفرقهما
بالأيدان ، فكان لو عتقه عتق ، فبعته بالحنث (١) .

ج - وليس يخلو (حال السيد (أ)) مع عبده اذا قال له : ان بعته فأنت
حر من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يبيعه بشرط الخيار فيعتق عليه العبد بنفس العقد
بعد تمامه ، بالبذل والقبول ، وهذا مما وافق عليه مالك وأبو حنيفة (٢) .
لأن خيار الشرط يمنع من ابرام العقد ، وينفذ عتق البائع فيه بالمباشرة ،
فينفذ عتقه فيه بالحنث .

والقسم الثاني : أن يبيعه بيعا مطلقا من غير أن يشترط فيه اثبات
خيار ، ولا اسقاط فيعتق عليه عند الشافعي (٣) ، لأنه يثبت للمتبايعين

(١) مابين قوسين ساقط من الأصل ، ومن نسخة (م) والكلام يقتضيه .

(١) انظر : مختصر المزني ٢٣٥/٥ ، ومغنى المحتاج ، للشربيني ٤٩/٢ ،
وفيه قال : (واعتاق الرقيق المبيع في زمن الخيار المشروط له
أولهما نسخ للبيع) ، وشرح المنهاج ، للجلال ١٩٦/٢ مع حاشية قليوبسي
عليه ، والمجموع شرح المذهب ، للنووي ٢٠٢/٩ وفيه قال : (اعتاق
البائع اذا كان الخيار لهما ، أو له وحده ينفذ ، ويكون فسخا
بلا خلاف .

(٢) بلغة السالك ، للمصاوي ٢ / ٤٦ .
الهداية : للمرغيناني ٢٨/٣ وفيه (وخيار البائع يمنع خروج المبيع
عن ملكه ، لأن تمام هذا السبب بالمرافاة ، ولا تتم مع الخيار ، ولهذا
ينفذ عتقه ، ولا يملك المشتري التصرف فيه ، وان قبضه باذن البائع)
أي في يده الخيار .

(٣) انظر : مراجع الشافعية السابقة .

خيار المجلس ، مالم يفترقا فيه بأبدانهما ، بالخبر المروي فيسسه (١) ولا يعتق عليه في قول مالك (٢) ، وأبي حنيفة (٣) ، لأن خيار المجلس عندهما لا يثبت ، وينعقد البيع عندهما ناجزا ، وقد مضى الكلام معهما (٤) ، وإذا أعتق على مذهب الشافعي ، بطل البيع ، لنفوذ عتقه على البائع ، وصار نفوذ العتق من جهته فسخا يوجب رد الثمن .

والقسم (أ) الثالث : أن يبيعه بشرط إسقاط خيار المجلس (٥) فقد اختلف أصحابنا في صحة البيع والشرط ، على ثلاثة أوجه :

(١) في الأصل وفي نسخة (م) كتب " الشرط " وهو تصحيف .

- (١) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، أو يقول أحدهما للآخر اختر . صحيح مسلم في البيوع ٩/٥ ، وتحفة ، ابن الملقن ٢٢٧/٢ .
 - (٢) بلغة السالك ، للبصاوي ٤٦/٢ ، وفيه (وخيار المجلس غير معمول به على مشهور المذهب ، واشتراطه مفسد للبيع ... وان ورد به الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " البيعان بالخيار مالم يتفرقا " وهذا الحديث وان كان صحيحا ، لكن عمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك ، لأن عملهم كالتواتر ، والتواتر يفيد القطع بخلاف الحديث ، فان خبر آحاد ، وهو انما يفيد الظن ...)
 - (٣) الهداية ، للمرغيناني ٢٨،٢١/٣ ، وتحفة الفقهاء ، سمرقندي ٣٧/٢ و ٦٧ .
 - (٤) في باب خيار المتبايعين مالم يتفرقا . انظر : المختصر ١٢٩/٢ .
 - (٥) انظر : المجموع ١٧٨/٩ - وفيه " لو تبايعا بشرط نقي خيار المجلس ففيه ثلاثة أوجه ذكرها المصنف بأدلتها ، وهي المشهورة . وذكرها القاضي حسين أقولا :
- أصحها : أن البيع باطل ، وهو المنصوص في البويطي والقديم .
والثاني : صحيح ولا خيار . والثالث : صحيح والخيار ثابت .
ويتفرع على خيار المجلس ما اذا قال لعبد : ان يعتك فأنت حر ، ثم باعه بشرط الخيار ، فان قلنا البيع باطل ، أو صحيح ولا خيار لم يعتق ، وان قلنا صحيح والخيار ثابت عتق ، لأن عتق البائع في مدة الخيار نافذة .

أحدها : أن البيع جائز والشرط لازم (١) يسقط به خيار المجلس ، لأن الخيار غرر فكان اسقاطه أولى بالصحة ، وسماه بيع الخيار ، لما شرط فيه من اسقاط الخيار ، وتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم (٢) ، البيعان (ب) بالخيار ما لم يتفرقا (ج) " إلا بيع الخيار ، وعلى هذا البيع المشروط فيه اسقاط الخيار ، وحمل قول الشافعي : فباعه بيعا ليس ببيع خيار ، على هذا البيع لأن فحوى كلامه يقتضي إذا كان بيع خيار ، أنه لا يعتق عليه ، فيكون البيع ماضيا ، والخيار مرتفعا ، ولا يعتق العبد عليه لسقوط الخيار فيه .

والوجه الثاني: أن البيع والشرط باطلان ، لأن الشرط منافي لموجب العقد فأبطله (٣) ، ولا يعتق عليه مع بطلان البيع ، ويكون قول الشافعي : فباعه بيعا ليس فيه خيارا محمولا على أن ليس فيه خيار ، (د) وقد صرح به البويطي (٤) في كتابه ، ومراده به الرد على مالك ، وأبي حنيفة ، فـ في اسقاطهما خيار المجلس ، ولا يجوز أن يطلق بيع الخيار على ما ليس فيه خيار ، كما تأوله الأول .

(ب) ، (ج) في الأصل وفي نسخة (م) "المتبايعان " يفترقا " وهذا خلاف الرواية المشهورة .
(د) في الأصل ونسخة (م) " الثالث " قبل قوله وقد صرح به وهو تصحيف .

(١) أي يصح اسقاط الخيار ، " لأنه جمل رفقا بهما فجاز لهما تركه ، ولأن الخيار غرر فجاز اسقاطه " .
(٢) سبق تخريجه (٧٧)
(٣) " كما لو شرط أن لا يسلم المبيع " ، المذهب للشيرازي ٢٦٥/١ .
(٤) هو يوسف بن يحيى البويطي ، صاحب الامام الشافعي ، قام مقامه فـ في الدرس والافتاء بعد وفاته ، وهو من أهل مصر ولما كانت المحنة في قضية خلق القرآن ، أريد منه القول بأن القرآن مخلوق فامتنع فسجن ومات في السجن ببغداد (٠٠ - ٢٣١ هـ) له المختصر في الفقه ، اقتبس من كلام الشافعي .

انظر : الاعلام للزركلي ٢٥٧/٨

طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ٢٧٥/١ .

والوجه الثالث : أن الشرط باطل والبيع جائز ، ولهما خيار المجلس ،
وانما بطل شرط الخيار ، لاسقاطه قبل استحقاقه فجرى مجرى اسقاط الشفعة
قبل استحقاقها بالبيع ، وصح البيع مع اسقاط الشرط ، لأنه لم يأخذ من
الثلث قسطاً ، فعلى هذا يعتق عليه العبد ، لشبوت الخيار فيه ، ثم يبطل
البيع بعد الصحة لعتقه .

فصل - ٦٠ :

واذا قال لعبد : ان وهبتك فأنت حر ، عتق بالبذل والقبول (١) وقال أبو العباس بن سريج (٢) : يعتق بالبذل وحده ، وبه قال أبو حنيفة (٣) ، لأن البذل أول العقد ، وهذا فاسد بالبيع ، لأنه لا يعتق فيه بالبذل حتى يتعقبه القبول ، لأن مجرد البذل لا يكون عقدا فيهما ، وكذلك اذا علق عتقه بالرهن والاجارة .

(١) انظر : مغني المحتاج ، للشربيني ٣٥٠/٤

وشرح المنهاج ، للمجلي ٢٨٦/٤

وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ١٦٠/٤ .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) الهداية ، للمرغيناني ٨٩/٢ وبدائع الصنائع ، للكاساني ٨٣/٣ .

فصل - ٦١ :

ولو قال لعبده : ان استخدمتك فأنت حر ، فخدمه العبد بغير أمره لم يعتق ، وقال أبو حنيفة : يعتق عليه (١) ، ووافق على أنه لو حلف لا يستخدم عبد غيره ، فخدمه بغير أمره ، أنه لا يحث ، وفرق بينهما بأن عبد غيره ليس يمدوب لخدمته ، فلم يحث الا باستخدامه ، وعبد مدوب لخدمته فكان امساكه عنه رضا ، والرضا منه استخدام ، وهذا فاسد ممن وجهين :

أحدهما : أن الاستخدام هو استدعاء للخدمة ، فافتقر الى أمره .
والثاني : أن فرق صابين الخدمة والاستخدام كفرق مابين العميل والاستعمال ، فلما لم ينطلق على العمل اسم الاستعمال ، لم ينطلق على الخدمة اسم الاستخدام .

(١) بدائع الصنائع ، للكاساني ٧٥/٣ وفيه (فإذا حلف الرجل لا يستخدم خادمة له ، قد كانت تخدمه ، ولا نية له فجعلت الخادمة تخدمه ممن غير أن يأمرها حث ، لأنه لما مكنها من الخدمة فقد تركها على الاستخدام السابق ، ولأنه لما لم يمنعها فقد استخدمها دلالة ، وان لم يستخدمها نما صريحا " .

فصل - ٦٢ :

واذا قال لعبيده : من بشرني منكم بخبر زيد فهو حر ، فان بشره ،
أحدهم بخبر سار لزيد عتق ، وان بشره بخبر مكروه لزيد ففي حنثه وجهان :
أحدهما : يعتق ، لأن البشارة مأخوذة من تغير البشارة ، وقسود
تتغير بالمكروه كما تتغير بالسار .

والوجه الثاني : أنه لا يعتق ، لأن البشارة قد صارت في العرف
للسار من الأخبار دون المكروه . والمحيح أن ينظر حال الحالف مع زيد
فان كان صديقا له لم يعتق بالخبر المكروه ، وان كان عدوا له عتق بالخبر
المكروه ، لأنه بشره فصار بشارة عنده .

ولو كان عدوا فبشر بخبر سار عتق ، وان ساءه الخبر ، لأنه في
العرف والعادة بشارة .

فاذا تقرر الخبر الذي يعتق به ، فان بشره واحد من عبده عتق ، وان
بشر به جماعة من عبده ، فان تقدم بعضهم على بعض عتق الأول دون غيره ،
لأن البشارة تكون بالخبر الأول ، وان بشره جماعة منهم في حال واحدة
عتقوا جميعا ، وان بشره جميع عبده في حال واحدة لم يعتق واحد منهم
لأن قوله من بشرني منكم تقتضي التبعية دون الجميع ، ولو قال : ممن
أخبرني بقدم زيد ، فأخبره جميعهم بقدمه على اجتماع ، أو انفراد
عتقوا جميعا ، لأن كل واحد منهم مخبر بخلاف البشارة ، المختصة بالخبر
الأول ، ولا يلزم لتبعية بعضهم ، لأنه لم يدخل فيه حرف التبعية .

فصل - ٦٣ :

واذا قال من يسبق بدخول الدار من عبيدي فهو حر، فأيهما سبق بالدخول عتق ، ولم يعتق من بعده ، فان سبق بالدخول اثنان معا، ثم دخل بعدهما ثالث عتق الأولان دون الثالث ، لأنهما سبقاه ، ولو لم يدخل بعدهما ثالث لم يعتقا ، لأنه ليس فيهما سابق ، ولو قال : أول من يدخل الدار من عبيدي حر ، فدخلها واحد منهم ، ولم يدخلها غيره ففي عتقه وجهان :

أحدهما : يعتق لأنه أول.

والثاني : لا يعتق ، لأن الأول ماتعقبه آخر .

ولو قال : آخر من يدخل الدار من عبيدي حر، فدخلها اثنان واحد بعد واحد ، فان لم يكن له غيرهما عتق الثاني منهما ، وان كان لهما غيرهما لم يعتق الثاني ، الا أن يموت الثالث ، أو يموت السيد ، لجواز أن يدخلها الثالث فيمير حرا ، فان كان له وقت يمينه عبدان ، فاشترى ثالثا ودخل الأولان واحد بعد آخر عتق الثاني ، لأن الثالث لا يعتق بالدخول لحدوثه بعد اليمين .

مسألة - ٨٥ :

أَوْ بَعْدَكَ

قال الشافعي : ولو قال لعبد : ان زوجتك فانت حر ، فزوجة ، أو
باعه بيعة فاسدا لم يعتق (١) .

وهذا مختلف فيه بين الفقهاء على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي (٢) أنه لا يعتق عليه بالبيع الفاسد
ولا بالنكاح الفاسد ، اعتبارا بالعقد الشرعي في انطلاق الاسم عليهما .

والثاني : وهو مذهب مالك (٣) أنه يعتق عليه بالبيع الفاسد
والنكاح الفاسد ، اعتبارا باسم العقد في اللغة دون الشرع .

والثالث : وهو مذهب أبي حنيفة (٤) أنه يعتق عليه بالبيع الفاسد
ولا يعتق عليه بالنكاح الفاسد ، لأنه جوز التصرف بالبيع الفاسد ، ومنع من
الاستمتاع بالنكاح الفاسد ، وهذا الفرق مدفوع وهو في العقدين ممنوع ،
والدليل على فساد المذهبين من وجهين :

أحدهما : أن ما اجتمع فيه عرف لغة ، وعرف شرع ، كان عرف الشرع
مقدما على عرف اللغة ، لأن الشرع ناقل .

والثاني : أنه لم يتعلق عليهما بالفساد ما اختص بهما من الأحكام
فأولى أن لا يتعلق عليهما ما علق بهما من الأيمان .

(١) مختصر المزني ٢٣٥/٥ .

(٢) مغني المحتاج ، للشربيني ٣٥١/٤ .

وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٦٠/٤ .

وروضة الطالبين ، للنووي ٤٩/١١ .

(٣) المدونة ، لمالك ١٥٠/٣ و ٢١٠ .

(٤) بدائع الصنائع ، للكاساني ٨٣/٣ - ٨٤ .

فصل - ٦٤ :

إذا قال : من تسريت بها من جوارى فهي حرة ، فتسري بجارية كانت في ملكه وقت يمينه ، عتقت وإن تسرى بجارية ملكها بعد يمينه لم تعتق ، لأنه لما لم ينفذ العتق قبل الملك لم تنعقد اليمين به (قبل الملسك ، فأما التسرى الذى تعتق به) (أ) فليس له في الشرع عرف ، والمعتبر فيه عرف اللغة والاستعمال : فأما اللغة ففيما اشتق منه التسرى خمسة أوجه (١):

- أحدها : أنه مشتق من السرور ، لأنه سرور بالاستمتاع بها .
- والثاني : أنه مشتق من السرور ، لأنها أسرى جواريه عنده .
- والثالث : أنه مشتق من السراء وهو الظهر ، لأنها كالظهر المركوب والرابع : أنه مشتق من السرو والجماع ، لأنها معدة لجماعة .
- والخامس : أنه مشتق من الستر ، لأنه قد سترها بالخدر بعد البذل ، وستر جماعها بالاختفاء .

وأما عرف الاستعمال في التسرى ، فهو طلب الولد منها، وذلك يكون بالاشزال والجماع .

وقد نص عليه الشافعي في الأمالي في اللعان، وهو الظاهر من مذهبه أنه يصير متسريا بها إذا جامع وأنزل ولا يصير متسريا إذا جامع ولم

(١) مابيين قوسين ساقط من نسخة (م)

(١) لسان العرب ، ابن منظور ٣٥٨/٤ وفيه : (واختلف أهل اللغة في الجارية يتسرها مالکها لما سميت سريّة فقال بعضهم : نسبت الى السر، وهو الجماع ، وقيل : سميت سريه لأنها موضع سرور الرجل . وقال بعضهم السريه الأمه التي بوأتها بيتا وهي منسوبة الى السر، وهو الجماع ، والاختفاء ، لأن الانسان كثيرا مايسرها ويسترها عن حرتة)

ينزل ، وبه قال أبو يوسف، وقال أبو حنيفة (١) : يكون متسريا إذا جامع، ولم ينزل وخرجه أبو العباس بن سريج وجهها ثانيا ، والأول أصح تغليباً لعرف الاستعمال على عرف اللغة ، لأن عرف الإستعمال ناقل ، واختلف في تخديرها عن أبصار الناس هل يكون شرطاً في كمال السراء على وجهين :

أحدهما : أنه شرط فيه ، لأن عرف الاستعمال واللغة جاريان به ، فعلى هذا لا يعتق بالجماع وحده ، حتى يخدرها ويسترها .

والوجه الثاني : أنه ليس بشرط فيه ، لأن عرف الشرع لا يوجب تخدير الأمة ، فعار عرف الاستعمال مخصصاً به ، فعلى هذا يعتق بالجماع وحده ، وإن لم يخدرها .

فأما جماعها دون الفرغ فلا يعتبر به متسريا ، وجهها واحداً ووافق عليه أبو حنيفة ، ويشبه على مذهبه مالك ، أن يكون به متسريا .

(١) شرح فتح القدير ، للمال ٤٤٠/٤ .

فصل - ٦٥ :

واذا كان له عبدان فقال لهما : اذا جاء غد فأحدكما حر، فاذا جاء غد ، وهما في ملكه عتق أحدهما ، وعين العتق فيمن شاء منهما ، فسان مات أحدهما أو باعه قبل غد ، وجاء غد فأحدهما باق على ملكه لم يعتق عليه ، لأن العتق لم يتعين فيه . وقال محمد بن الحسن يعتق عليه ، لأن التخيير ، ارتفع لعدم غيره فتعين العتق فيه . وهذا خطأ ، لأن ما أبهم باللفظ لم يتعين بالحكم ألا تراه لو قال لعبد ، وعبد غيره : أحدهما حر ، لم يتعين العتق في عبده ، وعلى قياس هذا لو قال لزوجته وأخته : احداكما طالق ، لم يتعين الطلاق في زوجته ، فعلى هذا أن باع أحدهما أو اشتراه قبل غد وجاء غد وهما في ملكه ، فإن قيل بعقد اليمين في المبيع عتق أحدهما وعين العتق فيمن شاء منهما ، وإن قيل إن اليمين قد سقطت فسي المبيع لم يعتق واحد منهما - والله أعلم .

١٥ - باب جامع الإيمان الثاني (١)

مسألة - ٨٦ :

قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا حلف لا يأكل الرؤوس فأكل رؤوس الحيتان ، أو رؤوس الطير ، أو رؤوس شيء يخالف رؤوس البقر ، والأبـل ، والغنم لم يحنث . من قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرؤوس ، إنما هي ما وصفنا ، إلا أن يكون ببلاد لها صيد يكثر كما يكثر لحم الأنعام في السوق ، وتميز رؤوسها فبحنث في رؤوسها (٢) .

ج - اعلم أنه لا يخلو حاله إذا حلف لا يأكل الرؤوس من ثلاثة أقسام : أحدها : أن يريد عموم الرؤوس كلها فما انطلق اسم الرأس عليه فيحنث بأكل كل ما سمي رأسا مما يفصل من أبدانها ، كرؤوس النعم ، أو لا يفصل كرؤوس الطير والحيتان ، اعتبارا بمراده فيما انطلق عليه حقيقة الاسم .

والقـم الثاني : أن يريد تخصيص نوع من الرؤوس بعينها ————— دون ما عداها ، فيحنث بأكلها وحدها ، سواء انفصل في العرف أو لم ينفصل ، ولا يحنث بأكل ما عداها اعتبارا بمراده في التخصيص .

(١) كلمة " الثاني " ساقطه من الأصل وثابتة في نسخة (م) والمختصر .

(١) مختصر المزني ٥ / ٢٢٥ .

انظر مراجع هذه المسألة .

روضة الطالبين ، النووي ٢٧/١١ ، والآم ، للشافعي ٧٢/٧

ومغني المحتاج ، للشرييني ٤ / ٢٢٥ .

والقسم الثالث : أن يطلق (١) اسم الرؤوس ، ولا تكون له ارادة في عموم ، ولا تخصيص ، فلا خلاف بين الفقهاء (٢) أنه لا يحمل على العموم فيما انطلق اسم الرأس عليه ، فلا يحث بأكل رؤوس الطير ، والحيتان ، والجراد ، وإن انطلق عليها حقيقة اسم الرؤوس بخروجه عن العرف ، فصارت الحقيقة مخصصة بالعرف كما خصت الأرض فيمن حلف لا يقعد على بباط بالعرف ، وكما خصت الشمس فيمن حلف لا يقعد في سراج بالعرف ، وإذا كان الحث معتبرا فيها بالعرف دون الحقيقة ، فقد اختلف الفقهاء فيما يحث به من أكسل الرؤوس عند اطلاقها .

فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنه يحث بأكل رؤوس النعم من الابل والبقر والغنم (٣) ، ولا يحث بغيرها من رؤوس الطير والحيتان ، وهو عسرف الحجاز ، لأنهم يفتلون رؤوس هذه الثلاثة من أجسادها ، ويفردون بيعها في أسواقها .

وقال أبو حنيفة (٤) : يحث بأكل رؤوس البقر والغنم ، ولا يحث

(١) أسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٥٥/٤ وفيه " ولو حلف لا يأكل الرؤوس ، أو الرأس ، وأطلق حمل على رؤوس النعم ، وهي الابل والبقر والغنم لأنها تباع وتشترى مفردة فهي المتعارفة وإن اقتص بعضها ببلد (الحالف) .

والمهذب ، للشيرازي ١٣٥/٢ ، ومغني المحتاج ، للشربيني ٣٣٥/٤ .
(٢) انظر : المراجع السابقة والهداية ، للمرغيناني ٨١/٢ المدونة ، لمالك ١٢٩/٢ - وفيه قال : " إن حلف لا يأكل رؤوسا فإن لم يكن يمينه كلام يستدل به على ما أراد بيمينه ، ولم تكن له نية لزمه في كل ما يقع عليه ذلك الاسم الحث -) . فإن أكل رؤوس السمك مثلا حث .

(٣) انظر : المراجع السابقة ، والفصل رقم ٧٦ .
(٤) انظر : الهداية ، للمرغيناني ٨١/٢ وفتح القدير ، لكمال ، والعناية للبابرتي ٤٠٤/٤ . وفيها : (ومن حلف لا يأكل الرؤوس فيمينه على ما يكبس في التنانير ، أي يظم به التنوير يعني يدخل فيه ، فمن كبس الرجل رأسه في جيب قميصه إذا أدخله فيه . ويساع في المصير) .

بأكل رؤوس الابل ، وهو عرف أهل الكوفة ، لاختصاصهم بأفراد رؤوس هذين النوعين بالبيع بعد انفصالها دون رؤوس الابل ، وتعليله بأن رؤوس الغنم تشوى وتكبس ، ورؤوس البقر تكبس ، ولا تشوى ، ورؤوس الابل لا تشوى، ولا تكبس.

وقال أبو يوسف ، ومحمد (١) : لا يحنث الا بأكل رؤوس الغنم وحدها ، اعتبارا بعرف بغداد ، وتعليل بأنها تشوى وتكبس، ولا تجمع الأسمان غيرها وكلا التعليلين دعوى مدفوعة ، لوجود الأمرين في الثلاثة كلها ، واختلف أصحابنا في تعليل ماذهب اليه الشافعي رضي الله عنه من حنثه بالرؤوس الثلاثة كلها ، على وجهين : يحتملها كلام الشافعي :

أحدهما : لاختصاصها بقطع رؤوسها عن أجسادها ، وأفراد بيعها في أوقاتها ، فعلى هذا ان كان في بلاد الفلوات (٢) يكثر فيها الصيد وتقطع رؤوسه عن أسجاده ، ويفرد بيعه في أوقاته ، أو كان في بلاد البحار ، بلد يكثر فيه الحيتان ، وتقطع رؤوسها عن أجسادها ، ويفرد بيعها في أوقاتها ، حنث أهلها بأكل رؤوسها ، كما يحنث أهل أمصار الريف ، بأكل رؤوس الغنم فعلى هذا هل يكون عرف هذه البلاد المختلفة مقصورا على أهلها أو عاما فيهم وفي الطارئ اليها؟ على وجهين :

أحدهما : أنه خاص في أهلها دون الطارئ اليها ، تغليباً لعرف الحالف ، فان دخل أهل الريف الى بلاد الفلوات ، والبحار لم يحنثوا الا برؤوس الغنم ، وان دخل أهل الفلوات الى الأمصار والريف ، لم يحنثوا برؤوس الصيد ، وان دخل أهل البحار الى أمصار الريف لم يحنثوا الا بأكل رؤوس الحيتان :

(١) ترجم لهما ، وانظر : المراجع السابقة .

(٢) الصحراء .

انظر : ترتيب القاموس المحيط ، الظاهر الزاوي ٥٢٣/٣ .

والوجه الثاني : أنه عام في أهلها ، وفي الشاريء اليها ، تغليباً

لعرف المكان ، فان دخل أهل الريف الى بلاد الفلوات ^{بلاد البحر حثوا برؤوس الحيتان كما دخل أهل الفلوات} حثوا برؤوس الصيد ^{والتي رأى أهل الريف حثوا برؤوس النعم وفي بقاء حثهم بعرف بلادهم وجهان :} ، وان دخلوا

أحدهما : أنه باق عليهم ، لاستقراره عندهم ، فعلى هذا يحث أهل الريف في بلاد الفلوات بأكل رؤوس الصيد، وبأكل رؤوس النعم ، ويحثون في بلاد البحار ، بأكل رؤوس الحيتان مع رؤوس النعم ، ويحث أهل الفلوات في بلاد الريف بأكل رؤوس النعم ، وأكل رؤوس الصيد ، ويحث أهل البحار فيها بأكل رؤوس الحيتان ، وبأكل رؤوس النعم .

والوجه الثاني : أنه يزول عنهم في بلادهم بانتقالهم عنها ، فلا يحث أهل الفلوات ، والبحار في بلاد الريف الا برؤوس النعم ، ولا يحث أهل الريف في بلاد الفلوات الا برؤوس الصيد ، وفي بلاد البحار الا برؤوس الحيتان فهذا حكم التعليل في هذا الوجه الأول .

والوجه الثاني : في تعليل حثه برؤوس النعم ، ان عرف كل منهم يتوجه اليها ، وافراد أكلها مختص بها ، فانه لا يعرف ممن قال : أكلت الرؤوس الا رؤوس النعم ، وغيرها يؤكل مع أجسادها ، وفي التعليل تميز من وجه ، وامتزاج من وجه فعلى هذا هل يكون عرف البلد خاصاً فيه أو عاماً في جميع البلاد على وجهين :

أحدهما : وهو الظاهر من مذهب الشافعي ، رضي الله عنه أنه يصير عاماً في البلاد كلها ، فحينئذ جميعهم برؤوس النعم الثلاثة ، وان عرفنا أن لبعض البلاد عرفاً في رؤوس الصيد والحيتان حث جميع الناس ، وان لسم يعلموه لم يحثوا .

والشافعي رضي الله عنه ، انما خص الحث برؤوس النعم الثلاثة لأنه لم يعلم عرف بلد في غيرها ، ولو علم لحث بها جميع الناس كما حثهم برؤوس النعم ، ولذلك حث القروي اذا حلف لا يسكن بيتاً فسكن بيت شعير

من بيوت الباده (١)، لأن عرف البادية جارية كما أن الخليفة لو حلف لا يأكل الخبز ، وعادته خبز البر فأكل خبز الشعير ، حنث به، لأن عرف أهل الفاقة جارية .

والوجه الثاني : وهو قول أبي العباس بن سريج (٢) أن عرف كل بلد مخصوص في أهله ، مقصور عليهم دون غيرهم ، فعلى هذا ، يحنث أهل الحجاز برؤوس النعم الثلاثة من الابل والبقر والغنم ، كما قال الشافعي ، رضي الله عنه اعتبارا بعرفهم ، ويحنث أهل بغداد ، والبصرة برؤوس الغنم ، ولا يحنثون برؤوس البقر والابل ، كما قال أبو يوسف ومحمد اعتبارا بعرفهم ، وهذا قول من لم يحنث القروي بسكنى بيت الشعر ، فان انتقل أهل بلد لهم فيه عرف ، الى بلد يخالفونهم في العرف ، ففيما يحنثون به ثلاثة أوجه :

وهي مجموع ما شرحناه :

أحدها : يحنثون بعرف بلدهم الذي انتقلوا عنه .

والثاني : يحنثون بعرف البلد الذي انتقلوا اليه .

والثالث : يحنثون بعرف البلدين معا . والله أعلم .

(١) انظر : المسألة رقم ٥٧ .

(٢) تقدمت ترجمته .

مسألة - ٨٧ :

قال الشافعي : وكذلك البيض هو بيض الدجاج ، والأوز ، والنعام الذي يزائل (١) بائضه حيا ، فأما بيض الحيتان فلا يكون لزا .

ج - إذا حلف لا يأكل البيض وأطلق ولم يرد تخصيص نوع منه ، حمل على إطلاقه على كل بيض فارق بائضه حيا ، من مأكول كالدجاج والبط ، ونادر كالنعام ، والأوز ، والعمافير ، وقسأل أبو العباس ابن سريج ، يحث بأكل المعتاد من البيض كالدجاج ، والبط ولا يحث بأكل النادر من بيض الأوز ، والعمافير ، كما يحث في أكسل الرؤوس بالمعتاد دون النادر . وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن خروج النادر من البيض عن المعتاد لعزته وفقده ، وخروج النادر من الرؤوس عن المعتاد مع وجوده (أ) ومكنته قافترا .

والثاني : أن جميع البيض من نادر ومعتاد ، مفرد بالأكل ، يجري جميعه مجرى الخاص من الرؤوس المفردة بالأكل . وأما بيض الحيتان والجراد ، فانما لا يحث بأكله لأمرين :

أحدهما : أنه لا يفارق بائضه حيا فصار لعدم القدرة عليه خارجا من العرف .

والثاني : أنه يؤكل مع جسمه . ويقال لمن أكل بيض السمك والجراد : انه قد أكل سمكا ، وجرادا ، فصار كلحمه . فلو ذبح دجاجة في جوفها بيضا ، وصل اليه بذبحها ، ففي حنثة بأكله وجهان :

(١) من نسخه (م) وفي الأصل (دخوله) .

(١) أي فارقته .

(٢) انظر : مختصر المزني ٢٣٥/٥ ، والأم ، للشافعي ٧٢/٧ ومغني المحتاج ، للشربيني ٣٣٦/٤ . والمهذب للشيرازي ٢ / ١٣٥ وأسنى المطالب ، لأبي يحيى ٢٥٦/٤ .

أحدهما : لا يحنث بأكله ، لأنه لم يزايل بائضه حياء، فصار كبئض السمك.
والوجه الثاني : يحنث بأكله لأنه من جنس ما يوصل اليه مع حياة بائضه
فاذا تقرر ما ذكرنا من حنثه بكل البئض من نادر ومعتاد حنث بأكل المعتاد
أهل النادر ، والمعتاد . والنادر يحنث بأكله أهله النادر، كبئض النعام
يحنث به أهل البادية ، وفي حنث أهل الأمصار وجهان :

أحدهما : يحنثون اذا قيل ان أهل القرى يحنثون بسكنى بيوت
الشعر .

والوجه الثاني : لا يحنثون به اذا قيل ان أهل القرى لا يحنثون
بسكنى بيوت الشعر (ب) .

مسألة - ٨٨ :

قال الشافعي : ولو حلف لا يأكل لحما حنت بلحم الابل ، والبقر ، والغنم ، والوحش ، والظير ، لأنه كله لحم ، ولا يحنت بلحم الحيتان لأنه ليس بالأغلب (١) .

ج - وهذا صحيح .

وانما حنت بأكل كل لحم من أهلى كالنعم ، ووحش كالصيد والطائر ، من معتاد ونادر ، ولم يحنت بلحم الحيتان . لأصل أوضحه ، يكون في الأعيان معتبر ليسلم من التناقض ، وهو أن الاسم اللغوي اذا انطلق على أعيان ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يطابق العرف في جميعها فيحمل في الأعيان على جميع تلك الأعيان ، سواء كان (أ) مطابقه من العرف عاما أو خاصا (٢) .

فالعرف العام : أن يحلف لا أكل رطباً فيحنت بجميع الأرباط (٣) من لذيذ وغير لذيذ ، من مستطاب وغير مستطاب ، أو يحلف لا يأكل بقلًا فيحنت بجميع أنواعه ، من لذيذ وغير لذيذ .

والعرف الخاص : أن يحلف لا يلبس ثوبا ، فيحنت كل غني وفقير بلبس

(١) من قوله " أن يطابق الى سواء كان " ساقطه من نسخة (م) .

(١) مختصر المزني ٢٣٥/٥ ، ٢٣٦ . والإمام للشافعي ٧ / ٧٢ ، وانظر مراجع

المسألة ٨٦ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ٩٣ وما بعدها .

(٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر ٩٥ " وقال ابن عبد السلام قاعدة الأيمان : البناء على العرف اذا لم يضطرب فان اضطرب فانرجوع إلى اللغة " .

(٣) انظر : ترتيب القاموس ، للطاهر الزاوي ٣٥٠/٢ وفيه (وتمر رطيب ومرطب ، وأرطب " وفي المصباح ٢٣٠/١ " الرطب ، تمر النخل اذا أدرك ، ونضج قبل أن يتتمر الواحد (رطبة) والجمع أرطاب " .

كل ثوب من مرتفع (١) ، ودون فيحث الملك بلبس الصوف ، وان خرج من عرفة لدخوله قسي عرف الفقراء (أ) ، ويحث الفقير بلبس الحرير ، وان خرج عن عرفة - لدخوله في عرف الأغنياء ، مع اشتراك جميعها في اسم الثوب ، فلم يخرج بعضها بعرف خاص اذا طابقه عرف خاص ، وهكذا لو حلف لا يأكل خبزا حنت كل غني ، وفقير يأكل كل مخبوز من بر و شعير، و أرز وذرة ، فيحث الغني بأكل خبز الشعير، وان خرج عن عرفة ، لدخوله في عرف الفقير ، ويحث الفقير بخبز البر ، وان خرج عن عرفة ، لدخوله في عرف الغني مع اشتراك جميعها في اسم الخبز .

والقسم الثاني : ماكان الاسم فيه مخالفا للعرف (٢) فينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ماخرج عن العرف ، لإلحاقه بغيره مع التساوي في الوجود، فيصير في الأيمان محمولا على ماخصه العرف ، دون ماعمه الاسم ، كالمذي قدمناه ، فمن حلف لا يأكل البرؤوس ، أن حنته مختص برؤوس النعم، لا مضافة رؤوس غيرها الى أجسادها ، واختصاص النعم بانفرادها من بينهما .

والقسم الثاني : ماخرج عن العرف لتعذره ، أو لعزته فيكون في الأيمان محمولا على ما عمه الاسم ، دون ماخصه العرف فاللحم خرج من عرفة ،

(أ) من قوله " في عرف الفقراء " الى قوله " في عرف الغني " ساقطة من نسخة (م) وهي تعادل سبعة أسطر .

- (١) أي عالي الجودة وغالي القيمة ، ودونه أي نقيضه في ذلك .
 اسطر : ترتيب القاموس ٢ / ٢٣٧ ، والمصباح المنير ١ / ٢٣٣ .
 (٢) اسطر : الأشباه والنظائر ، للسيوطي ٩٤ وفيه قال : " وقال الرافعي في الطلاق ، وان تطابق العرف ، والوضع فذاك ، وان اختلفا ، فكلام الأصحاب يميل الى الوضع ، والامام والغزالي ، يريان اعتبار العرف ، وقال في الايمان : مامعناه ان عمت اللغة قدمت على العرف ، وقال غيره : ان كان المعرف ليس له في اللغة وجه البتة ، فالمعتبر اللغة ، وان كان له فيه استعمال ففيه خلاف ، وان هجرت اللغة حتى هازت نسيا منسيا قدم العرف) .

لحم الصيد لتعذره ، ولحم الدجاج لعزته وثلاء ثمنه ، فامتنع تخصيص الاسم بالعرف ، لأن العرف غير مستقر لتردده بين وجود وعدم ، فصار ما عم من الاسم المستقر أولى من تخصيصه بعرف غير مستقر ، ولذلك قلنا في البيضا أنه يحث ببيض العصافير ، لاختصاصه بعرف غير مستقر ، كاللحم ، ولا يحث ببيض السمك ، لاختصاصه بعرف مستقر كالرؤوس .

والقسم الثالث : ما خرج عن العرف لاسم خاص ، هو أغلب عليه فيكون في الأيمان محمولا على خصوص الاسم ، دون عمومه ، كلحم الحيتان ، ينطلق عليه اسم اللحم في العموم كقوله تعالى : ﴿ وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا ﴾ (١) لكن اسم السمك أخص به من اسم اللحم ، فوجب أن لا يحث به ، إذا حلف لا يأكل لحما ، اعتبارا بخصوص الاسم دون عمومه (٢) .

وقال مالك (٣) ، وأبو حنيفة (٤) يحث به ، اعتبارا بعموم الاسم دون خصوصه ، وهذا الاعتبار فاسد من وجهين :

-
- (١) سورة النحل ، آية (١٤) .
 - (٢) قال في مغني المحتاج : ٣٣٦/٤ " ويحمل اللحم فيمن حلف لا يأكله على لحم النعم - من ابل ، وبقر ، وغنم ، خيل ، ووحش ، وطير ، مأولين لوقوع اسم اللحم عليه حقيقة ، فيحث بالأكل من ذكائها ، سواء أكله نيئا أم لا ، ولا يحث بلحم مالا يؤكل كالهيئة والحمار ، لأن قعده الامتناع عما لا يعتاد أكله ، ولأن اسم اللحم انما يقع على المأكول شرعا ، ولا يحمل على لحم سمك وجراد ، لأنه لا يسمى لحما في العرف ، وإن سماه الله تعالى لحما ، ولهذا يصح أن يقال ما أكلت لحما بل سمكا ، كما لا يحث بالجلوس على الأرض ، إذا حلف لا يجلس على بساط وإن سماها الله بساطا " .
 - (٣) في المدونة ١٢٩/٢ " أرأيت أن قال : والله لا أكل لحما ، ولانية لسه ، فأكل حيتانا ، قال : بلغني عن مالك أنه قال هو حاث ، لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه : ﴿ وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا ﴾ آية ١٤ ، سورة النحل .
 - (٤) انظر : فتح القدير ، للنسائي والهداية للمرغيناني ٣٩٨/٤ وفيه قال : من حلف لا يأكل لحما ، تنعقد هذه اليمين على لحم الابل ، والبقر ، والخنزير ، والطيور ... فلو أكل لحم السمك لا يحث ، والقياس أن يحث وهو رواية شاذة عن أبي يوسف ، لأنه سمي لحما في القرآن ... الخ .

أحدهما : أن الخاص أغلب ، فكان اعتباره أوجب .
والثاني : أن الله تعالى قد سمى الأرض بساطا والشمس سراجا ،
والجبال أوتادا ، ولو حلف لا يجلس على بساط ، فجلس على الأرض ، ولا يجلس في
سراج فجلس في الشمس ، ولا يمس وتدافئ من جبلا ، لم يحث ، اعتبارا بخصوص
الاسم دون عمومه ، وكذلك لحم السمك ، واختلف أصحابنا في القروي إذا حلف
لا يسكن بيتا ، فسكن بيت شعر ، هل هو مخصص يعرف (ب) أو باسم ، فذهب بعضهم
إلى أنه مخصص يعرف (١) وهو الظاهر من مذهب الشافعي فجعله حائشا به ،
كالذي قدمناه ، في أكل الخبز ، ولبس الثوب ، وذهب آخرون : إلى أنه
مخصص باسم (٢) ، لأنه يسمى خيمة ، وفسطاطا ، فلم يجعله حائشا به ، كلحم
السمك ، وحث البدوي بسكنى بيوت المدر وجهها واحدا ، لأنه مخصص بالعرف
دون الاسم .

(ب) " يعرف " من نسخه (م) وهي ساقطة من الأصل .

-
- (١) انظر: الأشباه والنظائر ، للسيوطي ٩٤ .
وفيه " حلف لا يسكن بيتا ، فان كان بدويا حث بالمبنى وغيره ،
لأنه قد تظاهر فيه العرف ، واللغة ، لأنه يسمونه بيتا ، وان كان من
أهل القرى : فوجهان بناء على الأصل المذكور ان اعتبرنا العرف لم
يحث ولأصح الحث " .
(٢) غلب عليه .

فصل - ٦٦ :

فإذا ثبت ما قررنا من هذا الأصل ، وجب اعتباره في جميع الأيمان ،
ليسلم من الأشكال . فإذا حث في اللحم بكل لحم ، من معتاد ونادر ، فقد
اختلف أصحابنا هل يحمل على عمومه ، في المباح ، والمحظور ؟ أو يكون
مخصوصا في المباح دون المحظور ؟ على وجهين :

أحدهما : أنه على العموم في المباح والمحظور ، فيحنت بلحم الكلب
والخنزير ، اعتبارا بعموم الاسم ، ولا يختص بالحظر . كما يحنت باللحم
المغصوب ، وإن كان محظورا .

والوجه الثاني : أنه محمول على المباح دون المحظور ، فلا يحنت
بلحم ما حرم من كلب ، أو خنزير ، أو حمار (١) أهلى ، لأمرين :

أحدهما : أنه لما خصت الأيمان بعرف الاستعمال كان أولى أن تختص
بعرف الشرع ، لأنه ألزم .

والثاني : أنه قصد باليمين أن يحظر على نفسه ما استبيح بغير
يمين ، فخرج المحظور من قصد اليمين ، فلم يحنت به ، وأما المغصوب فهو
من جنس المباح ، وإن حظر لمعنى خاص فأجرى عليه حكم العموم في الإباحة ،
ولا فرق فيما يحنت بأكله من اللحم بين أن يأكله مشويا ، أو مطبوخا
أو نيئا .

وقال بعض الفقهاء ، وأظنه مالكا : أنه لا يحنت ، بأكله نيئا حتى
يطبخ ، أو يشوى ، اعتبارا بالعرف في أكله (٢) ، وهذا الاعتبار فاسد من
وجهين :

(١) قال في مغني المحتاج ٣٣٦/٤ " ولا يحنت بلحم مالا يؤكل لحمه كالهيئة
والحمار ، لأن قصده ، الامتناع عما لا يعتاد أكله ، ولأن اسم اللحم
إنما يقع على المأكول شرعا " .

(٢) شرح الخرشي ٧٣/٣ - وحاشية دسوقي على الشرح الكبير ١٤٣/٢ .

أحدهما : أن الطبخ صفة زائدة يقصد بها الاستطابة فلم يجر اعتبارها
في المطلق كما لا يعتبر به المستطاب المستلذ.

والثاني : أن حقيقة الأكل ما لأكه مضغاً بغمه ، وازدرده إلى جوفه
وهذا موجود في النية ، كوجوده في المطبوع ، والمشوى .

قال الشافعي : ولو حلف لا يشرب سويقاً فأكله ، ولا يأكل خبزاً فمأثبه
ثم شربه ، أو لا يشرب شيئاً فذاقه ودخل بطنه ، لم يحنث (١) .

ج - اعلم أن الأفعال أنواع ، كالأعيان ، فإذا تعلقت اليمين بنوع من
فعل ، فهي كتعلقها بنوع من عين ، فلا يحنث بغير ذلك الفصل (أ)
كما لا يحنث بغير تلك العين ، والأكل نوع ، والشرب نوع ، والسدوق
نوع ، والطعم نوع ، ولكل نوع من هذه الأربعة صفة متميزة تختص به ،
وان جاز أن يقع الاشتراك في بعض الصفات ، فإذا حلف لا يشرب هذا
السويق ، فشربه أن يمزجه بالماء ويشربه ، كشربه الماء ، فإن شربه
على هذه الصفة حنث ، وان بله حتى اجتمع وأكله مضغاً لم يحنث ، لأنه
آكل ، وليس بشارب ولو سفه سفا لم يحنث لأنه ليس بشارب (ب) ولا آكل
وان حلف لا آكل هذا الخبز ، فأكله أن يعضه بضمه ويزدرده الا جوفه ،
فان أكله على هذه الصفة حنث ، وان رضعه ومزجه بالماء وشربه لم
يحنث ، لأنه شارب وليس بآكل ، ولو ابتلعه من غيره مضغ لم يحنث ،
لأنه ليس بآكل ولا شارب ، ولا يحنث في الأكل والشرب الا بما وصل الى
الجوف ، فان حلف لا ذاق هذا الطعام ، فالذوق أن يعرف طعمه بضمه ،
وهل يحتاج مع معرفة طعمه بضمه الى وصول يسير منه الى جوفه ؟
على وجهين :

-
- (أ) من نسخة (م) وفي الأصل " العين " وهو خطأ من النسخ .
(ب) من قوله ولو سفه الى قوله ليس بشارب " ساقطة من نسخة (م) .
-

(١) مختصر المزني ٢٣٦/٥ . والأم ٧ / ٧٢ .
وشرح المنهاج ، وحاشية قليوبي عليه ٤ / ٢٨١ وفيه (السويق دقيق
الشعير ، أو مطلق الدقيق ، أو ما قلبي بشار قبل طحنه " .
ومغني المحتاج ، للشربيني ٣٣٩/٤
وروضة الطالبين ، للنووي ٤١/١١ .

أحدهما : أنه لا يكمل الذوق الا بوصول يسير منه الى جوفه ، ليتمر في الحلق ، وهو الظاهر من نص الشافعي ، فان لم يصل شيء منه الى الجوف لم يكن ذائقا ولا حائشا .

والوجه الثاني : وهو أظهر ، أنه لا يعتبر فيه الا معرفة الطعم ، دون الوصول الى الجوف ، لمفارقته للأكل والشرب المختصين (ج) بالوصول الى الجوف ، فان أكل هذا الذائق ، أو شرب حنث ، لأنه قد ذاق وزاد ، وان حلف لا يطعم هذا الطعام ، فالتطعم معرفه طعمه بلسانه ، ولا اعتبار بوصول شيء منه الى جوفه ، فاذا عرف طعمه حنث ، فان ذاقه ، أو أكله ، أو شربه حنث لأنه قد تطعم وزاد ، وان (د) حلف لا طعم هذا الطعام ، حنث بأكله وشربه ، ولم يحنث بذوقه وتطعمه ، لفرق ما بين الطعم ، والتطعم لأن الطعم ماصار طعاما له ، والتطعم ما عرف طعمه ، فلو أوجد الطعام بقمع (١) في حلقة ، ولم يدره في لهوات (٢) فمه حتى وصل الى جوفه ، فان كانت يمينه على الأكل والشرب والذوق والتطعم لم يحنث ، لعدم شروطها في الوجوه كلها ، وان كانت على أن لا أطمع حنث ، لأنه قد وصل الى جوفه وصار طعاما له .

(ج) من نسخة (م) وفي الأصل " المختصان " .

(د) في نسخة (م) (ولو) .

(١) " القمع " آلة تجعل في فم السقاء ، ويصب فيها الزيت ونحوه ، والجمع

" أقمع " . انظر : المصباح المنير ٥١٦/٢ .

(٢) " اللهات " اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى الفم والجمع " لهي "

و " لهيات " مثل حمي وحصيات ، و " لهوات " .

المرجع السابق ٥٥٩/٢ .

مسألة - ٩٠ :

قال الشافعي : ولو حلف لا يأكل سمنا فأكله بالخبز ، أو بالعميد ، أو بالسويق حنث ، لأن السمن لا يكون مأكولا إلا بغيره ، إلا أن يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا منفردا (١) .

ح - أما السمن فله حالتان جامد ، وذائب فإذا حلف لا أكل سمنا فله في أكله حالتان .

أحدهما : أن يأكله منفردا .

والثانية : أن يأكله مع غيره ، فإن أكله منفردا وكان جامدا حنث ، وإن كان ذائبا لم يحنث ، لأنه يكون للجامد آكلا والذائب شاربا ، وإن أكله مع غيره من خبرز أو سويق أو في عميدة (٢) ، فقد اختلف أصحابنا فـ في حنثه على ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو قول أبي سعيد الاصطخري (٣) أنه لا يحنث إذا خلطه بغيره سواء كان جامدا أو ذائبا ، ولم يطلق عليه اسم الأكل إلا بانفراده ، وأجراه مجرى قوله : والله لا أكلت طعاما اشتراه زيد ، فاشترى زيد وعمرو طعاما فأكله ، لم يحنث .

والوجه الثاني : وهو قول أبي اسحاق المروزي (٤) أنه إن كان جامدا لم يحنث بأكله مع غيره ، وإن كان ذائبا حنث بأكله مع غيره ، لأنه يقدر على أكل الجامد منفردا ، ولا يقدر على أكل الذائب إلا مع غيره .

(١) مختصر المزني ٢٣٦/٥ والآم ٧٢/٧

وروضة الطالبين ، للنووي ٤٢/١١ .

(٢) هي دقيق يلت بسمن ويطبخ ، وسميت بذلك ، لأنها تعتمد بآله ، أي تلوى .

انظر : مغني المحتاج ، للشرييني ٣٤٠/٤ .

(٣) سبق الترجمة له

(٤) سبق الترجمة له .

والوجه الثالث : وهو مذهب الشافعي ، وما عليه جمهور أصحابه أنه يحنث بأكله مع غيره ، إذا كان ظاهراً فيه ، كما يحنث بأكله منفرداً سواء كان جامداً ، أو ذائبا ، لأن اختلاط ما حلف عليه بما لم يحلف عليه ، لا يمنع من وقوع الحنث به ، كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلم جماعة هم فيهم حنث ، وكما لو حلف لا يأكل طعاما اشتراه زيد ، فاشترى زيد طعاما واشترى عمرو طعاما ، فخلطهما وأكلهما حنث ، كذلك السمن إذا خلطه بغيره حنث بأكلهما ، وعلى هذا يكون التفريع ، فإذا أكل السمن مع غيره ، فجعله عصيدا أو بل فيه خبزا ، أولست فيه سويقا ، فله أربعة أحوال :

أحدها : أن يظهر فيه طعمه إذا أكل ، أو يظهر فيه بياض لونه إذا شرد ، فيحنث بأكله لظهور صفتي السمن من طعم ولون .

والحالة الثانية : أن لا يظهر فيه طعمه إذا أكل ، ولا يظهر فيه لونه إذا شرد ، فلا يحنث بأكله ، لأن السمن قد صار بعدم الصفتين مستهلكا .

والحالة الثالثة : أن يظهر فيه طعمه إذا أكل ، ولا يظهر فيه لونه إذا شرد ، فلا يحنث بأكله ، لأن عينه مستهلكه ، فلم يحنث بطعمه .

والحالة الرابعة : أن يظهر فيه لونه إذا شرد ، ولا يظهر فيه طعمه إذا أكل ، فيحنث بأكله لبقاء عينه ، فلم يؤثر فقد طعمه ، وهكذا لو حلف لا يأكل عسلا ، أو دبسا كالسمن ، لأنهما يجمدان تارة ، ويذوبان أخرى ، ويؤكلان منفردين ومختلطين ، فيكون على ما قدمناه من الجواب .

فأما إذا حلف لا يأكل خلا ، فالخل ذائب ، وقل أن يجمد ، وإذا كان ذائبا لم يحنث ، بأكله منفردا ، لأنه يصير شارباً ، ولا يكون آكلًا ، وإن أكله مع غيره من خبز ، أو سكياج (١) فإن صار مستهلكا فيه لم يحنث ، وإن كان

(١) السكياج مرقى يعمل من اللحم والخل .

روضة الطالبين ، للنووي ٤٢/١١ .

والمصباح المنير ، للمقري ٢٨/٢ .

ظاهراً فيه حنث ، وكذلك إذا حلف لا يأكل لبناً فأكله بغيره ، أو طبخه مع غيره . فان حلف لا يشرب لبناً فخلطه بغيره ، فان كان ما خلطه بـه جامداً لم يحنث ، لأنه يصير آكلاً ، ولا يكون شارباً وان خلطه بمائع ، فان كان اللبن أغلب لظهور لونه وطعمه ، حنث بشربه ، وان كان مغلوباً لخفاء لونه وطعمه لم يحنث .

قال الشافعي : ولو حلف لا يأكل هذه التمرة ، فوقع في تمر ، فـسان
أكله كله الا تمره ، أو هلك منه تمره ، لم يحنث ، حتى يستيقن أنه أكلها
والورع أن يحنث نفسه . (١) .

جـ- أما اذا حلف لا يأكل هذه التمرة ، فأكلها الا نواها وقمعها (٢) ،
(١) حنث (٣) ، لأنه أكل مأكولها ، وألقى غير مأكولها ، فانصرف اليمين
في الأكل الى المأكول منها ، ولم تنصرف الى غير المأكول ، ولو أكلها
الايسيرا منها ، كنقرة طائر لم يحنث ، وقال مالك (٤) يحنث ، وهكذا لو حلف
لا يأكل هذا الرغيف ، فأكله الا لقمة منه لم يحنث ، وقال مالك : يحنث
اذا أكل أكثره اعتبارا بالأغلب ، وهذا خطأ (٥) ، لأن شرط الحنث اذا لم
يكمل ارتفاع به الحنث في الحالين ، فأما اذا وقعت التمرة التي حلف
عليها ان لا يأكلها في تمر اختلطت به ، فان أكل جميع التمر ، حنث ،

(١) وفي الاصل (الا) بعد قوله (وقمعها) وهي زائدة .

(١) مختصر المزني ٢٣٦/٥ .

وانظر : مراجع هذه المسألة : فيمايلي

الام ، للشافعي ٧٢/٧ . ومغني المحتاج ، للشربيني ٣٤٣/٤ .

(٢) هو ما التزق بأسفل التمرة والبصرة .

انظر : ترتيب القاموس المحيط ٦٩١/٣ ومختار الصحاح ، للرازي ٥٥١ .

(٣) وهذا حلف على ترك أكل التمرة . ولكن لو حلف على الفعل ليأكلن هذه
التمره المعنوية ، فاختلطت بتمر ، لم يبر الا بالجميع ، لاحتمال ان تكون
المتروكة هي المحلوف عليها ، اما اذا لم تختلط به كله ، كأن وقعت
في جانب من البصرة ، فأكل ذلك الجانب بر ، ويقاس على ذلك ما اذا كانت
التمره متميزة عن أكثر التمر ، وهناك قليل يشبهها ، بربأكل كـ
ما يشبهها والضابط حصول اليقين بأكلها " .

انظر : المرجع الفقهي السابق وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٣/٤ .

(٤) المدونة ، لمالك ١٢٧/٢ والشرح الكبير ، للدريز ٢٤٢/٢ وفيه قال : (فمن
حلف لا يأكل رغيفا ، فأكل بعضه ، ولولقمة حنث وهذا في صيغة البسر ،
واما في صيغة الحنث فلا يبر بفعل البعض ، فمن حلف لا يأكل هذا الرغيفه

فلا يبر بأكل بعضه .

(٥) وكان الاولى احترام الرأي المخالف ولما حبه ان يقول : ولنا ان شرط الحنث لح .

لاحظة علمنا بانه قد اكلها مع غيرها وقد وافق على هذا (ب) ابوسعيد
الاصطخري (١) وان خالف في السمن (٢) وهو حجة تعيده (ج) الى الوفاق
وان اكل جميع التمر الا تمرة ، أو هلك من جميع التمر تمرة ، لم تخسل
من ثلاثة أحوال :

أحدهما : ان يعلم انه قد اكل تلك التمرة فيحنث .

والثاني : ان يعلم انها الباقية التي لم ياكلها فلا يحنث .

والثالث : ان يشك هل اكلها او لم ياكلها ؟ فلاحنث عليه لجـواز

ان يكون المطوف عليها هي الباقية ، او الهالكة فصار

الحنث مشكوكا فيه ، والحنث لا يقع بالشك ، ومستحب لـه

في الورع ان يحنث نفسه اعتبارا بالاغلب من حالها انها (٣)

في المأكول مع تجويز بقائها في العادة فان قيل : فهـلـا

علقتكم حكم الوجوب بالغالب من حاله هذا ؟ فحكمتم بحنثه

كما حكمتم فيمن حلف ليضربن عبده مائة ضربة (٤) فجمع

مائة شراج وضربه بها ضربة ، وشك في وصول جميعها السـيـ

جسده ، انه يبر تغليباً للظاهر في وصول جميعها السـيـ

جسده ، وان كان لا يعمل لتطابقها ، قيل : لوقوع الفرق بينهما

بان المعدودة في الضرب مفعول ، والوقوع في المحل معلوم

والحائل دونه مشكوك فيه ، فعمل على الظاهر ولم يؤخذ

بالشك ، وخالف التمرة ، لأن فعل الاكل فيها غير معلوم ، وهو

المختص بالشك فاطرح .

(ب) وفي نسخة (م) "ذلك" .

(ج) وفي نسخة (م) تقوده .

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) انظر : شرح المسألة - ٩٠ .

(٣) انظر : شرح المسألة - ١٠٠ .

مسألة : - ٩٦ :

قال الشافعي : ولو حلف لا يأكل هذه الحنطة فطحنها ، وخبزها ، أو قلاها فجعلها سويقا ، لم يحنث ، لأنه لم يأكل ما يقع عليه اسم قمح (١) .

ح - اعلم انه لا يخلو يمين من حلف لايأكل حنطة من أمرين : ابهــــــــــــم
أو تعيين .

فان أبهم ولم يعين فقال : والله لا أأكلت حنطة ، أولا أأكلت الحنطة
فهما سواء ، ويحث ان أأكلها حبا صحيحا ، ولا يحث ، ان أأكلها خبزا ، أو دقيقا ،
أو سويقا ، وهذا متفق عليه (٢) ، لأنه اذا أبهم صارت اليمين معقودة
على الاسم دون العين ، فيحث بما انطلق عليه ذلك الاسم ، ولا يحث بما زال عنه
ذلك الاسم ، وقد زال اسم الحنطة عنها بعد طحنها وخبزها ، ألا تراه لو حلف
لاأكل سميا فكلم رجلا ، أولا أأكل رطبا فأكل تمرا لم يحث ، وان علمنا
أن الرجل قد كان سميا ، والتمر قد كان رطبا ، لانعقاد اليمين في الأبهام
على الاسم دون العين .

وان عين فقال : والله لأأكلت هذه الحنطة تعينت الحنطة فى يمينه ، ولم يحنث بأكل غيرها ، واختلفوا فى بقاء الاسم عليها ، وهل يكون شرطاً فى عقد اليمين لا يقع الحنث الا مع بقائه ؟ .

فذهب الشافعي (٣) وأبو حنيفة (٤) الى أن بقاء الاسم شرط فسي الحنث ، فان قضمها جبا حث ، لبقاء اسم الحنطة عليها ، وان طحنها فأكلها

(١) مختصر المزمى ٢٣٦/٥، للشافعى ٧٢ .
 (٢) انظر: مغنى المحتاج ٣٣٨/٤ وشرح المنهاج، للجلال ٢٨٠/٤ المدونة ١٢٧/٢ .
 الشرح الكبير ١٤٥/٢ وشرح الخرشى ٩٤/٣ الهداية للمرغينانى ٨١/٢ .
 (٣) انظر : مراجع الشافعية السابقة .
 (٤) والهداية للمرغينانى ٨١/٢ .

خبزا أو دقيقا ، أو سويقا ، لم يحث (١) لزوال اسم الحنطة عنها (٢) .

فأما الشافعي ، فجري على قياس مذهبه ، فيمن حلف لا يدخل هذه الدار ، فعارت طريقا ، أنه لا يحث لزوال اسم الدار عنها بعد الهدم كزوال اسم الحنطة عنها بعد الطحن (٣) .

وأما أبو حنيفة ، فناقض ، مذهبه في الدار ، فجعله حائشا بعد الهدم ، ولم يجعله حائشا في الطعام بعد الطحن وقد اشتركا في زوال الاسم (٤) وقال أبو يوسف ومحمد (٥) وأبو العباس بن سريج من أصحابنا : أن اليمين معقودة على العين دون الاسم ، فيحث بأكلها خبزا ودقيقا وسويقا ، كما يحث بقضمها حبا صحيحا ، احتجاجا بأن الاسم موضوع لتعريف العين (أ) فإذا عرفت بالتعيين (ب) سقط حكم الاسم . استشهدا بما وقع الاتفاق عليه ، أنه لو حلف (ج) لا أكل من هذا الحمل ، فذبحه وأكل من لحمه ، حث ، وإن لم يكن بعسد الذبح حملا وهذا فاسد من وجهين .

-
- (أ) " والعين " من نسخة (م) وفي الأصل اليمين ، وهو خطأ .
 (ب) وفي نسخة (م) " العين " والصواب ما ثبتناه كما في الأصل .
 (ج) وفي الأصل زيدت كلمة (أنه) بعد قوله (أنه لو حلف) .
-

(١) وفي المدونة ، لمالك ١٢٧/٢

وانظر : كذلك الشرح الكبير ١٤٥/٤ .

والمغنى لابن قدامة ٨٠٠/٨ .

ويتلخص لنا أن الحالف إذا عين فقال : والله لا أأكل هذه الحنطة فمذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، أنه إن أكلها حبا حث ، لبقاء اسم الحنطة عليها وإن طحنها ، فأكلها خبزا أو دقيقا ، أو سويقا لم يحث ، لأن اسم المحلوف عليه وصورته قد زالت ، فلم يحث ، كما لو حلف لا يأكل هذه البيضة فصار فرخا فأكله .

وفي المدونة لمالك ، والمغنى لابن قدامة ، أنه إن قضمها حبا حث ، وإن طحنها ، فأكلها خبزا أو دقيقا أو سويقا لم يحث أيضا لأن عين المحلوف عليه باقية فحث بها ، كما لو حلف لا لبس هذا الرداء فلبسه ، بعد أن صار قميصا أو سراويل

(٢٢) انظر : المسألة رقم ٥٨ .

(٤) شرح فتح القدير ، لكمال ، ٣٧٩/٤ .

(٥) المرجع السابق ٤٠٢/٤

أحدهما : أن المستفاد بالتعيين ، هو نقل الحكم من عموم المبهم الى خصوص العين ، فإذا كان الاسم معتبرا في المبهم ، وجب أن يكون معتبرا في المعين .

والثاني : أن العقد اشتمل على تسمية وتعين ، فلما كان بقاء العين شرطا ، وجب أن يكون بقاء الاسم شرطا ، فأما الحمل فالفرق بينه وبين الحنطة من وجهين .

أحدهما : أنه لا يمكن أكل الحمل حيا ، ويمكن أكل الحنطة حيا .

والثاني : أن الشرع منع من أكل الحمل حيا ، ولم يمنع أكل الحنطة حيا ، فللهذين افترقا في بقاء الاسم وزواله .

فصل : - ٦٧ :

واذا حلف لأأكلت من هذا الدقيق فاستفه ، حنث (١) ، وان خبزه وأكل منه ، لم يحنث ، وقال أبو حنيفة (٢) : ان استفن لم يحنث ، وان خبز وأكل منه ، حنث ، فكان مذهبه فيه عكس مذهبنا ، احتججا بعرف الدقيق أنه لا يأكل الا مخبوزا ، كالحيوان الذي لا يؤكل الا مذبوحا فاقتضى أن يكون وجود العرف فيه مشروطا ، وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه لما اعتبر في الحنطة بقاء الاسم دون العرف ، وفاقا ، وجب أن يعتبر مثله في الدقيق .

والثاني : أنه لما اعتبرت فيه الصفة ، كان اعتبار صفته وقت العقد أولى من اعتبار صفة تحدث من بعد .

(١) مغنى المحتاج ، ٣٣٩/٤ .

(٢) الهداية ، للمرغيناني ٨١/٢ .

فصل - ٦٨ :

وإذا حلف لاأكل هذا الرطب فصار تمرا (١) ، أولاً أكل هذا الجدى فصار
تيساً ، أولاً أكل هذا العسبي ، فصار شيخاً ، ففي الحنث به وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة ، لا يحنث لانتقاله عن صفته ،
كالطعام إذا طحن ، والدقيق إذا خبز .

والوجه الثاني : يحنث ، وفرق قائله بين هذا وبين طحن الطعام ، وخبز
الدقيق بأن انتقال هذا عن حاله حادث من ذاته ، فصار بعد الانتقال منسوباً
الى أصله ، وانتقال الطعام بالطحن ، والدقيق بالخبز ، حادث عن فعله
فاعل ، فصار بالانتقال منسوباً الى فاعله ، دون أصله وتعليل هذا الفرق
معلول ، بمن حلف لا يأكل حنطة ، فعمارت زرعاً ، ولا يأكل بيضة فصارت فرخاً ، وإن
لا يحنث بوفاق ، وإن كان انتقال ذات .

(١) انظر : المسألة رقم ٩٣ .

إذا حلف لا يشرب هذا العصير، فصار خمرا ، أو لا يشرب هذا الخمر، فصار خلا ، لم يحنث به وجهها واحدا ، لأنه قد اقترن بزوال الاسم زوال الحكم ، فزال عن حاله عرفا وشرعا ، فانتفى عنه الحنث ، بانتفاء الاسم والحكم ، ولو حلف لا يلبس هذا الغزل ، فلبسه ثوبا ، حنث بلبسه وجهها واحدا ، لأن الغزل لما كان لا يلبس الا متسوجا صار مضمرا في اليمين ، والمضمر في اليمينان كالمتظهر ، كما لو حلف لا يأكل هذا الحيوان ، حنث بأكله مذبوحا ، وإن لم يكن عند أكله حيوانا ، لأنها صفة مضمرة فجرى عليها حكم المظهرة .

واذا حلف لا يشم البنفسج ، فشم دهن البنفسج ، أو لا يشم الورد ، فشم دهن الورد ، أو شم ماء الورد ، لم يحنث (١) .

وقال ابو حنيفة (٢) : يحنث بدهن البنفسج ، ولا يحنث بدهن الورد ، وماء الورد ، وفرق بينهما بعرف أهل الكوفة أنهم يسمون دهن البنفسج بنفسجا ، ولا يسمون دهن الورد وردا وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنها تسمية مجاز ، فكان اعتبارها بالحقيقة أولى .

والثاني : أن اسم الورد والبنفسج ، يتطلق على جسم ورائحة ، فلم يجز أن يتعلق حكمها بالرائحة ، وهي فرغ ، مع عدم الجسم وهو أصل ، فعلى هذا لو شم البنفسج بعد انتقال رائحته الى الدهن ، حنث عندنا ، ولم يحنث به عند أبي حنيفة وما قلناه أولى ، لأنه لا يعدم بقايا رائحته من بقايا شمه ، ولو شم عصارة الورد ، بعد استخراج مائه ، لم يحنث به ، لأن اسم الورد قد زال عنه ، وماؤه قد خرج منه ، فخالف بهذين حال البنفسج بعد التربية (٣) ، وكان ورق الورد بعد التربية كالبنفسج في وقوع الحنث بهما ^{ما كان} *لهو شرا باقية فإن يسا لأن في الحنث بهما بعد يسرها وحران*

أحدهما : لا يحنث كمن حلف لا يأكل رطبا فأكل تمرا .

والوجه الثاني : يحنث لبقاء اسمه وجسمه ، وخالف أكل التمر عن الرطب ، لزوال اسم الرطب عنه ، وبقاء اسم الورد والبنفسج على ما يبس منه ، ولتعليل هذه الوجهين كان من حلف لا يأكل هذا الرطب فأكله تمرا على وجهين (٤) .

(١) مغنى المحتاج للشربيني ٣٤٢/٤ .

(٢) الهداية للمرغيناني ٩٤/٢ وانظر: الفصل رقم ٧٦ ص ٤٣ .

(٣) اي اصلاحه .

لسان العرب ، ابن منظور ٢٢٨/١ .

والمصباح المنير ٢١٤/١ وقيل (رب زيد الامر ربا من باب قتل اذا ساسه

وقام بتدبيره ، ومنه قيل للحاضنة (رابه) " .

والفصل - ٦٦ - .

فعل - ٧١ :

واذا حلف لا يشم الورد، والبنفسج، فمر بهما في السوق، فشم رائحتهما
 فان حمل النسيم الرائحة حتى شمها، لم يحث وان اجتذب الرائحة بخياشيمه
 حتى شمها، حث، لان شمها بهبوب النسيم ليس من فعله، وشمها باجتذاب
 خياشيمه من فعله، فان قيل: أفليس لو مر المحرم (د) بسوق العطارين
 فشم رائحة الطيب، لالتزمه الفدية في الحالين؟ فهلا كان الحالف كذلك؟
 قيل: لان الشرع منع المحرم من استعمال الطيب، دون الرائحة، واليمين
 منعت من هذه او من شم الرائحة فافترقا .

(د) ما بعد هذه الكلمة الى آخر الفصل ساقط من نسخة (م) .

قال الشافعي أو لو حلف لا يأكل لحماً فأكل شحماً ، أو شحماً فأكسلاً

لحماً (١)

.....

جـ أما اللحم والشحم فيجتمعان من وجهين ، ويفترقان من وجهين ، فأما

وجهها (أ) اجتماعهما : *أن الحيوان الواحد يجمع بين المذكريه والانسائية*
أحمرهما : أن الحيوان الواحد يجمع بين المذكريه والانسائية
 والثاني : أن الشحم حادث عن اللحم ، وإن لم يكن اللحم حادثاً عن
 الشحم ، فالشحم ماحوله اللحم ، واللحم متركب على العظم .

وأما وجهها (ب) افتراقهما :

فأحدهما : في الاسم ، لأنه لا ينطلق اسم أحدهما على الآخر .
 والثاني : في صفته من لون وطعم حتى ماء اللحم أحمر كثيف الجسم
 ذو طعم ، والشحم أبيض رخو الجسم ذو طعم آخر ، فيحملان في الإيمان على حكم
 الافتراق ، فإذا حلف لا يأكل لحماً ، لم يحث بأكل الشحم ، وإذا حلف لا يأكل
 شحماً ، لم يحث بأكل اللحم ، وقال بعض الفقهاء أحسبه مالاً (٢) ، إذا حلف
عنه بأكل اللحم وإذا حلف لا يأكل اللحم لم يحث بأكل اللحم
 لا يأكل (لحم) ، فجمع بينهما في اسم اللحم ، وفرق بينهما في اسم الشحم
 فافترقا . احتججا

بأمرين .

(أ، ب) فثبت الأصل ونسخة (م) : (وجه) في نورالضوابط راتشاه الله ما اتشبهناه في الموضعين .

(١) مختصر المزني ٢٣٦/٥ وانظر المسأ رقم ٨٧ .

والام ٨٢/٧ وفى المحتاج ، للشربيني ٢٣٦/٤ .

وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٠/٤ .

(٢) المرونة ، لمالك ١٣٠/٢ .

أحدهما : ان الله أطلق اسم اللحم (أ) على الشحم (ب) فى قوله
تعالى (أو لحم خنزير) (١) ولم يطلق اسم الشحم على اللحم (فى قوله
تعالى (ج) " حرمتنا عليهم شحومهما ") (٢) .

والثانى : ان الشحم فرع اللحم ، لحدوثه عنه ، وليس اللحم فرعا
للشحم ، لحدوثه عن غيره ، وهذا فاسد من وجهين ، يبطل بهما استدلاله .

أحدهما : ان افتراقهما فى الاسم لا يوجب افتراقهما فى الحكم .
والثانى : ان الاسم اذا كان له حقيقة ومحاز ، حمل على حقيقته
دون مجازة ، فأما الآية ، فلأن احكام الشرع تحمل على الاسماء والمعانى
والايمان تحمل على الاسماء دون المعانى .

(أ،ب) فى الاصل قدمت كلمة الشحم واخرت كلم اللحم .
(ج) ما بين قوين كبيرين زيادة منى يقتضيها الكلام ليستقيم .

(٢-١) الآية ١٤٥ و ١٤٦ سورة الانعام .
انظر تفسير القرطبي " الجامع لاحكام القرآن " ٢٢٢/٢ وفيه قال:
" أجمعت الامة على تحريم شحم الخنزير، وقد استدل مالك واصحابه على
ان من حلف لا يأكل شحما فأكّل لحما لم يحنث يأكل اللحم
فان حلف ألا يأكل لحما فأكّل شحما حنث ، لان اللحم مع الشحم يقع عليه
اسم اللحم ، فقد دخل الشحم فى اسم اللحم ولا يدخل اللحم فى اسم
الشحم : وقد حرم الله تعالى لحم الخنزير فناب ذكر لحمه
شحمه ، لأنه دخل تحت اسم اللحم ، وحرم الله تعالى على بنى اسرائيل
الشحوم بقوله " حرمتنا عليهم شحومهما " آية ١٤٦ سورة الانعام - فلم
يقع بهذا عليهم تحريم اللحم ، ولم يدخل فى اسم الشحم ، فلهذا فرق
مالك بين الحالف فى الشحم ، والحالف فى اللحم ، الا ان يكون للحالف
نية فى اللحم دون الشحم فلا يحنث ... لخ " .

فإذا تقرر (د) أن الحالف بأحدهما لا يحنث بالآخر، وجب أن يميز اللحم الذي يحنث به الحالف عليه، من الشحم الذي لا يحنث به الحالف عليه— وأما اللحم فهو جميع ما اختص بكونه في بدن الحيوان مركب على عظمه، وتغطا بجلده، فهو لحم يحنث به الحالف لا يأكل لحما، سواء كان من مقدم البدن، أو من مؤخرة أو جنبه وظهره، والبيض الذي على الجنب في الظهر والزور لحم، يحنث به إذا حلف لا يأكل لحما، ولا يحنث به إذا حلف لا يأكل شحما (١) وبه قال أبو حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد (٢) هو شحم (هـ) يحنث به إذا حلف لا يأكل شحما، ولا يحنث به الحالف لا يأكل لحما، وقال أبو شاذ من أصحابنا (٣)، استدلالا بقوله تعالى: (ومن البقر والغنم حرما عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما) (٤) فدل على دخوله في الاسم واستثنائه في الحكم، ولأنه بصفة الشحم أشبه منه بصفة اللحم، والدليل (٥) على أنه من اللحم، بأن الله تعالى استثناه من حكم الشحم (٦) تدل على دخوله في حكم اللحم ولأنه لا يفرد عن اللحم، وإن افرد عنه الشحم، فدل على أنه لحم وليس بشحم، لأنه في صلبة اللحم وكثافته ومابين لحمه وجلده، وإذا وصف قيل لحم سمين، فكان باللحم اخص به من الشحم .

(د) " فإذا تقرر " ساقطة من نسخة (م) .

(هـ) في الاصل ونسخة (م) شيء . ولعلها غلطه ناسخ .

(١) انظر: مغنى المحتاج ٣٣٧/٤ وفيه قال " ويستناول اللحم، شحم ظهر وجنب وهو الأبيض الذي لا يخالطه لحم أحمر، لأنه لحم سمين، ولهذا يحمر عند الهزال والثاني: المنع نظر الى اسم الشحم قال تعالى " حرما عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورهما . أى معلق بهامنه فسماه شحما، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك " .

(٢) الهداية، للمرغيناني ٨٠/٢ .

(٣) لعله أبو زيد المروزي المتوفى سنة ٣٧١هـ، واسمه محمد بن أحمد بن عبد الله من أئمة الشافعية الخراسانيين ذكره في الروضة ٣٩/١١ فقال " وعن الشيخ أبي زيد وجه ثالث أنه كان الحالف عربيا فشحم الظهر شحم في حقه لأنهم يعدونه شحما وإن كان عجميا فهو لحم في حقه " انظر ترجمته (أبو زيد) في الاسماء واللغات ٢٣٤/٢ .

(٤) آية ١٤٦ سورة الانعام . (٥) للشافعية .

(٦) في قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمناكل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرما عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحويا) الآية ١٤٦ سورة الانعام .

- وأما الآلية فقد اختلف فيها أصحابنا على ثلاثة أوجه : (١)
- أحدهما : انها من الشحم لتمييزها من اللحم ، فيحنت بها في الشحم ولايحنت بها في اللحم .
- والوجه الثاني : انها من اللحم لاتصالها بالعظم ، فيحنت بها في اللحم ، ولايحنت بها في الشحم وهو قول البغداديين .
- والوجه الثالث : انها ليست من اللحم ولا من الشحم (٢) للتعليليين فلا يحنت بها في الشحم ، ولايحنت بها في اللحم وهو قول البصريين .

(١) انظر: روضة الطالبين ٣٩/١١ وفيها قال " والصحيح ان الآلية ليست بلحم ولا شحم . وقيل: لحم وقيل شحم .

(٢) انظر مغنى المحتاج ٣٣٧/٤ " والأصح ان الآلية - بفتح الهمزة - ليست بلحم ولا شحم ، لأنها تخالفهما في الاسم والمفة ، فاذا حلف لا يأكل اللحم او الشحم ، لا يحنت بأكلها " بتصرف .

فصل - ٧٤ :

وأما لحم الخدين من الرأس، ولحم اللسان، فينطلق عليه اسم اللحم (١) . واختلف أصحابنا هل يدخل في حث الحائف؟ على وجهين :

أحدهما : يدخل في حكم اللحم ويحنت به إذا حلف لا يأكل لحماً لانطلاق اسم اللحم عليه .

والوجه الثاني : لا يدخل في حكمه ، وإن دخل في اسمه فلا يحنت به إذا حلف لا يأكل لحماً ، لأنه لا يدخل في الاسم المطلق ، وإنما يدخل في الاسم المضاف فيقال : لحم الرأس ولحم اللسان ، ولا يقال لحم على الإطلاق .

(١) انظر: مغنى المحتاج ٣٣٧/٤ " والأصح تناوله - أى اللحم - لحم رأس لسان ، لصدق الاسم عليهما ، والثاني لا ، لأنه لا يطلق عليهما إلا مضافاً فيقال: لحم رأس ، ولحم لسان ، ويجرى الخلاف في لحم الخد والأكراع ، وينبغي أن يكون الأذان كذلك ، وأما الجلد فلا يحنت به الحال - لا يأكل لحماً ، لأنه لا يؤكل غالباً ، ولأنه جنس غير اللحم " .

وأما الكبد، والفؤاد، والطحال، فليس بلحم في الاسم ولا في الحكم، ولا يحنث به إذا حلف لا يأكل لحما (١)، وقال أبو حنيفة (٢) : هو حكم اللحم يحنث به إذا حلف لا يأكل لحما، استدلالاً بأمرين :

أحدهما : أنه يباع معه في الصرف، فدخل معه في الحكم .
والثاني : أنه يوءكل على صفة اللحم (ط) مطبوخاً ومشوياً، منفرداً عنه وممتزجاً به، فكان على حكمه، وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه لما خالف اللحم في اسمه، وجب أن يخالفه في حكمه كالرئة، والكرش، وبه بطل ما احتج به .

والثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أضافه إلى غير اللحم ^{ورعاً قاله} بقوله " أحلت لنا ميتتان ^{ورعاً قاله} الحوت والجراد، والسد مسسان الكبد والطحال " (٣) فهذا ما تعلق باللحم .

(ط) في الاصل (على) بعد لفظه (اللحم) وهي زائدة .

(١) انظر: مغنى المحتاج، للشربيني ٣٣٦/٤ وفيه :
والكرش - بكسر الراء، ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرها - وهو الحيوان كالمعدة للانسان، وكبد، - بفتح الكاف وكسر الباء وطحال - الطاء وقلب، ورئة، وامعى، وشدى وخصية " لا تدخل في مسمى اللحم في الاصح، فلا يحنث الحالف لا يأكل لحماً بأكلها، والثاني يحنث بها لأنها في حكم اللحم وبهذا قال أبو حنيفة .

(٢) انظر الهداية ٨٠/٢ وفيه " ويحنث إذا أكل كبداً أو كرشاً - لأنه لحسم حقيقية فإن نموه من الدم ويستعمل استعمال اللحم . وقيل في عرفنا لا يحنث، لأنه لا يعد لحماً " .

(٣) انظر: نصب الراية، يلعى ٢٠١/٤-٢٠٣ وتحفة المحتاج، ابن الملقن ٢١٦/١ .

وأما الشحم فهو شحم الشرب (١) ، والكلى فيحتوى عليه اللحم ، ولايتمل بالعظم ، فيحنت به اذا حلف لا يأكل شحما ، فأما الشحم الذى يتخلل اللحم ، فهو ملحق باللحم دون الشحم ، لأنه من سمن اللحم ، فكان فى حكمه فيحنت به اذا حلف لا يأكل لحما ، ولايحنت به اذا حلف لا يأكل شحما ، وأما شحم العينين فينطلق عليه اسم الشحم ، ولايحنت به ، اذا حلف لا يأكل اللحم واختلف اصحابنا هل يحنت به اذا حلف لا يأكل الشحم ؟ على وجهين ، كلحمة الرأس اذا حلف لا يأكل اللحم .

أحد الوجهين : يحنت به لانطلاق اسم الشحم عليه .

والثانى : لا يحنت به ، لأنه لاينطلق عليه الا بقريئة ، فيقال : شحم العين ، ولايقال شحم على الإطلاق ، وأما الدماغ فليس بلحم ، ولاشحم ، فلايحنت به ، اذا حلف لا يأكل اللحم ، ولايأكل الشحم .

(١) الشرب : شحم رقيق على الكرش والامعاء .

انظر : المصباح المنير ٨١/١ .

مسألة - ٩٤ :

قال الشافعي " أو رطباً فأكل تمرًا، أو تمرًا فأكل رطباً (١) .

جـوهذا صحيح .

إذا انقلبت أسماء الجنس بانتقال احواله خرجت من أحكام إيمانـه
فإذا حلف لا يأكل رطباً فأكل تمرًا ، أو بسر (٢) لم يحنث (١) لمعنيين :

أحدهما : مفارقتـه لهما في الاسم .

والشأنى : مفارقتـه لهما في الصفة ، وهكذا لو حلف لا يأكل تمر ،
فأكل رطباً أو يسرا ، لم يحنث للمعنيين ، وهكذا لو حلف لا يأكل بسرا ، فأكل
طلعاً أو رطباً أو تمرًا لم يحنث للمعنيين .

وأما إذا حلف لا يأكل الرطب ، أو لا يأكل البسر ، فأكل منصفه ، بعضها
رطباً ، وبعضها بسرا ، فإن أكل البسر منها حنث به في البسر ، ولم يحنث
به في الرطب ، وإن أكل الرطب منها حنث به في الرطب ، ولم يحنث به في
البسر وإن أكل جميعها ففيه ثلاثة أوجه (٣) :

(١) في الاصل ونسخة (م) بعد قوله لم يحنث - وإن كان الرطب بسراً أو يهـير تمرًا
هذه العبارة لم أجد لها فائدة ، فترجـح عندي أنها مزيـدة من النساـجـ والـله اعـلـم .

(١) انظر: مختصر المرنى ٢٣٦/٥ والام ، للشافعي ٧٢/٧ .

(٢) انظر: مغنى المحتاج ٣٣٨/٤ وفيه " قال اهل اللغة : شمر النحل اوله
طلع ، وكافور ، ثم خلال - بفتح الخاء واللام المخففة - ثم بلح ، ثم
بسر ، ثم رطب ، ثم تمر ، فإذا بلغ الأرتاب نصف البسرة ، قيل : نصفـه ،
فإن بدا من ذنبها ، ولم يبلغ النصف قيل مذنبه - بكسر النون ترتيب
القاموس المحيط ، للطاهر الزاوى ٢٧٠/١ .

ومختار الصحاح ٥١ .

(٣) انظر : الروضة ، للنووى ٤٤/١١ .

أحدهما : وهو قول الأكثرين انه يحنث بها فى البسر والرطب لمافيهما
من بسر ورطب .

والوجه الثانى: وهو قول أبى سعيد الأصطخرى ، وأبى على بن أبى هريرة^(١)
أنه لا يحنث بها فى البسر ولا فى الرطب ، لخروجها فى الاطلاق من اسم البسر ،
واسم الرطب .

والوجه الثالث : وهو قول أبى الفياض البصرى^(٢) انه ان كان أكثرها
بسرا حنث بها فى البسر ، ولم يحنث بها فى الرطب ، وان كان أكثرها رطباً
حنث بها فى الرطب ، ولم يحنث بها فى البسر اعتباراً بالأغلب ، وهكذا
اذا حلف لا يأكل عنباً ، فأكل زبيباً ، لم يحنث ، واذا حلف لا يأكل زبيباً ،
فأكل عنباً ، لم يحنث ، واذا حلف لا يأكل زبيباً فأكل عنباً ، لم يحنث لوجود
المعنيين من اختلافهما فى الاسم والصفة . فأما اذا حلف لا يأكل خوخاً ،
فأكله يابساً ، أو لا يأكل مشمشاً ، فأكله يابساً ، ففي حنثه وجهان :

أحدهما : لا يحنث ، لزوال الصفة كالتصرع مع الرطب .

والوجه الثانى: يحنث لبقاء الاسم ، بخلاف الرطب الذى يزول عن الاسم .

(١) وفى المرجع السابق قال " وخالف فيه الأصطخرى ، وأبو على الطبرى .
(٢) تقدمت الترجمة لأبى سعيد الأصطخرى وأبى على بن أبى هريرة وأبى الفياض .

مسألة - ٩٥ :

قال الشافعى : أو زيدا فأكل لبنا ، لم يحنث ، لأن كل واحد منهما

غير صاحبة (١) .

.....

أما إذا حلف لا يأكل لبنا ، أو لا يشرب اللبن حنث بكل لبن من معهود

فغير معهود .

فالمعهود ألبان الابل والبقر والغنم ، وغير

المعهود لبن العيد ، وعند ابن سريج أنه يحنث بالمعهود من ألبان النعم

ولا يحنث بغير المعهود من ألبان العيد ، كما قاله فى البيض (٢) .

فأما ألبان الخيل ، فهى معهودة فى بلاد الترك ، وغير معهودة فى

بلاد العرب ، وأما ألبان الأدميات فمعهودة فى العفار ، وغير معهودة فى

الكبار ، وفى حنثه بالألبان المحرمة كألبان الحمير ، والكلاب ، وجهان كما قلنا

فى حنثه باللحوم المحرمة (٣) .

أحدهما : يحنث اعتبارا بالاسم .

والثانى : لا يحنث اعتبارا بالشرع .

(١) مختصر المزنى ٢٣٦/٥ والام ٧٢/٧ .

روضة الطالبين للنووى ٤٠/١١ .

وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٠/٤ .

مغنى المحتاج ٣٣٦/٤ وما بعدها .

ابن المطالب ٢٥٧/٤ .

(٢) انظر : المسألة رقم ٨٦ .

(٣) انظر : الفصل رقم ٦٥ .

وأما إذا حلف لا يأكل زبداً ، فالزبد المعهود يكون من لبن البقير والغنم ، وليس لألبان الابل زبد ، فيحنت بزبد البقر والغنم ، وإن كان لألبان شيء من الصيد زبد فهو نادر غير معهود ، فيحنت به على مذهب الشافعي اعتباراً بالاسم ولا يحنت به على قول ابن سريج اعتباراً بالعرف ، ولو حلف لا يأكل اللبأ (أ) فهو أول لبن يحدث بالولادة بعد انقطاعه بالحمل (١) ، إذا وافق وقت الولادة وحلب بعدها ، وفي حنته بما حلب قبلها وجهان من اختلاف الوجهين فيما تقدم على الولادة من دم النفاس هل يكون نفاساً ؟ على وجهين إن قيل : يكون نفاساً (٢) كان هذا اللبأ (ب) لبأ وإن قيل : لا يكون نفاساً لم يكن هذا اللبأ لبأ ، وغالب اللبأ بعد الولادة ثلاث حلبات ، وربما زاد ونقص بحسب اختلاف الحيوان في القوة والضعف . وصفته تخالف (ج) اللبن في لونه وقوامه ، فإن لون اللبأ يميل إلى الصفرة ، وهو أثخن من اللبن وهو عند الرعاة معروف ، وسواء أكله نيئاً أو مطبوخاً ، وإن كان عرفه أن سيء كل مطبوخا كاللحم .

فإذا تقررت هذه الجملة ، وحلف أن لا يأكل زبداً ، فأكل لبناً لم يحنت ، لأنه مفارق للزبد في الاسم والصفة ، ولو أكل سمناً ففي حنته وجهان :

أحدهما : قياس قول ابن أبي هريرة يحنت به لاشتراكهما في الصفة

-
- (أ) في نسخة (م) اللبن .
 - (ب) في نسخة (م) اللبن .
 - (ج) في نسخة (م) ما خالف اللبن .
-

(١) اللبأ : مهموز على وزن عنب : وهو أول اللبن عند الولادة وأكثر ما يكون ثلاث حلبات ، وأقله حلبه .
انظر :

- الفصاح المنير ٥٤٨/٢ وتهذيب الاسماء واللفات ١٢٥/٤
- وترتيب القاموس المحيط ١١٣/٤

(٢) المجموع ٣٨٤/٢ و ٥٢١ .

ولو حلف لا يأكل لبنا حنث بجميع ما تناوله اسم اللبن على الإطلاق مسن حليب ومخيض، ورائب وذائب وجامد .

فأما الزبد فلا يحنث به إذا حلف لا يأكل لبنا ، كما لا يحنث بأكل اللبن إذا حلف لا يأكل زبدا . وقال أبو علي بن أبي هريرة : يحنث باللبن ^{ولا يحنث بالزبد إذا حلف لا يأكل الزبد} إذا حلف لا يأكل اللبن^(١) ، لأنه من اللبن من الزبد ، وعلى ذلك بأن اسم اللبن عام وأن اسم الزبد خاص ، فدخل خصوص الزبد في عموم اللبن ، ولم يدخل عموم اللبن في خصوص الزبد ، وهذا قول فاسد ، ولو كان للفرق بينهما وجد لكان عكس قوله أولى ، فيحنث باللبن إذا حلف لا يأكل زبدا ، لأن في اللبن زبدا ، ولا يحنث بالزبد إذا حلف لا يأكل لبنا ، لأنه ليس في الزبد لبن ، فلما كان هذا فاسداً كان ما ذهب إليه من العكس أفسد ، ووجب أن يعتبر مقررناه من اجتماع الأمرين الاسم والصفة ، لأنه مستمر في القياس فلا يحنث بالزبد إذا حلف لا يأكل اللبن ، ولا يحنث باللبن ، إذا حلف لا يأكل الزبد ، لأنهما يختلفان في الاسم والصفة ، وعلى هذا القياس إذا حلف لا يأكل اللبن لم يحنث بالجبن والممل ، وإذا حلف لا يأكل الجبن والممل لم يحنث باللبن لاختلافهما في الاسم والصفة ، وعند أبي هريرة أنه يحنث بالجبن والممل إذا حلف لا يأكل اللبن ، لأنهما من اللبن ، ولا يحنث باللبن إذا حلف لا يأكل الجبن والممل ، لأن اللبن لا يكون منهما ، ولو كان لقوله هذا وجه لوجب أن يحنث بالتمر إذا حلف لا يأكل رطباً ، لأنه من الرطب ، ولا يحنث بالرطب إذا حلف لا يأكل التمر ، لأنه ليس من التمر ، ولا أحسب ابن أبي هريرة يقول هذا ، وإن كان تعليله يقتضيه ، لأن الإجماع منعقد على خلافه .

(١) روضة الطالبين ٤١/١١ .

(٢) "عمارة الاقط وهوماؤه الذي يعمر منه حين يطبخ" .

انظر: المعصباح المنير ٥٧٤/٢ .

وبأوضح في الإيمان أصلاً تحمل عليه أحكامها ليسلم من هذا الاختلاف فأقول : أن كل يمين انعقدت على اسم يعتبر به البر والحنث لم يخل ذلك الاسم من أمرين مجمل (١) ومفسر (٢) ، فإن كان الاسم مجملاً ، كقوله : ففى الاثبات ، والله لأفعلن شيئاً ، وفى النفى والله لأفعلن شيئاً ، فاسم الشيء يعم كل مسمى ، فلا يحمل على جميع الأسماء لخروجها من القدرة والعرف ووجب أن يحمل على بعضها ، ولا يتعين بعضها إلا بالبيان فوجب أن يرجع فيها إلى بيانه وله حالتان :

أحدهما : أن يكون له نية وقت يمينه فيحمل أجمال يمينه على نيته فيصير بالنية مفسراً ، وبالقول مخيراً ، كأنه أراد بقوله : لأفعلن شيئاً أى لادخلت هذه الدار ، ويقول له لأفعلن شيئاً ، أى لادخلن هذه الدار فتعلق بره وحنثه بدخول الدار سواء تقدم على بيانه أو تأخر ، ولا يتعلق بغيره من الأشياء بر ولا حنث .

والحال الثانية : أن لا تكون له نية وقت يمينه فله أن يعد بها بعد اليمين فيما شاء ويعمل فيها على خياره كمن قال لنسائه : احداكن طالق ولم يعين واحدة كان له تعيين الطلاق فيمن شاء منهن ، وإذا كان التعيين إلى خياره ، فاليمين على ضربين :

-
- (١) المجمل : ما لم تتضح دلالة .
انظر : حدود الألفاظ المتداولة فى أصول الفقه والدين ، زكريا الانصارى مطبوع بمجلة البحث العلمى العدد الخامس ص ٥٧٧ .
وتنقيح الفصول ٢٧٤ وما بعدها .
الاحكام فى أصول الأحكام ، الآمدى ١١/٣ .
- (٢) ما استغنى بنفسه عن البيان أو ما كان محتاجاً إلى بيان وقد ورد عليه البيان .
انظر : المرجع السابق ص ٣٤ .

أحدهما : أن يكون قد حلف بطلاق أو عتاق ، فيؤخذ حتما بتعيين
يمينه فيما يختاره من الأشياء ، لتعلق حق الأدمى بها

والضرب الثانى : أن يكون قد حلف بالله فلا يجبر على تعيين
ما يختاره ، وتكون موقوفة على ارادته فى التعيين متى شاء ولا حنث فيهما
قبل التعيين ، فإذا عينها باختياره فجعل قوله : لأفعلن شيئا معينا ، ففى
أن يركب هذه الدابة ، وقوله : لأفعلت شيئا ، معينا فى أن لا يركب هذه الدابة
مار هذا التعيين هو المراد باليمين فتعلق به البر والحنث دون غيره ،
وإذا كان كذلك لم يخل أن يكون قد وجد منه ركوب الدابة قبل التعيين
أو لم يوجد ، فإن لم يوجد منه ركوبها قبل التعيين ، تعلق البر والحنث
بما يستأنفه من ركوبها بعد التعيين . وإن كان قد ركبها قبل التعيين
ففى وقوع البر والحنث وجهان مبنيان على تعيين الطلاق المبهم فى واحدة
من نسائه (١) .

هل يوجب وقوعه وقت اللفظ ، أو وقت التعيين ؟

أحد الوجهين : يقع الطلاق باللفظ المتقدم ، فعلى هذا يتعلق البر
والحنث بما يتقدم من الركوب قبل التعيين ، ولا يتعلق بما تأخر عنه بسر
ولا حنث .

والوجه الثانى : يقع الطلاق وقت التعيين فعلى هذا يتعلق البر
والحنث بالركوب بعد التعيين ، ولا يتعلق بما تقدم بر ولا حنث .

(١) "كأن قال لزوجته : أحداكما طالق ، ولم يقصد معينة ، بل اطلق ، أو قصد
واحدة لبعينها ، أو قصدهما ، فأحدا زوجتيه تطلق ولا يدري الآن من هى ؟
فيلزمه البيان فى الحالة الاولى ، والتعيين فى الحالة الثانية لتعلم
المطلقة فيترتب عليها احكام الفراق الخ " .

انظر : مغنى المحتاج ٥٠٣/٣ وشرح المنهاج للجلال ٣٤٥/٣ .

وأما الاسم المفسر فضربان خاص (١) وعام (٢) .

فأما الخاص فضربان :

أحدهما : (ما كانه حقيقة (٣) ومجاز (٤) ، كالسراج حقيقة ما أصبح به من النار ، ومجازه الشمس ، والبساط حقيقة الفرش المبسوط ومجازه الأرض فينقسم في الإيمان خمسة أقسام :

أحدهما : أن يريد به الحقيقة دون المجاز فيحمل على حقيقة لفظا ومقعدا سواء كان ما أراده (أ) من الحقيقة شرعيا أو لغويا ^{فأما} حلف لا يأكل الزبد لم يحدث باللبن ، وإذا حلف لا يأكل التمر لم يحسنه بالرطب ، وعلى هذا القياس .

والقسم الثاني : أن يريد بن المجاز دون الحقيقة فيزيد بالسراج الشمس دون المصباح ، وبالبساط الأرض دون الفرش ، وبالحكم السمك دون

(أ) مابين قوسين ساقط من نسخة (م) .

(١) لفظ يختص ببعض الافراد العالحة له . وقال الجرجاني: الخاص " كسل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد ، والمراد بالمعنى ما وضع له اللفظ عينا كان أو عرفا ، وبالاتفراد اختصاص اللفظ بذلك المعنى ، وانما قيده بالانفراد ليتميز عن المشترك .

(٢) لفظ يستغرق الصالح له بلاحصر . وقال الجرجاني: العام لفظ وضع وضعوا واحدا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له .

فقوله : وضعوا واحدا ، يخرج المشترك لكونه بأوضاع . وكثير : يخرج ما لم يوضع لكثير ، كزيد وعمرو .

وقوله : غير محصور : يخرج أسماء العدد ، فان المائة وضعت وضعوا واحدا لكثير وهو مستغرق جميع ما يصلح له ، لكن الكثير محصور .

قوله : مستغرق جميع ما يصلح له : يخرج الجمع المنكر نحو : رأيت رجلا لان جميع الرجال غير مرئي له .

وهو اما عام بصيغتيه ومعناه ، كالرجال ، وأما عام بمعناه فقط كالرهب ، والقوم . انظر : حدود الالفاظ ، زكريا الانصاري ٧٧٥ والتعريفات للجرجاني ٩٥ ، ١٤٥ وروضة الطالبيني ١١ / ٨٢ - وتنقيح الفصول ٢٢ / ٤٢ واسنى المطالب ٢٧٣ / ٤ .

(٣) الحقيقة : " وهي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح المتخاطب .

(٤) المجاز : واللفظ المستعمل في غير موضوع له يناسب المصطلح . انظر : من الاسنوي ١ / ٢٤٥ وتنقيح الفصول ٤٢ - ٤٤ .

اللحم ، ويلمس الزوجة وطئها ، دون ملامستها ، فان كانت يمينه بالله تعالى حملت على المجاز دون الحقيقة في الظاهر والباطن ، لاستثناء الحقيقة بنيته ، وان كانت بطلاق أو عتاق حملت على المجاز في الباطن ، وحملت على أغلظ الأمرين في الظاهر سواء كان ماأراده من المجاز شرعيا (١) أولغويا (٢)

والقسم الثالث : أن يريد به الجمع بين حقيقته ومجازه ، فيحمل عليهما في بره وحنثه ، لأنه أغلظ من حمله على أحدهما ، فيحمل السراج على المصباح والشمس ، ويحمل البساط على الفرش والأرض ، ويحمل اللحم على السمك واللحم ، ويحمل من الزوجة على وطئها ، ولامستها ، سواء كانت يمينه بالله أو بطلاق وعتاق .

والقسم الرابع : أن يريد به غير حقيقته ومجازه ، كمن أراد بالسراج غير المصباح والشمس ، وأراد بالبساط غير الفرش والأرض ، فلا يحمل على ماأراد من غير الحقيقة والمجاز ، لخروجه عن مقتضى لفظه صريح وكناية كمن أراد الطلاق بماليس بصريح ولا كناية (٣) ولا يحمل على المجاز

(١) كالمعلاة تكون حقيقة شرعية إذا أريد بها الأقوال والأفعال المفتوحة بالتكبير والمختمة بالتسليم ، وتكون مجازا شرعا إذا أريد بها الدعاء .

(٢) كالأند تكون حقيقة لغوية إذا قصد بها الحيوان المفترس وتكون مجازا لغويا إذ عني بها الرجل الشجاع . ويشترط في استعمال المجاز وجود العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي .

انظر شرح الأسنوى ٢٤٣/١ - ٢٧٤ .
وشرح تنقيح الفصول ٤٤ والمسألة رقم ٦٠ .

(٣) كقوله " بارك الله فيك " وما أحسن وجهك .
فمثل هذه اللفاظ لا تتمثل الطلاق ، لأنها ليست من صريحة ولا من كنياته
انظر: روضة الطالبين ، للنووي ٢٧/٨ .

لتجرده عن نية ،كالطلاق بالكناية (١) اذا لم يقترن بنية .

فأما حملة على الحقيقة ،فان كانت يمينه بطلاق أو عتاق حملت على الحقيقة فى الظاهر لافى الباطن ،وكانت لغوا لايتعلق بها بر ولاحنسث .
وقال : مالك وحمد بن الحسن (٢) : أحمل يمينه على ارادته ،وان خرج عن الحقيقة والمجاز اذا اقترن بها ضرب من الاحتمال .

وقال مالك (٣) : فيمن قال لغيره : والله لاشربت لك ماء ١٤ من عطش حنث بأكل طعامه ،ولبس ثوبه وركوبه دابته ،ودخول داره . وقال محمد بن الحسن فيمن قال لغيره : والله لأجرك على الشوك ،حنث بمظله وتأخير دينه ،اعتبارا بمخرج الكلام ومقصوره ،وهذا فاسد ،لأن ماخرج عن الحقيقة والمجاز ،صار مختصا بمجرد النية ،والنية لايتعلق بها يمين ،كمالو نوى يميننا فليست بيمين .

والقسم الخامس : أن تتجرد يمينه عن نية واردة ،فيحمل فى البر والحنث على الحقيقة دون المجاز ،لأن افتقار المجاز الى النية يسقط حكمه ،اذا تجرد عن نيته ،مثل كنايات الطلاق اذا لم يقترن بها نية .

فان اختلف الشرع واللغة فى حقيقته ومجازه كالنكاح هو فى الشرع حقيقة فى العقد ،ومجازا فى الوطء ،وهو فى اللغة حقيقة فى الوطء ،

(١) الكناية يقع بها الطلاق مع النية ولايقع بلا نية وهى الفاظ كثيرة كقوله انت خلية وبرية ،وحرام ،وحرة ،والحقى بأهلك .

المرجع السابق ٢٦/٨ .

انظر المجموع ٤٣/١٨ وروضة الطالبين ٢٧/١ .

(٢) فتح القدير ٤١٧/٤ وبدايع الكاسانى ٦٠/٣ .

(٣) شرح الخرشي ٦٦/٣ وبداية المجتهد ٣٠٤/١ .

والمسألة رقم ٦٣ .

ومجازاً في العقد كالصلاة هي في الشرع حقيقة فسي ذات (ب) الركوع والسجود، ومجازاً في الدعاء، وهي في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في غيره، وكذلك الزكاة والصيام والحج، فيحمل على حقيقته في الشرع دون اللغة، لأن الشرع ناقل، فيحمل النكاح على العقد دون الوطء، وتحمل الصلاة على ذات الركوع والسجود دون الدعاء، فقد ترتب على هذا الأمل ما قدمناه فيمن حلف لا يأكل الدقيق فأكل الخبز (١) لم يحنث ولو حلف لا يشم البنفسج فشم دهن البنفسج لم يحنث، ولو حلف لا يضرب عبده فعذه (٢)، لم يحنث حملاً له على الحقيقة دون المجاز، وحنثه أبوحنيفة (٤) بالامرئين استعمالاً للحقيقة والمجاز .

والضرب الثاني : في الاسم الخاص، أن تكون له حقيقة وليس له مجاز،

(ب) في الأمل بإثباتها الضمير "ذاته" والأولى حذفها كما في نسخة (ج) .

(١) انظر : الفعل رقم ٦٥ .

(٢) انظر : الفعل رقم ٦٨ . (٣) انظر الفعل رقم ٥٨ .

(٤) لأن اسم البنفسج يقع على عين البنفسج حقيقة، كما هو مذهب الشافعي لأعلى دهنه، ولكن العرف غير تلك الحقيقة من عينه إلى دهنه، فكان العرف غالباً وراجحاً في اسم البنفسج على حقيقته .

انظر : شرح العناية وفتح القدير وحاشية سعد جليبي ٤/٤٧٢ .

والمبسوط للسرخسي ٩/٢٨ .

فهو على أربعة أقسام ، مبهم (١) ومعين ، ومطلق ، ومقيد (٢) .

فالمبهم ان يقول : لا كلمت رجلا ، فيحتمل بكل من كلمه من الرجس وال

ولا يحتمل بكلام صبي ، ولا امرأة .

والمعين : ان يقول : لا كلمت زيدا ، فيحتمل بكلامه صغيرا كان أو كبيرا

ولا يحتمل بكلام غيره .

والمطلق : ان يقول : لا شربت ماء فاطمة ان لا يذكر له قسدا ،

ولا يعين له زمانا او مكانا ، فيحتمل بشربه في كل مكان وزمان اذا شربه صرفا ، فأما ان مزجه بغيره حتم اذا غلب على غيره بلونه وطعمه ، ولم يحتمل ان غلب عليه غيره بلونه وطعمه ، كمن حلف لا يأكل خلا فأكل سكباجا (٣) ،
أولا يأكل سمنا فأكل عسيدا .

المقيد : على ثلاثة أضرب :

مقيدا بمكان ، كقوله : لا شربت بالبحرة ، فلا يحتمل بشربه في غيرها .

ومقيدا بزمان كقوله : لا شربت شهرا فلا يحتمل بشربه بعده .

(١) قال المطرزي : " كلام مبهم لا يعرف له وجه ، وأمر مبهم لا يأتي له .
وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما " أبهموا ما أبهم الله " ذكر في
موضعين أما في الصوم فمعناه ان قوله تعالى (فعدة من أيام أخر)
آية ١٨٤ سورة البقرة - مطلق في قضاء الصوم ، ليس فيه تعيين ان يقضى
متفرقا او متتابعا فلا تلزموا انتم احد الامرين . . . على القطع . . . الخ .
انظر : المغرب في ترتيب المعرب ٥٤ ، ولسان العرب ٥٦/١٢ .

(٢) المطلق: مادل على الماهية بلا قيد ، والمقيد مادل عليه بقيد .
وقال الآمدي : المقيد يطلق باعتبارين : الأول : ما كان من الألفاظ
الدالة على مدلول معين ، كزيد ، وعمر ، وهذا الرجل . والثاني : ما كان
من الألفاظ دالا على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة عليه ، كقولك
دينار معرى . رجل مالح (انظر : حدود الألفاظ ، ٥٥٧ ، الأحكام للآمدي ٣/٣
التعريفات للجرجاني ٢١٨ .

(٣) السكباج : مرق يعمل من اللحم والخل : معرب ، وهو مركب من " سك " اي خل ومن " با " اي : طعام .

انظر : روضة الطالبين ٤٢/١١ والمصباح المنير ٢٨١/١ .

ومقيدا بمفظة : كقوله لاشربته سرفا ، فلا يحنث بشربه ممزوجا .
 وإذا كان كذلك حنث بالمبهم في المعين ، ولم يحنث في المعين بالمبهم (١) .
 وحنث في المطلق بالمقيد ، ولم يحنث في المقيد بالمطلق ، للعموم
 المبهم والمطلق ، وخصوص المعين والمطلق المقيد ، فإن أراد بالمبهم معينا ،
 وبالمطلق مقيدا على ارادته دون (١) لفظه فنجعل المبهم معينا ، والمطلق
 مقيدا في الظاهر والباطن وإن كان حالفا بالله ، وفي الباطن دون الظاهر
 إن كان حالفا بالطلاق والعتاق ، لأنه استثنى بعض ما شمله عموم الجنس ،
 فعار كتخصيص (٢) العموم في النصوص الشرعية ، فلا يحنث في ابهام قولسه :
 لا كلمت رجلا ، وقد أراد زيدا ، بكلامه دون غيره من الرجال ، ولا يحنث في
 اطلاق قوله : لاشربت ماء ، وقد أراد شهرا ، إلا بشربه فيه دون غيره من
 الشهور ، فأما عكس هذا إذا أراد بالمعين مبهما ، وبالمقيد مطلقا حمل على
 لفظه في التعيين ، والتقيد ، ولم يحمل على ارادته في الابهام والاطلاق ،
 لأن ما يجاوز المعين والمقيد خارج من لفظ اليمين ، فعار مرادا بغير يمين
 فلا يحنث في تعيين قوله : لا كلمت زيدا هذا ، وقد أراد كل الرجال الا بكلام
 زيد وحده ولا يحنث في تقييد قوله : لاشربت الماء في شهرى هذا ، وقد أراد
 كل الشهور على الأبد إلا بشر به فيه وحده (٣) ، وتعليله بما ذكرنا وشاهده

(١) (دون) هذه اللفظة باقطة من نسخة (م) ومن الاصل أيضا والكلام يقتضيها .
 (١) لأن المبهم فيه المعين وزيادة .

(٢) التخصيص : قعر العام على بعض أفراده " حدود الالفاظ المتداولة في
 أصول الفقه ، زكريا الانصارى ، مطبوع بمجلة البحث العلمى العدد الخامس
 عام ١٤٠٢ هـ ص ٥٧٧ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ٧٦/٧ وفيه " ولو قال انت طالق واحدة بالنصب
 ونوى طلقتين ، او ثلاثا ثلاثة .
 أصحابها يقع مانوى صحه البغوى وغيره ، والثانى لا يقع الا واحدة وصححه
 الغزالي . والثالث قال القفال : ان بسط نية الثلاث على جميع اللفظ
 لم تقع الثلاث ، وان نوى الثلاث بقوله : انت طالق ، وقع الثلاث
 ولغاذكر واحدة " .

مجرد انكشافه

من الطلاق ، أن يقول لامرأته : أنت طالق واحدة^١ ، ولا تطلق ثلاثا ، لأنه قد
 صرح بنفيها من لفظة فلم يقع بمجرد ارادته ، فافترق حكم التعيين (١) ،
 لافتراق علتين ، فهذا أصل يحمل عليه الكلام في أحكام الإيمان في الاسماء
 الخاصة في الحقيقة والمجاز .

(١) في المسألتين ، الأولى : أن اراد بالمبهم معينا وبالمطلق مقيدا ،
 حمل على ارادته دون لفظه .
 والثانية : أن اراد بالمعين مبهما وبالمقيد مطلقا حمل على لفظه
 في التعيين والتقيد ، ولم يحمل على ارادته في الابهام والاطلاق .

فصل : - ٧٩ :

أما الاسم العام (١) فـضربان :

أحدهما : عام اللفظ عام المراد .

والثاني : عام اللفظ خاص المراد .

فأما الضرب الأول : فهو ما كان عام اللفظ عام المراد، فينقسم ثلاثة

أقسام :

أحدهما : ما كان عمومه في لفظه ومعناه .

والثاني : ما كان عمومه في لفظه دون معناه .

والثالث : ما كان عمومه في معناه دون لفظه .

فأما القسم الأول : وهو ما كان عمومه في لفظه ومعناه فمثل قوله :

والله لا كلمت الناس، فيحمل على عموم لفظه ومعناه في حثه بكلام (١) كل
إنسان، من صغير وكبير ذكر وأنثى، بكل نوع من الكلام، من سليم، ومستقيم،
ومثله في التنزيل قوله تعالى ﴿ ان الله بكل شيء عليم ﴾ (٢) وقياسة في
الإيمان أن يقول : والله لا أكلت اللحم (٣)، فيحمل على عموم لفظه ومعناه
فيحنت بكل نوع من اللحم على كل صفة من الأكل، ثم على هذا القياس .

وأما القسم الثاني : وهو ما كان عمومه في لفظه دون معناه فمثل قوله

والله لا أكلت الحنطة، فيحنت بأكل كل نوع من الحنطة، ولا يحنت بأكل ما حدث

(١) " بكلام " ماقطة من تسوية (م) .

(١) انظر : هامش الفصل رقم ٧٧ .

وتنقيح الفصول ١٧٨ وشرح الاسنوى ٥٦/٢ وفيه قال : " العام : " وما يتناول،

الشيئين فصاعدا من غير حصر " .

• وروضة الطالبين ٨١/١١

• شرح اسنى المطالب ٢٧٣/٤

(٢) آية ١١٥ سورة التوبة .

(٣) انظر : المسألة رقم ٨٧ .

عن الحنطة من دقيق وسويق وخبز ، وكذلك قوله : لا أكلت الرطب ، يحث بكل نوع من الرطب ، ولا يحث بما حدث عن الرطب من تمر ودبس ، وقوله : لا أكلت اللبن ، يحث بكل نوع من اللبن ، ولا يحث بما حدث عن اللبن من جبن ومهل ، وزبد وسمن ، فيعير ذلك محمولا على عموم لفظه دون معناه وهذا مختص بما اذا تغير عن حلاله ، وزال عن اسمه ، فاجعل ذلك قياسا مطردا في نظائره .

وأما القسم الثالث : وهو ما كان عمومه في معناه دون لفظه فمثله قوله : والله لا أكلت عسلا ، فأكل خبيصا فيه عسل ، ولا أكلت دقيقا ، فأكل خبيصا فيه دقيق ، ولا أكلت سمنا ، فأكل خبيصا فيه سمن ، حدث في هذه كلها لأن في الخبيص عسلا ودقيقا وسمنا ، فيعير ذلك محمولا على عموم معناه دون لفظه ، وهذا مختص بما اذا حدث له اسم ، فالمشاركة لم تزل الاسم الخاص عن كل نوع منها ، لأنه لا يسمى خبيصا الا باجتماعها ، ولا يزول اسم كل نوع عنه ، لأنه يقال : هذا خبيص فيه عسل ، وفيه دقيق ، وفيه سمن فان قيل : أفليس لو قال : لا أكلت دقيقا ، وأكله خبزا ، لم يحث فهلا كان في الخبيص كذلك قيل : لوقوع الفرق بينهما بأنهم يقولون هذا خبيص فيه دقيق ، ولا يقولون هذا خبز فيه دقيق ، فصار اسم الدقيق في الخبيص باقيا ، وفي الخبز رائسا فلذلك افترقا في حكم الحث ، فاجعل ذلك قياسا مطردا في نظائره ، فهذا حكم الضرب الأول ، فيما كان عام اللفظ عام المراد .

وأما الضرب الثاني : وهو ما كان عام في اللفظ خاص المراد ، فهو ما خص عموم لفظه بسبب أوجب خروجه عن عمومه ، كما خص عموم الكتاب والسنة . وتخميم اللفظ العام في الايمان يكون من خمسة أوجه :

أحدهما : تخميم عمومه بالمعقول .

والثاني : بالشرع .

والثالث : بالعنصر .

والرابع : بالاستثناء .

والخامس : بالنية .

فأما الوجه الاول فى تخصيص عمومه بالمعقول (١) فهو ما امتنع استيفاء عمومه فى العقل كقوله : والله لأكلن الخبز ، ولأشربن الماء ، ولأكلمن الناس ولأتصدقن على المساكين ، ولما امتنع فى العقل أن يأكل كل الخبز ، ويشرب كل الماء ، ويكلم كل الناس ، ويتصدق على جميع المساكين خص العقل عموم الجنس فتعلق البر والحنث بأكل بعض الخبز ، وشرب بعض الماء ، وكلام بعض الناس ، والتصدق على بعض المساكين ، ثم هذه الاجناس ضربان : معدودة ، وغير معدودة :

فأما غير المعدودة : فكالخبز والماء فيتعلق البر والحنث بقليل الجنس وكثيرة ، فأى قدر من الخبز ، وأى قدر شربه من الماء بربه ففى الاثبات ، وحنث به فى النفى ، لأنه لما سقط بالمعقول حكم العموم ، ولم يتقنر بعرف ولا معقول روى فيه ما انطلق عليه الاسم .

وأما المعدود : فكالناس والمساكين ، فان كانت يمينه على اثبات كقوله : لأكلمن الناس ، ولأتصدقن على المساكين ، لم يبر حتى يكلم من الناس ثلاثة ، ويتصدق على ثلاثة من المساكين ، اعتبارا بأقل الجمع ، وان كانت يمينه على نفى كقوله : لا كلمت الناس ، ولا تصدقت على المساكين ، حنث بكلام واحد من الناس ، وبالصدقة على واحد من المساكين ، اعتبارا بأقل العدد فى النفى . والفرق بينهما فى اعتبار أقل الجمع فى الاثبات ، واعتبار أقل العدد فى النفى ، أن نفى الجميع ممكن ، واثبات الجمع ممتنع .

وأما الوجه الثانى : فى تخصيص العموم بالشرع فضربان :

- أحدهما : تخصيص اسم
- والثانى : تخصيص حكم

فأما تخصيص الاسم فكالعيام فى اللغة (أ) ، هو الامساك عن الطعام

(أ) من قوله وهو الامساك عن الطعام الى قوله " والله لازعت رادى عن عاتقى حتى اقضيك دينك " باقطة من نسخة (م) .

(١) شرح الاسنوى ١١٦/٢ ، والفعل رقم ٤٨ .

والكلام ،والشراب ،ثم خص الشرع بالامساك عن الطعام والشراب فى النهار ويكون عمومهم فى اللغة محمولا على خصوصه فى الشرع ،فاذا عقد يمينه على العيام لم يتعلق البر والحنث الا بالعموم الشرعى ،وماز عموم اللفظ بالشرع مضموما ،وكذلك الحج فى اللغة ،هو القصد الى كل جهة ،وخصه الشرع بقصد البيت الحرام ،لافعال الحج ،فلا يتعلق البر والحنث فى انعقاد يمينه على الحج الا بخصوص الشرع دون عموم اللغة ،وعلى هذا قياس نظائره .

وأما تخصيص الحكم فكلحم الخنزير ،خص بالتحريم من عموم اللحوم المباحة ،ففى تخصيص العموم به فى الايمان وجهان :

أحدهما : يخص عمومها بالحكم الشرعى ،كما خص بالاسم الشرعى ،فلا يحنث اذا حلف لا يأكل اللحم يأكل اللحوم المحرمة (١) ،ولو حلف ليأكلن اللحم ،لم يبر بأكل اللحوم المحرمة ،ولو حلف لاوطىء لم يحنث بالوطىء فى الدبر ،ولو حلف أن يوطىء لم يبر الا بالوطىء فى القبل ،ويبر ،ويحنث يوطىء الزنى ،لأنه من جنس المباح ،ويتفرع عليه اذا حلف لا يتيمم كان محمولا على تيمم أعضاءه بالتراب ،دون ما هو موضوع عليه فى اللغة من القصد ،فان تمسم لمرض أو فى سفر حنث ،وان تيمم بالقصد الى جهة ،لم يحنث ،ثم على هذا القياس .

انه لا يحنث من الايمان بالاحكام الشرعية لا اتفاق

والوجه الثانى : أحكام الايمان فى الحظر ،والاباحة ،اعتبارا بما انعقدت عليه ،فتحمل على عمومها فيما حل وحرم ،اعتبارا بالاسم دون الحكم ،فيحنث فى اللحم بكل لحم ،وفى الوطىء بكل وطىء ،ثم على هذا القياس فى نظائره .

وأما الوجه الثالث (٢) فى تخصيص العموم بالعرف فضربان عام وخاص .

(١) انظر فعل رقم ٦٦ والمسألة رقم ٨٨ .

(٢) انظر المسألة رقم ٨٨ .

فأما العرف العام : فكمّن حلف لغيره لخدمتك الليل والنهار، فيخص بالعرف من خدمة النهار زمان الأكل، والشرب والطهارة والعلاّة والاستراحة ، بحب ما يخدم فيه من شاق وسهل، ومن خدمة الليل، وقت النوم (ب) المألوف فان ترك الخدمة فيها لم يحث، لخروجها بالعرف من عموم يمينه، وان ترك الخدمة في غيرها من الأوقات حث، لدخولها في عموم يمينه، ولو حلف لأضربك الليل والنهار، خرج بالعرف من زمان الليل والنهار ما ذكرناه، من زمان الاستراحة في الخدمة، فلا يكون بترك الغرب فيها حاشا، وخرج بالعرف من بقية الزمان في الضرب خصوصا الوقت الذي يكون ألم الغرب فيه باقيا فيكون بقاء ألمه كبقاء فعله، فان ترك ضربه مع بقاء الألم لم يحسب، وان تركه مع زوال الألم حث، لأن من دوام فعله أن تتخلله فترات في العرف فأعتبر بدوام ألمه الحادث عنه، ولو قال : والله لا وضعت ردائي عن عاتقي انعقدت يمينه على لزوم لبسه في زمان العرف، فان نزعته عن عاتقه فليس زمان الليل، أو دخوله الحمام، أو عند تبذله في منزله، لم يحسب، لخروجه بالعرف عن زمان لبسه، وان نزعته في غيره حث، لدخوله في عرف لبسها، فلو قال لغريمه : والله لانزع ردائي عن عاتقي، حتى أقضي دينك دينك، حث بنزعه قبل قضاء دينه في زمان العرف وغيره .

والفرق بينهما (١) انه جعله في الاطلاق مقموّدا في قضاء الدين شرطا والعرف معتبر في الايمان دون الشروط .

ولو قال لغريمه : والله لأخذ منك حتى أقضي دينك لم يحث بتسرك الخدمة في زمان الاستراحة قبل القضاء لانه جعل (ب) يوجد بالاصل (و) وهي زائدة .

(١) أي بين قوله : " والله لا وضعت ردائي عن عاتقي " وبين قوله : " والله لانزع ردائي عن عاتقي حتى أقضي دينك " فلم يحث في الصورة الاولى حيث اطلق ولم يعلق نزمه لردائه بشرط لخروج ذلك بالعرف عن زمان لبسه .

وفي الصورة الثانية : حث، لأنه علف نزع له بشرط وهو قضاء الدين فلم يعتبر العرف فيه، لأن العرف لا يعتبر في الايمان بالشروط .

الخدمة خبرا ، ولم يجعلها شرطا ، ثم على قياس هذا في نظائره . وينساق على هذا الاصل ، اذا حلف لا يأكل الرءوس ، أنه لا يحنث برؤوس غير النعم لخروجها بالعرف من عموم الاسم ، واذا حلف لا يأكل البيض ، لح يحنث ببيض السمك والجراد ، وكذلك في نظائره . ويترد على هذا القياس اذا حلف لا يلبس (ب) هذا القميص حنث بلبسه اذا تغمص به ، ولم يحنث بلبسه اذا ارتدى به واذا حلف لا يلبس هذا الخاتم ، حنث بلبسه في الخنصر (١) ولم يحنث بلبسه في الابهام ، اعتبارا بالعادة ، وتخصيما بالعرف .

وأما العرف الخاص : فكقوله : والله لا قتلت ، ولا ضربت ، فأمر بالقتل والضرب ، حنث به الملوكون دون السوقه ، لان العرف في أفعال الملوك الامر بها وفي افعال السوقه مباشرتها .

ولو قال : والله لا نسجت ثوبا ، فاستنسجه حنث من لا يحسن النساجة (٢) ولم يحنث به (٣) من يحسنها .

ولو قال : والله لا تمعدقت ، حنث الاغنياء يدفعها ، وحنث الفقراء يأخذها (٤) اعتبارا بالعرف في الفريقين .

(ب) في الاصل " لا يأكل هذا القميص " وفي نسخة (م) ما اثبتناه .

(١) اقتصر بكسر الخاء الاصبع الصغير ، وقيل الوسطى : انظر لسان العرب ٢٦١/٤ .
(٢) هذا حلف على الامتناع عن نسج الثوب ، فان امر - من لا يحسن النساجة نساجا فنسج له ثوبا حنث ، لان العرف في حقه ان يأمر من يحسن النساجة فينسج له فلما فعل ما حلف على تركه حنث .

(٣) اي بالامر بالنساجة ، لان العرف في حقه الايامر من يحسن النساجة بنفسه . فلما لم يفعل ما حلف على تركه حنث .

(٤) لانهم اطلقوا على الغنى الذي يدفع المدة لغيره متمدق وعلى الفقير الذي يطلب المدة متمدق ايضا .

قال الخليل : المعطى متمدق والسائل متمدق .

قال في معجم مقاييس اللغة ٣٤٠/٣ وقال ايضا (ومما يضعه الناس في غير موضعه قولهم : هو يتمدق اذا اعطى ويتمدق اذا سأل " .

انظر : لسان العرب ١٩٦/١٠ والمصباح المنير ٣٣٦/١ .

ولو قال : والله لاطفت ولاسعت حنث أهل مكة بالطواف بالبيت ،
وبالسعى بين الصفا والمروة ، وحنث غيرهم بالسعى على القدم ، وبالطسواف
فى الاسواق .

وحنث أهل الوشاه (١) بالسعى الى الولاة ، ولو قال : والله لاختمت
حنث القارئ بختم القرآن ، وحنث التاجر بختم كيسه ، لانه عرف كل واحد
منهما ، ولو قال : والله لاقرأت حنث بقراءة القرآن ، ولم يحنث بقراءة
الشعر .

ولو قال : والله لاتكلمت حنث ، بجميع الكلام ، وبانثاد الشعر ولم
يحنث بقراءة القرآن على مذهب ^(الشافعي) لخروجه بالاعجاز عن جنس الكلام
الذى ليس فيه اعجاز . وقال ابو حنيفة (٣) : يحنث بالقرآن فى غير
المعلاة ولا يحنث به فى المعلاة وليس لاختلاف الحالىين تأثيرا فيه ان كان من جنس
الكلام او لم يكن فلم يكن للفرق بين الحالىين وجه فهذا حكم المخصوص بالعرف
فقس عليه نظائره .

وأما الوجه الرابع : فى تخصيص العموم بالاستثناء (٤) فهو القول
المخرج من لفظ اليمين بعض ما اشتملت عليه ، وله شرطان :

أحدهما : ان يكون متعلا بها ، فان انفصل عنها بطل .

والثانى : ان يخالف حكم اليمين ، فان كانت على نفي كان الاستثناء
اثباتا ، وان كانت على اثبات كان الاستثناء نفيا .

(١) الواشى : المنام والجمع وشاء : وشى به وثيا وشاية الى السلطان
نم عليه وسعى به ترتيب القاموس : الظاهر الزاوى ٦١٧/٤ .
(٢) ولسان العرب ٣٩٣/١٥ .

(٣) الهداية ، للمرغينانى ٨٤/٢ .

(٤) انظر : الباب رقم (١) " الاستثناء فى اليمين " .

وشرح الاسنوى ١٠٢/٢ وحاشية البنانى على شرح جمع الحوامع ١٩/٢ -
وما بعدها .

واختلف أصحابنا في هذا الاستثناء هل يفتقر الى اعتقاده في أول اليمين ؟ على وجهين : (١)

أحدهما : ان اعتقاده مع أول اليمين شرط في صحته ، وان لم يعتقده بطل حكمه فيما بينه وبين الله تعالى ، وان كان حكمه في الظاهر صحيحا .

والوجه الثاني : انه اذا اتصل باليمين المقصودة ، جرى عليه حكمها وصح بمجرد لفظه في الظاهر والباطن ، وحكم هذا الاستثناء ان يخرج من يمينه بعض جملتها فلا تنعقد عليه اليمين ، ولا يتعلق فيها برو ولا حنث وهو على أربعة أضرب : -

استثناء مكان ، واستثناء زمان ، واستثناء عدد ، واستثناء مفسدة وفي ذكر احدها بيان لجميعها .

فاذا قال : والله لا ضربن زيدا الا في داري ، بر ان ضربه في غير داره ، ولم يبر ان ضربه في داره ، وحنث ان لم يضربه في غير داره ، ولا يحنث ان لم يضربه في داره .

ولو قال : والله لا ضربت زيدا في داري ، حنث ان ضربه في غير داره ولم يحنث ان ضربه في داره ، وبر ان لم يضربه في غير داره . ولا يبر ان لم يضربه في داره ، ثم على هذا القياس في نظائره .

وأما الوجه الخامس : في تخصيص العموم بالنية ، فهو أن ينوي بقلبه في عقد نية ما يصح ان يذكره بلفظه ، فيحمل على نيته (٢) اذا اقترنت

(١) الاشباه والنظائر ٣١، ٢٤ .

(٢) روضة الطالبين ٢٧/١١ واسنى الطالب ٣٥٠/٤ والاشباه والنظائر للسيوطي ٣٠ .

بعقد يمينه ، ولا يصح ان تقدمت النية على اليمين أو تأخرت عنها وذلك
 مثل قوله : والله لا كلمت زيدا وبنوى به شهرا ، ولا أكلت خبزا وبنوى به ليلا
 ولا لبست ثوبا وبنوى به قميصا ، وقد ذكرنا من نظائره ما أغنى . فيكون
 الايمان بالله تعالى محمولا على نيته في الظاهر ، والباطن ، وفي الايمان
 بالطلاق والعتاق محمولا عليها في الباطن دون الظاهر ، فهذا أصل في الايمان
 لاتخرج أحكامها منه ، فاذا حملت عليه سلمت من الخطأ والزلل ، والله يوفق
 من استرشده وسأبعه من الفروع بما توضحه من متفق عليه ومختلف فيه .

فاذا قال : والله لا أكلت الفاكهة ، حث بجميع أنواعها (١) من شمار
الأشجار كلها ، فيحث بأكل التفاح والمشمش والكمثرى ، والسفرجل والنبق ،
والتوت ، والرمان ، والعنب ، والرطب ، وقال أبو حنيفة : (٢) لا يحث بالرمان
والعنب والرطب ، وإن خالفه أبو يوسف ومحمد وقالوا بقولنا . احتجاجا (٣)
بقوله تعالى ﴿ فيهما فاكهة ونخل ورمان ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ فانبثنا فيها
من العنب وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا ﴾ (٥) فجمع بين
الفاكهة ، وبين العنب ، والرطب ، والرمان ، وميز بينهما وبينهم في الاسم ،
فدل على خروجها من اسم الفاكهة ، كما خرج منها الزيتون لتمييزه بالاسم (٦)
ودليلنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الثمار
حتى تزهي قيل وماتزهي ؟ قال حتى تحمار أو تعفر (٧)

والدليل فيه ترجيح :

أحدهما : أن الفواكه هي الثمار ، والرطب والعنب من أجلها .
والثاني : أنه جعل الاحمرار ، والاصفرار مبيحا لبيعها ، وهذا مما يشترك
فيه جميعها ، ولأن أهل اللغة متفقون على دخول العنب والرطب والرمان في
الفاكهة ، فروى عن يونس النحوي أنه قال الرمان والنخل من أفضل الفاكهة ،

(١) روض الطالب ٤٣/١ .

(٢) بدائع الكاشي ٦٠/٣ والهداية شرح البداية ٨١/٢ - ٨٢ .

(٣) إى واحتج أبو حنيفة نح

(٤) آية ٦٨ سورة الرحمن .

(٥) الآيات ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١ سورة عبس .

(٦) قال في الهداية ٨٢/٢ " من حلف لا يأكل الفاكهة ، فأكل عنباً أو رماناً
أو رطباً حث في قول أبي يوسف ومحمد ، لأن معنى التفكه موجود فيهما
فإنهما أعز الفواكه ، والتنعم بها يفوق التنعم بغيرها ، وأبو حنيفة
يقول : إن هذه الأشياء مما يتغذى بها ويتداوى بها ، فأوجب قهوراً في
معنى التفكه للاستعمال في حاجة البقاء ولهذا كان اليابس منها من
التوابل أو الأقوات "

(٧) تحفة المحتاج ، ابن الملقن ٢٣٩/٢ وصحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب من
باع ثماره أو نخله ٠٠ الخ ٣٥١/٣ - ٣٥٢ .

وانما قصدا بالذكر لفضلهما واستشهد بقوله تعالى ﴿ من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال (١) ﴾ فذكر الملائكة ، وخص جبريل وميكال بالذكر ، وان كانا من الملائكة لفضلهما ، وقال الخليل : الفاكهة الثمار كلها . وقال الحسن والضحاك : الرطب والرمان من الفواكه وفضلا بالذكر على جميعها ، وهو لاء فى اللغة قدوة متبعون لا يسوغ خلافهم فيها ، ولأن اسم الفاكهة مشتق من التفكه بها (٢) وهى الاستطابة من قوله : فلان يتفكه بكلامه ، أى يطارب به وهذا موجود فى العنب والرطب والرمان أوفى من وجوده فى غيرها فكان أحق باسمها ، ولأنه ليس الجمع فى الجنس بين خصوص وعموم يمانع من دخول الخصوص فى العموم ، كما قال تعالى ﴿ حافظوا على الصلوة والعلة الوسطى ﴾ (٣) فدخلت فى عموم العلوات وان خصت بالذكر ، وكقوله ﴿ واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾ (٤) فدخل فى عموم الانبياء مع التخصيص بالذكر قال أصحاب أبى حنيفة : انما يدخل الخصوص فى العموم اذا تأخر ، ولا يدخل فيه اذا تقدم ، قيل هذه دعوى لا يشهد للفرق بينهما دليل ، وان سلم ذلك لكم ، فقد تأخر خصوص قولـــــــــــــــــه ﴿ فيهما فاكهة ونخل ورمان ﴾ (٥) ، على عموم الفاكهة ، فوجب ان يدخل فيهما ، فاذا تقرر ما ذكرنا ، فلا خلاف بين أصحابنا فى دخول العنب والرمان

»

(١) آية ٩٨ سورة البقرة .

(٢) المصباح المنير ٤٧٩/٢ وفيه "الفاكهة : ما يتفكه به أى يتنعم بأكله رطباً او يابساً، كالتين والبطيخ والزبيب والرطب والرمان وقوله تعالى ﴿ فيهما فاكهة ونخل ورمان ﴾ . . الرحمن آية ٦٨ - قال أهل اللغة : اتماخص ذلك بالذكر ، لأن العرب تذكر الاشياء مجملة ثم تخص منها شيئاً بالتسمية على فضل فيه . . قال الازهرى : ولم أعلم أحداً من العرب قال النخل والرمان من الفاكهة ، ومن قال ذلك من الفقهاء فلجهله بلغة العرب" .

(٣) آية ٢٣٨ سورة البقرة وانظر تفسير ابن كثير ٢٩٠/١ وفيه قال وأمر الله بالمحافظة على العلوات فى أوقاتها وخص سبحانه من بينها بمزيد التأكيد العلة الوسطى وقد اختلف السلف والخلف فيها أى صلاة هى ؟ فقيل انها الصلوة العظمى وقيل الظهر وقيل العصر . سئل على رضى الله عنه عن الصلاة الوسطى فقال : كنا نراها الفجر او الصبح حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الاحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة قبورهم وأجوافهم ناراً " .

(٤) آية ٧ سورة الاحزاب .

(٥) آية ٦٨ سورة الرحمن وانظر أحكام القرآن للجصاص ٤١٥/٣ .

فى الفاكهة (١) فى جميع البلاد .

وأما الرطب فقد كان بعض أصحابنا يجعله من الفاكهة فى البلاد التى تقل فيها ، كبغداد ، ولا يجعله من الفاكهة فى البلاد التى يكثر فيها كالبحرة ، وذهب جمهورهم الى أنه من الفاكهة فى جميع الأمصار لما قدمه من الاستدلال .

فأما ثمار ماعدا الاشجار فالموز فاكهة والبطيخ فاكهة ، وليس الخيار والقثاء من الفاكهة ، وإنما هى من الخضروات ، لأنها لا تتغير عن ألقابها الا عند فسادها ، فإذا ثبت ما يدخل فى اسم الفاكهة حث بأكله رطباً فإن أكله يابساً فهو على ضربين (٢) :

أحدهما : ما ينتقل عن اسمه بعد يبسه وجفافه ، كالرطب يسمى بعد جفافه تمراً ، وكالعنب يسمى بعد جفافه زبيباً ، فلا يحنث بأكله ، وقد خرج عن الفاكهة بزواله عن اسمه .

والضرب الثانى : أن لا ينتقل عن اسمه بعد جفافه ، كالتين والخسوخ والمشمش ، ففى حنثه بأكله وجهان :

أحدهما يحنث به لبقاء اسمه .
والوجه الثانى : لا يحنث به لانتقاله عن صفته .

- (١) انظر : شرح المنهاج وحاشيتا قليوبى وعمره عليه ، ٢٨٢/٤ وفيه "يدخل فى فاكهة ، بأكلها ، رطب وعنب ورمان" وقال فى حاشية قليوبى : " الفاكهة : فى الاصل اسم لكل حلو لذيق الطعم ذى شجر " .
- (٢) تحفة المحتاج ٤٠/١٠ وفيه قال " ويدخل فى فاكهة حلف لا يأكلها ولانبة له رطب وعنب ورمان . . وتين ومشمش ، رطب ويابس من كل ما يتناوله ، سوا ما استجد له اسم كتمر وزبيب ام لاكتين خلافاً لما وردى .
ومغنى المحتاج ٣٤٠/٤ .

ولو قال: والله لا أكلت آدمًا حنث، يأكل اللحم، والسّمك والجبن والملح والزيتون، وبما يعطّبخ به، كالخل والزيت واللبن والسمن (١)، وقال أبو حنيفة (٢): لا يحنث إلا بما يعطّبخ به وهو الأدم خاصة، وهو ما ينهّج به الخبز، مثل الخل والزيت واللبن والسمن، وما أشبه ذلك استدلالًا بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تفور بلحم وأدم فقدمنا له خبزًا بأدم البيت، فقال: ألم أر برمة فيها لحم، قلنا بلى يا رسول الله، ولكن ذاك لحم تعدق به على بربرة، وأنت لا تأكل المدقة، فقال: هو لها مدقة، ولنا هدية (٣) فميزت بيــــــن اللحم والأدم في الاسم، فدل على تمييزهما فيه .

ودليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: سيند الأدم اللحم (٤)، ونعم الأدام الخل (٥)، مجمع بينهما في اسم الأدم، فدل على اشتراكهما فيه، ولأن اسم الأدم مشتق من استطابه أكل الخبز به، حتسى يستحب ويستمر، مأخوذ من قول العرب: آدم الله بينكما، أى أهلك بينكما بالمحبة، وروى أبو عبيد في غريب الحديث أن المغيرة بن شعبه خطب امرأة

-
- (١) اسنى المطالب ٢٥٩/٤ وشرح المهاج للجلال ٢٨٢/٤ روضة الطالبين ٤٤/١١ .
 (٢) الهداية للمرغيناني ٨٢/٢ .
 (٣) صحيح مسلم في الزكاة، باب اباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم ١١٩/٣ سنن أبي داود في الزكاة ١٢٤/١ .
 وصحيح البخارى في الزكاة باب اذا تحولت المدقة ٢٦١/١ .

- (٣) انظر: مجمع الزوائد: الهيثمى ٣٨/٥ عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الأدام في الدنيا والآخرة اللحم وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفأغيسة رواه الطبرانى في الاوسط، وفيه سعيد بن عبيدة القطان ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر .
 وسنن ابن ماجه، باب اللحم ١٠٩٩/٢ .
 (٤) سنن الترمذى في الاطعمة باب ما جاء في الخل ١٨٢/٣ .
 وسنن أبي داود في الاطعمة باب في الخل ٣٦٠/٣ .
 صحيح الجامع المغير وزيادته ٢٧٨/٣ .

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لو نظرت اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما (١) ، فحكى أبو عبيد عن الكنانى معناه : أن تكون بينكما المودة والاتفاق ، وهذا المعنى فى اللحم أو فى منها فى العبيخ ، فدل على أنه باسم الأدام آخى ، وتمييز عائشة رضى الله عنها ، انما كان لاختلاف النوع ، ولم يكن لاختلاف الاسم ، فاذا ثبت هذا القسم فما يستطاب به أكل الخبز ، أربعه أقسام :

أحدهما : ما يكون أداما ، يحنث بأكله منفردا وبالخبز وهو ما يؤدم به فى الاغلب من اللحم ، والسك ، والبيض ، واللبن ، وما فى معناه .

والقسم الثانى : ما لا يكون أداما ولا يحنث بأكله منفردا ولا بالخبز وهو الفواكه كلها ، لان اسم الأدم لا ينطلق عليها فى عرف عام ولا خصوص ، والمستأدم بها خارج عن العرف .

والقسم الثالث : ما لا يكون أداما اذا انفرد عن الخبز ، ويعير أداما اذا أكل بالخبز ، وهو يستأدم به فى خصوص العرف دون عموم كالعسل والدبس والتمر ، فلا يحنث به ان أكله منفردا ، ويحنث به ان أكله بالخبز ، لأنه قد صار بالخبز أداما ، ولم يكن بانفراده أداما ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أعطى سائلا خبزا وتمرًا ، وقال : هذا ادم هذا (٢) .

والقسم الرابع : ما اختلف فيه لاختلاف احواله فىوكل تارة قوتًا ، وتارة أداما ، كالأرز ، والباقلى ، فله فى أكله ثلاثة أحوال :

(١) تحفة المحتاج ، ابن الملقن ٣٥٨/٢ وسنن الترمذى فى النكاح بسباب ما جاء فى النظر المخطوبة ، ٢٧٥/٢ والنسائى فى النكاح بسباب اباحة النظر قبل التزويج ٦٩/٦ .

(٢) مجمع الزوائد ، الهيثمى ٤٣/٥ " عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الخبز بالتمر ، ويقول هذا ادم هذا " .

أحدهما : ان يأكله مخبوزا ، فقد صار بهذه المفة قوتا ، فلا يحنث
بأكله .

والحال الثانية : ان يأكله مطبوخا يخبز أو يصبغ به ، فقد صار
بهذه المفة أدما يحنث بأكله .

والحال الثالثة : أن يأكله مطبوخا منفردا بغير خبز ، ففي حنثه
يأكله ثلاثة أوجه :

أحدهما : يحنث به ، اعتبارا بعفته في الايتدام .

والوجه الثاني : لا يحنث به ، اعتبارا بأصله في الاقوات .

والوجه الثالث : أن يعتبر عرف بلده ، فان كان في عرفهم أدما كأهل
العراق ، حنث بأكله ، وان كان في عرفهم قوتا كطبرستان (١) لم يحنث بأكله .

(١) طبرستان : بفتح الطاء والباء والراء ، واسكان السين ، بلده معرفة
بعراق العجم ، ينسب اليها طبرى ، واليها ينسب ابو على الطبرى والقاضى
ابو الطيب الطبرى " .
الاسماء واللغات ١٩٢/٣ .

ولو قال : والله لا أأكلت قوتها ، فبالاقوات ماقامت بهما الابدان، وأمكن الاقتمار عليها ، وهو معتبر بالعرف والعرف فيه ضربان عرف شرع ، وعرف استعمال .

فأما عرف الشرع : فهو منطلق على ماوجب فيه زكاة العين (١) وجاز اخراجه في زكاة الفطر ، فيحث بأكله سواء دخل في عرف قوله ، أو خرج عنه ، لأن عرف الشرع عام ، كعموم أحكامه ، فيحث بأكل التمر والزبيب والذرة والشعير ، وإن لم يكن من اقواته .

وأما عرف الاستعمال فماخالف عرف الشرع فـ **عرف اقتدار وعرف اضطرار** **تأري** عرف الاختيار فكانوا يفتنون ألوان الحبوب ، وسكان جزائر (٢) البحار يقتاتون لحوم السمك ، وسكان الجبال يقتاتون لحوم الصيد ، فيحث كل قوم منهم بأكل عرفهم في " اقواتهم " ولا يحثون بعرف غيرهم لخصوصه في عرفهم ، ويحثون بالعرف الشرعي لعمومه فيهم ولا يحث غيرهم بعرفهم لخصوصه فيهم .

وأما عرف الاضطرار ، فكأهل الفلوات يقتاتون الحشيش في زمان الجذب ويقتاتون الالبان وغيرها في زمان الخصب ، فيحثون في زمان الجذب بقوتهم في الجذب والخصب ، ويحثون في زمان الخصب بقوتهم في الخصب دون الجذب ويكون عرف الزمان معتبرا ، كما كان عرف المكان معتبرا .

-
- (١) أي ماكانت الزكاة واجبة في عينه فتخرج من نفسه كالحيوان والحبوب قال في حاشية عميرة ٢/٢ " زكاة المال ضربان : متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ، ومتعلق بالعين وهو ثلاثة : حيوان وجوهر ونبات " .
- وقال القليوبي : الزكاة تتعلق بأنواع . حيوان ، ونبات ، وجوهر ، وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة والنبات ونقعه وبعضهم سبعة فجعل النبات ثلاث حبا وغبا ونخلا ، والنقد واحد ، وبعضهم عقدها ثمانية فجعل النقد ذهب وفضة وهذا انسب بقولهم تؤخذ الزكاة من ثمانية وتدفع لثمانية " .
- وانظر : المصباح المنير ، ٤٤٠/٢ .
- (٢) جمع جزيرة وهي ارض انحسر عنها الماء . تهذيب الاسماء واللغات ٥١/٣ .
- والمصباح المنير ٩٨/١ .

ولو حلف لا يأكل طعاما (١) ، حث بكل مطعوم من قوت "وأدم وفاكهة وحلوى ، لأن جميعها مطعومة ، فانطلق اسم الطعام عليها ، ولا يحث بأكل الدواء وان كان مطعوما ، لأن اسم الطعام لا ينطلق عليه ، وحكى عن محمد بن الحسن أنه لا يحث في الطعام الا بأكل الحنطة (٢) وحدها اعتبارا باسمه عرفا ، وهو فاسد لقوله تعالى ﴿ كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل ﴾ (٣) الآية يريد كل مطعوم ، فصار اسم الطعام في الشرع منطلقا على كل مطعوم ، وفسى العرف منطلقا بالعراق على الحنطة ، فكان حملها على عرف الشرع أولى ، فإن كانت له نية يحمل في جميع ما ذكرنا على نيته .

(١) اسنى المطالب ٢٥٩/٤ روضة الطالبين ٤٤/١١ .
 (٢) بدائع المنافع ، للكاظمي ٥٦/٣ وفيه " ولو حلف لا يشتري طعاما فأنسه يقع على الحنطة ودقيقها ، وكان ينبغي في القياس ان يقع على جميع المطعومات كما في اليمين على الأكل الا ان في الاستحسان يقع على الحنطة ودقيقها ، لان البيع لا يتم بنفسه بل بالبائع ، وبائع الحنطة بائع الطعام في العرف ، والأكل يتم بنفسه فيعتبر نفس الأكل دون غيره " .

(٣) آية ٩٣ سورة آل عمران .

إذا قال : والله لأأكل الحلوى ، حنث بأكل كل ماعمد بالسكر ، أو العسل أو الدقيق حتى امتزج بغيره من لوز أو جوز أو دقيق ، فيعير بالمزج داخلا في اسم الخلط للحلوى ، فإن انفرد بأكل سكر ، أو عسل ، أو دبس لم يحنث ، لأنه حلو وليس بحلوى .

ولو حلف لأأكل حلاوة ، حنث بأكل هذا كله منفردا وممتزجا ، ولسم يحنث بأكل الفواكه الحلوة .

ولو حلف لأأكل شيئا حلوا حنث بأكل هذا كله وحنث بأكل الفواكه الحلوة .

ولو حلف لأأكل لذيذا ، فأكل مايستلذه وهو لا يستلذه غيره حنث ، ولو أكل مايستلذه غيره ولا يستلذه هو لم يحنث ، لأنه غير مستلذ بما أكل .

ولو حلف لأأكل مستلذا حنث بما يستلذه غيره ، لأن المستلذ من الصفات المأكول ، واللذيذ من صفات الآكل .

وإذا قال : والله لاشممت الريحان حنث بشم الشاهمسم وهو الريحان
 الفارسي ، ولم يحنث بشم الورد ، والبنفسج ولا بشم الياسمين ، والخزامى والندى
 لخروجها عن اسم الريحان باسمائها المقررة .

ولو حلف لاشممت مشموما ، حنث بشم هذا كله ، لأن اسم المشموم ينطلق
 على جميعه ، ولا يحنث بشم الكافور ، والمسك والعنبر ، لخروجها عن اسم
 المشموم باسمائها المفردة .

ولو حلف لايشم طيبا حنث بشم الكافور ، والمسك ، والعنبر ، ولم يحنث
 بشم المشموم ، لخروجه عن اسم الطيب .

ولو حلف لاشممت مستطابسا ، حنث بشم هذا كله ، لأنه مستطاب الرائحة .

واذا قال : والله لالبت حليا ، حث بحلى الذهب والفضة واللؤلؤ والجوهر (١) : وقال ابو حنيفة (٢) : لا يحنث باللؤلؤ والجوهر حتى يمتزج بذهب أو فضة ، استدلالا بالعرف ، واحتجاجا بالاسم .

ودليلنا : نص الشرع بخلافه قال الله اعالى * وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها * (٣) والمستخرج من اللؤلؤ والجوهر والمرجان فجعله حليا ملبوسا وقال تعالى * يطلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ، ولباسهم فيها حرير * (٤) وقرأ عاصم (٥) ونافع (٦) لؤلؤا بالنصب .

وقرأ الناقون بالخفض ، فالنصب محمولا على الانفراد والخفض محمولا على الامرين من الانفراد والامتزاج ، ولأن ما كان حليا بامتزاجه كان حليا بانفراده كالذهب والفضة ، ولأن الحلى يراد اما للزينة أو المباهاة ، وهما فى اللؤلؤ ، أو فى منهما فى الذهب والفضة .

فأما التحلى بالخرز ، والمفر ، والسبح ، فيحنث به من كان فى عرفهم حليا ، كالبوادى ، وسكان السواد ، ولا يحنث به من خرج عن عرفهم من سائر

-
- (١) روضة الطالبين ، للنووى ٥٨/١١ .
 (٢) الهداية ، للمرغينانى ٩٢/٢ واحكام القرآن ، للجصاص ٣٧٢/٣ .
 (٣) آية ١٤ سورة النحل .
 (٤) آية ٣٣ سورة فاطر .
 (٥) عاصم بن أبى النحود ، أحد القراء السبعة ، تابعى من أهل الكوفة توفى سنة ١٢٧ هـ .
 (٦) انظر : الاعلام للزركلى ٢٤٨/٣) .
 (٦) نافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة ، توفى بالمدينة سنة ١٦٩ هـ .
 انظر : الاسماء واللغات ١٢٣/٢ .

قال الشافعى : ولو حلف لا يكلم رجلا فسلم على قوم والمحلوف عليه
فيهم لم يحث الا أن ينويه (١) .

أما اذا حلف لا يكلم رجلا فسلم عليه ، حث ، لأن السلام كلام ، ألا ترى
أن الصلاة تبطل به ، اذا كان فى غير موضعه .

فأما اذا سلم على جماعة ، والمحلوف عليه فيهم ، فللحالف ثلاثة
أحوال :

أحدهما : أن يقعه بسلامة عليهم ، فهذا حاث (٢) .

والحال الثانية : أن يغر له بنيته (٣) ، ويقعد التسليم على غيره
فهذا غير حاث ، لأن الايمان محموله على المقاصد فى عقدها فحملت عليه
فى حلها ، فلا وجه لما عدا هذا القول .

والحال الثالثة : أن لا يكون له قصد فى ارادته ، ولا فى عزله ، فلا يخلو
أن يكون عالما أنه فيهم ، أو غير عالم ، فان علم أنه فيهم ، ففى حثه
باطلاق سلامه عليهم قولان :

أحدهما : وهو الذى نقله المزنى هاهنا ، ونقله الربيع (٤) الام

(١) انظر مختصر المزنى ٢٣٦/٥ الأم ٧٢/٧ .

(٢) وقال فى الروضة ٦٤/١١ " ويجىء أن لا يحث ، على قول من قال : اذا حلف
لا يأكل السم ، فأكله مع غيره لا يحث " .

(٣) انظر : شرح المنهاج ، للجلال ٢٨٤/٤ .

ومغنى المحتاج ، للشربيني ٣٣٥/٤ فى ٣٤٥ وفيه " ولو حلف لا يكلم عليه فسلم
على قوم هو فيهم ، وعلم به واستثناه لفظا او نية ، لم يحث ، ففى
الاولى جزما ولا فى الثانية على المذهب ، لانه أخرجه بالاستثناء ، عن
أن يكون مسلما عليه وان اطلق حث فى الاظهر ، لان العام يجرى على
عمومه مالم يخص ، والثانى لا يحث لان التمسك صالح للجميع وللبعض
فلا يحث بالشك فان قصده حث قطعا ، او جهله فهم لم يحث اخذا عامرا " .

(٤) الام ٧٢/٧ .

أنه لا يحنث ، لأنه غير مقصود بالكلام .

والقول الثانى : حكاة الربيع منفردا : أن فيه قولا آخر أنه يحنث وهو أظهر ، لأن السلام عليهم عام فدخل فى (١) عمومهم .

وان لم يعلم انه فيهم ، أو علم فنسى هل يكون فعل الجاهل والناسى فى الايمان كالعالم والذاكر ؟ فيه قولان :

أحدهما : انها لغو لا يحنث بهما ، فعلى هذا لا يحنث بهذا السلام .
والقول الثانى : انها لازمة (٢) يتعلق بها الحنث فعلى هذا فى حنثه .
بهذا السلام قولان : (٣)

(١) المرجع السابق وفيه " قال الربيع : وله قول آخر فيما أعلم انه يحنث الا ان يعزله بقلبه فى أن لا يسلم عليه خاصة " .

(٢) منعقدة .

(٣) أظهرها لا يحنث ، ولما تقدم من أن الايمان معتبر فيها القصد فى عقدها فيعتبر فى حنثها . انظر : روضة الطالبين للنووى ٧٨/١١ ومغنى المحتاج للشربيني ٣٣٥/٤ ، وتحفة المحتاج وحواشى الشروانى وابن قاسم القيادى ٣٣/١٠ .

فان قال : والله لا كلمتك ، والله لا كلمتك (أ) حث ، لأنه قد صـ مـ
 باعادة اليمين مكلما له ، ولو كلمة والمحلوف عليه مجنون أو مغما عليه ،
 وكان لا يعلم بالكلام لم يحث ، وان علم بالكلام ، ولم يفهمه حث ، ولو كلمة
 وهو نائم ، فان كان كلاما يوقظ مثل النائم ، حث به ، وان كان لا يوقظ
 مثل النائم ، لم يحث ، ولو كلمة وهو يبعد منه ، فان كان بحيث يجـ
 أن يسمع مثل كلامه ، حث به ، سمح أولم يسمع ، وان كان بحيث لا يجـ
 أن يسمعه لم يحث .

(أ) " والله لا كلمتك " الثانية ساقطة من نسخة (م) .

مسألة - ٩٧ :

قال الشافعي : ولو كتب اليه كتابا ، أو أرسل اليه رسولا فالشروع أن يحنث ، ولا يبين ذلك ، لأن الرسول والكتاب غير الكلام قال المزني (١) : إلى آخر كلامه وهذا صحيح .

ج - وهذا صحيح .

إذا حلف لا يكلم فلانا فكتب اليه كتابا ، أو أرسل اليه رسولا ، أو أشار اليه بيده ، أو رمز اليه بعين ، أو حاجب ، لم يحنث ، وبه قال : أبو حنيفة (٢) وقال مالك (٣) يحنث ، وذكره الشافعي في القديم ، فاختلف أصحابه فيه فجعله بعضهم قولاً له ثانياً ، وتبعهم فيه أبو حامد الأسفرائيني ، فخرج حنثه بذلك على قولين وجعلوا كلام المزني دليلاً عليها ، واختاروا للمصحيح منها .

وذهب جمهورهم إلى أنه ذكره حكاية عن غيره ، وليس بمذهب له ، فلا يحنث به قولاً واحداً ، وجعلوا كلام المزني احتجاجاً للشافعي (٤) ردّاً على مالك .

(١) مختصر ٢٣٦/٥ - وتماه فيه كما يلي " قال المزني رحمه الله : هنا عندى به وبالحق أولى ، قال الله جل ثناؤه " آيتكم ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً - إلى قوله " بكرة وعشيا " (*) فمافهمهم ما يقوم مقام الكلام ، ولم يتكلم . وقد احتج الشافعي بأن الهجرة محرمة فوق ثلاث فلو كتب ، أو أرسل اليه ، وهو يقدر على كلامه لم يخرج من هذان الهجرة التي يأتى بها . قال المزني رحمه الله : فلو كان الكتاب كلاماً لخرج به من الهجرة فتفهم " والام للشافعي ٧٣/٧ .

وانظر مغنى المحتاج ، للشرييني ٣٤٥/٤ وروضة الطالبين للنووي ٦٣/١١ .

(٢) انظر : شرح فتح القدير ، للكمال ٤١٨/٤ .

(٣) المدونة ، لمالك ١٣٠٠/٢ والجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٨٥/١١ وفيه قال : واختلف علماؤنا فيمن حلف ألا يكلم انساناً فكتب اليه كتاباً ، أو أرسل اليه رسولا فقال مالك : انه يحنث وقال اشهب : لا يحنث . (*) آية ١٠ ، ١١ سورة مريم .

(٤) وقال في مغنى المحتاج ٣٤٥/٤ وان حلف لا يكلم انساناً فان كاتبه أو راسله ، أو أشار بيده ، أو غيرها - بعين ورأس - فلا حنث عليه بذلك في الجديد حملاً للكلام على الحقيقة . الخ . وفي القديم يحنث حملاً للكلام على الحقيقة والمجاز " بتصرفه وانظر : شرح المنهاج ٢٨٤/٤ .

واستدل مالك (١) ومن تابعه على حثه بالكتاب، وقول (أ) الرسول بقوله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب أو يرسل رسولا ﴾ (٢) فجعل الوحي كلاما، لاستثنائه منه وقال تعالى ﴿ قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا ﴾ (٣) فجعل الرمز كلاما، لاستثنائه منه، ولأنه يقوم في الأفهام مقام الأفهام (ب) فعارض حكم الكلام .

ودليلنا ما استدل به المزني من قوله تعالى ﴿ قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا فخرج على قومه من المحراب فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة وعشيا ﴾ (٤) فدل على خروج الوحي، والاشارة من الكلام الذي نهى عنه وقال تعالى : في قصة مريم ﴿ أتى نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسيا ﴾ الى قوله ﴿ فأشارت اليه ﴾ (٥) فدل على خروج الاشارة من الكلام الذي نهيت عنه، ولأن كلامه مختص بجارحه لسانه وكلام الرسول بلسان غيره، والكتاب من أفعال يده، فعار كلامه مخالفا لرسالته، وكتابه فخرجا عن حكم كلامه، ولأن الايمان محمولة على الاسامي دون المعاني والاسماء في ذلك مختلفة، فوجب ان تكون في أحكام الايمان مختلفة، وان استدل المزني على براحته عن الشافعي بأن الهجرة محرمة فوق ثلاث لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث (٦) ، والسابق اسبقهما الى الجنة " قال : فلو كتب أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج منه هذا من الهجرة التي أثم بها .

-
- (أ) (قول) ساقطة من الاصل ومن نسخة (م) .
 (ب) في نسخة (م) " الكلام " مكان (الافهام) .
-

- (١) انظر : الجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي ٨٥/١١ والشرح الكبير وحاشية دسوقي عليه ١٤٦/٢ .
 (٢) آية ٥١ سورة الشورى .
 (٣) آية ٤١ سورة آل عمران .
 (٤) آية ١٠ ، ١١ سورة مريم .
 (٥) الآيات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ سورة مريم .
 (٦) انظر : الحديث في مجمع الزوائد ، الهيثمي في الادب ٧٠/٨ ، ومحيط مسلم ، في كتاب البر والعلة والآداب ٩/٨ .

واختلف أصحابنا بشافيه على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي اسحاق المروزي ، أنه على ظاهره أن لا يخرج برسوله
وكتابه عن مآثم الهجرة ، فيكون دليلا في المسألة .

والوجه الثاني : وهو قول أبي على بن أبي هريرة : أنه يخرج من
مآثم الهجرة ، كالكلام ، وإن لم يكن كلاما ، لأن مقصود الكلام في الهجرة ينفي
ما بينهما من الوحشة ، وعودهما إلى ما كانا عليه من الأتساة (١) فقام ذلك
مقام الكلام في الهجرة اعتبارا بالمعنى ، ولم يقم مقام الكلام في اليمين
اعتبارا بالاسم ، لما ذكرنا من حمل الايمان على الاسامى ، وحمل الاحكام على
المعاني .

فأما الجواب عن الآيتين (٢) فهو أنه من الاستثناء المنقطع ، بمعنى
لكن ، فجاز أن يعود إلى غير جنسه كقوله تعالى ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ (٣) معناه لكن كلوه بتجارة .

فأما الاستدلال فقد تقدم الجواب عنه بأن الايمان محمولة على الاسامى
دون المعاني (٤) .

(١) انظر : لسان العرب ابن منظور ١٣/٦ " أنس " .
(٢) اللتين استدبهما مالك .
(٣) آية ٢٩ سورة النساء .
(٤) انظر : شرح المسألة رقم ٩٣ .

فصل - ٨٧ :

فان كلم غيره بكلام يسمعه ، فان لم يكن فيه تعريف له لم يحنث به ،
وان كان فيه تعريف له ، فان كان مواجهها بالكلام حنث به ، وان كان غير
مواجهها بالكلام حنث به ، لأنه قد صار مكلما له ، وان كان غير مواجهها به
لم يحنث ، روى أن عائشة رضی الله عنها ، لما أرادت الخروج الى البصرة
أشارت عليها أم سلمة (١) أن لاتفعل ، وحلفت عليها ان خرجت أن لاتكلمهن
فلما خرجت وعادت الى المدينة ، قالت أم سلمة معرضة بها يباحظ ألم أقل
لك يباحظ ألم أنك فبلغت غرضها وسلمت من الحنث .

(١) واسمها هند بنت أبي أمية المخزومية . كنيته بابنهما سلمه بن أبي
سلمة هاجر بها ابو سلمة الى أرض الحبشة في الهجرتين جميعا ، ولمامات
أبو سلمة سنة ٤ هجرية اعتدت وحلت وتزوجها رسول الله صلى الله عليه
وسلم توفيت رضی الله عنها سنة ٥٩ هجرية .
انظر : الاسماء واللغات ، للنووي ٣٦١/٢ .
والامامة ٢٠٣/٨ .

قال الشافعي : ولو حلف لا يرى كذا إلا رفعه إلى القاضي ، فآفة فلم
يمكنه رفعه إليه حتى مات ذلك القاضي ، لم يحنث حتى يمكنه فيفرط ، ولو عزل
فان كانت نيته أن يرفعه إليه ان كان قاضيا ، فلا يجب عليه رفعه إليه
وان لم تكن له شية خشيت أن يحنث ان لم يرفعه إليه (١) .
وهذا صحيح .

إذا حلف أن يرفع إلى القاضي ما رآه من لقطه أو وصية ، أو منكسر
فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :

- أحدهما : أن يعين القاضي ويمضيه بالقضاء .
- والثاني : أن يعينه ولا يمضيه بالقضاء .
- والثالث : أن يمضيه بالقضاء ولا يعينه .

فأما القسم الأول : إذا وصفه وعينه بالقضاء فهو أن يقول : أرفعه
إلى فلان القاضي ، أو إلى هذا القاضي فللحالف فيما رآه ثلاثة أحوال :

أحدهما : أن يرفعه إليه في ولايته ، فقد بر في يمينه ، لوفائه بها .

(١) مختصر المزني ٢٣٦/٥ الأم ٧٣/٧ ، ومغني المحتاج ٣٤٩/٤ وشرح المنهاج
للجلال ٢٨٦/٤ وفيه " أو حلف لا يرى منكرا إلا رفعه إلى القاضي ، فرأى
ذلك ، وتمكن من الرفع فلم يرفع حتى مات الحالف ، حنث ويحمل على
قاضي قاضي البلد - بلد الحلف أو الحالف أو المنكر فيه تفهيم -
انظر حاشية قليوبي - فان عزل قاضي البلد ، أو مات وتولى غيره فالبر
بالرفع إلى الثاني ، أو لا رفعه إلى قاض ، بر بكل قاض في ذلك - البلد
وغيره ، أو إلى القاضي فلان ، فرآه أي المنكر ثم عزل القاضي ، فان نوى
مادام قاضيا ، حنث ، ان أمكنه رفعه فتركه ، والا أي وان لم يمكنه رفعه
لمرض ، أو غيره فكمكره ، والظاهر عدم حنثه ، وان لم ينو مادام قاضيا .
بالرفع إليه بعد عزله قطعاً ان نوى عينه وذكر القضاء
للتعريف ويحصل الرفع إلى القاضي باخباره برسول أو كتاب ون لم
يكن معه صاحب المنكر " .

والحالة الثانية : ان لا يرفعه اليه حتى يموت القاضى ، او الحالف
 فينظر : فان كان قد رُفِعَ على رفعه اليه قبل الموت حنث فى يمينه ،
 لتقصيره بها ، وان لم يقدر على رفعه اليه نظر : فان لم يقدر عليه
 لقصور الزمان لم يحنث ، لأن زمان الامكان شرط فى البر ، وان لم يقدر
 لعذر مانع من اكراه ، أو مرض ، ففى حنثه قولان :

أحدهما : يحنث على قول من لا يراعى الغلبة (١) .

والقول الثانى : لا يحنث على قول من يراعى الغلبة .

والحال الثالثة : أن يعزل القاضى عن ولايته ، فلا يخلو الحالف فى
 تعيين القاضى بالاسم ، والقضاء من ثلاثة أحوال :

أحدهما : ان يريد رفعه اليه فى أيام ولايته ، فيجعل الولاية شرطاً
 فى الرفع ، فيجرى عزله عنها مجرى موته فى الحكم فيه ، كما لو لم يرفعه
 اليه حتى مات (أ) .

والحالة الثانية : أن يريد رفعه اليه ، ولا يجعل الولاية شرطاً لرفعه
 اليه بعد عزله ، ويكون كحاله لو كان على ولايته ، ولا يلزمه رفعه الى

(أ) هذه الحال برمتها ، ساقطة من نسخة (م) .

(١) انظر : شرح المسألة رقم ٦٨ .

وفيهما : أن من حلف لا يفعل شيئاً وفعله ناسياً ، أو جاهلاً ، أو مكرها ففى
 حنثه قولان :

أحدهما : يحنث ، ودليله قول الله تعالى ﴿ ولكن يؤخذكم بما عقدتم
 الايمان ﴾ آية ٨٩ سورة المائدة - فكان عقدها موجبا للمؤاخضة
 بالكفارة على عموم الاحوال من عمد وخطأ وعلم وجهل واختيار واكراه . .
 الخ .

والثانى : لا يحنث ، ودليله قول الله تعالى (وليس عليكم جناح فيما
 اخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) آية ٥ سورة الاحزاب ولان عقد
 الايمان لما لم يلزم الا بالعقد والاختيار ، وجب ان يكون حلها بالحنث
 لا يكون الا عن قصد واختيار .

الوالى بعده (ب) ، ولا يبر ان رفعه اليه ١

والحالة الثالثة : أن لاتكون له نية فى ولاية ولا عزل فهل يعتبر فيه حكم التعيين أو (ج) حكم العفة ؟ على وجهين (د).

/ أحدهما : يغلب فيه حكم التعيين كقوله ، فمن حلف لا يكلم صبيا فكلمه رجلا حث بكلامه ، فعلى هذا يلزمه رفعه اليه بعد عزله ، ويكون كمالوكان على ولايته .

والوجه الثانى : يغلب فيه حكم العفة ، لأنها كالشرط فلا يبران رفعه اليه بعد عزله ، ولا يحث بكلام الصبي اذا صار رجلا ، فان لم يعد القاضى الى ولايته ، كأن كموته فى بر الخالف وحشه على ما قدمناه ، لاحتمال هذين الوجهين ، وقال الشافعى ان لم يكن له نية خشيت أن يحث ، ان لم يرفعه اليه لمافيه من احتمال السر ، والحث ، ولوحث نفسه ورعما كان أحسوط ، فهذا حكم القسم الأول .

أما القسم الثانى : فهو أن يعينه ولا يعفه بالقضاء وهو أن يقول : ارفعه الى فلان ، أو الى هذا ، فهذا يلزمه رفعه اليه فى ولايته (ه) وبعد عزله ، فيبر اذا رفعه اليه فى الحالين ، ويحث اذا لم يرفعه اليه فى الحالين ولا يلزمه رفعه الى غيره من القضاة ولا يبر ان رفعه .

(ب) بعده (ساقطة من نسخة (م)) .

(ج) الهمزة ساقطة من الاصل وبقية الكلام من قوله (فهل يعتبر فيه حكم التعيين) .. الى آخر المسألة ساقط من نسخة (م) .

(د) جاءت العبارة فى الاصل هكذا (على وجهين فمن حلف لا يكلم صبيا فكلمه رجلا أحدهما التعيين لقوته فعلى هذا يلزمه رفعه اليه بعد عزله ويكون كمالوكان على ولايته ، ويحث بكلام الصبي اذا صار رجلا) ولعل ما اثبتناه هو العواب ليكون الكلام بعض أخذ برقاب بعض .

(ه) كلمة (بعد) ساقطة من الاصل والكلام يقتضيها .

وأما القسم الثالث : أن يعفنه بالقضاء ولا يعينه فهو أن يقول :
 أرفعه الى القاضي ، أو الى قاض فلا يببر ان رفعه الى معزول ، ولا يسقط بعزل
 قاضي الوقت ، وموته ، وقام غيره من القضاء مقامه ، لعقد اليمين على والى
 القضاء ، ثم ينظر : فان قال أرفعه الى القاضي بالالف واللام ، لزمه
 رفعه الى من تقلد قضاء ذلك البلد دون غيره ، فان رفعه الى غيره من
 قضاة الأمصار ، لم يببره وان قال الى قاضي يحذف الالف واللام ، جاز أن يرفعه
 الى من يشاء من قضاة الامصار ، وكان يرفعه اليه بارا ، لأن دخول الالف
 واللام تعريف وحذفها ابهام . والله أعلم .

قال الشافعي : ولو حلف ماله مال ، وله عرض ، أو دين ، حنث ، إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يحنث (١) .

اعلم أن الأموال ضربان ، أعيان ، وديون . فأما الأعيان فجميعها أموال متموله إذا صح أن تملك يعوض ، ويزال الملك عنها بعوض ، سواء كان من الأعيان المزكاة كالفضة ، والذهب ، والمواشي والزروع ، أو كانت غير مزكاة كالثياب والأثاث ، والعقار . فإذا حلف ماله مال (٢) حنث بجميعها (٣) وقال أبو حنيفة المال (٤) ما وجبت فيه الزكاة ، وليس بمال ما لم تجب فيه الزكاة وقال مالك (٥) : المال هو الذهب والفضة دون غيرهما ، ولا يحنث باليمين إلا بهما واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ (٦)

(١) مختصر المزني ٢٣٦/٥ والام ٧١/٧ .

مغنى المحتاج ، للشربيني ٢٤٦/٤ .

(٢) واطلق .

(٣) حتى ثوب بدنه لصدق اسم المال عليه .

(٤) إذا أطلق في باب الإيمان فينصرف إلى الزكوى ، قال في فتح القدير

٤٦٧/٤ " لو حلف مالى مال لا يحنث إلا بمال الزكاة " .

وانظر حاشية ابن عابدين ٨٤٣/٣ وانظر فقه الزكاة للقرضاوى ١٢٥/١ ، وفيه " والمال عند فقهاء الحنفية : كل ما يمكن حيازته ولانتفاع به على وجه معتاد " .

(٥) انظر : المدونة ١٣٨/٢ وفيها قال " قلت : رأييت رجلا حلف ماله مال وله دين على الناس ، وعروض . . . أيحنت أن لا فى مال له فى قول مالك قال : يحنث عند مالك " وهذا يدل على أنه جعل العروض كلها أموالا يحنث بها الخالف لأمال لسه .

(٦) سورة التوبة آية ١٠٣ .

انظر : أحكام القرآن ، للقرطبي ٢٤٥/٨ وفيه قال : " قوله تعالى (مسن أموالهم) (١) : ذهب بعض العرب وهم دوس : إلى أن المال الشيايب والمتاع والعروض . . . ولا تسمى العين مالا . وقد جاء هذا المعنى في السنة الثابتة من رواية مالك - في الموطأ كتاب الجهاد ٣/٣١ - خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلم نغنم ذهبا ولا ورقا ، إلا الأموال والثياب والمتاع ، الحديث . وذهب غيرهم إلى أن المال : الصامت من الذهب والورق وقيل : الأبل خاصة ، وذكر ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى . . . النحوى قال : ما قصر عن بلوغ ما تجب فيه الزكاة من الذهب والورق فليس بمال . وقال أبو عمر : والمعروف من كلام العرب أن كل ما تمول وتملك فهو مال " .

وبقوله تعالى : ﴿ والذين في أموالهم حق معلوم ﴾ (١) فدل على أن مال الزكاة فيه خارج من اسم المال ، لخروجه من حكمه .

ودليلنا : قول الله تعالى : ﴿ ولاتقربوا مال اليتيم الا بالتى هى أحسن ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ﴾ (٣) ومعلوم ان هذا الحظر متناول لجميع الاصناف ، فدل على أن جميعها أموال .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأمورة " (٤) يريد بالسكة : النخيل المصطفة ومنه سمي الدرب سكة ، لامتداده ، والمأبورة : هى التى يؤبر تمرها ، والمهـمـرة المأمورة : هى الكثيرة النسل ، فجعل النخل والخيل من الأموال ولان الاعيان المتمولة فى العادة تكون أموالا كالزكاة ، ولأن حقيقة المال : ما يقتضى ويتمول ، وهذا المعنى موجود فى غير المزكى ، كوجوده فى المزكى .

فأما الجواب عن الآيتين (٥) فهو أن العموم (٦) وان تنسأؤل جميعها (٧) فهو مخصوص فى الزكاة ببعضها (٨) ، مع بقاء الاسم فى الخصوص كما بقى اسم السارق على من سرق أقل من نصاب ، وان خص بسقوط القطع عنه .

(١) سورة المعارج آية ٢٤ .

(٢) سورة الانعام آية ١٥٢ .

(٣) سورة النساء آية ١٠ .

(٤) مجمع الزوائد الهيثمى ، فى الجهاد ، باب ما جاء فى الخيل ٢٦١/٥ .

انظر : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، محمد ناصر الدين الأليانى ١٤١/٣

(٥) التى فىهما دلالة على ماذهب اليه أبو حنيفة - من أن المال ماوجبـت فيه الزكاة وليس بمال مالم تجب فيه الزكاة ، ولا يظهر فىهما دلالة على ماذهب اليه مالك من أن المال هو - الذهب والفضة دون غيرهما - وكان الأولى أن يقول واستدل أبو حنيفة . ولكنه جاء بلفظ العموم الشامل لابي حنيفة ومالك فقال قيل : ذكر الآيتين : او استدلوا .

(٦) فى قوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة " آية ١٠٣ سورة التوبة .

(٧) أى الأموال .

(٨) أى ببهيمة الانعام - والذهب والفضة - والخارج من الارض اذا بلفت النصاب .

انظر : كتاب الزكاة ٩٦/١ .

فأما الديون فضرمان حال وموَجَّل .

فأما الحال فهو مملوك تجب فيه الزكاة (١) ، ويحنت به اذا حلف

لامال له .

وأما الموَجَّل ففي كونه مالا مملوكا يحنت به وجهان :

أحدهما : أنه مال مملوك يحنت به (٢) الحالف كالحال .

والوجه الثاني : ليس بمال مملوك حتى يحل ، لأنه غير مستحق فلا يحنت به الحالف ، وقال ابو حنيفة (٣) : ليس الدين مالا ، موَجَّلًا كان أو حالا ، ولا يحنت به الحالف احتجاجا ، بأنه لا يستحق به أكثر من المطالبة فلم يكن مالا كالشفعة .

ودليلنا قول الله تعالى : ﴿ في أموالهم حق معلوم ﴾ (٤) وفي الدين الزكاة فدل على أنه مال ، ولأن ما وجبت فيه الزكاة كان مملوكا كالأعيان .

وأما الجواب عن استدلاله ، فهو أن المطالبة بقضاء الدين ، كالمطالبة باقباض الأعيان ، ثم لم يمنع المطالبة بالأعيان من ثبوت المملوك ، كذلك المطالبة بالديون .

(١) قال في مغنى المحتاج ٣٤٧/٤ - ولو على معسر ، أو لم يستقر كالأجرة قبل انقضاء مدة الاجارة ، وكذا على جاحد ولا يبينه في الأصح .

(٢) وفي الأصح ، لأنه ثابت في الذمة يعجز الابرأء منه ، والاعتياض عنه وتجب الزكاة فيه . واستثنى البلقنى من الحنت بالدين الحال والموَجَّل أخذًا من التعليل بوجوب الزكاة فيه . دينه على مدين مات ولم يخلف تركه دينه على مكاتبة فلا يحنت بهما ، ولو كان له مال غائب أو ضال وانقطع خبره هل يحنت به أو لا ؟ وجهان الى آخر كلامه انظر : المرجع السابق وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٤/٤ .

(٣) تبين الحقائق ، زيلعى ١٦٢/٣ " حلف بأنه لامال له ، وله دين على مفلس أو ملىء ولا يحنت ، لان الدين ليس بمال وانما هو وصف فى الذمة لا يتممور قبضه حقيقة ، ولهذا قيل الديون تقضى بامثالها ... الخ " .

(٤) آية ٢٤ - سورة المعارج .

وأما المطالبة بالشفعة فالمستحق فيها الحكم بها (١) ، لذلك لم
تجز المعاوضة عنها ، والمطالبة بالدين بعد ثبوت استحقاقه (يوجب
الاقباض) (١) ولذلك جازت المعاوضة عنه فافترقا .

(١) ما بين قوسين زيادة منى يقتضيها الكلام ليستقيم معناه .

(١) قال الجلال في شرحه للمنهاج ٤٢/٣ - (محل الشفعة في الاصل ، ان يكون
عقار بين اثنين مثلا يبيع احدهما نسيبه منه لغير شريكه ، فيثبت لشريكه
حق تملك المبيع قهرا بمثل الثمن او قيمته - فحق التملك فيما ذكر
هو مسمى الشفعة شرعا .

فصل - ٨٩ :

ولو كان ^أالحالف مال مرهون ، او مقصوب حنث به لبقائه على ملكه ،
ولو كان له مال زال ففي حنثه به وجهان :

أحدهما : يحنث به ، لأنه على بقاءه حتى يعلم هلاكه .
والوجه الثاني : لا يحنث به لأن بقاءه مشكوك فيه فلم يحنث بالشك ،
ولو كان عبد مديبر ، ومكاتب (١) حنث بهما لبقائهما على ملكه ولو كانت
له ام ولد ففي حنثه بها وجهان :

أحدهما : يحنث ، لأنها كال McKاتب .
والوجه الثاني : لا يحنث بها ، لأنه لا يصح أن يعاوض عنها ، ولأن المكاتب
يصح أن يسترق فيبيع ، وأم الولد لا يصح أن تسترق فتباع ، ولو كان له وقف
فان قيل : ان رقبته غير داخلة في ملكه لم يحنث به ، وان قيل بدخولها
في ملكه ففي حنثه بها وجهان كأمر الولد .

————— x —————

(١) انظر : مغنى المحتاج ، للشربيني ٣٤٧/٤ وفيه قال " من حلف لآمال لسه
وله مكاتب كتابة صحيحة لا يحنث به في الاصح لأنه كالخارج عن ملكه
والثاني يحنث ، لأنه عبد مابقى عليه درهم " .
واما المكاتب كتابة فائدة فيحنث به " .
انظر : شرح المنهاج ، للجلال ٢٨٤/٤ .

مسألة : - ١٠٠ :

قال الشافعى : ولو حلف ليضربن عبده مائة سوط ، فجمعها فضرب بها ، فان كان يحيط العلم بأنها ماسته كلها بر ، وان احاط أنها لم تماسه كلها لم يبر ، وان شك لم يحنث فى الحكم ، وحنث فى الورع (١) الى آخر كلام المزنى .

إذا حلف أن يضرب عبده مائة اشتمل حكم يره على ثلاثة فصول :

- أحدهما : عدد ضربه .
- والثانى : وصول جميعها الى بدنه .
- والثالث : فى وصول الالم بضربه .

أما الفصل الأول : فى عدد ضربه ، فمتعبر بلفظ يمينه وله فيه ثلاثة أحوال :

- أحدهما : أن يحلف أن يضربه مائة مرة .
- والثانية : أن يحلف أن يضربه مائة سوط .
- والثالثة : أن يحلف أن يضربه مائة ضربة .

(١) انظر : تكملة نص المختصر ٢٣٧/٥ .

واحتج الشافعى يقول الله عز وجل : (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) آية - ٤٤ سورة ص وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم باشكال النخل فى الزنى - رواه ابو داود فى اقامة الحدود على المريض ١٦١/٤ . وابن حجة فى الحدود باب الكبير والمريض يجب عليه الحد ٥٨٩/٢ . وتحفة المحتاج ابن الملقن ٤٧٧/٢ - وهذا شيء مجموع غير انه اذا ضربه بها ماسته قال المزنى رحمه الله : هذا خلاف قوله : لو حلف ليفعلن كذا الوقت الا ان يشاء فلان ، فان مات او غيب عنا حتى مضى الوقت حنث قال المزنى رحمه الله : وكلا ما يبر به شك فكيف يحنث فى احدهما ولا يحنث فى الآخر ، فقياس قوله عندى : أن لا يحنث بالشك . قال الشافعى : ولو لم يقل ضربا شديدا فأى ضرب ضربه اياه لم يحنث ، لانه ضربه ...

- ولام للشافعى ٧٣/٧ ومغنى المحتاج ، للشربيني ٣٤٧/٤ .
- وشرح المنهاج ، للجلال وحاشيتا قليوبي وعميرة عليه ٢٨٥/٤ .

فأما الحالة الأولى^(١) : إذا حلف أن يضربه مائة مرة ، فعليه في البر أن يفرقها ، ولا يجوز أن يجمعها ، فإن جمعها وضربه بها ، كانت مرة واحدة ، كما لو رمى الجمرة بسبع حصيات دفعة واحدة ، أعتدها بحصاة واحدة ، حتى يرمى بسبع حصيات في سبع مرات ، وهذا متفق عليه (١) .

وأما الحالة الثانية : إذا حلف أن يضربه مائة سوط فيجوز أن يفرقها ويجوز أن يجمعها ويضربه بمائة سوط دفعة واحدة ، ويكون بارأ ، وبه قال أبو حنيفة (٢) ، وقال مالك (٣) ، عليه أن يفرقها ، ولا يبر أن يجمعها كما لو حلف أن يعربه مائة مرة ودليلاً : قول الله تعالى : ﴿ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحث ﴾ (٤) وذلك أن نبي الله أيوب حلف أن يضرب امرأته عدداً أسماه ، فافتاه الله تعالى أن يجمع ذلك العدد فيضربها به دفعة واحدة ، ليبر في يمينه ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقعد رضى (٥) أن يضرب بعشكال (٦) النخل دفعة واحدة والفرق بين أن يقول مائة مرة فلا يجوز أن يجمعها ، وبين أن يقول مائة سوط فيجوز أن يجمعها أنه جعل الحدود في مائة مرة الفعل ، وفي مائة سوط لا سوطاً .

(١) كتب في الاصل ونسخة (م) الاولى وما اثبتناه أولى .

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) فتح القدير ، لكمال ، ٤٦٠/٤ وفيه (إذا حلف ليضربنه مائة سوط . فجمع مائة سوط وضربه بها مرة لا يحث ، لكن يشترط أن يعصّب بدنه كل مسوت منها ، وذلك اما بأطرافها قائمة او بأعراضها مبسوطة والا يمسك شرط فيه ...) .

(٣) المدونة ، لمالك ١٤٠/٢ .

(٤) آية ٤٤ سورة ص .

انظر : تفسير الكشاف ، الزمخشري ٣٧٧/٣ فيه " الضغث : الحزمة الصغيرة من الحشيش ، أو الريحان أو غير ذلك : كان حلف في مرضه ليضربن امرأته مائة إذا برأ ، فحلل الله يمينه بأهون شيء عليه وعليها لحسن خدمتها إياه ورضاه عنها .

(٥) رواه اسوداود في الحدود باب في اقامة الحد على المريض ١٦١/١ ورواه ايضا ابن ماجة في الحدود باب الكبير والمريض يجب عليه الحد ٨٥٩/٢ .

(٦) والعشكال : بالكسر والعشكال بالضم ، مثل شمراخ وشمروخ وزنا ومعنى والجمع عشاكيل : وابدال العين همزة لغة فيقال : " اشكال " المصباح المنير ٣٩٢/٢ .

وأما الحال الثالثة : اذا حلف أن يضربه مائة ضربة ففيه وجهان:

أحدهما : أن عليه أن يفرقها ولا يبر ان جمعها ، كما لو حلف ليضربه مائة مرة ، ويكون العدد راجعا الى الفعل .

والوجه الثانى : يجوز ذلك ويبر به ، كما لو حلف ليضربه مائة سوط ويكون العدد راجعا الى الآلة .

فصل - ٩٠ :

وأما الفعل الثانى : فى وصول جميعها الى بدنه ، فمعتبر بلفظه فلان قال : أضربك بمائة سوط ، جاز اذا جمعها وضربه بها ان لا يعمل جميعها الى بدنه ، لأنه قد صار ضاربا له بمائة سوط ، لأن دخول الباء على العدد تجعله مئة آلة الشرط ، ولا تجعله مئة لعدد العرب .

وان قال : أضربك مائة سوط ، وحذف الباء من العدد ، لزمه ايصال جميعها الى بدنه ، لأنه جعله مئة لعدد الضرب دون الآلة ، واذا كان من شرط البسر وصول جميعها الى بدنه ، لم يخل حاله فى جميعها وضربه بها دفعة ، من ثلاثة أحوال :

أحدهما : أن يعلم وصول جميعها الى بدنه فيكون باراً .

والحال الثانية : أن يعلم أن بعضها لم يصل الى بدنه ، فلا يكون باراً .
والحال الثالثة : أن يشك هل وصل جميعها أو لم يصل ؟

فمذهب الشافعى (١) أنه يكون باراً ، لأن الظاهر من وقوعها على البدن أنه لم يحل عنه حائل فحمل على البسر فى الظاهر ولم يحث بالشك ، وقال أبو حنيفة (٢) والمزنى (٣) لا يبرر بشكه فى البسر ، واستدل المزنى بما قاله الشافعى فيمن حلف ليفعلن كذا لوقت الا أن يشاء فلان فان مات فلان أو غاب حتى مضى الوقت حث فلم يجعله بالشك (٤) فى النفيسة باراً ، فكيف جعله بالشك فى وصول المرب باراً .

(١) انظر : المراجع فى أول المسألة .

(٢) فتح القدير ، ٤٦٠/٤ واحكام القرآن ، للجصاص ٣٨٢/٣ .

(٣) انظر / المختصر ٢٣٧/٥

(٤) انظر المسألة رقم ١٦ .

والجواب عنه أنه جعل المشيئة شرطا في حل اليمين ، وقد انعقدت فلم
تنحل بالشك ، مع عدم الظاهر فيه ، وجعل وصول الضرب شرطا في البر ، فلم
يحدث بالشك اعتبارا بالظاهر فيه (١) .

(١) انظر : مغنى المحتاج ٣٤٨/٤ وفيه " ولو شك في اصابة الجميع بر على
النص .. عملا بالظاهر وهو الاصابة لاطلاق الآية ، ولكن الورع ان يكفر
عن يمينه ، لاحتمال تخلف بعضها ، وفرقوا بينه وبين مالهو حلف ليدخلن
الدار اليوم الا أن يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ، ولم تعلم مشيئته
حيث يحدث على النص ، بأن الضرب سبب ظاهر بأنكباس بعضها على بعض
والمشيئة لأمانة عليها ، ولاصل عدمها " .
وفي قول مخرج انه لا يبر ، بالعشكال حالة الشك .
انظر : شرح المنهاج وحاشية قليوبي عليه ٢٨٥/٤ .

فأما الفعل الثالث : في وصول الألم الى بدنه فليس بشرط في البسر .
ولاحث عليه ان لم يألم به (١) ، وقال مالك (٢) وصول الألم شرط في البسر ،
فان لم يألم به حث ، استدلالا بأمرين :

أحدهما : ان مقعود الضرب تأثيره ، ومالالم فيه لاتأثير له .

والثاني : انه لما كان الألم في ضرب الحدود شرطا فيه ، وجب أن يكون
في الايمان شرطا فيها ، حملا لاطلاقها على عرف الشرع

دليلا أمرا :

أحدهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جمع لضرب المقعد ،
عكالا ليدفع عنه الألم ويستقر به الحكم (٣) .

والثاني : أن الايمان محمولة على الأسامي دون المعاني ، فجاز الاقتضار
فيها على مجرد الضرب دون الألم ، لحصول الاسم . والحدود أحكام تتعلق بالاسماء
والمعاني ، فجاز أن يقترن بالاسم مقعودة من الألم ، فأما ان كان عليه لباس
يمنع من وصول الضرب الى بشرة بدنه ، اعتبر حاله فان كان كثيفا يخرج عن
العرف ، ويمنع من الاحساس بالضرب ، لم يبر ، وان كان مألوف لا يخرج عن العرف
ولا يمنع من الاحساس بالضرب ، وان لم يألم والله أعلم .

(١) انظر : مغنى المحتاج ، ٢٤٧/٤ .

(٢) المدونة ، لمالك ١٤٠/٢ .

(٣) سبق تخريجه في هامش (٥٢١)

مسألة - ١٠١ :

قال الشافعى : ولو حلف لا يهب له هبة فتصدق عليه ، أو نحلة ، أو أعمره فهو هبة ، فان اسكنه ، فانما هى عارية لم يملكه اياها ، متى شاء رجع فيها . وكذلك ان حبس عليه (١)

وهذا محسح .

إذا حلف لا يهب له هبة فالحبة ما تبرع بتمليكه من الأعيان (٢) فى حياته من غير عوض يتملك (٣) عنها ، فيحنث بالهبة إذا اقبضها (٤) بعد العقد ، ولا يحنث بالعقد قبل القبض ويحنث بالهدية (٥) إذا قبضت ، وإن لم يتقدمها عقد ، لأن العقد يعتبر فى الهبات ، ولا يعتبر فى الهدايا على ما قدمناه من أحكام فى كتاب العطايا ، ويحنث بالعمري (٦) والرقبى (٧)

(١) مختصر المزنى ٢٣٧/٥ . الام ٧٣/٧ .

(٢) فان وهبه فنافع منزل - أى اسكنه فيه مجاناً - فان ذلك يكون على سبيل العارية .

(٣) بسدلاً .

(٤) الواهب ، للموهب .

(٥) انظر : مغنى المحتاج : ٣٩٦/٢ وفيه : قال " التملك لعين بلا عوض فى حال الحياة تطوعاً هبه - فخرج بالتمليك العارية والضيافة الوقف وبالعين الدين والمنفعة - فان ملك بلا عوض محتاجاً شيئاً لشواب الآخرة فصدقه فان نقله بنفسه أو بغيره مع قعد الشواب الى مكان الموهوب له اكراماً له فهديه " انظر : مراجع هذه المسألة :

مغنى المحتاج ٣٥١/٤ وشرح المنهاج للجلال ٢٨٧/٤ .

(٦) من أعمرته الدار جعلت له سكنها عمرة .

فمن قال : أعمرتك هذه الدار ، فهى هبة فيعتبر فيها الإيجاب والقبول وتلزم بالقبض فإذا مات كانت لورثته ، فان لم يكونوا فلبيت المال ، ولا تعود للواهب بحال ، لخبر مسلم " أيما رجل أعمر عمرى فانها للسدى أعطيتها لا ترجع للسدى اعطاها "

(٧) من أرقبت زيدا الدار جعلتها له رقبى : أى ان مات قبلى عادت الى وان مات قبله استقرت لى ، والرقبى من الرقوب ، لان كل واحد منها يرقب موت صاحبه " .

انظر مغنى المحتاج ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ . والمعراج المنيير ٤٢٩/٢ ، ٢٣٤/١ .

لأنهما من الهبات ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " العمرى لمن وهبت له " (١) وهذا مما وافق عليه أبو حنيفة (٢) ثم إذا قبضت الهبة عن عقد ففي زمان حنثه وجهان مخرجان من اختلاف قوليه متى تملك الهبة :

أحدهما : بالقبض فعلى هذا يحنث وقت اقتباضها .

والثاني : أنه يدل القبض على ملكها وقت عقدها فعلى هذا يكون حانثها وقت العقد ويتفرع على هذين القولين إذا عقد الهبة ونقل أو سلم فلم يقبلها الموهوب له ، وردّها ففي حنثه وجهان :

أحدهما : لا يحنث ، لأن الهبة لم تتم ، تخريجاً من قوله أنها تملك بالقبض .

والثاني : أنه يحنث لتعلقها بفعله تخريجاً من قوله أنها تملك بالعقد .

(١) رواه مسلم في الهبات ، باب العمرى ٦٧/٥ .
وتحفة ابن الملقن ٣٠٣/٢ .

(٢) بدائع المنافع ، للكاتبي ٨٣/٣ وفيه قال : " ولو حلف لا وهب فلان شيئاً ، أو يتصدق عليه ، أو لا ينحل له ، أو لا يعطيه ، ثم وهب له ، أو تصدق عليه أو لحله ، أو أعطاه فلم يقبل المحلوف عليه يحنث عند أصحابنا الثلاثة . وعند زفر لا يحنث " ومن ذلك نتبين أن الحالف لا يهب لفلان شيئاً إذا وهبه فلم يقبل فلا حنث عند الشافعية في الأصح ، إلا بثلاثة أمور الإيجاب ، والقبول ، والقبض .

" فان أوهب له فلم يقبل لم يحنث لعدم تمام العقد ، وكذا ان قبل ولم يقبض لا يحنث في الأصح ، لأن مقعود الهبة من نقل الملك لم يحمل . والثاني يحنث نظراً إلى تمام العقد " وعند الحنفية . كما هو ظاهر من نص البدائع أنه يحنث بالإيجاب فقط . انظر / شرح المهاج ، للجلال ٢٨٧/٤ وفتح القدير لكمال ٤٦٩/٤ .

فأما إذا تصدق عليه بالصدقة ، فالصدقة ضربان : فرض وتطوع ، فإن كانت فرما كالزكاة ، والكفارة ، لم يحث بها اتفاقا ، لخروجها عن تبسرع الهبات ، وإن كانت تطوعا كانت هبة ، يحث بها وقال أبو حنيفة (١) ليست من الهبات ولا يحث بها احتجاجا بامرین :

- أحدهما : اختلافهما في الاسم لأن لكل واحد منهما اسما .
- والثاني : لاختلافهما في الحكم ، لأن لكل واحد منهما حكما .

ودليلا أصرا :

- أحدهما : لاتفاقهما في التبوع ، لأن كل واحد منهما متبرع .
- والثاني : لاتفاقهما في سقوط البذل لأن كل واحد منهما على غير بدل
- فأما اختلافهما في الاسم فلأن الصدقة نوع من الهبة فدخلت في اسم العموم .

فأما اختلافهما في الحكم فهما فيه عندنا سواء ، وإنما تختلف في المقاصد فالهدية لمن علا قعدا ، لاستعطافه ، والهبة لمن كافأ قعدا لمحبتة ، والصدقة على من دنا قعدا لشوابه ، والنحل على من ناسبت قعدا لبره ، ولا يمتنع اختلافهما في المقاصد من تساويهما في الحكم .

(١) فتح القدير ٤/٤٦٨ .

ولو حلف لايهب فحابي^(١) في بيع أو شراء ، لم يحنث بالمحاباة لخروجها عن الهبة ، بلزومها في العقد ، كما لو حلف لا يستوهب فخابين (١) في البيع ، لم يحنث بالمغابنة ، ولو أبرأ من دين ، فان جعل القبول شرطاً في محتته حنث به ، وان لم يجعل القبول شرطاً فيه ففي حنثه وجهان :

أحدهما : يحنث به لأنه نوع من الهبة .

والوجه الثاني : لا يحنث به لتعلقه بالذمة دون العين (٢) ولو حلف لايهب لمكاتبة ، فأبرأه من مال الكتابة ، لم يحنث وجهاً واحداً ، لان إبراء المكاتب عتق ، والعتق ليس بهبة .

ولو حلف لايهب فعفا عن قود (٣) قد استحقه ، لم يحنث ، لأن القود ليس بمال ، وان جاز ان ينتقل الى ماله ، وكذلك لو عفا عن الشفعة (٤) لم يحنث بها ، لأنه لا يجوز أن يعاوض عليها ، ولو وقف وقفاً ، فان قيل ان رقبة الوقف لا تملك لم يحنث به ، وان قيل انها تملك ففي حنثه وجهان :

أحدهما : يحنث به لنقل ملكه بغير بدل .

والوجه الثاني : لا يحنث به لان ملكه غير تام لمنعه من كمال التصرف فيه (٥) ولو أولم ودعا الى طعامه فأكل منه لم يحنث ، لان طعام الولائم

(١) ٥١٠ بانه بدل من الحنث : انظر : المأولع في إيراد المطالع ٢٥٤

(١) الغبن في البيع والشراء : غبنه يغبنه غبنا : أي خدعه .

انظر : لسان العرب - غبن - ٣١٠/١٣ .

(٢) انظر : حاشية قليوبى على شرح الجلال ٢٨٧/٤ .

وروضة الطالبين ، للنووى ٥١/١ .

(٣) القود - بفتحيتين - القصاص .

المعباح المنير ١٥٩/٢ .

(٤) الشفعة : بضم الشين واسكان الفاء ، مأخوذة من الشفع بمعنى الضم ، من شفعت الشيء ضمته .

وشرعاً : حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحارث فيما ملىك بعوض " والشفعة لا تثبت في منقول - كحيوان وثياب بل في أرض وما فيها

من بناء وشجر تبعاً " . انظر : مغنى المحتاج ٢٩٦/٢ .

(٥) المرجع السابق ٣٥١/٤ وشرح المنتهاج ، للجلال ٢٨٧/٤ .

غير موهوب، وإنما هو مأذون في استهلاكه على صفة مخصوصة سواء قيل
 أن الأكل يملكه بالأكل، أو يملكه بالتناول، لما ذكرنا من التعليل، ولو وصي
 بوصية، لم يحنث بها لأنها عطية تملك بعد الموت الحنث لا يقع بعد الموت،
 ولو أعار عارية (١) لم يحنث بها، لأن العواري تملك بها المنافع دون
 الأعيان، والهبات مملك بها الأعيان، ولأن ملك المنافع في العواري غير
 مستقر لما يستحق المعير من الرجوع فيها متى شاء، وهو تعليل الشافعي .

(١) حقيقتها شرعا : إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع مع بقاء عينه .

انظر : مغنى المحتاج ٢٦٣/٤ .

وانظر : شرح المنهاج ٢٨٧/٤ .

مسألة - ١٠٢ :

قاء الشافعى : ولو حلف لا يركب دابة هذا العبد، فركب دابة العبد،
لم يحنث، لأنها ليست له، وإنما اسمها مضاف إليه (١) .
ج- وهذا صحيح .

إذا حلف لا يركب دابة هذا العبد، وكان سيده قد أعطاه دابة جعلها باسم
ركوبه، ولم يملكه إياها، فركبها الحالف، لم يحنث، كذلك لو قال: لاسكننت
دار هذا العبد، وكان سيده قد أعطاه داراً جعلها مسكنه، لم يحنث، وقال
ابو حنيفة (١) يحنث في الدابة، ولا يحنث في الدار، وفرق بينهما، بـآن
تعرف العبد في البداية أقوى من تعرفه في الدار، وهذا فاسد من وجهين :
أحدهما : أن إصافتهما إليه سواء في الحكم، فلما لم يحنث في الدار
لعدم ملكه، وجب أن لا يحنث في الدابة، لأنها على غير ملكه .

والثاني : أن الإضافة محمولة على الملك حقيقة، وعلى اليد مجازاً
والإيمان محمولة على الحقائق دون المجاز، كمالو كانت الدابة في يد
سائسها، فإن قيل : لو حلف لا يأكل ثمرة هذه النخلة حنث بأكليها، وإن لم
تكن إضافة ملك، قيل لما استحال فيها إضافة الملك حملت على ما لا يستحيل
لوجوده في شواهد المعقول، وهى على الضد في الإضافة إلى العبد .

(١) مختصر المزنى ٢٣٧/٥ ولام ٧٢/٧ .

وانظر الروضة، للنووى ٥٦/١١ .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : ٧٦٤/٣ وفيها " لو حلف لا يركب دابة فلان
فركب دابة عبده، فإنه يحنث بشرطين : الاول ان ينويها، والثانى
ان لا يكون عليه دين مستغرق لخ " وبدائع المنافع ٧١/٣ .

وبعكس ما ذكرناه اذا حلف لا يركب دابة زيد ، أو لا يسكن داره فركب
 دابة جعلها زيد باسم عبده ، أو سكن دارا جعلها باسم عبده حث في الدابة والزار
 و قال أبو حنيفة يحث في الزار ولا يحث في الدابة
 بناءً على ما تقدم من مذهبه ، واذا كانت الاضافة محمولة على الملك
 استعمال الحقيقتها دون مجازها وجدته قياسا مستمرا واهل هذه المسألة
 إذا حلف لا يسكن دار زيد فسكن دارا يسكنها زيد بغيره لم يحث عندنا ،
 وحنثه أبو حنيفة ، وقد تقدم الكلام معه (١)

فصل - ٩٥ :

واذا حلف لا يركب دابة العبد ، او لا يسكن داره فملكه سيده دابة ،
ودارا ففى حنث الحالف بركوب دابته وسكنى داره قولان بناء على اختلاف
قولييه (١) فى العبد هل يملك اذا ملك ؟ فعلى قوله فى الجديد لا يملك
وان ملك ، فعلى هذا لا يحنث الحالف ، وعلى قوله فى القديم يملك اذا ملك
فعلى هذا يحنث به الحالف ، على قال جمهور أصحابنا ، وشذ بعضهم فقال
لا يحنث به على هذا القول وان ملك ، لان ملكه غير مستقر لما يملكه السيد
من الرجوع فيه ، وهذا التعليل معلولها بالوالد اذا وهب لولده ، كان
ملكه تاما وان استحق الوالد الرجوع فيه .

ويتفرع على هذا اذا حلف لا يركب دابة المكاتب فركب دابته حنث بها
الحالف على قول جمهورهم ، لان المكاتب مالکها ، ولم يحنث بها ، فى قول من
شذ منهم تعليلا بأن ملكه غير مسقر .

(١) روضة الطالبين ٥٥٦/١١

١ مغنى المحتاج للشربيني ٣٢٨/٤ .

وباب (١٢) كفارة يمين البعد .

قال الشافعي : ولو قال : مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني
الايمان فمذهب عائشة ، وعدة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعطاء والقياس أن عليه كفارة يمين (١) الى آخر الفعل .

اعلم أن النذر (٢) ضربان :

أحدهما : نذر جزاء وتبرر : وهو ما أوجبه على نفسه على ما أولاه
الله من نعمه ، أو دفعه عنه من نقمة كقوله : ان شفى الله مريضى ،
أو رزقنى ولدا ، فله على أن اتصدق بمالى فيلزمه الوفاء بنذره ولا يجوز
له العدل عنه ، الى غيره على ما سنذكر في كتابه .

والضرب الثانى : نذر نفى واثبات خرج مخرج اليمينين ، فالنفى ما التزم
به اثبات فعل كقوله : ان لم أدخل الدار فمالي صدقة ، ليلتزم بنذره
دخول الدار ، والاثبات ما التزم به النفى كقوله : ان دخلت الدار فمالي
صدقة ، ليلتزم بنذره ان لا يدخل الدار ، فاذا خالف عقد نذره ، وحث فيما أوجبه
على نفسه ، فقد اختلف فيه أهل العلم على ستة مذاهب .

(١) تكلمة نص المختصر ٢٢٧/٥ " وقال من حث في المشي الى بيت الله
فيه قولان ، أحدهما : قول عطاء ، كفارة يمين ، ومذهبه ان اعمال البر
لا تكون الا مافرض الله ، أو تبررا اراد به الله عز وجل . قال الشافعي
والتبرر ان يقول : لله على ان شفانى أن أحج نذرا ، أما ان لسم
أقضك حقك فعلى المشي الى بيت الله ، فهذا من معاني الايمان لامعاني
النذور . قال المزنى رحمه الله : قد قطع بأنه قول عدد من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقياس : وقد قال فى غير هذا
الموضع : لو قال : لله على نذر حج ان شاء فلان ، فشاء لم يكن عليه
شئ ، انما النذر ما أريد به الله عز وجل ليس على معاني المعسك
والسائى غير الناذر " .

(٢) النذر لغة : الوعد بخير او شر .

وشرعا : الوعد بخير خاصة . مغنى المحتاج ٣٥٤/٤ .

أحدهما : وهو مذهب (١) ابراهيم التخفي (٢) والحكم بن عتبة (٣) وحماد بن أبي سليمان (٤) انه لاشيء عليه من صدقة ، ولا كفارة ، لانه وصف ماله بمالا يصير موصوفاً به فصار كقولہ : ان دخلت الدار فمالى حرام .
والثانى : وهو مذهب عثمان البتى (٥) ، أنه يلزم الوفاء بنذره والصدقة بجميع ماله ، لانه احد نوعى النذر كالجزاء والتبرر (٦) .

والثالث : وهو مذهب ربيعة بن عبد الرحمن (٧) أنه يلزمه أن يتمدق من ماله بقدر زكاته ، لأن الصدقة المشروعة هي الزكاة (٨) .

والرابع : وهو مذهب مالك (٩) يلزمه ان يتمدق بثلث ماله ، لان أبا لبابة (١٠) الانصارى قال يارسول الله / انزع من مالى فقال

-
- (١) وقد نمر هذا المذهب ابن حزم فى محلاه - ٥/٨ .
(٢) تقدمت الترجمة له .
(٣) تقدمت الترجمة له .
(٤) ابو اسماعيل حماد بن ابي سليمان مولى ابراهيم بن ابي موسى الاشعري مات سنة ١٢٠ هـ .
انظر " طبقات الفقهاء ، للشيرازى ٨٣ " .
(٥) ابو عمر : عثمان البتى من أهل الكوفة ، وانتقل الى البصرة ومات سنة (١٤٣ هـ) .
انظر : طبقات الفقهاء للشيرازى ٩١ .
(٦) وهذا أحد الاقوال الثلاثة عند الشافعية .
انظر : مغنى المحتاج ٣٥٥/٤ .
(٧) ابو عثمان ، ربيعة بن عبد الرحمن ، وأبو عبد الرحمن اسمه قروخ ، ويعرف ربيعة (ربيعة الراى) ادرك بعض الصحابة توفى سنة (١٣٦ هـ) .
انظر : طبقات الفقهاء ، للشيرازى (٦٥) .
(٨) انظر : محلى ابن حزم ٥/٨ وما بعدها .
(٩) المدونة ، لمالك ٩٤/٢ - ٩٥ .
(١٠) لبابة ابن المنذر الانصارى - صحابى جليل - قال فى الامابة : (مختلف فى اسمه فقيلى بشير ، وقيل : رفاعة وقيل مروان .

الثالث يجزئك (١) .

والخامس : هو مذهب أبي حنيفة (٢) يلزمه أن يتصدق بجميع ماله
الاموال المزكاة (٣) ولا يلزمه أن يتصدق بماليس بمزكى (١) .

والسادس : هو مذهب الشافعى (٤) انه مخير بين أن يتصدق بجميع
ماله وبين أن يكفر كفارة يمين ، وهو فى الصحابة قول عمر بن الخطاب
وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأبى هريرة وعائشة ، وحفصة وام سلمة .

(١) فى الأصل ونسخة (م) يمزكا .

(١) وأخرج الامام احمد عن الحسن بن السائب ابن ابى لبيبة ان أبا لبيبة
ابن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله من توبتسى
أن أهجرك دار قومى ، واسألك ، وأن أنخلع من مالى صدقة لله عز وجل
ولرسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزىء عنك الثالث .
انظر : مسند أحمد ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ - وابن ابى داود فى الايمان والنذور
باب فيمن نذر أن ليتصدق بماله ٢٤٠/٣
قال الشوكانى : " وحديث ابى لبيبة اوردته الحافظ فى الفتح ، وعسراه
الى احمد وابى داود وسكت عنه " انظر : نيل الاوطار ٢٨٢/٨ .

(٢) انظر : بدائع الكبانى ٩٠/٥ - ٩١ .

(٣) المرجع السابق ص ٨٦ وفيه قال (ولو قال مالى صدقة فهذا على الاموال
التي فيها الزكاة من الذهب والفضة وعروض التجارة والسواشم ولا يدخل
فيه مالا زكاة فيه ، فلا يلزم أن يتصدق بدور السكنى ، وشباب البسندن
والاشاث والعروض التي لا يقصد بها التجارة ... ولا فرق بين مقسدار
النصاب وما دونه ، لانه مال الزكاة ... لخ .

(٤) شرح الجلال على المنهاج ٢٨٨/٤ ومغنى المحتاج ٣٥٥/٤ وفيهما " النذر
ضربان " :

وفى التابعين : قول الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح .
وفى الفقهاء : قول أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية وأبي عبيد القاسم
ابن سلام (١) وأبي ثور (٢) .

واستدل أبو حنيفة ومن تابعه في الحملة ولم يوجب فيه كفارة اليمين
لقوله تعالى ﴿ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن
من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون ﴾ (٣)
فتوعده على ترك الوفاء بنذره ، والوعيد يتوجه الى ترك الواجبات .

ويما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من نذر نذرا
يطيعه سماه فعليه الوفاء به (٤)

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من نذر نذرا يطيعه فليؤم به (٥)
فكان ذلك على عمومه ، ولأنه علق الصدقة بشرط فوجب ان يلتزم . بوجود الشرط

نذر لحجاج وغضب - وهو التماذي في الخصومة - كان كلمته أو ان لم
أخرج من البلد فلك على عتق أو صوم ، أو صلاة وفيه إذا وجد المعلق
عليه ، كفارة يمين لأنه يشبه اليمين . وفي قوله ما التزم ، لأنه التزم
عبادة عند مقابلة شرط فتلزمه عند وجوده ، وفي قول أيهما شاء قلت
الثالث أظهر - قاله في الروضة ورجحه العراقيون كما قال الرافعي
في الشرح لأنه يشبه النذر من حيث أنه التزم قرية واليمين من حيث
المنع ، ولا سبيل الى الجمع بين موجبتهما ولا الى تعطيلها فوجب التخيير"
انظر: تفسير القرطبي للآيات ٧٥-٧٨ من سورة التوبة ٢٠٨/٨ .
(١) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي مات سنة (٢٢٤ هـ بمكة) طبقات
الشيرازي ٩٢ .

(٢) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبى البغدادي أخذ الفقه
عن الشافعي توفي سنة (٢٤٠ هـ) المرجع السابق .
(٣) الآية ٧٦، ٧٥ سورة التوبة .
انظر احكام القرآن ، لابن العربي ، ٩٨٠/٢ وما بعدها . واحكام القرآن
للجصاص ٤٥٦/٢ والتفسير الكبير للرازي ١٤٣/٨ .
(٤-٥) سنن ابن ماجة في الكفارات ٦٨٧/١
وسنن أبي داود ، كتاب الايمان والنذور ٢٤١/٣ .
والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الايمان ٧٢/١٠ .
وسنن الدارقطني في النذور ١٥٩/٤ - ١٦٠ .
وترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير وزيادته ٢١٩/٣ وما بعدها ومجمع =

كالجزاء بالتبرر، ولأن كل حق لزم بنذر الجزاء والتبرر لزمه بنفس النذر
والاثبات كالعقاق والطلاق .

ودليلنا : عموم قوله تعالى ﴿ فكفارته اطعام عشرة مساكين ﴾ الى
الى قوله ﴿ ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم ﴾ (١) .

فكان محمولا على كل يمين، وروى عقبة بن عامر (٢) عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال : كفارة النذر كفارة اليمين (٣) .
وهذا نص .

وروى عبدالله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من
نذر ولم يسم فعليه كفارة يمين، ومن نذر مالا يطيق فعليه كفارة يمين (٤) .

أ = الزوائد ١٨٨/٤ وما بعدها .
لم أعثر على لفظ الحديث (٢) " من نذر نذرا يطيقه سماه فعليه الوفاء
به " في كتب الحديث المذكورة وغيرها مما طلعت عليه وما وجدت عن
ابن عباس " من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين، وقد ذكر
الالباني هذا الحديث في ضعيف الجامع الصغير وزيادته يلقظ " من نذر
نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين " ثم قال الحديث صحيح اذا لم
تذكر فيه لفظه " ولم يسمه " ولذلك اوردته في الصحيح خليا منها .
ومفهوم الحديث الذي ذكره الالباني في ضعيف الجامع الصغير، أن من
نذر نذرا وسماه فعليه الوفاء به - ولعل المأوردى ذكره بهذا المعنى
وقد ذكر الالباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته حديثا .
أن النذر نذران فما كان لله فكفارته الوفاء به وما كان للشيطان فلا وفاء
له وعليه كفارة اليمين . انظر : ضعيف الجامع الصغير ٢٥٣/٦ .
وترتيب أحاديث الجامع الصغير وزيادته ٢١٩/٣ وما بعدها ونصب الراية
٣٠٠/٣ .

(١) آية ٨٩ سورة المائدة .

(٢) عقبة بن عامر الجهني، أمير من الصحابة، شهد صفين مع معاوية مات سنة
٥٨ هـ " انظر: الاعلام للزركلي ٢٤٠/٤ " .

(٣) سنن أبي داود في كتاب الايمان والنذور ٢٤١/٣ ارواء الغليل ٢٠٩/٨ ،
وترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير وزيادته ٢٢٠/٣ وصحيح مسلم في
النذور، باب كفارة النذر ٨٠/٥ . وتحفة المحتاج لابن الملقن ٥٦١/٢ .

(٤) سنن أبي داود في كتاب الايمان والنذور ٢٤١/٣ ،

وسنن ابن ماجه في الكفارات ٦٨٧/١ .

وروت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف بالهدى (١)
او جعل ماله في سبيل الله أو في المساكين او في رتاج الكعبة ، فكفارته
كفارة اليمين (٢) وهذه الأخبار كلها نص ، ولانه باشتباره عن سبعة من
الصحابة ، لم يظهر خلافهم اجماع لا يجوز خلافه روى عمرو بن شعيب (٣) عن
سعيد بن المسيب أن أخوين من الانصار كان بينهما ميراث فقال أحدهما
للآخر : اقسمه فقال له : ان عدت بذكر القسمة لأأكلك أبدا . وكل مالى
في رتاج (٤) الكعبة ، فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان الكعبة
لغنية عن مالك ، كفر عن يمينك ، وكلم أخاك سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول : " لا يمين عليك في معصية الرب ، ولا في قطيعة الرحم ولا في ماله
لك (٥) وروى بكر بن عبدالله (ب) المزنى (٦) عن ابي رافع قال قالت
مولاتى : لا فرقن بينك وبين امرأتك ، وكل مالى في رتاج الكعبة وأنا يوم
يهودية ويوم نصرانية ، ويوم مجوسية ، ان لم أفرق بينك وبين امرأتك
قال فاشتت ابن عمر فاخبرته فجاء حتى انتهى الى الباب فقال هاهنا
هاروت وماروت (٧) فقالت يا غيب بن الطيب ادخل أعوذ بالله من غضبك
قال : اتريدان ان تفرق بين المرء وزوجه قالت : انى جعلت كل مالى

(ب) من قوله ، روت بكر بن عبدالله الى قوله القسم الثالث ما يلزمه من
الكفارة وحدها باقط من نسخة (م) .

- (١) أى ان يكون كل ماله له هدى .
- (٢) السنن الكبرى ، للبيهقى كتاب الايمان باب من جعل شيئا من ماله صدقة
او في سبيل الله او في رتاج الكعبة على معانى الايمان ٦٥/١٠ - ٦٦ .
- (٣) ابو ابراهيم ، عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص
القرشى ، من تابعى التابعين ومات سنة ١١٨ هـ .
- انظر : تهذيب الائمة واللغات ٢٨/٢ وخلاصة الخرجى ٢٩٠ .
- (٤) الرتاج : بكسر الراء الباب العظيم ، والباب المغلق ايضا وجعل
فلان ماله في رتاج الكعبة أى نذره هديا وليس المراد نفس الباب
المصباح المنير ٢١٨/١ .
- (٥) السنن الكبرى ٦٦/١٠ .
- (٦) هو بكر بن عبدالله بن عمرو بن هلال المزنى ابو عبدالله البهمرى
توفى سنة ١٠٦ هـ وقيل ١٠٨ هـ .
- " خلاصة الخرجى ٥١ " .
- (٧) انظر الآية رقم ١٠٢ - سورة البقرة وتفسير ابن كثير ١٣٣/١ - وما بعدها .

في رتاج الكعبة وقلت أنا يوم يهودية ويوم نصرانية ويوم مجوسية قال
تكفريين يمينك وتجمعين بين فتاك ، وفتاك (١) وروى انها سألت ابن
عباس ، وابا هريرة وعائشة وحفصة وام سلمه رضي الله عنهم فكلهم قال لها
كفري عن يمينك وخلي بينهما ففعلت (٢) .

وروى خلاص بن عمرو (٣) ان ابن عباس سئل عن امرأة اهدت ثوبها
ان مسته فقال : لتكفر عن يمينها وتلبس ثوبها (٤) ، واذا كان هذا مرويا
عن هذا العدد من الصحابة ولم يظهر خلافهم . فهو اجماع قاطع . فاعترض
على هذا الاجماع ما حكاه اصحاب ابن حنيفة عن ابي جعفر محمد بن عيسى
الهندي (٥) ان القول بالوفاء قول العباد له من الصحابة ، قيل لهم
هذه دعوى يدفعها مارويها عن عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس
وان احدا من نقله السنن والاشار لم يرو خلافا ، ويدل عليه من القياس
انه حق لله تعالى يتعلق بفعله ، ويجب بحنثه كفارة ، فوجب ان يسقط
بكفارة يمين كسائر الايمان ولان ماوجب عليه في حنثه ، جاز ان يسقط بسبه
حكم حنثه في النذر ، كقوله : ان فعلت كذا فلله على نذر .

لانه لو جرد نذره عن يمين لزمه الوفاء ، ولو جرد يمينه عن نذر
لزمته الكفارة وهذا النذر مشترك بين الايمان المحض والنذور المحض
فوجب ان يكون الحنث فيه مشتركا بين حنث الايمان وحنث النذور .

(١) السنن الكبرى كتاب الايمان ٦٦/١٠ .

(٢) المرجع السابق بكسر الخاء .

(٣) خلاص بكسر الخاء بن عمرو الهجري البصري الشافعي سمع عمار بن ياسر
وابن عباس وعائشة وروى عن علي بن ابي طالب وابي هريرة رضي الله
عنهم .

انظر : تهذيب الاسماء واللفات ١٧٧/١ .

(٤) بحث عن هذا الاثر في كثير من مراجع الحديث ولم اهتدى اليه .

انظر : المحلى : ٤/٨ وما بعدها .

(٥) اسمه محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر ابو جعفر الفقيه البلخي الهندي
يقال له : ابو حنيفة المغربي لفقهه كانت وفاته بخارى سنة ٣٦٢ هـ
انظر : الفوائد البهية في ترجمة الحنفية ١٧٩ .

فأما الجواب عن الآية (١) فهي واردة في نذر جزاء وتبرر عقده على نفسه فلم ينف به ، وكذلك الجواب عن الخبرين .

وأما الجواب عن قياسهم على نذر الجزاء والتبرر ، فمن وجهين : أحدهما : أن النذر المحض معاوضة . قال أبو اسحاق المروزي فيجعل النذر لازما في الجزاء ، ولا يجعله لازما في التبرر المبتدأ

والجواب الثاني أن مقصود النذر طاعة الله ، ومقصود هذا التزام فعل ، والامتناع من فعل فلاختلافهما في المقصود اختلافا في الحكم ، وهذا قول من جعل نذر التبرر لازما ^{كأن نذر الجزاء لازما} ، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة .

أما الجواب عن تعليق هذا النذر بالعتاق والطلاق فهو أنه وقسوع عتق وطلاق بعفة لا تفتقر للاستئناف عتق وطلاق فخالف حكم تعليقه بالعدقسمة التي تفتقر الى فعله فاذا تقرر تخييره في (ج) هذا النذر بين الوفاء والكفارة ، فقد اختلف أصحابنا في الواجب عليه على وجهين :

أحدهما : أن الواجب عليه أحدهما وهما في الوجوب على سواء له الخيار فيما شاء منهما .

والوجه الثاني : أن الواجب عليه الكفارة ، وله اسقاطها بالنذر لأن حكم اليمين أغلب وهي بالله تعالى أغلظ ، وإن كان الوفاء بالنذر أفضل .

(ج) في الاصل (بين) بدل في

(١) التي استبدل بها ابو حنيفة ومن تابعه ص ٥١ .

فصل - ٩٦ :

فان ثبت هذا فالنذور تنقسم على سبعة أقسام :

أحدهما : ما يلزمه فيه الوفاء بما أوجبه على نفسه ، وهو نذر الجزاء والتبرر (١) اذ قال : ان شفاني الله تهديت بمالي أو حججت البيت الحرام أو صمت شهرا ، أو صليت ألف ركعة فعليه اذا شفاه الله أن يفعل ما التزمه من الصدقة بماله كله ، وفي قدر ما يستر به عورته وجهان :

أحدهما : يتصدق به ، لأنه من ماله .

والوجه الثاني : لا يجوز أن يتصدق به ، لاستثنائه بالشرع في حقوق الله تعالى فخرج من عموم نذره ، وان أوجب الحج لزمه ان يحج مستطاعا كان أو غير مستطاع ، بخلاف حجة الاسلام التي يتعلق وجوبها بالاستطاعة ويتعلق وجوب هذه بالنذر ، وان أوجب الصلاة على ، وفي وجوب القيسام (١) فيها وجهان :

أحدهما : يلزمه القيام فيهما مع القدرة ، لوجوبها كالقروض .

والوجه الثاني : لا يلزمه القيام فيهما ، لأنها لم تجب عليه بأصل الشرع فكانت بالتطوع أشبه .

(١) في الأصل " العيाम " والصواب ما اشبهناه .

(١) وهو نوعان :

أحدهما : معلق على شيء ، بأن يلتزم الناذر قربه ، وان حدثت له نعمه او ذهبت عنه نقمة ، فيقول : " ان شفا الله مريضى فله على كذا فيلزمه ذلك اذا حصل المعلق عليه .

والثاني : غير معلق على شيء ، كأن يقول ابتداء على صوم أو حج أو غير ذلك ، لزمه ، بالتزم في الاظهر لعموم الأدلة والثاني لعدم العوض انظر : المراجع التالية .

مغنى المحتاج ٢٥٦/٤ .

شرح المنهاج ٢٨٩/٤ وما بعدها . وتحفة المحتاج ٧٥/١٠ .

والقسم الثانى : ما يلزمه فيه من العدة بقليل ماله وهو ان يقول :
ان شفانى الله فله على نذر، فيعرف اطلاق هذا النذر الى العدة ، لانها الاغلب
من عرف النذور .

ولا يتقدر اطلاقها بمال فجارت بقليل المال اعتبارا بالاسم .

والقسم الثالث : ما تلزم فيه الكفارة وحدها ، وهو ان يقول ان دخلت
الدار فله على نذر ، فيلزمه الكفارة وحدها تغليباً لحكم اليمين على
النذر ، لان كفارة اليمين معلومة ، وموجب النذر المطلق محمول ، فلم يجز
أن يقع التخيير بين معلوم ومجهول .

والقسم الرابع : ما يكون مخيراً فى التزامه بين الوفاء بما أوجبه
على نفسه ، وبين كفارة يمين (١) وهو ما قدمناه .

من مسألة الكتاب أن يعلق نذره بفعل نفسه ، ولا يعلقه بفعل الله
تعالى فيه ، ليمنع نفسه بالنذر من فعل شيء ، أو يلتزم به فعل شيء ،
فيعير يميناً عقدها بنذر ، فهى التى يكون فيها مخيراً بين الوفاء بنذره
وبين كفارة يمين ، لتردها بين أمل النذر ، وأمل الايمان ، فان كان
النذر بمال أو هالة كان مخيراً بين كل واحد منهما وبين الكفارة ،
وان كان النذر بحج قال الشافعى فى كتاب لام (٢) فيه قولان :

(١) ويسمى نذر اللجاج والغضب ، ويمين اللجاج والغضب ، سمي بذلك لوقوعه
حال الغضب والمراد به ما خرج مخرج اليمين بأن يقعد الناذر منع نفسه
أو غيرها من شيء أو يحدث عليه ، أو يحقق خبراً ، أو غضباً بالتزام
قربه كقوله : ان كلمت زيدا أو ان لم أكلم زيدا فله على عتق رقبة
وفيه عند وجود المعلق عليه كفارة يمين " قال تمالى (لا يوءأخذكم
الله باللغو فى ايمانكم ولكن يوءأخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته
اطعام عشرة مأكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير
رقبة فمن لم يجد فعيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتسم)
آية ٨٩ سورة المائدة .

انظر : مغنى المحتاج ٣٥٥/٤ والمراجع السابقة .

(٢) الام ٦٢/٧ .

فتمسك أبو حامد الاسفرايينى بظاهر كلامه ، ووههم فى مرآة فخرج
مذهبه فيه على قولين :

أحدهما : يكون مخيرا بين الحج والكفارة ، كما كان مخيرا بين الصلاة
والكفارة .

والقول الثانى : يلزمه الحج ولايجوز له العدول عنه الى الكفارة
بخلاف الصلاة والصدقة ، وتكلف الفرق بينهما بأن الحج يلزم بالدخول
فيه ، دون غيره ، فصار أغلظ فى الالتزام من غيره وذهب جمهور أصحابنا
الى أن مذهبه لم يختلف فيه ، كما لم يختلف فى غيره ، وانه مخير بين الحج
والكفارة كما كان مخيرا بين الصلاة والصدقة ، وبين الكفارة وحملوا قول
الشافعى فيه قولان يريد به للفقهاء ، لأن لهم فى الصدقة أقاويل حكاها
وليس لهم فى الحج الا قولان اما التزامه ، واما التخيير بينه وبين
التكفير وان كان مذهبه فيه التخيير .

القسم الخامس : ما اختلف حكمه باختلاف مراده ، وهو أن يقول :
ان دخلت البصرة فمالى مدقة ، أو ان رأيت زيدا فعلى الحج فينظر : فان
اراد به الترتب لدخول البصرة ، وللقاء زيد ، فهو معقود على فعل
الله تعالى دون فعل نفسه ، فهو نذر جزاء وتبرر ، فيلزمه الوفاء بنذره
وان أراد به منع نفسه من دخول البصرة ، ورؤية زيدا فهي يمين عقدها
على نذر ، فيكون مخيرا فيها بين الوفاء والتكفير .

والقسم السادس : ما اختلف حكمه لاختلاف الرواية فيه وهو أن يعلق
نذره بتحريم ماله عليه ، فيقول : ان دخلت الدار فمالى على حرام ، فهو
على ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه مارية (١) حتى

(١) مارية القبطية ، سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم وام ابنه ابراهيم
اهدها المقوفى ملك مصر ، وكانت مارية بيضاء ، جعده جميلة فأسلمت فتسر

رسول الله صلى الله عليه وسلم توفيت سنة ١٦ هـ .

انظر : الاسماء واللغات ٢/ ٣٥٤ .

انزل الله عليه (لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك) (١) ثم قال (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) (٢) فاختلفت الرواية في الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه فروى الاكثرون أنه حرم مارية فعلى هذا لا يلزم الحالف في تحريمه غير ذات الفروج من ماله شيء وتكون اليمين فيه لغوا وروى طائفة أن الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم العسل والمغافير (٣) فعلى هذا يلزم الحالف بتحريم ماله عليه كفارة يمين ، كما يلزمه في تحريم ذات الفروج كفارة يمين .

والقسم السابع : ما تلزمه في النذر به وفاء ولا كفارة سواء جعله نذر تبرر أو نذر يمين ، ويكون عفواً ، وهو أن يقول ان جعله نذر تبرر لله على الحج ان شاء زيد ، أو يقول ان جعله نذر يمين : ان دخلت الدار تصدقت بمالي ان شاء عمرو ، فلا يلزمه في الحالف ان يفي بنذره ، ولان يكفر عن يمينه ، لان النذر ما علقه يفعل لله ، واليمين ما علقها بفعل نفسه ، وهذا النذر واليمين معلقان بمشيئة غيره فخرجنا عن شرط النذر ، وشرط اليمين فلم يتعلق بهما وجوب بمشيئة لمدخل لها في الوجوب .

(١) الآية (٢٠١) سورة التحريم .

(٢) المغافير : بقله أو سمغه متغيره الرائحة فيها حلوة .
انظر : تفسير القرطبي ١٧٧/١٨ - وما بعدها وفيه قال " واختلف العلماء في الرجل يقول لزوجته : " انت على حرام " على ثمانية عشر قياساً
أحكام القرآن الكيا الهراسي ٤/٢٥٥ .
تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ٤/٣٨٦ وما بعدها .
(٣) انظر : مغنى المحتاج ٤/٣٥٧ .

كتاب النذر

قال الشافعي : من نذر أن يمشى إلى بيت الله لزمه (١) أن قدر على المشى ، وإن لم يقدر ركب وأهرق دما احتياطا (٢) .

ح - أما النذر في اللغة (٣) فهو الوعد بخير أو شر .
قال عنتره العبسي (٤) :

الشاتمي عرضي ولم اشتهمها والناذرين اذالم (أ) القهما دمي (٥)

وأما النذر في الشرع : فهو الوعد بالخير دون الشر (٦) قال

(أ) (لم) ساقطة من الأمل ومن نسخة (م) .

(١) أي المشى (ووجب عليه اتيانه بحج أو عمرة ، لأن الله تعالى اوجب قصده بنسك فلزم كسائر القرب ، وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على جائز الشرع والأول حملة على واجبه . انظر : مغنى المحتاج ٣٦٢/٤ وشرح المنهاج للجلال ٢٩٢/٤ .

(٢) مختصر المزني ٢٣٨/٥ والأمل ٦١/٧ والفصل الآتي رقم (٣) والمجموع ٤٧٦/٨ و٤٨٩ وتحتفة المحتاج وخواشي الشرواني وابن قاسم العبادي عليه ٨٧/١٠ .
(٣) تقول نذرت أنذر نذرا ، إذا أوجبت على نفسك شيئا تبرعا من عبادة أو صدقة ، أو غير ذلك " .

(٤) هو عنتره بن شداد العبسي ، كان بطلا شجاعا رقيق القلب ، وقد احب ابنة عمه عبلة بنت مالك ، فهاجمت شاعريته ، واتسع خياله واشهر شعره معلقته وهي السادسة في المعلقات ، وكان العرب يسمونها الذهبية .

(٥) ومعنى البيت كما ذكره الزوزني ١٥٣ " يقول اللذان يشتمان عرضي ، ولم اشتهمها أنا ، والموجبان على انفسهما سفك دمي اذا لم أرهما . يريد أنهما يتوعدانه حال غيبته فأما في حال الحضور فلا يتجاسران عليه " .

(٦) وقيل : التزام قربة لم تتعين ، ومن ذلك يعلم أن اركان النذر ثلاثة ، ناذر ، ومنذور ، وصيغة .

فيشترط في الناذر التكليف ، والاختيار ، ونفوذ التعرف فيما ينذره . ويشترط في المصيغة : أن تكون لفظ يشعر بالتزام فلا ينعقد بالنية المجردة عن اللفظ ، كسائر العقود .

انظر : حاشية قليوبي على المنهاج ٢٨٨/٤ .

ومغنى المحتاج ٣٥٤/٤ .

النبى صلى الله عليه وسلم " لانذر فى معصية " (١) والامل فى وجسوسب
الوفاء بالنذور بكتاب الله وسنة رسوله قال تعالى ﴿ يا أيها الذين
آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ (٢) . وقال تعالى ﴿ وأوفوا بالعهدان العهد
كان مسئولاً ﴾ (٣) يعنى مسئولاً عنه . والفرق بين العقد والعهد (٤) وجهان

أحدهما : ان العقد ما كان بين متعاقدين ، والعهد قد ينفراد فيسند
الانسان فى حق نفسه .

والوجه الثانى : ان العقد الزام بوثيقة ، والعهد الزام بغير
وثيقة فصار العقد اوكد من العهد ، فأمر فى هاتين الآيتين بالوفاء وقال
تعالى ﴿ وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعدتوكيدها
وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ﴾ (٥) مجمع فى هذه الآية بين الوفاء وبين

(١) سنن أبى داود فى الايمان والنذور ، باب ماجاء فى النذر فى المعصية
٢٣٢/٣ وسنن النسائى فى الايمان والنذور باب كفارة النذر ٢٦/٧ .
وارواء الغليل ، للالبانى ٢١٤/٨ وفيه قال عن هذا الحديث " صحيح "
والحديث عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال " لانذر فى معصية وكفارته بكفارة يمين " .

(٢) آية (١) سورة المائدة .

(٣) آية (٣٤) سورة الاسراء .

(٤) قال الشوكانى عند تفسير قوله تعالى (وأوفوا بالعقود) العقود : العهد
واحدها عقد يقال عقدت الحبل والعهد فهو يستعمل فى الاجسام والمعانى
واذا استعمل فى المعانى كما هنا افاد انه شديد الاحكام والتوثيق
قيل المراد بالعقود هى التى عقدها الله على عباده والزمهم بها من
الاحكام ، وقيل : هى العقود التى يعقدونها بينهم من عقود المعاملات
والأولى شمول الآية للامرين جميعاً " وقال أيضا : العهد كل ما امسسه
الله به ونهى عنه فهو من العهد فيدخل فى ذلك ما بين العبد وربسه
وما بين العباد وبعضهم البعض والوفاء بالعهد هو القيام بحفظه على
الوجه الشرعى الا اذا دل دليل خاص على جواز النقض " .
تفسير الشوكانى ٤/٢ و ٢٢٦/٣ .

(٥) آية (٩١) سورة النحل .

النهي عن نقضه ، ثم حمد من وفى بنذره فقال ﴿ يوفون بالنذر ويخافون
يوما كان شره مستطيرا ﴾ (١) وحمد من وفى بعهد فقال : ﴿ والموفون
بعهدهم اذا عاهدوا ﴾ (٢) ثم ذم وتوعد من لم يف بعهده ، ولم يف بنذره
فقال تعالى : ﴿ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله ﴾ الآية —
(٣) الى قوله ﴿ ليمكانوا يكذبون ﴾ .

وهذا نزل فى ثعلبة بن حاطب الانصارى وفى سبب نزله (٤) فيه قولان :

أحدهما : انه كان له مال بالشام خاف هلاكه فنذر ان وما ليسه
ان يتصدق منه ، فلما قدم عليه بخل به وهذا قول الكلبي (٥) .

(١) آية (٧) سورة الانسان .

(٢) آية (١٧٧) سورة البقرة .

(٣) (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن مـ
الصالحين (٧٥) فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون (٧٦) ،
فأعقبهم نفاقا فى قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه
وبما كانوا يكذبون (٧٧)
سورة التوبة

(٤) قال ابن العربي : فى سبب نزول هذه الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧ من سورة التوبة
"واختلف فى شأن نزولها على ثلاثة أقوال :

الاول : انها نزلت فى شأن مولى لعمر قتل حميما لثعلبة فوعدان وصل
الى الدية ان يخرج حق الله فيها ، فلما وصلت اليه الدية لم يفعل .
والثانى : ان ثعلبة كان له مال بالشام فنذر ان قدم من الشام
ان يتصدق منه فلما قدم لم يفعل .

والثالث : وهو اصح الروايات ان ثعلبة بن حاطب الانصارى قال للنبي
صلى الله عليه وسلم : ادع الله ان يرزقنى مالا أتصدق منه فقسال
النبي صلى الله عليه وسلم ويحك يا ثعلبة قليل تودعى شكره خير من
كثير لاتطيقه (لـ) .

انظر المراجع التالية :

أحكام القرآن ، لابن العربي ٢/٩٨٠ وتفسير ابن كثير ٢/٣٧٣ وتفسير
القرطبي ٨/٢٠٩ وفتح القدير للشوكاني ٢/٣٨٥ والتفسير الكبير ،
للرازي ٨/١٤١ .

(٥) ابو شور ، ابراهيم بن خالد بن اليمان ، الكلبي البغدادي ، أخذ الفقه
عن الشافعى (مات ٢٤٠ هـ) طبقات الشيرازي ١٠١، ٩٢ .

والثاني : أن مولى لعمر قتل حميما له (١) فنذر ان وصل الى الديرة
ان يخرج حق الله تعالى منها ، فلما وصلت اليه بخل بحق الله تعالى فيها
وهذا قول مقاتل (٢) .

فلما بلغ ثعلبة منازل فيه أتى (أ) رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسأله ان يقبل صدقته فقال : ان الله منعني أن أقبل منك صدقتك ، فحشما
التراب على رأسه ، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يقبل منه
شيئا ثم أتى بعده أبابكر فلم يقبلها منه ، ثم أتى بعده عمر فلم يقبلها
منه ، ثم أتى بعده عثمان فلم يقبلها منه ، ومات في أيامه (٣) وهذا مسمن
أشد وعيد وأعظم زجر في نقض العهود ، ومنع النذور ، ويدل عليه من السنة
مارواه الشافعي (٤) عن مالك عن طلحة بن عبد الملك (٥) عن القاسم (٦)
عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : مسمن
نذر أن يطيع الله فليطع ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه ، وروى الشافعي عن
سفيان (٧) عن محمد بن عجلان (٨) عن سعيد المقبري (٩) عن أبي هريرة قال

(١) وفي نسخة (م) أنا .

(١) أي لثعلبة بن حاطب .

(٢) مقاتل بن سليمان بن بشر ، كان متروك الحديث (توفي ١٥٠هـ) تهذيب
الاسماء واللغات ١٦٢/٢ وهامش كتاب الحدود ، للماوردي تحقيق ، ابراهيم
سندرجي ٩٨٢/٣ .

(٣) مجمع الزوائد للهيثمى ٣٤/٧ .

(٤) في الأم ٦١/٧ والبخارى في النذور ، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية
١٥٩/٤ وسنن أبي داود في النذور ، باب ما جاء في النذور في المعصية
٢٣٢/٣ . وتخفة ابن الملقن ٥٦١/٢ .

(٥) طلحة بن عبد الملك الايلي ، وثقه ابن معين .

وانظر : خلاصة الخرجي ١٧٩ .

(٦) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، ابو محمد المدني أحد الفقهاء
السبعة كان ثقة عالما فقيها (مات سنة ١٠٦ هـ) .
خلاصة الخرجي ٣١٣ وتهذيب الاسماء واللغات ٥٥/٢ .

(٧) ابو محمد سفيان بن عيينه ، الكوفي ثم المكي ، وهو من تابعي التابعين
كان ثقة عالما .

(٨) محمد بن عجلان القرشي ، ابو عبد الله المدني ، أحد العلماء العاملين
توفي (١٤٨ هـ) .

(٩) سعيد بن أبي سعيد المقبري توفي سنة (١٢٣ هـ) انظر : ترجمتهما : في خلاصة
الخرجي ١٣٨ ، ٣٥١ وميزان الاعتدال ، للذهبي ١٣٩/٢ ، ٦٤٤/٣ .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله تعالى : ان النذر لا يأتي على ابن آدم شيئا لم أقدره عليه ، ولكنه شيء استخرج به من البخيل يوءتيني عليه ما لا يوءتيى على البخيل (١) فدل هذا الحديث على أن ما يبتدوء به من البر أفضل مما يلتزمه (٢) وروى نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما انه قال : يا رسول الله انى نذرت فى الجاهلية ان اعتكف ليلة فى المسجد الحرام فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوفى بذكرك (٣) ، ولأن ضمان الحقوق نوعان حق الله تعالى وحق آدميين فلمسا جاز ان يتبرع بالضمان فى حقوق الآدميين جاز ان يتبرع بالضمان فى حقوق الله .

(١) انظر : مسند الامام احمد ٣١٤/٢ ولفظ الحديث فيه " قال الله تعالى لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم أكن قدرته له ، ولكنه يلتقيه النذر بما قدرته له يستخرج به من البخيل ، يوءتيني عليه ما لم يكن أتانى عليه من قبل .

وذكر الألبانى فى ارواء الغليل ٢٠٩/٨ ان الحديث صحيح على شرط الشيخين ، وهو بهذا اللفظ حديث ثدى " .

وسنن أبى داود فى النذور باب النهى عن النذر ٢٢٢/٣ وصحيح البخارى ، الايمان والنذور باب الوفاء بالنذر ١٥٨/٤ وصحيح مسلم كتاب النذر ، باب النهى عن النذر ، وانه لا يرد شيئا ٧٧/٥ .

(٢) انظر : شرح صحيح مسلم ، للنووى ٩٧/١١ - ٩٨ .

(٣) صحيح مسلم يشرح النووى فى أواخر كتاب الايمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه اذا اسلم ١٢٤/١١ .
وصحيح البخارى ، فى الايمان والنذور ، اذا حلف ان لا يكلم انسانا فى الجاهلية ثم اسلم ١٥٩/٤ .

فصل - ١ -

فإذا ثبت هذا ، فالنذور المحضة ضربان : مجازاة ، وتبرر (١) .
 فأما المجازاة : فهو ما عقده الناذر على نفسه من طاعة يفعلها
 مجازاة على ما يرجو من نفع ، أو يستدفعه من ضرر ، فجعله شرطاً وجباً ،
 فالشرط ما طلب ، والجزاء ما بذل ، والشرط على ثلاثة أضرب :

طاعة ، ومباح ، ومعصية . ونزراً ، الطبريزي على ثلاثة أضرب طاعة ومباح ومعصية

فأما ضروب الشرط المطلوب طاعة منه ، أن يقول في الرجاء : ان رزقني
 الله الحج أو فتح على يدي بلاد أعدائي ، فله على كذا ، ويقول في الخوف :
 ان يكفاني الله ظفر أعدائه ، أو دفع عني ما يقطعني عن صلاتي وصيامي
 فله على كذا ، فهذا نذر متعقد ، والوفاء به واجب .

والمباح ان يقول في الرجاء : ان رزقني الله ولداً أو مالا فله على
 كذا ، ويقول في الخوف ان شفا الله صريضي ، أو سلمني في سفرى فله على
 كذا ، فهذا نذر منعقد ، والوفاء به واجب .

والمعصية : أن يقول في الرجاء : ان ظفرت بقتل فلان ، أو زنييت
 بفلانة فله على كذا ، ويقول في الخوف : ان لم أدفع عن قطع الطريق ، ولم
 أضع من شرب الخمر ، فله على كذا ، فهذا نذر باطل ، والوفاء به غير

(١) مغنى المحتاج ٣٥٦/٤ وتحفة المحتاج وخواشي الشرواني وابن قاسم

العبادي ٧٥/١٠ وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٩/٤ .

وحاشية بجيرمى على شرح الخطيب ٣١٢/٤ .

واجب لمارواه الشافعى (١) عن سفيان (٢) عن أيوب (٣) عن أبي قلابة (٤) عن أبي المهلب (٥) عن عمران بن الحصين ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا نذر فى معصية الله ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، ولأن الشرع لما منع من انعقاد المعصية أسقط ما قبلها من الجزاء ، وإن لم يكن معصية .

وأما ضروب الجزاء المبذول (٦) ، فالطاعة منها أن يقول : إن كان كذا فله على أن أصلى أو أصوم أو أحج ، أو اعتكف أو اتصدق ، فهذا جزاء ينعقد به الشرط المباح ويلتزم فيه الوفاء .

وأما المباح : فهو أن يقول : إن كان كذا ، فله على أكل لذيد ، ولبس جديد إن أثبت ، أولاً أكلت لذيداً ، أو لبست جديداً إن نفى . فهذا جزاء لا ينعقد به الشرط ، ولا يلزم فيه الوفاء ، لأنه خارج عن القرب المقهودة بطاعة الله تعالى ، روى عكرمة عن ابن عباس قال بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل ، قاشم فى الشمس فسأله عنه فقالوا : أبو إسرائيل نذر أن يصوم ولا يقعد ، ولا يستظل ولا يتكلم فقال : مسسروه

(١) فى مسنده المطبوع بحاشية الأم ٢٦٢/٦ ومسلم فى صحيحه ، فى النذر باب لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ٧٨/٥ وتحفة ابن الملقن ٥٦٢/٢ .

(٢) هو أبو أحمد سفيان بن عيينه الكوفى ثم المكي ، وهو من تابعى التسابعين كان ثقة عالماً فقيهاً . ولد سنة ١٠٧ هـ ومات ١٩٨ هـ . تهذيب الإساء واللغات ٢٢٤/١ .

(٣) هو الإمام التابعى أبو بكر أيوب بن تيمية السخيتاني - بكسر التاء - أحد العلماء الأجلاء المتفق على إمامته وحفظه وتوثيقه ووثور علمه مات (١٣١ هـ) المرجع السابق : ١٣١/١ .

(٤) عبد الله بن يزيد رفيع عائشة ، أبو قلابة الجرمى . خلاصة الخزرجى ٢١٩ وميزان الاعتدال ٥٢٦/٢ .

(٥) أبو المهلب : مختلف فى اسمه ، فقليل عبد الرحمن بن عمرو ، وقيل معاوية ابن عمرو وقيل عمرو بن معاوية . انظر : الاسماء واللغات ٢٦٩/٢ .

(٦) فعلى ثلاثة أضرب أيضاً ، طاعة ، ومباح ، ومعصية .

فليتكلم ، وليستظل ، وليقعد ، وليتم صومه (١) ، فأسقط عنه مالا طاعة فيه ، وأمره بالتزام صافيه طاعة .

وروى ابن عون حديثا اسنده ان رجلا حج مع ذي قرابة مقترنا به فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما هذا قيل : انه نذر فأمر بالقرآن ان يقطع (٢) ، لانه لما لم يكن الاقتران طاعة لله اسقطه من نذره .

والمعصية : أن يقول : ان كان كذا قتلت فلانا أو زنيت بفلانة ان أثبت ، أولا هليت ولاصمت ان نفى ، فهذا جزاء باطل ، فهذا جزاء باطل وهو باعتقاده (٣) عاص ، فصار شرط النذر منعقدا بنوعين بطاعة ، ومباح وغير منعقد بنوع واحد وهو المعصية ، ومار الجزاء لازما بنوع واحد وهو الطاعة ، وغير لازم بنوعين وهما المباح والمعصية ، فعلى هذا اذا قال ان هلك فلان وهبت دارى لفلان ، فان كان الهالك من اعداء الله انعقد به الشرط ، لانه طاعة ، وان لم يكن من اعدائه لم ينعقد به الشرط ، لانه معصية ، وان كان الموهوب له ممن يقصد بهيته الأجر والثواب ، لزم به الجزاء ، لانه طاعة ، وان كان ممن يقصد بهيته التواضع والمحبة ، لم يلزم به الجزاء ، لانه مباح .

ولو قال : ان سلم الله مالى وهلك مال فلان اعتقت عبدي ، وطلقت امرأتى انعقد نذره على سلامة ماله ، ولم ينعقد على هلاك مال فلان لان ما شرطه من سلامة ماله مباح وما شرطه من هلاك مال غيره معصية ، ولزمه فى الجزاء عتق عبده ، ولم يلزمه طلاق امرأته ، لأن الجزاء بالعتق طاعة والجزاء

(١) صحيح البخارى فى الايمان والنذور باب النذر فيما لا يملك وفى معصية الله ١٥٩/٤ وتحفة المحتاج / ابن الملقن ٥٦٢/٢ انظر : فتح البىارى ٥٩٠/١١ " وفى الحديث ان كل شىء يتأذى به الانسان ولو مالا مما لم يرد بمشروعائه كتاب او سنة كالمشى حافيا والجلوس فى الشمس ليس هو ممن طاعة الله فلا ينعقد به النذر " .

(٢) سنن ابى داود كتاب الايمان والنذور باب ما جاء فى النذر فى المعصية ٢٢٥/٣ ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمى ، فى الايمان والنذور باب لانذر فى معصية انما السندر ما ابتغى به وجه الله ١٨٩/٤ وفيه قال : " وعن رجل انه حج مع ذي قرابة له مقرونا به ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا ، فقال انه نذر فأمر بالقرآن ان يقطع " . " مقرونا به " أى مشدود اليه بحبل .

(٣) حل ذلك الفعل .

بالطلاق مباح ، ولو جعل ذلك شرطا فى وقوع العتق والطلاق فقال: ان سلم الله مالى وهلك مال فلان ، فامرأتى طالق وعيدى حر ، انعقد الشرطان ، ووقع بهما العتق والطلاق ، وصار شرط المعصية معتبرا ، كشرط الطاعة والجزاء فيه مباح ، والطلاق واقع بموقعه بمستحب العتق ، لأنه صار خارجا عن أحكام النذور الى وقوع العتق والطلاق بالعصاة ، ثم نجعل ما ذكرناه قياسا مستمرا فى نذر المجازاة .

فصل - ٢ -

وأما نذر التبرر فهو أن يقول : مبتدئا : لله على كذا فيبتدئ
بالتزام مالبس بلزوم فهو نوعان ، طاعة ، وغير طاعة .

فأما الطاعة التي يقعد بها النذر الى الله عز وجل فهو أن يقول
لله على أن أحج او اعتمر ، أو أصلى ، أو أصوم أو اعتكف أو أتصدق بمالى
أو ما جرى هذا من أنواع القرب فقد اختلف أصحابنا فى انعقاد نذره (١)
ووجوب الوفاء به على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبى العباس بن سريج ، وأبى سعيد الاصطخرى ، وأبى
على بن أبى هريرة (٢) ، أن نذره يجب الوفاء به كالمجازاة لعوم ما قدمناه
من ظواهر الكتاب ، والسنة ، ولقول الله تعالى حاكيا عن أم مريم (أ) : (انى
نذرت لك مافى بطنى محررا فتقبل منى) (٣) فأطلق نذرها ولم يذكر تعليق
بشرط وجزاء ، فدل على لزوم النذرين فى التبرر والمجازاة ، ولقول الله
تعالى : (بما أخلفوا الله ما وعدوه) (٤) فدل على وجوب الوفاء بوعده
فى الأمرين . ولقول النبى صلى الله عليه وسلم " من نذر أن يطيع الله
فليطيعه " (٥) فاستوى فيه حكم النذرين ، ولأنه عقد نذر بطاعة فوجب
أن يلزم فى المجازاة ، والتبرر كالأضحية (٦) .

(أ) (ام) ساقطة من الاصل ومن نسخة (م) اضيفتها لان الكلام يقتضيها وأم مريم
هى امرأة عمران ، واسمها حنه - انظر : تفسير الجلالين ٤٦ .

- (١) شرح المنهاج للجلال ٢٨٩/٤ ومغنى المحتاج ٣٥٦/٤ .
وتحفة المحتاج وحواشى الشروانى وابن قاسم للعبادى ٧٥/١٠ .
واسنى المطالب ٥٧٥/١ .
- (٢) سبقت الترجمة للاعلام الثلاثة
- (٣) آية ٣٥ سورة آل عمران .
- (٤) آية ٧٧ سورة التوبة .
- (٥) سبق تخريجه قبل قليل .
- (٦) انظر : المجموع ٣٨٣/٨ وفيه " قال الشافعى والاصحاب التصحية سنة مؤبدة

والوجه الثانى : وهو قول أبى اسحاق المروزي ، وأبى بكر الصيرفى (١) انه نذر غير متعقد ، والوفاء به غير واجب تمسكاً بدليل لغة وشرع .
 أما اللغة : فمأخذه الصيرفى عن ثعلب ، أن النذر عند العرب وعد بشرط ، فكان عرف اللسان فيه مستعملاً (٢) .

وأما الشرع ، فلا استقرار أصوله على الخرق فى اللزوم بين عقود المعاوضات من البيوع ، والإيجارات ، أنها لازمة بالعقد ، وبين عقود غير المعاوضات من العطايا والهبات ، لأنها غير لازمة بالعقد فافتضى أن يكون نذر المعاوضة لازماً بالعقد ، ونذر غير المعاوضة غير لازم بالعقد وكلا الاستدلاليين مدخول بما قدمناه وعرف اللسان مدفوع يقول جميل بن معمر (٣)

فليت رجلاً فيك قد نذروا دمي وهمو بقتل يابثين لقونسى (٤)

وأما نذر ماليس بذلابة ، ولا قرية فكقوله : لله على أن أدخل البصرة أو لا أدخلها ، أو أكل لذيذا أو لا آكله ، أو ألبس جديداً ، أو لا ألبسه ، فليس فعل شيء من هذا أولي من تركه (٥) ذلابة لله تعالى ، ولا قرية اليه لأنسه

== وشعار ظاهري ينبئى للقادر عليها المحافظة عليها ولا تجب بأمر الشرع فان نذرها لزمته كسائر الطاعات " .

واسنى المطالب ١/٥٣٤ .

(١) أبو بكر الصيرفى ، محمد بن عبد الله قال الخطيب البغدادي فى تاريخ بغداد كان الصيرفى عالماً له تصانيف فى أصول الفقه توفى سنة ٣٣٠ هـ .

انظر : الاسماء واللغات ٢/١٩٣ .

(٢) انظر : ترتيب القاموس المحيط ٢/٣٥١ .

(٣) جميل بن عبد الله بن معمر العذرى القضاعى ، أبو عمرو شاعر من عشاق العرب ، افتتن ببثينة من فتيات قومه فتناقل الناس أخبارهما - (مات سنة ٨٢ هـ) .

الاعلام للزركلى ٢/١٣٨ .

(٤) شرح ديوان جميل بثينة ١٠٢ .

(٥) وليس فيه -

قد أباح فعله ، وتركه فاستوى الامران في الحكم عنده ، فان قيل : فقد روى أن امرأة قالت يا رسول الله : " أنى نذرت أن أضرب على رأسك بالدف فقال أوف بنذكرك " (١) قيل : هو محمول على الإباحة دون الوجوب فعلى هذا لو قال : لله على أن أتزوج ، فان قصد به غض الطرف وتحصيل الفرج كان قرينة فيكون واجبا في أمح الوجهين ثم على قياس هذا ففى نظائره ، فهذا حكم عقد الباب فى أصول النذور .

(١) سنن أبى داود فى الايمان والنذور باب ما يوءمر به من الوفاء بالنذر

• ٢٣٧/٣

والسنن الكبرى ، فى كتاب النذور ٧٧/١٠ وإروا ٦ الغليل ، اللبائى

• ٢١٣/٨

فأما مسألة الكتاب (١) فعورتها فيمن نذر أن يمشى إلى بيت الله
فله حالتان :

أحدهما : أن يعفه ببيته الحرام ، فيقول : لله على أن أَمْشَى إلى
بيت الله الحرام فينعقد به النذر ، ويلزم فيه الوفاء ، لأنه من طاعة
الله (أ) التي تعبد بها ، وهكذا لو قال : لله على أن أذهب إلى بيت
الله الحرام أو أقصده ، أو أَمْضِ إليه انعقد به النذر كالمشي إليه (ب) .

وقال أبو حنيفة : ينعقد نذره بالمشي إليه ، ولا ينعقد بالقصد لله
والذهاب إليه ، لأنه بالمشي مريد للقربة ، وبالقصد والذهاب غير مريد لها (٢)
وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : قول الله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا
وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ (٣) فجعل الركوب صفة لقاصديه كالمشي .

(أ) في نسخة (م) " من طاعات الله " .
(ب) من قوله " كالمشي إليه إلى قوله لأنه بالمشي " حول سطر ونصف باقظ من
نسخة (م) .

(١) انظر : المراجع المذكورة في هامش ٢ صفحة (١) .
(٢) انظر : بدائع الصنائع ٨٤/٥ وفيه " من لفظ المشرفي قول الناذر " لله
على أن أَمْشَى إلى بيت الله الحرام أو إلى مكة أو إلى مكة أو إلى مكة
كناية عن التزام الاحرام حيث تعارفوا على ذلك ولم يتعارفوا على
استعمال غيرها من اللفاظ ، فيلزمه الاحرام بحج أو عمرة ماشيا ، لأنه التزم
المشي ، وفيه زيادة قرينة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : من حج ماشيا
فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل ، وما حسنات الحرم قال عليه
الصلاة والسلام : واحدة بسبع مائة " .
انظر : الحديث في مجمع الزوائد للهيثمى ، باب فيمن يحج ماشيا ٢٠٩/٣ والسنن
الكبرى عن ابن عباس رضي الله عنه ٣٢١/٤ وقد ذكره الهيثمى في تحفة
المحتاج وقال انه ضعيف ٨٨/١٠ .

(٣) آية ٢٧ سورة الحج .

والثانى : ان القصد والذهاب يعم المشى والركوب فدخل حكم
الخصوص فى العموم .

والحال الثانية : أن لا يعفه بالبيت الحرام ، ويقتصر على قوله : لله
على أن امشى الى بيت الله فله ثلاثة أحوال :

أحدهما : ان يريد به بيت الله الحرام فيصير بارداته فى حكم من
تلفظ به فى انعقاد نذره +

والحال الثانية : أن يريد به غيره من بيوت الله ومساجده التى
لا فضل لها على غيرها ، فلا ينعقد به نذر ولا يلزمه فيه وفاء على ما سنده
من بعد .

والحال الثالثة : ان يطلق نذره ، ولا يقترن به ارادة ففى اطلاقه
قولان (١) :

أحدهما : وهو ظاهر مانقله المبنى هاهنا أن معهود اطلاقه يتوجه
الى بيت الله الحرام عرفا فتوجه النذر اليه حكما ، فصار بالعرف كالمضمّر
فيصير النذر به منعقدا .

(١) واختلف الاصحاب فى هذا الخلاف هل هو وجهان ، أو قولان ؟ قالوا : نقل
المبنى فى المختصر انه يلزمه ، ونص الشافعى فى الام ، انه لا ينعقد
نذره ، ونص المختصر ظاهر لا صريح ، ونص الام صريح لانه قال فى المختصر
ان نذر أن يمشى الى بيت الله الحرام لزمه وقال فى الام : اذا نذر
ان يمشى الى بيت الله والانية له فالاختيار ان يمشى الى بيت الله
الحرام ولا يجب عليه ذلك الا ان ينوى ولان المساجد بيوت الله - هـذا
نعمه .

والقول الثاني : وهو ظاهر مقاله الشافعي في كتاب الام (١) ونقله
ابو حامد المروزي في جامعه . أنه اسم مشترك ينطلق على مساجد الله
كلها .

فلم يتعين في بعضها ، ولا يحمل اطلاقه على اضرار تجرد عن نية .
فعلى هذا لا ينعقد به النذر ، ولو احتياط بالتزامه كان أولى .

(١) ج ٧ ص ٦٣ ومغنى المحتاج ٣٦٢/٤ .
والمجموع ٤٩٤/٨ وفيه قال " والمذهب فيمن نذر المشي الى بيوت
الله ولم يقل الحرام ولا نواه عدم انعقاد نذره ولا شيء عليه .

فصل - ٤ -

فاذا ثبت انعقاد النذر بقصد بيت الله الحرام ، لم يخل حال
منذره من ثلاثة أقسام :

أحدهما : ان يريد قصده لحج أو عمرة ، فقد تعين نذره بما أراد من
حج أو عمرة فان أراد الحج لم تجزه العمرة ، وان أراد العمرة لم يجزه
الحج ، وان قرن بين الحج والعمرة اجزأة القران عن افراد واحد من الحج
والعمرة .

والقسم الثانى : أن يريد بقصد البيت الحرام ان لا يحج ولا يعتمر
فى النذر وجهان :

أحدهما : باطل لاستثناء مقصودة ولاشئ عليه .

والوجه الثانى : أنه صحيح لعود الاستثناء الى الحكم دون العقْد
فعلى هذا فى الشرط وجهان :

أحدهما : انه باطل لانه لا ينافى حكم النذور ، وعليه أن يحرم بحج
أو عمرة .

والوجه الثانى : ان الشرط صحيح ، ولا يلزمه الاحرام بحج ولا عمرة لاتعمال
الشرط بالنذر ، فصار محمولا عليه ، فعلى هذا فيه وجهان :

أحدهما : انه يلزمه ان يضم الى قصد البيت عبادة من طواف أو صلاة
أو صيام أو اعتكاف ليصير القصد طاعة اذا اقترن بطاعة .

والوجه الثانى : لا يلزم أن يقرن بالقصد طاعة ، لان قصد البيت طاعة ،
ومشاهدته قربة ، فلم يلزمه الا ما التزم فصار فى مجموع هذا التفصيل اربعة
أوجه :

أحدهما : ان النذر باطل .

والثاني: انه صحيح والشرط باطل .

والثالث: ان النذر والشرط صحيحان وعليه فعل عباده .

والرابع : انهما صحيحان وليس عليه عباده غير القصد .

والقسم الثالث : ان يطلق نذره بقصد البيت الحرام ولا يقرن به اراده فمذهب الشافعي ، وما عليه جمهور أصحابه ، عليه ان يأتي فيه بحج أو عمرة ويكون اطلاق النذر معقودا بأحد النسكين من حج أو عمرة ، لأنه مقصود بهما شرعا فعار مقصودا بهما نذرا .

وذهب أبو علي بن أبي هريرة الى انه مبني على اختلاف قولي الشافعي فيمن أراد دخول مكة من غير خطابيهما (أ) هل يلزمه الاحرام لدخوله على قولين (١) :

أحدهما : يلزمه الاحرام بحج أو عمرة ، ولا يجوز أن يدخلها محلا فعلى هذا يعبر اطلاق نذره بقصد البيت معقودا على حج أو عمرة .

والقول الثاني : لا يلزمه الاحرام ويجوز أن يدخلها محلا ، قال أبو علي : فعلى هذا في انعقاد نذره بحج أو عمرة وجهان ، تخريجا من اختلاف قولي الشافعي فيمن نذر أن يمشي الى المسجد الاقصي أو مسجد المدينة فسمى نذره قولان : (٢)

(أ) في الاصل ونسخة (م) " حيطانيتها " والعواب ما اثبتناه .

(١) انظر : باب دخول مكة من شرح المنهاج ١٠٣/٢ .

ومغنى المحتاج ٤٨٤/١ .

وفيهما : " ومن دخل مكة للنسك ، كأن دخلها لتجارة أو زيارة استحبه " ان يحرم بحج أو عمرة ، لتحية المسجد لداخله ، وفي قول يجب الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد فلا يجب عليه جزا للمشقة بالتكرر " .

(٢) انظر الأم ٦٣/٧ .

أحدهما : يلزمه النذر كالمسجد الحرام ، وهو تعد لا يجب به احرام وكذلك قصد المسجد الحرام ، لا يجب فيه احرام ، ويكون النذر في جميعها مقصورا على مجرد القصد ، لا اشتراكهما في معنى الوجوب .

والقول الثاني : لا يلزمه النذر الى المسجد الاقصى ، ومسجد المدينة وان لزمه النذر الى المسجد الحرام ، لوجوب قصد المسجد الحرام شرعا فوجب قصده نذرا ، ولم يجب قصد المسجد الاقصى ومسجد المدينة شرعا فلم يجب قصده نذرا ، فانتضى افتراقهما في هذا التعليل المخالف بينهما في الوجوب أن يجب بقصد المسجد الحرام ما أوجب قصده بالشرع .

وهذا التخييع ، وان كان محتملا فانما يستعمل مع عدم النص ، وقد نص الشافعي على وجوب احرامه في النذر بحج أو عمره ، لأنه معهود النذر عرفا فلم يجز العدول عنه الى تخيير ما يخالفه ، ويكون في هذا مخريرا بين الاحرام بحج أو عمره ، وان كان الحج افضل من العمرة .

فاذا تقرر ان عليه في هذا النذر ان يحرم بحج أو عمرة فله حالتان:

أحدهما : ان يطلق في نذره صفة قصده ، ولا يشتط فيه ركوبا ولا مشيا
فيقول : لله على أن أقصد بيت الله الحرام ، أو أذهب إليه أو أمضي إليه
أو أتوجه إليه ، فهو مخير ، اذا خرج بين الركوب والمشى :

والحال الثانية : ان يشترط في نذره صفة قصده بركوب أو مشى فيقول
لله على أن أمشي الى بيت الله الحرام ، أو أركب الى بيت الله الحرام
ففي لزوم هذين الشرطين في نذره ثلاثة أوجه :

أحدها : انه لا يلزمه الركوب ولا المشى ، لانه لمالم يجب واحد منهما
بالشرع ، لم يجب بالنذر ، وله ان يركب ان شرط المشى ، ويمشى ان شرط
الركوب .

وقد روى يزيد بن ابي حبيب (١) عن أبي الخير (٢) عن عقبة بن عامر (٣)
قال : نذرت أختي ان تمشي الى بيت الله فأمرتني أن استفتي لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيته فقال : " لتمشي ولتركب " (٤) ،
فخيرها بين المشى والركوب فدل على سقوط الشرط في المشى والركوب .

والوجه الثاني : أنهما يجبان بالشرط فيلزمه ان يمشي اذا شرط المشى
ويلزمه ان يركب اذا شرط الركوب ..

(١) يزيد بن أبي حبيب مولى شريك بن الطفيل الأزدي أبو رجاء المصـرى
كان ثقة كثير الحديث مات سنة (١٢٨ هـ) .

(٢) أبو الخير : مرشد بن عبد الله الحميري اليزني - بفتح التحتانية
والزاي - أبو الخير المصري الفقيه مات سنة (٩٠ هـ) .

(٣) عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه ، صحابي جليل ، سكن مصر وكان واليا
عليها لمعاوية بن أبي سفيان وبهات سنة (٥٨ هـ) .

انظر : خلاصة الخرجي ٣٧٢ ، ٤٣٠ ، ٢٦٩ .

وتهذيب الاسماء واللفظ ١/٣٢٦ .

(٤) صحيح مسلم في النذر ، باب من نذر ان يمشي الى الكعبة ٧٩/٥ وتحفة ابن

الملقن ٥٦٤/٢ والسنن الكبرى ١٠ - ٧٨ - ٧٩ .

الركوب، لأن في المشى زيادة عمل، وفي الركوب زيادة نفقة، وكلاهما قريبة، وليس من شروط النذر أن لا يلزم فيه إلا ماوجب بالشرع، كما يلزم منه الاضحة والاعتكاف، وإن لم يجب في الشرع (أ) .

والوجه الثالث: وهو أنه إن المشى يلزم باشتراطه، ولا يلزم الركوب باشتراطه لأن في المشى مشقة فلزم تغليظه، وفي الركوب ترفيه، فلم يلزم تخفيفه وأداء الأخف بالأغلظ مجزئ، وأداء الأغلظ بالأخف غير مجزئ وقد روى أن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام حجا ماشيين وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما آسى على شيء كما آسى أن لو حججت في شبابي ماشيا وقد سمعت الله يقول (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) (٢) فبدأ أبا الرحالة قبل الركبان، فإن قيل بالوجه الأول أن المشى والركوب لا يجبان بالشرط، لزمه أن يحرم بالحج من ميقاته، ولم يلزمه الإحرام من بلده، اعتبارا بغرض الغرض في الإحرام كما اعتبر بغرضه في سقوط المشى والركوب .

وإن قيل بالوجه الثاني: أن المشى والركوب يجبان بالشرط يبتدىء بكل واحد منهما عند مسيره من دويرة أهلة، ولزمه الإحرام فيهما من بلده، لأنه لما صار المشى والركوب من حقوق هذا الحج المنذور، وإن لم يكن من حقوق حج الإسلام، وجب أن يقترن به الإحرام، ليمير به داخل في لوازم النذر .

وإن قيل بالوجه الثالث: أن المشى واجب بالشرط والركوب غير واجب بالشرط لزمه في اشتراط المشى أن يحرم من بلده، وفي اشتراط الركوب أن يحرم من ميقاته .

(أ) كما يلزم فيه إلى آخر السطر باق من نسخة (م) .

(١) انظر: مجمع الزوائد باب فيمن يحج ماشيا ٢١٢/٣ .
والسنن الكبرى، في الحج، باب الرجل يجد زادا وراحلة ماشيا
٣٢١/٤ .

(٢) آية ٢٧ سورة الحج .

فإذا تقرر ما ذكرنا من وجوب ما شرطه من المشى والركوب، فخالف شرطه فركب، وقد شرط أن يمشى، أو مشى وقد شرط أن يركب، فحجه مجزئ عمن نذره، لأنه ليس حج النذر بأؤكد من حجة الاسلام، ولا المشى والركوب بأكد من تقديم الاحرام، ولا يمنع ذلك من اجزاء الفرض (١)، فكان أولى أن لا يمنع من اجزاء النذر، وإذا كان كذلك، وجب جبران ما آخره من الاحرام .

وفى وجوب جبران ما تركه من المشى والركوب ثلاثة أوجه :

أحدهما : لا يجب عليه جبرانهما، لاختصاص الجبران بالمناسك الشرعية وليس المشى والركوب بنفسك مشروع .

والوجه الثانى : يجب عليه جبرانهما بدم، فيفتدى المشى إذا ركب ويفتدى الركوب إذا مشى، لأنهما قد صارا بالشرط من حقوق حجة فحسرى عليهما حكم المناسك الشرعية، وقد روى عبد الله بن عبد الملك عن عقبة ابن عامر الجهنى ان أخته نذرت أن تمشى الى بيت الله حافية غيـــــر مختمرة (٢) فذكر عقبة ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: مر أختك فلتركب، ولتختمر ولتعم ثلاثة أيام .

والوجه الثالث : وهو أشبه أن عليه ان يفتدى المشى إذا ركب ولا يفتدى الركوب إذا مشى، لأنه قد ترفه بترك المشى، ولم يترفه بترك الركوب، فإذا قبل بسقوط الفدية فيهما استوى حكم تركهما بعذر، وغيـــــر عذر، وإذا قيل بوجوب الفدية فيهما وجبت فى تركهما بغير عذر، لقـــــدره

(١) الاصل فى الاحرام ان يكون من دويره أهله، وإنما أجاز تأخيرها الى الميقات رخصة، فان بلغ الميقات مريدا لنسك لم تجز مجاوزته بغير احرام فان جاوزه لزمه ان يعود ليحرم منه فان لم يعد لزمه اذا احرم دم، لاسأته بترك الاحرام من الميقات .

انظر : المجموع ٤٨٨/٨، وشرح المنهاج، للجلال باب المواقيـــــت

الماشي على المشي ،وقدرة الراكب على الركوب ،وفى وجوبها فى تركهما
لعذر لعجز الماشي بالمرض ،وعجز الراكب بالعسرة وجهان :

أحدهما : تسقط الفدية بالعجز لاستقرار الشرع على سقوط ما عجز عنه .
والوجه الثانى : تجب الفدية مع العجز لتوجه العجز الى الفعل
دون الفدية فيسقط ما عجز عنه من الفعل ولم يسقط ما قدر عليه من الفدية
لان الفدية فى مناسك الحج تجب على المعذور ، وغير المعذور ، كالفدية فى
الحلق واللباس ، فاذا استقر وجوب هذه الفدية ففيها وجهان :

أحدهما : أنها فدية ترك ، لأنه تارك للمشي المشروط ، وتارك لما شرطه
من نفقة الركوب ، فصار كالمتمتع - الذى وجبت عليه الفدية بترك الاحرام
من ميقات بلده فى احد نسكيه (١) فعلى هذا تكون الفدية دم شاه ، فمان
اعسر بها صام عشرة أيام .

والوجه الثانى : انها فدية ترفيه ، لانه قد ترفيه فى ترك المشي
بالركوب ، وترفيه فى ترك الركوب بسقوط النفقة ، فصار كفدية الحلق الذى
ترفيه به ، فعلى هذا يكون مخيرا فى الفدية بين دم شاه ، أو اطعام ثلاثة
آصع ستة مأكين ، أو صيام ثلاثة أيام ، وهذا سنة لحديث عقبة بن عامر (٢) .

(١) شرح المنهاج ٩٤/٢ ومغنى المحتاج ٤٧٤/١ .
(٢) قال يارسول الله ان اختى نذرت ان تمشي الى البيت حافية غير مختمرة
فقال النبى صلى الله عليه وسلم ان الله لا يمنع بشقاء اختك شيئا
فلتركب ولتختمر ولتصم ثلاثة ايام .
انظر : الحديث فى المجموع ٤٩١/٨ سبق تخريجه قبل قليل . وتحفة
المحتاج ، وحواشى الشروانى وابن تيمية العبادى ٨٩/١٠ .

مسألة - ١ -

قال الشافعي : وإذا نذر الحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ، ثم يركب ، وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر (١) .

ح - وهذا النذر في الحج ماشيا موافق لنذره أن يمشى إلى بيت الله من وجهين ، وفارق له من وجهين :

فأما ما وافقه من الوجهين :

فأحدهما : اشتراكهما في وجوب المشى فيهما ، وسقوطه وفيه وجهان .

وأما ما يفارقه من الوجهين :

فأحدهما : أنه إذا نذر الحج ماشيا تعين نذره في الحج ، ولم يكن له خيار في عمره ، وإذا نذر أن يمشى إلى بيت الله لم يتعين نذره فـ في واحد منها ، وكان له الخيار في الإحرام بحج أو عمرة .

والثاني : يفترقان في أول المشى وآخره ، فإذا نذر أن يحج ماشيا كان آخر المشى متفقا عليه ، وأوله مختلفا فيه ، وإذا نذر أن يمشى إلى بيت الله كان أول المشى متفقا عليه ، وآخره مختلفا فيه ، فإذا نذر أن يحج ماشيا ففي أول ما يجب عليه من المشى وجهان :

أحدهما : من بلده إذا توجه منه لحجه ، اعتبارا بالعرف في حـج الماشي ، فعلى هذا يلزمه الإحرام به من بلده .

(١) مختصر المزنى ٢٣٨/٥ وانظر : مراجع هذه المسألة .

الام ٦٢/٧ وشرح المنهاج للجلال ٢٩٢/٤ ومغنى المحتاج ٣٦٣/٤ .

المجموع ٤٨٩/٨ حاشية بجيرمسي على شرح الخطيب ١٤/٤ واسنن المطالب

والوجه الثانى : يلزمه المشى من ميقاته ، اعتبارا بأول أفْعَسَّالِ
الحج ، وأركانها ، فعلى هذا يحرم به من ميقاته ، وآخر مشيه اذا حل احلاله
الثانى الذى يستبيح به جميع ما حظره الاحرام ، وفى احلاله الثانى قولان :

أحدهما : بثلاثة أشياء ، الرمس والحلق والطواف (أ) ان قيل الحلق
نسك .

والقول الثانى : انه باثنين الرمس ، والطواف ، ان قيل ان الحلق
اباحة بعد حظر ، ويجوز له أن يركب فى أيام منى (ب) وان كان الرمس
فيها باقيا عليه ، لأنه يرميها بعد خروجه من حجه .

واذا نذر المشى الى بيت الله كان أول مشيه من بلده اذا توجه
وفى آخره ثلاثة أوجه :

أحدهما : اذا وصل الى البيت اعتبارا بلفظ نذره .
والثانى : اذا طاف بالبيت طواف القدوم ، اعتبارا بأول قربه .
والثالث : اذا أحل احلاله الثانى ، اعتبارا بكمال نسكه ، فان ركب
فى مشيه المستحق مكان فى الفدية على مامضى ، واذا نذر ان يعتمر ماشيا
كان فى أول مشيه وجهان كما ذكر فى الحج : أحدهما : أنه يذبح منى بحرمته
والثانى : أنه يذبح منى بحرمته ، وآخر مشيه إذا أحل منى بحرمته فيا يذبح منى بحرمته .
أحدهما : بالطواف ، والسعى ، والحلق ، ان قيل ان الحلق نسك .
والثانى : بالطواف ، والسعى ، ان قيل ان الحلق اباحة بعد حظر .

(أ) من بعد لفظه - الطواف فى القول الأول الى - قوله والطواف - فسمى
القول الثانى - باقط من نسخة (م) .
(ب) كتب فى الأصل هكذا (منا) .

واذا قال : لله على الحج (أ) فان لم يكن عليه حجة الاسلام انصرف هذا الى النذر فانهقد نذره بالحج ، وان كانت عليه حجة الاسلام ، روعسى مخرج لفظه ، فان تضمن مايدل على النذر بأن (ب) جعله مجازاه على اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، أو شرط فيه المشى الذى لايلزم فى غير النذر ، انصرف ذلك الى النذر وانهقد نذره بالحج ، وان لم يكن فى لفظه دليل على النذر واقتصر على قوله : لله على الحج فهو محتمل أن يريد به نذر الحج ، ويحتمل أن يريد به الاخبار بفرض الحج ، فوجب لأجل هذا الاحتمال أن يرجع الى المراد به ، فان أراد به النذر كان نذرا ، وان أراد به الاخبار بما عليه من فرض الحج لم يكن نذرا ، وان لم يكن له اراده لم ينعقد به النذر ، لانه لا ينعقد بشك محتمل .

(أ) بعد لفظه الحج الى قوله " وان كانت عليه حجة الاسلام ساقط من نسخة (م) .

(ب) من نسخة (م) وفى الاصل (لأنه) .

مسألة - ٢ -

قال الشافعي : ولو فاته الحج حل ماشيا وعليه الحج قابلا ماشيا (١) .
 ح - اذا أحرم بمانذره من الحج ماشيا وفاته الحج بفوات الوقوف بعرفة
 اما باحصار او مرض ، او خطأ في عدد او ضلال في طريق فلا يخلو حج نذره من
 ان يكون مطلقا الزمان ، او معينا ، فان اطلق زمانه ولم يقيده بسنة بعينها
 جاز تعجله في أول العام ، وجاز له تأخيرها الى غيره من الاعوام ، لان حجة
 الاسلام تؤكد وهي على التراخي (٢) فكان حج النذر أولي ، أن يكون
 على التراخي فاذا حرم به في عام ومشى فيه حتى فاته الحج بإحصار
 ما ذكرنا (٣) وجب أن يتحلل منه بعمل عمرة من طواف وسعى وحلق "

وفي لزوم المشى فيما يتحلل به بعد الفوات قولان :
 أحدهما : يمشى فيه لاستحقاقه بالنذر ، وهو الذي نقله المزني هاهنا .
 والقول الثاني : يجوز له ان يركب فيه ، لان ما تحلل به بعد الفوات
 غير مجزئ عن نذره ، فسقط المشى فيه ، كما سقط توافع الوقوف من الرمي
 والمبيت ، ثم عليه قضاء حجة النذر بالفوات ، كما يلزمه ان يقضى بالفوات
 حجة الاسلام وفي زمان قضائه وجهان :
 أخرهما : على التراخي وأصل النذر

والثاني : على الفور في عامه الآتي ، لان احرامه بمافات قد عجل
 قضاء الفوات ، وعليه في القضاء ان يحج ماشيا كالأداء ، ليعبر قاضي الماكان
 موءديا ، وفي اعتداده بمشيته في الحج الفات وجهان :

-
- (١) مختصر المزني ٢٣٨/٥ والام ٦٢/٧ .
 انظر : مراجع هذه المسألة فيمابلي :
 شرح المنهاج ، للجلال ٢٩٣/٤ والمجموع ٤٩٤/٨ .
 وتحفة المحتاج وحواشي الشرواني والقاسم بن عياد ٩٠/١٠ - ٩١ .
 (٢) مغني المحتاج ، كتاب الحج ، ٤٦٠/١ .
 (٣) الاحصار ، او المرض ، او خطأ في عدد او ضلال في طريق .

أحدهما : وهو الأظهر لا يعتد بمشيئه فيه ، كما لا يعتد بغيره —
أركانه ، ويلزمه العود الى بلده لأحرامه ، بالقضاء منه ، ويتوجه بعد
أحرامه منه ماشيا .

والوجه الثاني : يعتد بمشيئه في الفأثت ، وإن لم يعتد بشيء من
أركانه ، لاختصاص المشي بالنذر دون الشرع ، فيجوز أن يركب في حجه
القضاء حتى ينتهي الى محل الفوات ، ثم يمشى في بقية حجه حتى يتحطلل
منه ، حكاه ابن أبي هريرة مع ضعفه .

وان كان نذره مقيدا بزمان في سنة بعينها كقوله : لله على أن أحج
 ماشيا في العام المقبل ، فعليه أن يحج فيه التزاما لموجب نذره ،
 ولا يجوز أن يؤخره عنه ، وفي جواز تقديمه عليه وجهان :

أحدهما : لا يجوز تقديمه قبل وقته كالصلاة والصيام .
 والوجه الثاني : يجوز تقديمه قبل وقته إذا وجد شرط نذره ، كما يجوز
 تقديم حجة الاسلام قبل وجوبها ، والأولى به أن يحرم به في عالم نيتته ،
 فإذا أحرم فيه ففاته الحج ففي وجوب قضاءه قولان :

أحدهما : يقضى كغير المعين .
 والقول الثاني : لا يقضى ، لأن المعين لا يتماثل في القضاء ، فان قيل :
 لا يلزم قضاؤه لزمه المشي في القضاء (١) ، وفي لزوم المشي فيما يتحلل
 به من حج فواته قولان على ما ذكرنا ، ولو آخر المعين عن عامه المعين
 فان أخره لغير عذر وجب قضاؤه ، وان أمره لعذر ففي وجوب قضاءه قولان :
 كالقوات ، والله أعلم بالمعصوب .

كامل المجلد العشرون يتلون في الذي يليه يحول الله .
 مسألة قال الشافعي ، ولو نذر المشي لم يكن عليه مشي حتى يكون
 نذرا ، فان لم ينو شيئا فلا شيء عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله .

(١) لاستحقاقه بالنذر .

مسألة ٣ -

قال الشافعي : ولو نذر المشي لم يكن عليه مشي حتى يكون (١) برا (أ)
فان لم ينو شيئا فلا شيء عليه ، لانه ليس في المشي الى غير مواضع التبرر
بر ، وذلك مثل المسجد الحرام ، وأحب لو نذر الى مسجد المدينة أو الى
بيت المقدس ان يمشي (٢) - الفصل - .

لا يخلوا اذا نذر المشي من أحد أمرين ، اما ان يعين المكان الذي
يمشي اليه أولا يعين ، فان لم يعين مكانا يمشي اليه يقول ولا نية . لم ينعقد
به نذره ، ولم يلزمه مشي ، لانه لا قربة في المشي ، ولا بر ، ولا يلزم بالنسبة
الا ما كان برا .

وان عين في نذره المكان الذي يمشي اليه بقول ظاهر ، أو نية مضمرة .
فله فيه ثلاثة أحوال :

أحدهما : ان ينذر المشي الى بيت الله تعالى ، أو الى مكة ، أو الى
موضع من جميع الحرم ، فقد ذكرنا انعقاد نذره به ، لما خصه الله بن من
وجوب قصده في الشيء ، فوجب قصده بالنذر ، ووجب عليه في قصده أن يحرم
بحج أو عمرة ، لأنه لا يجب قصده الا بحج أو عمرة .

والحال الثانية : أن ينذر المشي الى مسجد لم يختص بعبارة شرعية ،
كنذر المشي الى مسجد البصرة ، أو مسجد الكوفة ، فلا ينعقد به النذر ولا يلزمه

(أ) في الاصل ونسخة (م) (نذرا) مكان برا وفي المختصر المطبوع (برا) .

(١) مقصودا به البر .

(٢) واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتشد الرحال الا الى ثلاثة
مساجد المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى ، ولا يبين لـ
أن يجب كما يبين لـ أن واجبا المشي الى بيت الله ، وذلك ان البر
باتيان بيت الله عز وجل فرض ، والبر باتيان هذين نافلة ، وهو نذر
ان يمشي الى مسجد مصر لم يجب عليه "

مختصر المزني ٢٣٨/٥ والام ٦٢/٧ والمجموع ٤٧٣/٨ ، ٤٧٤ .

المشى اليه ،لانه ليس لمسجد البصرة والكوفة اختصاص بطاعة لا توجد فسى
غيره من المساجد ،فلو نذر أن يصلى فى مسجد البصرة ،انعقد نذره
بالصلاة ،ولم ينعقد بجامع البصرة ،وجاز ان يصلى صلاة نذر بالبصرة ،وغيره
البصرة .

والحال الثالثة : ان ينذر المشى الى المسجد الاقصى وهو مسجد بيت
القدس ،أو ينذر المشى الى مسجد المدينة ،وهو مسجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم بها ،ففى انعقاد نذره بالمشى اليها قولان (١) .

أحدهما : وهو المنقول هاهنا والمنصوص عليه فى كتاب الام وبه قال
أبو حنيفة (٢) : ان نذره لا ينعقد به ،ولا يلزمه المشى اليه ،لرواية عطاء
ابن أبى رباح (٣) - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما (٤) (ب) أن رجلاً
قال يا رسول الله : انى نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اهل فى بيت
المقدس ركعتين فقال له النبى صلى الله عليه وسلم صل هاهنا ،ثم أعاد
عليه ،فقال صل هاهنا ،ثم أعاد عليه فقال شأنك (٥) اذن ،فلو وجب هذا
النذر لبدأه صلى الله عليه وسلم بالأمر به ،ولأنهما لا يجب قصدهما بالشرع
فلم يجب قصدهما بالنذر ،كسائر المساجد من جميع الأمصار ،فعلى هذا ان لم
يقرن بالمشى اليها عباده سقط حكم النذر ،وان قرن بالمشى اليها عبادة
شرعية من صلاة ،أو صيام ،أو اعتكاف ،ولم يلزمه نذره فى المسجد الاقصى

(ب) (رضى الله عنه) كتب بعد اسم عطاء بن أبى رباح والصواب ان تكتب يعد
اسم الصحابي ،لذلك اخرناها .

(١) انظر المراجع السابقة وتحفة المحتاج وحواشى الشروانى والقاسم بن
عباد ٨٧/١٠ - ٨٩ .

(٢) بدائع الصنائع ٨٣/٥ - ٨٤ .

(٣) سبقت الترجمة له .

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ،ابو عبد الله صجاني ابن محابي
رضى الله عنهما ،وتوفى جابر بن عبد الله رضى الله عنه فى المدينة
سنة ٧٣ هـ . الأسماء واللغات ١٤٢/١ .

(٥) انظر : المجموع ٤٧٣/٨ وفيه قال : (اما حديث جابر فصحيح رواه ابو
داود فى سننه بلفظه باسناد صحيح) وقوله صلى الله عليه وسلم (شأنك)
أى الزم شأنك فان شئت ان تفعله فافعله " سنن ابن داود وعليه بـ
المجهود فى الايمان والنذور ،باب من نذر ان يعلى =

أحدهما : لا يلزمه غير قصدهما ، لأنه لم يلتزم بنذره ويكون النذر مقصورا على التبرر بقصدهما والمشاهدة لهما .

والوجه الثانى : يلزمه فى القصد اليهما فعل عبادة فيهما ، لأن المساجد إنما تقصد للعبادة دون المشاهدة ، فعلى هذا فيما يلزمه من العبادة فيهما وجهان :

أحدهما : أنه مخير فيما شاء من صلاة أو صيام أو اعتكاف ، لأن جميعها عبادات يتقرب بها الى الله تعالى .

لاختصاص الساجد بالصلاة عرفاً واختصاص بها لزراً

والوجه الثانى : يلزمه فيهما الصلاة خاصة ، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : صلاة فى مسجدى أفضل من ألف صلاة فى غيره (١) .

وان عين فى نذره ما يفعله من العبادات فى هذين المسجدين فقال : لله على أن أهلى فى المسجد الأقصى ، أو مسجد المدينة أو قال : لله على أن اعتكف فيهما ، أو أصوم فيهما ، انعقد نذره بالقصد ، وانعقد نذره بالعبادة ، ولزمته العبادة التى عينها من صلاة أو صيام ، أو اعتكاف ، ولم يجز أن يعدل عنها الى غيرها ، فاذا نذر أن يمشى الى المسجد الأقصى وان يعلى فيه ركعتين ، انعقد نذره بالامرين جميعا ، أما المشى اليه ففى وجوبه وجهان كالمشى الى الحرم .

أحدهما : لا يجب ويكون محمولا على القصد فان مشى راكب جاز ، وان كان المشى الذى صرح به أفضل .

والوجه الثانى : أن المشى اليه واجب ، ولا يجوز له أن يركب اعتبارا بعريح لفظه فى نذره ، فعلى هذا أن ركب اليه ولم يمش ففى جزائه وجهان :

(١) صحيح مسلم ، فى الحج باب فضل الصلاة بمسجدى مكة والمدينة ١٢٤/٤ .
ومسند الامام أحمد ٥/٤ ورواها الفليل ٣٤١/٤ - ٣٤٢ .

أحدهما : لا يجزيه إذا قيل إن نذره مقصور على الوصول إليه . لأنه يصير المشى هو العبادة المقصودة ، وعليه إعادة قعده إليه ماشيا .

والوجه الثانى : يجزيه إذا قيل إنه يلتزم بقعده فعل عبادة فيه ، لأنه يصير المقصود بالنذر هو فعل العبادة فيه ، ولا يلزمه أن يجبر المشى بفدية ، كما قيل : فى المشى إلى الحرم ، لاختصاص الفدية بجبران الحج دون غيره من العبادات ، فأما الصلاة فيه فقد لزمته بالنذر ، وفسى استحقاق فعلها وجهان :

أحدهما : إذا قيل : إنه يلتزم بقعده فعل عبادة فيه .

والوجه الثانى : أنه غير مستحق فيه ، فإن سلاها فى غيره آجـزأه لأنه لا يلتزم بقعده فعل غيره ، والأظهر من الوجهين لزوم سلاته فيه وانها لا تجزيه فى غيره .

فصل - ٩ -

وإذا نذر أن يعلى في مسجد الخيف، بمنى، فإن كان من أهل مكة لم يلزمه بهذا النذر أكثر من صلاة ركعتين، لأنه في الحرم الذي حرّمته مشتركة وإن كان من غير أهل الحرم، لزمه هذا النذر، كمن نذر المشي إلى الحرم وفيما ينعقد به نذره وجهان :

أحدهما : ينعقد بمانذره من الصلاة في الحرم ، إذا قيل أنه يجوز له دخول الحرم بغير إحرام وفي تعيين الصلاة في مسجد الخيف وجهان :

أحدهما : لا يتعين ويجوز أن يملئها في أى موضع شاء من الحرم لأن حرّمه جميع الحرم واحده ، ولأن يشاهد الكعبة في صلاته ، أفضل من أن لا يشاهدها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النظر إلى الكعبة عبادة (١)

والثاني : يتعين عليه فعلها في مسجد الخيف ، ولا يجزيه في غيره اعتبارا بعريح نذره (٢) لرواية أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لو كنت أمرا من أهل مكة ما أتى على سيت حتى أتى مسجد الخيف فأعلى فيه (٢) فهذا حكم الوجه الاول ، إذا قيل ان نذره منعقد بمانذره

والوجه الثانى : ان يلتزم بالنعقاد نذره أن يحرم بحج أو عمرة إذا قيل أنه لا يجوز له دخول الحرم إلا بإحرام .

(١) (وان نذر الصلاة في المسجد الأقصى لا تجزيه في غيره) هذه العبارة ذكرت قبل قوله - لرواية أبى هريرة في الاصل ونسخة (م) وليس هذا موضعها إذ لاتناسب بينها وبين الكلام السابق واللاحق لها .

(١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته الإلباني ٢٠/٦ .

وذكر الإلباني فيه (أنه ضعيف) .

(٢) هذا الخبر لم أجده في كتب الحديث التي رجعت إليها .

فعلى هذا فى التزامه ماعقد به نذره من الصلاة وجهسان : -

أحدهما : لايلزمه فعل الصلاة ، لان الشرع قد نقل نذره الى ما هو اعظم منه فلم يجمع عليه بين بدل ومبدل .

والوجه الثانى : ان فعل الصلاة لا تسقط عنه ، لانه ملتزم لها بنذره وملتزم الاحرام بدخول الحرم فصارت الصلاة واجبة عليه بالنذر ، والاحرام واجب عليه بالشرع فلم يجتمع فيه بدل ومبدل والله اعلم .

قال الشافعي : ولو نذر أن ينحر بمكة لم يجزه بغيرها ، ولو نذر أن ينحر بغيرها لم يجزه إلا حيث نذر ، لأنه وجب للمساكين ذلك البلد " (١) .

ج - وأما نذر النحر فعلى ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن ينذر النحر لنفسه ، فلا ينعقد به النذر ، ولا يلزم فيـه الوفاء ، لأن النذر ما اختص بالقربة . ولانذر فيما تجرد عنها ، وهذا عائسـد اليه فتجرد عن قربة فلم يلزم ، كمالو نذر أن يـأكل طعاما أو يلبس ثوبـا .

والضرب الثاني : أن ينذر نحره للمساكين ، فهذا نذر لازم ، لاختصاصه بالقربة ، فإن نذره لقوم معينين لم يجز أن يعدل إلى غيرهم ، ولزمـه نحره قبل دفعه اليهم ، وإن دفعه حيا اليهم لم يجز لأمرين :

أحدهما : لما في اوراق الهدى من القربة .

والثاني : أنه جعل حقهم في لحمه ، ويدفع اليهم لحمه نيئا ، ولا يجوز أن يطبخ قبل دفعهم اليهم ، لأن انتفاعهم به نيئا يصنعون به ما شاؤا أعم من انتفاعهم به مطبوخا ، فإن دفعه اليهم مطبوخا صار متعديا (أ) فـى حقهم ، فضمن لهم ما بين قيمته نيئا ومطبوخا ، إن كان الطبخ قد نقص منه ، وإن لم يتعين مستحقه من المساكين جاز أن يدفعه إلى من شاء منهم إذا كانوا ثلاثة فصاعدا ، ويجوز أن يساوى بينهم ويفاضل ، فإن نذر نحره ، للأغنياء خاصة معينين أو غير معينين نظر : فإن اقترن به نوع من القرب ليتأسى به الأغنياء في التوسع ، لزم نذره ، وإن تجرد عن القرب وقـد

(١) هكذا في الأصل وفي نسخة (م) (متعديا به)

(١) انظر : مراجع هذه المسألة فيما يلي :

مختصر المزنـى ٢٣٨/٥ والام ٦٢/٧ - ٦٣ اسنى المسـطالب ٥٨٧/١ والاقتناع للشربيني وحاشية يجير في عليه ٣١٥/٤ والمجموع ٤٦٨/٨ - ٤٧٠ .
وشرح المنهاج ، للجلال ٢٩٤/٤ وتحفة المحتاج للجلال وحواشـى الشروانى وابن قاسم العبادى عليها ٩٢/١٠ ومغنى المحتاج ٣٦٥/٤ .

به المباهاة والتطاول ، لم يلزم نذره ، فلو أطلق من نذر نحره لهم (١) ،
انصرف الى الفقراء والمساكين دون الاغنياء لاختصاصهم بالقرب ، وجاز
ان يعصرف في ستة اصناف من مستحضى الزكاة من الفقراء والمساكين وفي
الرقاب والفارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل وسقط منهم منفسان
العاملون عليها والموءلفة قلوبهم .

والضرب الثالث : ان يطلق نذر نحره فلا يجعله لنفسه ولا لغيره فيحمل
مع الاطلاق على العرف المقصود بالنذر : وعرف النذر متوجه الى غيره ،
فعار نذر نحره لغيره ، فينعقد النذر لازما (٢) .

(١) اي أطلق فلم يعين الاغنياء ولاعين الفقراء .

(٢) وينصرف الى الفقراء والمساكين .

فصل - ١٠ -

فاذا تقرر بما فعلناه وجوب نحره وتفرقه لحمه ، انتقل الكلام الى محل النحر ، وتفرقه اللحم وهى على ثلاثة أضرب : -

- أحدهما : ان يعين نحره فى الحرم .
- والثانى : ان يعين نحره فى غير الحرم .
- والثالث : ان يطلق محل نحره ، ولا يعينه فى حل ولا حرم .

فأما الضرب الاول : اذا عين نحره فى الحرم ، فعلى ثلاثة أقسام :

أحدهما : ان ينذر نحره فى الحرم ، وتفرقه لحمه فى الحرم ، فعليه ان يجمع بين الأمرين فى الحرم ، النحر ، وتفرقة اللحم ، فان نحره فى غير الحرم ، أو فرق لحمه فى غير الحرم فلم يجز ، وكان مضمونا عليه ، لان كل واحد منهما قرينة مقعوده بالنذر .

والقسم الثانى : أن ينذر نحره فى الحرم ، وتفرقه لحمه فى غير الحرم ، فقد صار معيناً لمساكين غير الحرم ، فلا يجوز ان يفرقه فى مساكين الحرم ، وفى وجوب نحره فى الحرم قولان : حكاهما ابن ابي هريرة :

أحدهما : يجب نحره فيه ، لان عقساد نذره به مع اختصاص الحرم بقربته النحر .

والقول الثانى : لا يجب نحره فيه اعتباراً بمستحق لحمه ، ويستحب له نحره فى الحرم ، ان وهل اليه طريا ، ولا يستحب ان لم يصل طريسا

والقسم الثالث : أن ينذر نحره فى الحرم (ب) ويطلق تفرقه لحمه

(ب) ما بين القوسين ساقط من نسخة (م) .

ولا يجعله لمساكين الحرم ، ولالغيرهم (١) فيلزمه نحره في الحرم ، على
موجب نذره ، وفي تفريق لحمه وجهان حكاهما الاسفرائيني ، أحدهما فسمي
الحرم اعتبارا بالعرف .

والوجه الثاني : ان يكون على خياره في تفريقه في الحرم وغيره
اعتبارا بالاطلاق .

(١) انظر : المجموع ٤٦٦/٨ وما بعدها .

وأما الضرب الثاني : وهو أن يعين نحره في غير الحرم كأن عين نحره بالبصرة فعلى ثلاثة أقسام أيضا :

أحدهما : أن ينذر نحره بالبصرة ، وتفريق لحمه بالبصرة ، فقد لزمه بالنذر تفريق لحمه بالبصرة ، لأنه جعله لمساكنها ، فلم يجز أن يفرقه في غيرهم ، وفي وجوب نحره بالبصرة وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي ، وظاهر ما نقله المزنسي أن عليه أن ينحره بالبصرة ، ويمير نحره بها لازما بالنذر كما لو نذر نحره بالحرم ، فإن نحره بغير البصرة ضمنه .

والوجه الثاني : لا يلزمه نحره بالبصرة ويستحب له وإن لم يجب عليه .
لأنه وإن دخل في نذره ، فليس النحر بالبصرة قربة لا توجد غيرها ، والنحر بمكة قربة لا توجد في غيرها ، لاختصاصها بنحر الهدايا فلذلك تعين النحر في الحرم ، ولم يتعين في غير الحرم .

والقسم الثاني : أن ينذر نحره بالبصرة وتفريق لحمه في غير البصرة فلا يلزمه نحره بالبصرة إذا كان تفريق لحمه في غيرها ، لأنه لأفضل لنحره فيها على نحره في غيرها ، بخلاف نحره في الحرم ، الذي هو أفضل منه في غير الحرم ، ولا يلزمه نحره في الموضع الذي يستحق فيه تفريقه ، لأنه غير مسمى (ج) في نذره ، وله نحره حيث شاء ، وإن كانت البصرة لأجل التسمية أولى ، إذا وصل لحمه طريا إلى مستحقه .

(ج) هكذا في نسخة (م) وفي الأصل (غير مستقر) .

والقسم الثالث : ان ينذر نحره بالبصرة ويطلق تفرقة لحمه فلا يجعله
لمساكين البصرة ، ولالغيرهم ، ففيه ثلاثة أوجه :

احدهم يلزمه نحره بالبصرة ، وتفرقه لحمه بالبصرة ، اعتبارا
بالنذر والعرف .

والوجه الثاني : يلزمه نحره بالبصرة ، ويجوز تفرقه لحمه في غير
البصرة اعتبارا بالنذر دون العرف .

والوجه الثالث : يلزمه تفرقه لحمه بالبصرة ، ويجوز له نحره في
غير البصرة ، اعتبارا بالعرف دون النذر ، لأنه لأفضيلة في تعيينها بالنذر .

أما الضرب الثالث : وهو ان يطلق محل نحره ، فلا يعينه في الحرم ولا في غيره ، ففيه قولان : مبنيان على اختلاف قولي الشافعي في زكاة المال (١) هل يكون معرفها في بلد المال مستحقا او مستحبا ؟ على قولين :

أحدهما : مستحب ، فعلى هذا يكون نحره وتفرقة لحمه مستحبا في بلده ويجوز أن يعدل بهما الى غيره ، فينحر في بلده ، ويفرق لحمه في مساكين غير بلده .

والقول الثاني : ان معرف الزكاة في بلده مستحق ، فعلى هذا يكون تفرقة لحمه في مساكين بلده مستحقا ، ولا يجوز ان يعدل بهم الى غيرهم وفي وجوب نحره في بلده وجهان :

أحدهما : يجب .

والثاني : يستحب ، وتعليلهما قد تقدم .

(١) شرح المنهاج للجلال ، ٢٠٢/٣ ومغنى المحتاج ١١٨/٣ . وفيه (ولاظهر منع نقل الزكاة من بلد الوجوب الذي فيه المستحقون الى بلد آخر فيه مستحقوها فتصرف اليهم . والثاني الجواز) .. الخ .

مسألة - ٥ -

قال الشافعي : ولو نذر ان يأتي موضعا من الحرم ماشيا او راكبيا
فعليه ان يأتي الحرم حاجا او معتمرا (١) .

قد ذكرنا انه اذا نذر ان يفشي الى موضع من الحرم ، انعقد نذره
ولزمه ان يمشي اليه حاجا او معتمرا ، سواء كان ماسما من مواضع الحرم
مختما بنسك ام لا .

وقال ابو حنيفة : لا ينعقد نذره الا اذا نذر المشي الى بيت الله
الحرام أو الى مكة (٢) ولا ينعقد نذره بذكر غيرهما من بقاع الحرم ،
احتجاجا بأن ماعداها من الحرم لا يلزمه اتيانها شرعا ، فلم يلزم اتيانها
نذرا كالحل .

ودليلنا :

قول الله تعالى ﴿ وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ﴾ (٣) فكان على
عمومه ، الامامه دليل ، ولأنه موضع يلزمه الاحرام له ، فانعقد النذر به .
كالمسجد الحرام ، ولأنه موضع يلزم جزاء صيده ، فانعقد النذر بقصده
قياسا على مكة ، وفارق الحل بهذا المعنى ، ولأن الحرم أعم فكان النذر به
اللزيم .

(١) مختصر المزنى ٢٢٨/٥ والام ٦٣/٧ .

المجموع ٤٧٧/٨ .

(٢) الهداية ، وفتح القدير ٤٥٠/٤ .

(٣) آية ٩١ سورة النحل .

مسألة - ٦ -

قال الشافعي : ولو نذر أن يأتى عرفه ، أو منى ، أو قريبا من الحرم

لم يلزمه (١) .

ج - وهذا صحيح .

إذا نذر أن يمشى إلى موضع من الحل (٢) لم ينعقد به النذر سواء
تعلق به من أفعال الحج شيء ، أو لم يتعلق ، بعرفة والمواقيت ، لأنها حل
لا يضمن سيدها ، ولا يلزم الإحرام لها ، فساوت غيرها من بقاع الحل ، وإنما
يلتزم قعدها مقترنا بغيرها من انعقاد النسك الذي أوجب قعدها ، وعلى
هذا التعليل يلزم أن يجب النذر بالمشى إلى عرفة ، ولأن قعدها يجسب
بالشرع فوجب بالنذر .

فأما المواقيت فلا يقتضى لزوم النذر بقعدها ، لانعقاد الإحرام قبلها
وبعدها ، ولو قيل بوجوب النذر بقعد عرفه كان مذهبا ، ويكون المنعقد
بنذره الحج دون العمرة لاختصاص عرفة بالحج .

(١) مختصر المزنى ٢٣٨/٥ والام ٦٣/٧ .

(٢) انظر : مغنى المحتاج ٣٦٣/٤ وفيه قال " إذا نذر أن يأتى عرفات ولم
ينو الحج لم ينعقد نذره ... ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفاء
أو المروة أو مسجد الخيف أو منى أو مزدلفة ، لزمه اتيان الحرم
بحج أو عمره لأن القرية إنما تتم في اتيانه بنسكه -) .

قال الشافعي : ولو نذر أن يهدي متاعا " لم يجر " (آ) إلا ان يتصدق به على مساكين الحرم فان "كانت" (ب) نيته أن يعلقه سترا على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى (١) .
وهذا صحيح .

النذر في المتاع المنقول على ضربين :

أحدهما : أن يقول : لله على أن أجعل هذا المتاع هديا ، فيتوجه مطلق هذا الهدى الى وجوب نقله الى الحرم ، لأنه محل الهدى في الشرع ، فانصرف اليه في النذر ، قال الله تعالى : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ (٢) .

والضرب الثاني : أن يقول : لله على أن أهدي هذا المتاع ولا يجعله هديا فقد تقابل فيه عرفاء ، عرف اللفظ أن يكون هديه ، وعرف الشرع أن يكون هديا ، فان اراد عرف اللفظ ، أن يكون هدية بين المتواصليين لم ينعقد به النذر إلا أن يقترن بقربة تختص بشواب ، وان اراد به عرف الشرع ان يكون هديا ، وجب عليه ايماله الى الحرم ، وان أطلق ولم تكن له ارادة ففيه وجهان :

أحدهما : يحمل على عرف الشرع ، فيكون هديا يوصل الى الحرم فيصير النذر به منعقدا .

والوجه الثاني : أن يحمل على عرف اللفظ لانه قد اقترن به عرف الاستعمال فيكون هديه ، ولا يكون هديا ، فلا ينعقد به النذر ، لان النذر لا يلزم مع الاحتمال .

(أ) " لم يجر " من نسخة (م) ساقطة من الاصل .

(ب) " كانت " من نسخة (م) ساقطة من الاصل .

(١) مختصر المزني ٢٣٩/٥ والام ٦٣/٧ ومغني المحتاج ٣٦٥/٤ واسنى المطالب

٥٨٩/١ والمجموع ٤٦٥/٨ وشرح المنتهاج ، للجلال ٢٩٤/٤ .

(٢) آية ٩٥ سورة المائدة .

فصل - ١٣ -

فاذا صح اعتقاد هذا النذر، وجب ايصاله الى الحرم، وهو على ثلاثة أقسام :

أحدهما : ان يجعله للكعبة، فعليه ان يخبر به الكعبة ولا يعرفه الى المساكين، فان كان ثوبا كساها به، وجعله سترا عليها، وان كان طيبا لها، وان كان شمعا اشعله لها، وان كان دهنا جعله لمصابيحها وان كان من صنوف المتاع التي لاتستعمل في الكعبة بآءه وصرف ثمنه في مصالحها (١) .

والقسم الثاني : ان يجعله لأهل الحرم، فلايجوز أن يصرف في مصالح الكعبة، وعليه ان يعرفه في الفقراء والمساكين، وهم دون الاغنياء، لانهم اهل الصدقات، وفي جواز صرفه في ذوى القربى منهم وجهان :

أحدهما : لايجوز لوجوبه كالزكوات، والكفارات .

والوجه الثاني : يجوز صرفه فيهم، لأنه تطوع بنذره فاشبه تطوع الصدقات .

والقسم الثالث : أن يطلق نذره فلايجعله مختصا بمصالح الكعبة ولا مصروفا في مساكين الحرم، فيجب صرفه الى المساكين، لأنهم اهل الصدقات في الشرع، فكانوا أحق بقرب النذور، فعلى هذا ينظر متاع النذر، فـان كان تفريقه عليهم ممكنا ونافعا كالطعام، والثياب، وجب تفريقه عليهم، ولم يجز بيعه وصرف ثمنه فيهم، كمالو كانت دراهم أو دنانير، لان اخراج القيم فيما استحق اعيانه لايجوز كالزكوات، وان كان المتاع مما لايمكن تفريقه فيهم، لانه بغيره أنفج كالطيب والميدلة واللؤلؤ والجوهر

(١) انظر : مغنى المحتاج ٣٦٦/٤ .

كان حقهم في قيمته ، وهل يلزم الناذر ببيعته او دفع قيمته ^١ ~~فمخرجها~~ مخرجان
من اختلاف قولى الشافعى في العبد الجانى (١) هل يفديه السيد بقيمته
أو بثمنه ؟ لما قولين :

أحدهما : يفديه بقيمته فعلى هذا يجوز للناذر ان يصرف قيمته اليهم
وان لم يبعه .

والثانى : ان عليه ان يبيع العبد الجانى ، لجواز ابتياعه بأكثر
من قيمته ، فعلى هذا يلزمه بيع هذا المتاع ، لجواز ان يرغب فيه من يشتريه
بأكثر من ثمنه ، فان اراد ان يأخذه بالثمن المبذول فيه جاز .

(١) انظر : شرح المنهاج ، للجلال ١٥٨/٤ ومغنى المحتاج فى الجناية على
الرقيق آخر كتاب الديات ١٠٠/٤ والمهذب فى باب الديات فصل : وان جنى
عبد ٢١٥/٢ وفيه (اذا جنى عبد على حر أو عبد جناية توجب المال تعلق
المال برقبته .. والمولى بالخيار بين ان يبيعه ويتضى حق الجناية من
ثمنه وبين أن يفديه ..) الى آخر الكلام .

قال الشافعي: رضى الله عنه (١) وان نذر أن يهدى ما لا يحمل من الأرضين، والدور باع ذلك ويهدى ثمنه (١) .

وهذا في حكم ما قدمناه من الأحكام، وعلى ما ذكرنا من الأقسام وانما يخالفه في أنه غير منقول، فيكون الهدى متوجها إلى قيمته أو ثمنه على ما ذكرنا من الوجهين، فان أراد بهديه أن يكون وقفا على ماكين الحرم، أو مصالح الكعبة جعلناه على ما أراد بقوله أو نيته، فان كان الهدى نخلا فأثمر، فان حدث ثمرته قبل وجود شرط نذره، وكان التمر خارجا من نذره، والزكاة فيه واجبة، وان حدث الثمرة بعد وجود شرط نذره كان داخلا في نذره، ولا زكاة فيه، فان أراد أن ينقل ثمنه أو قيمته (دون عينه) فان كان مما يفرق عليهم بعينه دون قيمته لم يجز وان كان مما يفرق عليهم قيمته (ب) دون عينه نظر: فان كانت قيمته في موضع النذر، أكثر جان، وان كانت أقل لم يجز فان استهلك وجبت عليه قيمته في أكثر حالتيه من موضع الاستهلاك أو من الحرم، لما وجب عليه من إيصاله إلى الحرم .

(١) في نسخة (م) رحمه الله .

(ب) ما بين قوسين باق من نسخة (م) وشابت في الأصل .

(٢) انظر: المراجع التي ذكرت في أول المسألة رقم ٧ .

قال الشافعي : ومن نذر بدنه لم يجزه الا ثنية ، أو ثنى ، والخصى ،
يجزىء إذا لم يجد بدنه بقرة ثنية ، فان لم يجد فسبعا من الغنم تجزىء
ضحايا ، وان كانت نيته على بدنه من الابل لم يجزه من البقر والغنم
الابقيمتها (١) .

اعلم ان نذر الهدى ينقسم الى اربعة أقسام :

أحدهما : ان يكون معينا فلا يلزمه غير ماعين ، وهو على ضربين :
أحدهما : ان يكون من غير جنس الهدى المشروع ، كالممتاع المنقول
والعقار غير المنقول وقد ذكرنا حكمها .

والضرب الثانى : ان يكون من جنس الهدى المشروع كمن نذر هذى بدنه
او بقرة او شاة بعينها فعليه ايصالها الى الحرم سواء أجزأت فى الضحايا
لسلامتها وكمال سمنها ، أو لم تجز فى الضحايا لعيب أو صغر ، فـسـان
أراد العدول عنها الى غيرها لم يجز سواء كان المعدول اليه عنها أفضل
او انقص ، وعليه علفها وموئنتها حتى تصل الى محلها ، فان تلفت قبل
وصولها لم يخل تلفها من ثلاثة أحوال : (٢)

حدهما : أن يكون هو المتلف لها فعليه اكثر الامرين من قيمتها
او مثلها لان اكثرهما حق المساكين .
والحال الثانية : أن يتلفها غيره فليس على المتلف الا قيمتها فان
كانت اكثر الامرين صرف منها فى مثلها ، وفى مصرف الزيادة .

(١) مختصر المزنى ٢٣٩/٥ والام ٦٣/٧ .
المجموع ٤٦٦/٨ وما بعدها ومغنى المحتاج ٣٦٦/٤ .
وتحفة المحتاج ٩٢/١٠ - ٩٣ وشرح المنهاج للجلال ٢٩٤/٤ .
(٢) انظر : المجموع باب الهدى ج ٨ / ٣٧١ وما بعدها .

على المثل ، وجهان :

أحدهما : فى مثل ، او فى جزء من مثل آخر .
والثانى : يصرفها الى المساكين ورقا ، وان كانت القيمة أقل
الأمريين فهل يلزم الناذر تمام ثمن مثلها أم لا ؟ على وجهين .

أحدهما : يلزمه تمام ثمن المثل لاستحقاق المساكين له بالنذر .
والوجه الثانى : وهو اشبه ، انه لايلزمه اتمام الثمن لانه قد
ساق مانذر ، فعلى هذا فى مصرف القيمة الناقصة عن المثل ماذكرناه من
الوجهين فى زيادة القيمة :

أحدهما : يصرف فى بعض المثل .
والثانى يصرف على المساكين ورقا .

والحالة الثالثة : أن تتلف بنفسها ففى ضمانها عليه وجهان :
أحدهما : وهو الأصح ، انه لاضمان عليه ، لأنها بعد النذر كالأمانة ،
وكما لو نذر عتق عبد فمات العبد قبل عتقه لا يضمنه .

والوجه الثانى : يضمنها لتعلق نذرها بذمته لجهة باقية ، وخالف
نذر العتق لعدم الجهة المستحقة له فعلى هذا فيما يضمنها به ثلاثـة
أوجه .

أحدهما بمثله .

والثانى بقيمتها .

والثالث : بأكثر الأمريين من المثل والقيمة .

فهذا حكم القسم الأول فى الهدى المعين .

فصل - ١٤ :

والقسم الثاني : أن لا يعين هديه ويسمى جنسا يعم انواعا كقوله :
لله على أن أهدي بدنه .

فاسم البدنه يطلق في العرف على الواحد من الابل ، ولا يعم أنواعا
ويطلق في الشرع على الواحد من الابل ، وعلى الواحد من البقر ، وعلى
سبع من الغنم ، لحديث جابر (١) فنحرنا البدنة عن سبعة ، فيصير اسم
البدنه في الشرع جنسا يعم أنواعا .

فيحمل نذره على موجب الشرع ، دون العرف فيلزمه (١) في نذر
هدى بدنة أن ينحر بعيرا ، أو بقرة أو سبعا من الغنم . وفي كيفية
لزومها وجهان (٢) كما قلناهما في افساد الحج :

أحدهما : أنها تلزمه على وجه التخيير في نحر أيها شاء من
بعير أو بقرة ، أو سبع من الغنم ، لأن كل واحد منهما يقوم مقام الآخر .

والوجه الثاني : أنها تلزمه على وجه الترتيب فينحر بعيرا
فإن عدمه نحر بقرة ، فإن عدمهما نحر سبعا من الغنم لأن اسم البدن
ينطلق على الابل عرفا وشرعا فصارت أصلا . قال تعالى : (والبدن جعلناها
لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا
وجبت جنوبها فكلوا منها) (٣) يريد بها الابل .

(١) هكذا في الأصل وفي نسخة (م) (فيلزم) .

(١) في صحيح مسلم في الحج باب جواز الاشتراك في الهدى ج ٦٦/٩ عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : نحرنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم عام الحديبية البدنه عن سبعة والبقرة عن سبعة "
وأرواه الفليل ، للإمامي ٢٥٢/٤ .

(٢) طية العلماء ٣٣٨/٣ شرح منهاج الطالبين ٢٩٤/٤ .

(٣) الآية ٣٦ سورة الحج .

فإذا تقرر (أ) الوجهان فهل يراعى (ب) فيها شروط الضحايا في السن والسلامة من العيوب أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : لا يراعى شروط الضحايا اعتبارا بمطلق (ج) الاسم فيجوز صغرها ، وكبيرها ، وسليما ، ومعييبها .

والوجه الثاني : يراعى شروط الضحايا ، من سنها ، وسلامتها وهو منصوص الشافعي ، اعتبارا بعرف الشرع فلا يجوز منها إلا السالم من عيوب الضحايا ، ويجزى الخصى فيها لأجزائه في الضحايا ، ولا يجوز فمن الأبل والبقر والغنم (١) إلا الثني فصاعدا ، ويجزى من الضأن الجذع ، فإن عدم هذه الأنواع الثلاثة لم يجز أن يعدل عنهما إلا الإطعام ، وإن كان في الشرع بدلا منها لانتفاء اسم البدنه عنه ، ونحن نراعى في النذر عرف الشرع مع وجود الاسم ، أما حقيقة أو مجازا لتكون معانيها تبعاً لها ، وإن كانت في الشرع تبعاً لمعانيها .

واسم البدن لا ينطلق على الطعام حقيقة ولا مجازا وإن كانت تنطلق على البقر والغنم أما حقيقة وأما مجازا فصار الطعام مسلوب الاسم ، وإن كان بدلا مشروعاً ، كما لو نذر عتق عبد فعدم ، لم يعدل عنه إلى الصيام وإن كان بدلا من العتق في الكفارات .

(أ) هكذا في الأصل وفي نسخة م (تقرر) .

(ب) هكذا في الأصل وفي نسخة م (تراعى) .

(ج) في نسخة (م) سقط الباء من كلمة (بمطلق) .

(١) الغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمعز والمراد به في كلام المؤلف

المعز فهي التي يشترط أن تكون تنية .

انظر : المصباح المنير ٤٥٥/٢ .

فصل - ١٥ - :

والقسم الثالث : أن يخص اسم هديه بنوع من اجناسه ، فيقول : لله
على أن اهدى بدنه من الابل فيصير نذر هديه مقصورا على فانواه —
خصوصه فلا يجزيه من غير الابل من (١) كان قادرا على الابل (١) ، وفـ
اعتبار سنه وسلامته ماذكرناه من الوجهين (٢) فاذا لم يجد الابل فـ
عدوله الى بدلها وجهان (٣) :

احدهما : لا بدل لها ، لأنه عينها في الوجوب فلم يجز العدول الى
غير ما أوجب ، وكانت البدنة باقية في ذمته حتى يجدها كما لو نذر عتق
عبد فلم يجده كان في ذمته حتى يجده ولا يعدل عنه الى بدل من صيام ،
أو اطعام وان كانا بدلا منه في كفارة الظهار .

والوجه الثاني : أن يعدل عنها الى بدلها ، وهي بقرة ، لأن المقصود
بالنذر نفع المساكين بلحمها ، وهم منتفعون بلحوم البقر كانتفاعهم
بلحوم الابل ، ولهذا المعنى فارق نذر العتق ، فعلى هذا في حكم انتقاله
الى البقرة وجهان :

أحدهما : انه ينتقل اليها على وجه البدل دون القيمة فينتقل الى بقرة
قل ثمنها أو كثر ، فان لم يجد البقرة انتقل عنها الى سبع من الغنم ،
فان لم يجد لم يجز أن يعدل الى اطعام ولا صيام ، وان كانا بدلا منها في

(١) في الأصل ونسخة (م) كتبت (ما) بدل (من) .

(١) انظر حلية العلماء ٣/٣٣٩ " وفيه (فان نذر بدنه من الابل —
تعينت عليه فلا تجزئه البقره والغنم وجها واحدا فان عدمت الابل
فالمقصود عليه : انه يجزئه البقرة بالقيمة ... الخ) .

(٢) انظر : كلام المؤلف بالفصل (١٤) .

(٣) انظر المجموع ٨/٤٦٥ و ٤٧٠ .

تكفير من افسد حجه (١) لأن اسم البدنة لاينطلق عليها .

والوجه الثانى : أنه يعدل الى البقرة بأكثر الامرين منها أو من قيمة البدنة ، فان كانت البقرة أكثرهما لزمه نحر بقرة ، وان كانت قيمة البدنة أكثر صرفها فيما أمكن من البقر ، ولو فى عشر بقرات فان لم يجد البقر عدل الى الغنم ، وفيه (أ) مذكرونا من الوجهين :

أحدهما : يعدل عنها الى سبع من الغنم من غير اعتبار قيمة ، قل ثمنها أو أكثر .

والوجه الثانى : يعدل الى الغنم بالقيمة ، وفى القيمة التى يعدل عنها الى الغنم ثلاثة أوجه .

أحدها : أنه يعتبر فيها أكثر الأمرين من قيمة البدنة أو سبع من الغنم ، لأن البدنة هى الأصل المنذور

والوجه الثانى : يعتبر أكثر الأمرين من قيمة البقرة أو سبع من الغنم ، لأنه ينتقل عن البقرة الى الغنم ، فكانت البقرة أصلا للغنم .

والوجه الثالث : يعتبر أكثر الأمور الثلاثة من قيمة البدنة أو قيمة البقرة أو سبع من الغنم أكثر الأمور الثلاثة من قيمة البدنة البقرة أو سبع من الغنم ، لأن البدنة أصل البقرة والبقره أصل الغنم فاعتبر اعظمهما .

(١) هكذا فى الأصل وفى نسخة (م) (وفيما) بدل (وفيه)

(١) انظر : شرح المنهاج ١٣٦/٢ وفيه (الرابع من محرمات الاحرام الجماع وتفسر به عمره قبل الحلق ان جعلناه نسكا ، والا قبل السعى ، ولذا الحج يفد به قبل التحلل الأول بعد الوقوف أو قبله وتجيب بالجماع المفسد بدنه والبدنة الواحد من الابل والبقر ذكرا كان أو انثى .

فصل - ١٦ - :

والقسم الرابع : أن يطلق اسم الهدى ولا يقيد به بجنس ولا نوع، فيقول:

لله على أن أهدى هديا ففيه قولان (١) :

أحدهما : وهو المنصوص عليه في كتاب الأم (٢) أنه يلزمه أن يهدى ما يجوز في الضحايا من الابل والبقر والغنم خاصة ، ولا يجوز أن يهدى غيرها حملا لاطلاق الهدى على ما قيده الشرع ، فعلى هذا في اعتبار شرط الضحايا من السن والسلامة وجهان ذكرناهما (٣) .

والقول الثاني : نص عليه في الامالي من الحج والايمان والنذور ، ويجوز ان يقتصر على هدى ماشاء من قليل وكثير (٤) يجوز في الضحايا من الابل والبقر والغنم ، أولا تجوز في الضحايا من الطعام والشيء وصنف الاموال لأن اسم الهدى مشتق من الهدية التي تختص بنوع من الاموال وقد جاء الشرع يهدى ما قل ، قال الله تعالى (هديا بالغ الكعبة) (٥) وقد يهدى جزاء صيد عن عصفور وجرادة (٦) .

-
- (١) انظر : المجموع ٤٦٥/٨ و ٤٦٩ .
 (٢) انظر : الأم ٦٣/٧ .
 (٣) في الفصل (١٤) .
 (٤) آية ٩٥ سورة المائدة .
 (٥) لان اسم الهدى يقع عليه ، ولهذا يقال اهديت له دارا واهدي لى ثوبا . ولان الجميع يسمى قربانا ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الجمعة " من راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة " .
 انظر النص في المجموع ٤٦٥/٨ .
 (٦) وجاء في شرح المنهاج ١٤١/٢ .
 وفي جزاء صيد ما لمثل له كالجراد والعصافير قيمته يشتري به طعاما ويدفعه لمساكين الحرم .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التبكير الى الجمعة
(ومن راح فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح فى الساعة
الخامسة فكأنما قرب بيضة) (١) .

قال الشافعى رضى الله عنه فى هذا القول (٢) ، وعليه أن يهدى
ماكان ولو بيضة ، او تمره ، أو قبضة من حنطة .

واختلف أصحابنا فيه على وجهين :

أحدهما : انه قاله على وجه المبالغة ، والمعتبر فيمنه
أن يهدى اقل ما يكون ثمناً لمبيع أو مبيعاً لشمن ، ولا تكون التمرة الواحدة
ثمناً ولا مبيعاً اعتباراً بما ذكرناه فى اقل الصداق (٣) .

والوجه الثانى : انه قاله على وجه التحقيق فى اجزاء هدى
التمر والبيضة ، والقبضة من الحنطة ، لأن التمره قد تكون هدياً فى
جزاء جراده .

قال الشافعى : واستحب ان لا ينقص عن المد ، لأنه اقل ما يواسى به ،
وان اجزأ مادونه .

فاما اذا قال : لله على ان اهدى الهدى ، فادخل الالف واللام فقد
كان أبو حامد الاسفرايينى يقول : يلزمه أن يهدى ما يجوز فى الضحايا قسولا
واحداً ، لأن الالف واللام يدخلان لجنس او معهود ، فلما لم ينصرفا الى عموم
الجنس ، انصرفا الى معهود الشرع ، وهو الضحايا وذهب باير أصحابنا
الى استواء الحكم فى الأمرين مع دخول الالف واللام وحذفهما ، لأن معهود
الشرع فيه مختلف بما ذكرناه من الدليل .

(١) صحيح مسلم باب فضل التهجير يوم الجمعة ٨/٣ .

وصحيح البخارى فى الجمعة باب فضل الجمعة ١٥٨/١ .

(٢) الأم ٦٣/٧ .

(٣) وما صح مبيعاً صح صداقاً قل أو كثر فان انتهى فى القلة الى حد

لا يتمول فسدت التسمية ويستحب ان لا ينقص عن عشر دراهم .

انظر شرح المنهاج ٢٧٦/٣ .

فصل - ١٧ - :

ويتفرع على نذر الهدايا اذا نذر أن يذبح ولده ، أو نفسه
أو عبده (١) ، فنذره غير منعقد له ولا يجوز له الوفاء به ولا شيء عليه
فيه . وهو قول ابي يوسف (٢) وقال سعيد بن المسيب يلزمه في هذا النذر
كفارة يعين ، ويكون النذر منعقد بالكفارة .

وقال ابو حنيفة (٣) تلزمه شاة اذا نذر ذبح ولده ، وذبح نفسه ،
ولا يلزمه شيء اذا نذر ذبح والده وعبده .

وقال محمد بن الحسن تلزمه الشاة في ولده وعبده خاصة ويكفون
نذرا منعقدا بشاة احتجاجا بان خليل الله ابراهيم عليه السلام التزم
ذبح ولده فأمره الله سبحانه وتعالى أن يغديه بشاة فقال تعالى
(وفديناه بذبح عظيم) (٤) .

وبما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال " من نذر ذبح
ابنه فعليه شاة " (٥) وليس له في الصحابة مخالف فصار اجماعا .

ودليلنا حديث عمران بن الحصين رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : لا نذر في معصية ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم (٦) ، وهذا
نذر في معصية ونذر فيما لا يملك .

وروت عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا
يعصيه " (٧) .

-
- (١) انظر المجموع ٤٥٧/٨ .
(٢) بدائع الصنائع ٨٥/٥ .
(٣) المرجع السابق ٨٥/٥ .
(٤) آية ١٠٧ سورة الصافات .
(٥) انظر : بدائع الصنائع ٨٥/٥ والستن الكبرى باب ما جاء فيمن نذر
ان يذبح ابنه أو نفسه ٧٢/٨ والمطلى ١٦/٨ .
(٦) سبق تخريجه ص (٦٢٤) .
(٧) سبق تخريجه ص (٥٥٩) .

والتزام هذا النذر معصية وتركه طاعة ، ولأنه نذر ولا ينعقد بالوفاء
فوجب ان لا ينعقد بغيره كالنذر في جميع المعاصي ، ولأن حرمة الوالد اعظم
من حرمة الولد فلما لم تلزمه الشاة اذا نذر ذبح والده فأولى ان لا تلزمه
اذا نذر ذبح ولده .

وأما الجواب عن استدلالهم بحال الخليل ابراهيم صلى الله عليه
وسلم ، فهو انه أرى في المنام أنه يذبح ابنه كما قال تعالى : (أنسى
أرى في المنام أنى أذبحك) (١) ورؤيا الانبياء في المنام كالوحي فـ
اليقظه فصار ذلك امرا من الله تعالى ليختبر صبره وطاعة ابنه ، ولذلك
قال (يباب) ما تومر ستجدنى ان شاء الله من المابرين (٢) فلم
يجز أن يجعل اصلا في النذور كما لم يجعل الشروع في الذبح اصلا فيها .

وأما الجواب عن حديث بن عباس رضى الله عنهما فالرواية مختلفة ،
فروى عنه أن عليه مائة من الابل (٣) ، وروى عنه ان عليه شاة وليسـت
احد الروايتين أولى من الأخرى ، وقد سقطت احدهما فوجب أن تسقط الأخرى ،
ثم لو انفردت الرواية لما صارت اجماعا الا بانتشارها ولم تنتشر فلم
تكن اجماعا .

(١) الآية ١٠٢ سورة الصافات .

(٢) الآية ١٠٢ سورة الصافات .

(٣) انظر : المحلى لابن حزم ١٦/٨ - ١٧ والسنن الكبرى ٧٢/١٠ .

مسألة ١٠ :-

قال الشافعي رضي الله عنه : ولو نذر بعد صوم صامه متفرقا

ومتتابعاً (١) .

ج - لا يخلو إذا نذر صيام أيام معدودات من أن يعين زمانها أو يطلقه ، فإن عينه فقال : لله تعالى على أن أصوم العشر الأول من رجب ، أو العشر الأخيرة من شعبان ، لزمه أن يصوم العشر الذي عينه ليجزيه أن يقدمه (٢) ولا يجوز أن يؤخره ، ويكون فيه التتابع مستحقاً ، لأن أيامه متتابعة . وإن أطلق ولم يعينه ، وقال : لله على أن أصوم عشرة أيام فله ثلاثه أحوال :

أحدها : أن يشترط فيها التتابع أما بقوله أو بقلبه ، فيلزمه تتابعها ، ويكون على التراخي دون الفور ، إلا أن يشترط فيها الفور ، فيحذف (أ) شرطه أن يعجل صيامها على الفور ، فإن فرق صيامها لم يجزه ، وأعادها متتابعات .

(أ) هكذا في الأصل وفي نسخه (م) وضع مكان الفاء (ليكون شرط ٠٠)

- (١) مختصر المزني ٢٣٩/٥ والام ٦٣/٧ وشرح المنهاج ، للجلال ٢٨٩/٤ وتحفه المحتاج وحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ٨٢/١٠ واسنى المطالب ٥٨١/١ ومغنى المحتاج ، ٣٥٩/٤ ونهاية المحتاج ٢٢٤/٨ - المجموع ٤٧٩/٨
- (٢) كما لو نذر صوم يوم بعينه لم يصم قبله ، فإن فعل أشم ولم يصح ، كتقديم الصلاة على وقتها ، ويحرم تأخيرها عنه من غير عذر ، فإن فعل صح وكان قضاء ١٦ ، نهاية المحتاج ٢٢٧/٨ والمجموع ٤٧٩/٨

الحال الثانية : أن يشترط صيامها متفرقة ، فيجوز له أن يفرقها ، وأقل التفرقة أن يفرق كل يومين بيوم فإن تابع صيامها ففيه وجهان : أحدهما : يجرئه ، لأن المتابعة أغلظ

والوجه الثاني : لاتجرئه ، لأجل الشرط (١)

فإن شرط أن يتابع فيها خمسة أيام ، ويفرق خمسة أيام ، صامها على ما شرط ، وكان مخيراً في تقديم ما شاء من صيام المتتابعات ، أو المتفرقات ، ويختار أن يفرق بين الصومين بيوم ، فإن تابع بين الخمسة المتفرقات ، والخمسة المتتابعات جاز ، لأن التفرقة مشروطة في الخمسة ، وليست مشروطة بـ الخمسة فإن تابع صيام العشرة كلها أجزأه الخمسة المتتابة ، وفي أجزاء الخمسة المتفرقة ما ذكرناه من الوجهين .

فلو قال : لله تعالى على أن أصوم عشرة أيام بعضها متتابعات ، وبعضها متفرقات ، فأقل صاعليه أن يتابع بين يومين ، وأقل ماله أن يفرق بين يومين ، وهو فيما عداهما بالخيار بين التفرقة والمتابعة .

والحالة الثالثة : أن يطلق صيام العشرة الايام ، ولا يشترط فيها متتابعة ، ولا متفرقة ، والاولى به والافضل له أن صومها متتابعة ، أم الفضيلة فلقول النبي صلى الله عليه وسلم : أحب الأعمال الى الله تعالى أدومها وإن قل (٢) وأما الاولى ، فلأنه يأمّن الفوات ، فإن فرق صومها أجزاء ، وقال داود (٣) :

(١) أي يجب عليه صيامها متفرقة فإن تابع لم يجرئه ذلك (لأن التفرقة معتبر في صوم التمتع ، فعلى هذا قالوا : لو صام عشرة أيام متتابة حسب له خمسة ويلغى بعد كل يوم يوم) . المجموع ٤٧٩ / ٨

(٢) انظر : فتح الباري شرح صحيح باب أحب الدين الى الله أدومه ١٠١/١ ورياض الصالحين باب في الاقتعاد في الطاعة ٧٧

(٣) دواود بن علي بن خلف الاميهاني ، أبوسليمان ، الملقب بالظاهري (٢٠١ - ٢٧٠) أحد الأئمة المجتهدين في الاسلام ، تنسب اليه الطائفة الظاهرية ، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة . انظر : الاعلام ، للزركلي ٣/٣٣٣ .

لايجزیه حتى يتابعها ، لان الله تعالى شرط التتابع فى صيام كـفـارـه
القتل ، والظهار ، فحمل عليه كل مطلق من الصيام ، وهذا فاسد ، لأن مطلق
الصيام يتردد بين أصليين شرط التتابع فى احدهما ، وهو كفارة القتل
والظهار ، وشرط التفرقه فى الآخر ، وهو صوم التمتع ، فلم يكن المطلق
فى اعتباره بأحدهما أولى من اعتباره بالآخر ، فوجب مع ترده بيـن
الأصليين أن يكون على إطلاقه فى جواز تفرقه وتتابعه .

مسألة ١١ :-

قال الشافعي رضي الله عنه ، ولو نذر صيام سنة بعينها مأمها (١)
 الا رمضان فإنه يصوم لرمضان ويوم الفطر والاضحى وأيام التشريق (٢)
 ولا قضاء عليه (٣) .

ج - وهذا صحيح .

إذا نذر صيام سنة معينة (أ) كان نذر أن يصوم سنة أربعين وأربعين
 مائة ، ابتداء الصيام فيها من أول المحرم ، وخرج منه لانسلاخ ذي الحجة ،
 وخرج من نذره صيام شهر رمضان ، لاستحقاقه عن فربه ، ولم يقضه لاستثنائه
 من نذره بالشرع ، وأفطر مامنع الشرع من صيامه ، وهي خمسة أيام ، يوم
 الفطر ، ويوم الاضحى ، وأيام التشريق الثلاثة ، ويلزمه قضاؤها ،
 لان تحريم صيامها منع من انعقاد النذر بها ، فان صام جميعها الا ما
 استثناه الشرع منها فقد وفا ينذره ، وسقط عنه بأدائه ، وان افطر فيها
 فعلى ضربين :

أحدهما : أن يفطر فيها بغير عذر ، فقضاء ما أفطر واجب عليه ،
 لاستحقاقه بنذره ، فأما مامامه منها . فان لم يكن شرط تتابعها فـ
 نذره أجرأه مامامه منها ، لأن تتابعها كان مستحقا بالزمان دون الشرط ،

(أ) هكذا بالاصل وفي نسخه (م) (بعينها)

- (١) كلها
 (٢) فإنه لا يصومها ، " كما لو قصد فنذر أن يصوم هذه الايام لم يكن عليه
 نذر ولا قضاء " .
 (٣) مختصر المزنى ٢٣٩/٥ والام ٦٤/٧
 ونهاية المحتاج ٢٢٥/٨ - والمجموع ٤٨٠/٨
 ومغنى المحتاج ٢٦٠/٤ - انظر: المراجع لآخرى في اول المسألة رقم (١٠)

كما استحق تتابع صيام شهر رمضان ، فلم يبطل ما صام فيه بالفطر ، فكذا
صيام هذه السنة المنذوره ، مستحق تتابعها لزمانها ، فلم يبطل صيامها
بالفطر في بعضها ، وجاز أن يقضى ما افطره متفرقا ، ومتتابعاً ، كقضاء
رمضان ، وان شرط تتابع صيامها في نذره ، صار التتابع مستحقاً بالشرط
والزمان ، فيبطل ما صامه منها بفطره فيها ، لأجل الشرط دون الزمان
كالصيام في كفاره الظهار ، لما كان التتابع فيه مستحقاً بالشرط
بطل بالفطر ما يقدم من صوم ، ووجب أن يستأنف القضاء بصيام سنة
متتابعة الا ما استثناه الشرع منها ، وهو شهر رمضان ، والعيذان وأيام
التشريق .

فصل ١٨ :-

والضرب الثاني : أن يفطر فيها بعذر ، والاعذار التي يستباح بها الفطر أربعة : الحيض ، والنفاس ، وهما مختصان بالنساء دون الرجال .
فأما الحيض ، فلا يبطل تتابع الصوم ، سواء كان مستحقا بالشرط أو الزمان ،
لأنه معهود ولا يمكن التحرز منه ، وفي وجوب قضاء الحيض قولان :
أحدهما : لا يجب قضاؤها ، لاستثنائها بالشرع ، كاستثناء رمضان ، والعيديين ،
وأيام التشريق .

والقول الثاني : يجب قضاؤها ، كما أوجبه الشرع من قضاء أيام الحيض في صوم الفرض ، وخالف ما عداه من الأيام المستثناة ، لعموم استثنائها في حق كل نادر ، وخصوص استثناء الحيض في حق الحائض ، وحكم الفطر بالنفاس كحكم الفطر بالحيض ، وانخالفه في اشتراكهما في أحكام الحضر والا باحة (١) ،
فان قيل : فقد جعلتم قضاء أيام الحيض موجبا لدخوله في نذرها ، ولو نذرت ميام أيام الحيض بطل نذرها ولم يلزمها القضاء فهلا كانت هذه كذلك ؟
قيل : لان افرادها (ب) بالنذر يجعله معقودا على معصية فيبطل ، ولا يجعله اذا دخل في العموم معقودا على معصية .

(ب) (له) ناقطه من الاصل ونسخة (م)

- (١) هكذا في الاصل ونسخة (م) قال في المجموع ، ٥٢٠/٢
" اذا نفست المرأة فلها حكم الحائض في الاحكام كلها ، الا اربعة اشياء مختلفا في بعضها "
احدها : ان النفاس لا يكون بلوغا ، فان البلوغ حصل بالحمل قبله ..
والثاني : لا يكون النفاس استبراء
والثالث : لا يحسب النفاس من عدة الايلاء ... الخ
والرابع : لا ينقطع تتابع صوم الكفاره بالحيض وفي انقطاعه بالنفاس
(وجهان ٥٠) انظر : الاشباه والنظائر ٥١٩ .

وأما الفطر بالمرض ، فلا يبطل به التتابع المستحق بالزمان وفي إبطاله التتابع المستحق بالشرط قولان :

أحدهما : لا يبطل به ، كما لا يبطل بالحيز ، لأنه عذر لا يمكن الاحتراز منه .
والقول الثاني : يبطل به التتابع ، وإن لم يبطل بالحيز ، لأن فطر الحيز معهود ، وفطر المرض نادر ، فإن قيل : بأنه يبطل التتابع ، لزم أنه ان يستأنف قضاء سنة كاملة إلا شهر رمضان ، والخمسة المحرمة (١) ، وإن قيل ، أنه غير مبطل للتتابع كالحيز ، ففي وجوب قضاء ما أفطر بالمرض ، قولان كالفطر بالحيز .

وأما الفطر بالسفر ففيه قولان :

أحدهما : أنه كالمرض لا اشتراكهما في أباحة الفطر شرعا فيكون الفطر به كالفطر بالمرض .

والقول الثاني : أنه كالفطر بغير عذر ، لقدرة على الصيام فخالف المريض (ج) العاجز عنه ، فيكون الفطر به كفارة غير المعذور .

(ج) في الأصل (المرض)

(١) العیدان ، وایام التشریق الثلاثه .

مسألة ١٢ :

قال الشافعي رضي الله عنه : فإن نذر ^{بغير} عينها قضى هذه

الأيام كلها (١) .

ح - إذا كان النذر معقودا على صيام سنة غير معيّنة ، فالسنة تجمع شهورا ، والشهر يجمع أياما فشهور السنة اثنا عشر شهرا ، وأيام الشهر مابين هلالية ، فإن تم كان ثلاثين يوما لايزيد عليه ، وإن نقص كان تسعة وعشرين يوما لاينقص منها ، فإن فات هلاله كان ثلاثين يوما لاينقص منها ، فتصير شهور السنة بفوات أهلتها ، ثلاث مائة وستين يوما . وإذا كان كذلك ، فنذر صيامها فعلى (أ) ضربين ، مطلق ومتتابع فأما المطلق فيجوز أن يصومها متتابعا ومتفرقا ، فإن صامها متفرقات نظرت : فإن صام كل شهر منها بأسرة ، ولم يفطر في شيء من أيامه ، اعتد بمابين هلاليه شهرا ، سواء كون الشهر كاملا أو ناقصا ، وإن أفطر يوما منه استوفاه ثلاثين يوما كاملا ، لفوات هلاله ، فإن كان كاملا قضى بيوم فطره وحده ، وإن كان ناقصا صام يومين يوم فطره ويوم نقصانه ، ويكون في صيامه كل شهر على هذه الحكم ، حتى يستكمل صيام اثني عشر شهرا ، سواء تابع شهورها أو فرقها ، فلو صام من كل شهر عشرة أيام ، وجب أن يستكمل صيام ثلاثة مائة وستين يوما ، لأنه قد فات هلال كل شهر بصيام بعضه .

(أ) الفاء في كلمة (فعلى) ساقطه من النسختين .

(١) مختصر المزني ٢٣٩/٥ والام ٦٤/٧
وانظر : المراجع التي ذكرت في أول مسألة ١٠ - ١١

وأما (أ) المتتابع (ب) بالشرط وهو أن يقول : لله على أن أصوم سنة متتابعة ، فهو على التراخي دون الفور ، لأن ترك التعيين لها قد جعل نذر صيامها مضمونا في ذمته ، وله إذا شرع في صيامها أن يبتدئها بأي شهر شاء من شهورها ، ولا يتعين عليه (ج) أن يبتدئها بالمحرم ، لأن المحرم أول السنة المعينة ، وهذه السنة غير معينة ، وإذا بدأ بصيام شهر كان مخيرا بين أن يبتدئ بصيام أوله ، وبين أن يبتدئ صيامه بعد ذهاب بعضه ، لأن عليه أن يتابع الصيام بعد الدخول فيه ، فلم يعتبر ماتقدمه فإذا مام سنة متوالية الأهلية ، سقط من الاعتداد بها ما استثناه الشرع منها ، وهو شهر رمضان ، لأن صيامه عن فرفه دون نذره .

والخمس الأيام التي منع الشرع من صيامها ، وهي العیدان وأيام التشريق الثلاثة ، ولا ينقطع تتابع صيامه لفطره فيها ، لأنه لا يقدر (و) في صيام السنة المتتابعة على التحرر منها ، ويلزمه أن يقضى ما لم يعتد بصيامه من نذره متصلا بصيامه ، فإن كان شوال ، وذو الحجة تامين فيقضى خمسة وثلاثين يوما ، منها عن رمضان ثلاثون يوما سواء كان رمضان تاما أو ناقصا ،

- (ب) هكذا في الاصل وفي نسخة (م) سقطت احد التائين
 (ج) هكذا في الاصل ، وفي نسخة (م) (على)
 (هـ) هكذا في الاصل وفي نسخة (م) سقط منها كلمه (بدأ)
 (و) هكذا في نسخة (م) وفي الاصل (يعذر)

(١) ان نذر صوم سنة غير معينة وشرط المتتابع فقال : لله على ان اصوم سنة متتابعة ... الخ

لأنه بنقصانه قد فات هلاله ، ويسوم فطره من شوال ، وأربعة أيام مــــن
 ذى الحجة ، وان كان شوال وذوالحجة ناقصين ، قضى سبعة وثلاثين يوماً ،
 لان شوال وذو الحجة قد فاتا هلالهما بالفطر في بعضهما ، فلزمه اتمامهما ،
 فان قيل : فهلا سقط عنه قضاء هذه الايام في صيام السنة المطلقة ، كما
 سقط عنه قضاؤها في المعينة ؟ قيل : لان نذره في السنة المعينة تعلق
 بالزمان ، فانعقد على مايجوز صيامه في النذر ، وخرج منها ما لايجوز
 صيامه فيه ، ونذره في السنة المطلقة تعلق بذمته فانعقد على كمال
 المدة .

فصل ٢٠ :-

فان عقد نذره على صيام رمضان والعيدين ، وأيام التشريق لم ينعقد نذره ، ولم يلزمه قضاؤه ، وقال ابو حنيفة رضى الله عنه (١) : ينعقد نذره ويلزمه قضاؤه ، فان صام ذلك عن نذره أجرأه العيدان ، وأيام التشريق ، فأما رمضان فيجزئه ان كان مسافرا ، ولايجزئه ان كان حاضرا ، ويجزئه في قول أبى يوسف ، مسافرا كان أو حاضرا ، استدلالا لأميرين : أحدهما : أنه لمادخل في نذره اذا عمم وجب أن ينعقد عليه النذر اذا خص ،

والثانى : أن أول نذره بدأ بعقده على صيام شهر وأيام ، وإذا وصله ففى تعيينه برمضان ، والأيام المحرمة سقط حكم المعصية ، ولم يبطل حكم النذر ، كما لو قال : لله على أن أصلى فى دار مغصوبه ، لزمته الصلاة ، وسقط فعلها فى دار مغصوبه .

ودليلنا حديث عمران بن الحصين رضى الله عنه ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لانذر فى معصية الله ، ولانذر فيما لايملك ابن آدم (٢) ، ولان ما لم يستحق صومه عن النذر لم ينعقد به النذر ، كأيام الحيض ، ولأنه زمان ينافى صيام نذره ، فلم ينعقد عليه نذره كالليل ،

(١) انظر : فتح القدر ومعه الهدايه ، والعنايه ١٩٨/٢
قال فى الهداية ١٣١/١ (واذا قال : لله على صوم يوم النحر افطر وقضى ، فهذا النذر صحيح عندنا ، لانه نذر بصوم مشروع ، والنهى لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاوره ، ثم يقضى اسقاطا للواجب ، وان صام فيه يخرج عن العهد ، لانه اداه كما التزمه) والمبسوط ٩٥ / ٣

(٢) سبق تخريجه فى أول كتاب النذور .

والجواب عن استدلاله بدخوله في عموم نذره (فجاز أن ينعقد على خصوص النذر ، فكذلك ما اختلفنا فيه فدخل في عموم نذره (ز) ولا ينعقد عليه خصوص نذره .

وأما الجواب عن استدلاله بنذر الملاة في الدار المغصوبة فيحتمل انعقاد نذرة (وجهين) (ح)

أحدهما (ط) : أنه باطل فسقط الاستدلال به
والثاني : أنه صحيح ، ويصليها في غير المغصوبة ، ويجزئه أن صلاها في المغصوبة .

والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن تعيين الزمان في الصيام المنذور لازم ، وتعيين المكان في الصلاة المنذورة غير لازم .

والثاني : ما أجمعنا عليه من أنه لو نذر صوم يوم مطلق فصامه في يوم عيد لم يجزه ، ولو نذر صلاة مطلقه فصلاها في دار مغصوبة أجزأته .

(ز) مابين قوسين ساقطه من نسخة (م) وثابت في الاصل

(ج) مابين قوسين ساقطه من نسخة (م) وثابت في الاصل

(ط) هكذا في الاصل وفي نسخة (م) وحيث قلنا انه باطل سقط الاستدلال به .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولو قال : لله على أن أحج عامي
هذا فحال بينه (وبينه) (أ) عدو ، أو سلطان فلا قضاء عليه ، وإن حدث
به مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان قضاءه (ب) (١)
الحج المنذور ضربان مطلق ، ومعين .

فأما المطلق فهو أن يقول : ان شفى الله مريض فلله على أن أحج ، ولا يعيــن
عام حجه ، فإذا شفى الله مريضه وجب عليه الحج ، لوجود شرط النذر ،
ولا يتعين في وجوبه وجود الزاد والراحلة ، وفي اعتبار وجودهما في أدائه
وجهان حكاهما ابن أبي هريرة :

أحدهما : يعتبر وجودهما في الاداء ، لانهما من شرائط الامكان .
والوجه الثاني : لا يعتبر وجودهما في الاداء ، لأنه قد كان قادرا على استثنائه
في نذره ، وهو قول من لا يطرح الغلبة في الايمان ، فلم يطرحها في النذور ،

- (أ) ما بين قوسين ساقط من الاصل ونسخة (م) وثابته في المختصر المطبوع
(ب) هكذا في الاصل والمختصر المطبوع وفي نسخه (م) (قضى)

- (١) مختصر المزني ٢٣٩/٥
واسنى الطالب ٥٨٦/١ ومغنى المحتاج ٣٦٥/٤
ونهاية المحتاج ٢٣٠/٨ وتحفه المحتاج ٩٠/١٠ وفيه قال (ولو قال :
ان شفى الله مريض فلله على أن أحج ، فشفى وجب عليه الحج ، ولا يعتبر
في وجوبه وجود الزاد والراحلة ، وهل يعتبر وجودهما في أدائه ؟
ظاهر المذهب انه يعتبر ، وقيل : لا يعتبران ايضا ، لأنه كان قادرا
استثناء ذلك في نذره
وشرح المنهاج ، للجلال ٢٩٣ / ٤

وفى وجوب تعجيله على الفور وجهان مضيئا (١) .

واما المعين ، وهو أن يقول : ان قدم غائبي ، فله على أن أحج في عامي هذا ، فلا يخلوا قدوم غائبه أن يكون قبل وقت الحج في عامه أو بعده ، فإن قدم بعد عامه سقط ، ولم يجب عليه ، لانقضاء وقته . وان قدم قبل حج عامه فعلى ضربين .

أحدهما : أن يكون الوقت متسعا لحجة ، فقد لزمه النذر ، وتعين عليه في عامه الحج ، لأمكان أدائه فيه .

والضرب الثاني : أن يضيق الوقت عن امكان الحج في عامه لقصور زمانه ، ففي لزوم نذره ووجوب الحج عليه وجهان :

أحدهما : لا يلزمه النذر .

والثاني : يلزمه النذر ، ووجب عليه الحج ، ويقضيه بعد عامه ، لانه قد كان قادرا على استثنائه في نذره ، وهو قول من لا يطرح الغلبة ، كما ذكرناه من الوجهين في وجود الزاد والراحلة .

(١) انظر : المسألة رقم (٢) (ثم عليه قضاء حجة النذر بالفوات كما يلزمه ان يقضى بالفوات حجة الاسلام وفي زمان قضائه وجهان : أحدهما : على التراخي كأصل النذر الثاني : على الفور في عامه الآتي لان احرامه بما فات قد عجل قضاء الفوات .

فصل ٢١ :-

فاذا تقرر ما ذكرناه وجب عليه الحج في عامه لتعيينه في نذره، فإن حج فيه أجزاءه، وإن تأخر عنه فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون تأخره لغير عذر (١) فعليه قضاؤه في العام الثاني ، ولا يجوز له تأخير عنه / لأن فرضه مستحق على الفور دون التراخي .

والضرب الثاني : أن يؤخره عن عامه لعذر، فعلى ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يموت قبل وقت حج عليه لموته قبل وقت الاداء فصار كموت المرنى قبل الحول ، وموت المصلى قبل الوقت .

والقسم الثاني : أن يؤخره باحصار (٢) سلطان قاهر أو عدو غالب فحكم الاحصار في حجة الاسلام .

- (١) بأن ضاق الوقت عن امكان الحج في عامه لقصور زمانه وقلنا بلزوم الوفاء بالنذر
- (٢) الاحصار في اللغة : المنع يقال : حصره العدو حصرا احاط به ومنعه من المعنى لأمره
- وشرعا : المنع من النسك ابتداء ١٤١٦ ، او دواصلا كلا أو بعضا، وأسباب الحصر ستة . العدو ، والمرض ، والسيادة ، والزوجيه والاصلية ، والدينية .
- وعليه يكون الاحصار عاما إذا كان المنع موجها له ولغيره ، وخاصا إذا كان المنع موجها له خاصة .
- انظر : المصباح المنير ١٣٨/١ وحاشية قليوبي ١٤٦/٢
- وتحفة المحتاج وحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ٩/ ١٠

إن كان عاما سقط به القضاء ، وان كان خاصا ففي سقوط القضاء قولان (١)
 فأما حكم الاحصار في حجة النذر فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين (٢) :
 أحدهما : وهو قول أبي حامد الاسفراييني ، أنه على حكمة في حجة الاسلام ان
 كان عاما سقط عنه القضاء ، وان كان خاصا فعلى قولين :
 والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبين هريرة أنه على العكس (أ) في
 حجة الاسلام ، فان كان الاحصار خاصا وجب به القضاء ، وإن كان عاما فعلى
 قولين ، وهذا أشبه ، لان حجة النذر أغلظ .
 والقسم الثالث : أن يؤخره لعذر يعود اليه من مرض ، أو نسيان ، أو تلف
 مال ، أو خطأ عدد ، أو ضلال طريق ، فالقضاء واجب عليه ، لاخصاص
 الاعذار به ، كما لايسقط عنه صيام رمضان بمرفه ، واعذاره مع امكان
 استثنائها في نذره .

(أ) هكذا في نسخه (م) وفي الاصل (على العلتين) وهو خطأ .

(١) انظر : المجموع ٣٠٥/٨ (الحصر قربان عام وخاص . . فالخاص هو
 الذي يقع لواحد أو شذمه من الرفقه ، فينظر : إن لم يكن المحصور
 معذورا فيه كمن حبس في دين يمكنه أدائه فليس له التحلل بل عليه
 أداء الدين والمعنى في الحج . . فان فاتته الحج وهو في الحبس كان
 كغيره ممن فاتته الحج بلا احصار . . وان كان معذورا كمن حبسه السلطان
 ظلما أو بدين لايمكنه أدائه فطريقان المذهب - وبه قطع العراقيون
 بجوز له التحلل ، لانه معذور (والثاني) حكاه الخراسانيون في
 قولان :

أصحهما : جواز التحلل والثاني لا لانه قادر والصواب الجواز

(٢) انظر المجموع ٤٩٤ / ٨ - ٤٩٥

مسألة ١٤ :-

قال الشافعي رضي الله عنه : ولو قال : لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فقدم ليلا ، فلا صوم عليه ، وأحب لو صام صبيحته ، ولو قدم نهارا هو فيه صائم تطوعا كان عليه قضاؤه ، لانه نذره ، ويحتمل القياس أن لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح أن يكون فيه صائما عن نذره (١) قال المزني : الفصل

ح - وفي انعقاد هذا النذر اذا قال : لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان قولان :

- أحدهما : أن نذره باطل غير منعقد لامرين .
- أحدهما : أن تقديم النية في صيام النذر مستحق في الليل ، ولا يجوز تقديمها قبل العلم بوجوبه .
- والشأنى : أن قدومه فيه يمنع من اجراء الصوم قبله ، وقد مضى من النهار بعضه ، فلم يجز لتقدمه ، وبقاء بعضه فلم يصح موم بعضه ، وهذا تعليل ابن أبي هريرة ، فلهذين التعليلين بطل نذره ولم يلزمه

(١) تكهله مختصر المزني (قال المزني : يعني انه لا صوم لنذره الا بنية قبل الفجر ، ولم يكن له سبيل الى أن يعلم أن عليه صوما الا بعد مقدمه .

قال المزني : قضاؤه عندي أولى به ، قال المزني : وكذلك الحج اذا أمكنه قبل موته . فرض الله عز وجل موم شهر رمضان بعينه ، فلم يسقط يعجزه عنه بمرفه ، قال المزني رحمه الله : قال الله (فعده من أيام اخر) البقرة آيه ١٨٤ - ١٨٥ واجمعوا على أنه لو اغمى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه ، أن عليه قضاءه ، والنذر عنده واجب فقضاؤه إذا أمكنه ، وان ذهب وقته واجب ، وقد قطع بهذا القول في موضع آخر .

قال الشافعي : ولو أصبح فيه صائما من نذر غير هذا أحببت ان يعود لصومه ، لنذره ويعود لصومه لقدم فلان) انظر : مراجع هذه المسألة فيمالي : مختصر المزني ٢٣٩/٥ - ٢٤٠ مغنى المحتاج ٣٦١/٤ وتحفه المحتاج ٨٥/١٠ والمجموع ٤٨٤ - والام ٨٩/٢

قضاؤه ، كمن نذر صيام الايام المحرمة •
والقول الثانى : وهو الأصح واختاره المرنى : أن نذره منعقد وقضاؤه
واجب لأمرين :

أحدهما : ما استدل به المرنى (١)
والثانى: انه نذر انعقد على استقبال صيام فى زمان يجوز فيه الصيام ،
فصار كسائر الايام ، وعلى هذا يكون التفريع •
فإن قدم بفلان ميتا ، سقط فرض الصيام ، لعدم الشرط ، وإن قدم فلان
حيا ، لم يخل مقدمه من أن يكون ليلا او نهارا ، فإن قدم ليلا سقط فرض
الصيام ، لأنه لما علقه باليوم مار النهار شرطا فى وجوبه • وذهب بعض
الفقهاء (٢) الى وجوب الصيام عليه فى غده ، تعليلا بأن العرب تعبـر
بالليالى عن الايام وعن الايام بالليالى (٣) لذلك استحباب الشافعى أن يصوم

(١) كتب العبارة فى الاصل ونسخه (م) هكذا (تعبـر بالليالى عـن
الايام وعن الليالى بالايام) والصواب ما اثبتناه •

(١) انظر : كلام المرنى السابق المنقول فى الهامش (يعنى انه لا صوم
لنذره الابنية قبل الفجر ولا سبيل الا ان يعلم أن عليه صوما لا بعد
مقدمه •• الخ)

(٢) انظر : مغنى المحتاج ٣٦٢/٤
وتحفه المحتاج ٨٥ / ١٠

صبيحة ليلته ، ولو قدم نهارا لم يخل حال الناذر (١) أن يكون فيه صائما أو مفطرا ، فان كان فيه مفطرا فيستحب له أن يمسك بقية يومه ، وان لم يجب عليه الامساك ، كالمسافر اذا قدم في يوم قد اضطر فليس أوله استحبابا له أن يمسك في بقيته ، وان لم يجب عليه الامساك ، وان كان الناذر في يوم القدوم صائما ، لم يخل صومه من ثلاثة اقسام : أحدها : أن يكون تطوعا فيكون فيه على حكم تطوعه ، ولايجزئه عن نذره ، وفي انحتام صيامه عليه وجهان :

أحدهما : ينحتم صومه عليه ، لانه قد كان عندالله تعالى مستحقا في نذره والوجه الثاني : لاينحتم صومه عليه ، ويكون على اختياره فيه ، وهو اظهر اعتبارا بما انعقدت نيته عليه من تطوعه .

(١) قال في المجموع ٤٨٥/٨ (وان قدم نهارا فللناذر أربعة أحوال : أحدها : أن يكون مفطرا ، فيلزمه أن يصوم عن نذره يوما آخر . الخ والحال الثاني : أن يقدم فلان والناذر صائم عن واجب من قضا أو نذر ، فيتم صاهو فيه ، ويلزمه صوم يوم آخر لهذا النذر . . . واستحب الشافعي ، والاصحاب ، أن يعيد الصوم الواجب الذي هو فيه ، لأنه بان أنه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم فلان . والحال الثالث : أن يقدم وهو صائم تطوعا ، أو غير صائم وهو ممسك وهو قيل زوال الشمس فيبني على أنه يجب الصوم من أول النهار أم من وقت القدوم ان قلنا بالأول : لزمه صوم يوم آخر ، ويتسحب ان يمسك بقية هذا النهار وان قلنا بالثاني : يبني على جواز نذر صوم بعض ان جوزناه نوى اذا قدم وكفاه ذلك . الخ و الحال الرابع : ان يقدم فلان يوم العيد او في رمضان فهو كما لو قدم ليلا .

والقسم الثانى : أن يكون صيامه عن فرض واجب عليه فهو على ضربين
أحدهما : أن يكون فرض صيامه متعينا فى يومه وذلك صيامان :
أحدهما : فرض رمضان .

والثانى : لنذر تقدم منه تعين عليه فى يومه ، فيستكمل صوم يومه عن
فرضه الذى دخل فيه ، ولا يجب عليه قضاؤه لعدم استحقاقه ، ويستحب لسو
أعاده ، ولا يكون فرضه مشتركا ، وعليه قضاء نذره المنقول فيصوم يومين
فرضا يوما ، ويوما مستحبا .

والضرب الثانى : أن يصومه عن فرض لم يتعين فيه كقضاء رمضان ، وصوم
الكفارة ، فعليه اتمامه عن فرضه الذى نواه ، وفى وجوب قضاؤه عن ذلك
الفرض وجهان .

أحدهما : وهو قول أبى اسحاق المروزي ، يلزمه قضاءه ولا يجب عليه الدخول
فيه عن نية انعقدت به ، ثم عليه أن يقضى صوم نذره ، ويصوم على قول
أبى على بن أبى هريرة ثلاثة أيام ، يوما عن فرضه ويوما عن نذره ويوما مستحبا .

والقسم الثالث : أن يصوم عن نذره فى يوم القدوم وهو على ضربين :
أحدهما : أن لا يعلم بقدومه فيه فلا يجزئه صيامه عن نذره ، لعدم علمه
كما لا يجزئه صيام يوم الشك مع عدم علمه .

والضرب الثانى : أن يكون قد علم أنه سيدخل فيه لقربه منه . وفى إجزائه
وجهان :

أحدهما : وهو قول أبى اسحاق المروزي ، أنه يجزئه ، لأنه قد نواه عن علمه
والثانى : وهو مقتضى تعليل ابن أبى هريرة ، أنه لا يجزئه ، لأنه قد
مام اوله قبل مقدمه ، ولأنه قد يجوز أن يتاخر عنه مع الاختيار منه
فلا يصير عالما بمقدمه .

مسألة ١٥ :-

قال الشافعي رضي الله عنه : ولو قال : لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا ، فقدم يوم الاثنين فعليه أن يصوم كل اثنين مستقبله إلا أن يكون يوم فطر أو اضحى أو تشريق فلا يقضيه ، وقال في كتاب الصوم عليه القضاء ، قال المزني : لأقضاء شبه بقوله (١) الفصل

ج- إذا عقد نذره على صيام اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين كان نذره في الاثنين (٢) لمستقبله منعقدا ، لا مكان صيامها ، وفي انعقاده في الاثنين الذي قدم فيه فلان قولان (٣) على ما قدمناهما ، فيصير صوم الاثنين مستحقا بنذره ، فإن منعه عن صيامه في النذر عذر ، فالاعذار المانعه منه خمسة .

(١) لأنها ليست بوقت لصوم عنده لغرض ، ولالغيره ، وكذلك لا يقضى نذر معصية ،

انظر المختصر ٢٤٠/٥ والام في الصيام باب احكام من افطر في رمضان ٨٩/٢ وفيه قال (ومن نذر ان يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر افطر وقضاه) وقال الربيع : (وقد قال الشافعي مره : من نذر صوم يوم يقدم فلان فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء)

(٢) ومغنى المحتاج ٣٦٠/٤ وتحفه المحتاج ٨٥/١٠ قال في المجموع ٤٨٢/٨ (قولوا اثنين ، الصواب اثنان بحذف النون) وقال في مغنى المحتاج ٣٦٠/٤ (لكن في الصحاح أن يوم الاثنين لا يثنى ، ولا يجمع فان احببت أن تجمع له لانه صفه للواحد قلت اثنين ٠٠ الخ)

(٣) احدهما : أن نذره باطل غير منعقد والثاني : وهو لاصح أن نذره منعقد انظر : المسألة رقم ١٤

أحدهما : فرض رمضان ، لأن فيه من الإثنين ما قد استحق صيامه عن فرضه ، فخرج من (أ) جملة نذره ، فيلزمه صيام الإثنين رمضان عن رمضان ، ولا يجوز له أن يصومها عن نذره ، ولا يلزمه قضاؤها عن النذر ، لاستثنائها بالشرع مع احاطة العلم بوجودها فيه ، فإن صامها عن نذره لم تكن نذرا ولا فرضا ، ولزمه قضاؤها عن الفرض دون النذر .

والعذر الثاني : أن يصادف بعض الإثنين ما يحرم صيامه من العيدين وأيام التشريق فلا يجوز له صيامه عن النذر كما لم يجز له (ب) أن يصومه عن غير النذر ، وفي وجوب قضاؤه عن نذره قولان

أحدهما : وهو الاظهر المنصوص عليه في النذور ، واختاره المزني أنه لا يلزمه قضاؤها لامرين .

- أحدهما : لأن الشرع قد استثناه فصار كإثنين رمضان .
- والثاني : لأنه صادف أيام التحريم فصار نذر معصيه .
- والقول الثاني : نص عليه في كتاب الصيام أن عليه قضاؤه ، لأن نذره قد انعقد على طاعة ، وقد كان يجوز أن لا يصادف أيام التحريم فلزم قضاؤه لانعقاد النذر وفارق الإثنين رمضان التي لا ينفك منها .
- والعذر الثالث : المرض المانع من صيامه بالعجز ، فعليه القضاء ، لأن ماوجب بالنذر معتبر بما وجب بالشرع ، فلما لم يسقط بالمرض قضاء ماوجب من شهر رمضان ، لم يسقط له قضاء ما وجب بالنذر .
- والعذر الرابع : الجنون الطارئ عليه ، فيسقط به قضاء النذر ، كما يسقط به قضاء الفرض .
- والعذر الخامس : الإغماء فلا يسقط قضاء النذر به ، كما لا يسقط به قضاء الفرض .

(أ) هكذا في نسخة (م) وفي الاصل (عن)
 (ب) (له) ساقطه من الاصل وثابته في نسخه (م)

مسألة ١٦ :-

قال الشافعي : ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامها وقضى كل اثنين فيهما ، ولا يشبه شهر رمضان ، لان هذا شيء أدخله على نفسه ، بعد ما وجب عليه صوم الاثنان وصوم شهر رمضان أوجبه الله تعالى عليه لشيء أدخله على نفسه (١) .

ج - اذا اجتمع عليه صوم الاثنان عن نذر ، وصوم شهرين متتابعين عن نذر صام الاثنان الشهرين المتتابعين عن كفارته دون نذره ، لان قضاء اثنان نذره ممكن ، وقضاء تتابع صيامه بغير الاثنان غير ممكن ، وما أمكن معه أداء الحقين كان أولى من إسقاط أحدهما بالآخر ، فإذا فعل هذا وصام اثنان الشهرين عن كفارته حتى تتابع شهرا صيامه أجرأته عن الكفارة ، وان كان صيام اثنان مستحقا عن غيرها ، لما قدمنا من التعليل ، فأما قضاء اثنان عن النذر فمعتبر باسبغهما وجوبا ، فان تقدم وجوب النذر على وجوب الكفارة ، وجب عليه ان يقضى اثنان الشهرين عن نذره ، لانه أدخل على نفسه بايجاب الكفارة ما منعه من صيام النذر كالفطر بعذر أو غير عذر ، فان تقدم وجوب الكفارة على وجوب النذر ، ففي وجوب قضاء اثنان الكفارة وجهان :

أحدهما : لا يلزمه قضاؤها لتقدم استحقاقها عنه كأثنان رمضان والوجه الثاني : يلزمه قضاؤها بخلاف اثنان رمضان ، لانه ادخل وجوب الكفارة على نفسه ، وقد التزم بالنذر اثنانها فيقضيها (أ) لان الشرع لم يستثنها ، وصيام رمضان أوجبه الله تعالى عليه فلم يقض اثنانها ، لان الشرع قد استثنائها .

(أ) في الاصل ونسخه (م) (فقضاها) واثبتناه مناسب لسياق الكلام .

(١) انظر : مختصر المزننى ٢٤٠/٥
انظر : المراجع التي ذكرت في أول المسألة رقم ١٥

مسألة ١٧ :-

قال الشافعي : ولو كان النذر امرأه فهي كالرجل تقضى كل ما مر عليها من حيضها (١)

ح - أما حيضها في شهرى الكفاره فلا يمنع من تتابعها ، لأن عاداتها في الحيض تمنع من صيام شهرين متتابعين بغير حيض ، ولذلك لو نذرت صيام شهرين متتابعين لم يقطع الحيض تتابع الصيام في نذرها ، كما لم يقطع تتابعه في كفارتها ، وعليها أن تقضى أيام حيضها في صيام الكفاره متابعه كما كان عليها متابعه الأداة . وفي وجوب قضاؤها في صيام النذر قولان (٢) :

أحدهما : تقضى أيام حيضها في النذر ، كما قضتها في الكفاره .
والقول الثانى : ليس عليها قضاؤها في صيام النذر ، وان وجب عليها قضاؤها في صيام الكفاره ، لوجوب الكفاره بالشرع ووجوب النذر بالشرط .

(١) مختصر المزنى ٢٤٠/٥ ومغنى المحتاج ٣٦٠/٤

المجموع ٤٨٠/٨ وتحفه المحتاج ٨٤/ ١٠

(٢) قال في مغنى المحتاج ٣٦٠/٤ (وتقضى المرأة في نذرها صوم الاثنى زمن حيض ونفاس ، واقع في الاثنى في الاظهر ، لانها لم تتحقق وقوعه فيه فلم تخرج من نذرها ، والثانى المنع كما في العيد ، ويؤخذ من الروضه كأصلها ترجيحها)

وقال في المجموع ٤٨٣/٨ (ولو صدر هذا النذر عن امرأه ، وفطرت الاثنى بحيض او نفاس فالمذهب ان القضاء على القولين كالعيد وبهذا قطع الجمهور ، قيل : يجب قضاؤه قطعا ، لان واجبه شرعا يقضى وهو رمضان ، فكذا بالنذر والصحيح الاول .

فأما إذا لزمها صيام كل اثنين بالنذر ، فحاضت في يوم الاثنين ، فهى
 بالحیض مفطرة لايجزئها أمساکها فيه عن النذر ، لان الصوم في الحيض معصية
 والصحيح أن عليها قضاؤه عن نذرها ، كما كان عليها قضاء أيام حیضها
 في فرض رمضان ، ليكون حكم النذر محمولا على موجب الشرع ، وقد خرج
 بعض أصحابنا قولا آخر ، أنها لاتتقضيه كما لاتتقضى إذا صادف أيام العيد
 والتشريق ، وهذا التخرج غير صحيح ، لأن تحريم العيدين والتشريق عام
 في جميع الناس ، وتحريم الحيض خاص فيها دون غيرها فافترقا .

مسألة ١٨ :-

قال الشافعي : ولو قالت : لله على أن أصوم أيام حيض فلا يلزمها شيء ، لأنها نذرت معصية ، قال المزني : وهذا يدل على أنه لا يقضى نذر معصية (١)

ح - أما إذا نذرت أن تصوم أيام حيضها فهو معصية لا ينعقد به نذر ، ولا يلزم به قضاء ، كالنذر في صيام الأيام المحرمة (٢) وقد وافق أبو حنيفة على أيام الحيض (٣) ، وإن خالف في أيام التحريم ، وحديث عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية الله ، ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم (٤) .

(١) مختصر المزني ٢٤٠/٥ والام ٦٤/٧
والمجموع ٤٨٦/٨ والفصل رقم ٢٠

(٢) العيدان وأيام التشريق الثلاثة

(٣) بدائع الصنائع ٨٢/٥ " ومن شرائط المنذور به أن يكون متصور الوجود في نفسه شرعا ، فلا يصح النذر بما لا يتصور وجوده شرعا كمن قال : لله تعالى على أن أصوم ليلا ، أو نهار أكل فيه ، وكالمراه إذا قالت على أن أصوم أيام حيض ، لأن الليل ليس محل الصوم والاكل مناف للصوم حقيقة ، والحيض مناف له شرعا إذ الطهارة عن الحيض والنفس شرط وجود الصوم الشرعي "

(٤) الحديث سبق تخريجه ()

عام في الأمرين ، ولو نذرت أن تصوم أيام استحاضتها (١) كان نذرا صحيحا ،
 لإباحة الصيام في الاستحاضه ، وإن حرم في الحيض ، ولو نذرت أن تصوم
 أيام نفاسها لم يجز ، لأن الصوم فيه حرام كالحيض ، ولو نذرت أن تصوم
 عدد أيام حيضها صح النذر ، ولزمها الصوم ، لأنها جعلت أيام الحيض
 مقدارا ، ولم تجعلها زمانا .

(١) الاستحاضه : دم عله يسيل من عرق من أدنى الرحم يقال لــــه
 العاذل بالذال المعجمه ... الخ
 حاشية قليوبي ٩٨/ ١

فصل ٢٢ :-

فأما إذا نذر الصلاة في الاوقات المنهى عنها كمن نذر أن يملأ بعد الصبح ، وقبل ارتفاع الشمس ، وعند قائم الظهيرة ، وقبل الزوال وبعد العصر ، وقبل غروب الشمس ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النذر باطل ، لا ينعقد بوفاء ولا قضاء ، لان الصلاة فيها مع النهى معصية ، والنذر لا ينعقد بمعصية .

والوجه الثانى : أن النذر صحيح ينعقد على الوفاء بالصلاة في هذه الاوقات فيملأ فيها ولا يقضى لتوجه النهى الى ما لاسبب له من الصلوات (١) .

والوجه الثالث : أن النذر صحيح ، ينعقد بالقضاء دون الوفاء ، فيلزمه أن يصليها في غير هذه الاوقات ، ولا يجوز أن يصليها فيها ، ليفى بالنذر ، ويسلم من المعصية .

(١) نهاية المحتاج ٢٢٣/٨
المجموع ٤٥٣/٨ - ٣٥٤

فصل ٢٣ :-

واذا بطل نذر المعصية ، فمذهب الشافعي (١) انه لا شيء على الناذر

فيه .

قال الربيع : وفيه قول آخر عليه أن يكفر عن نذر المعصية كفارة يمين ، لان الزهري (٢) روى عن أبي سلمه (٣) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين (٤) ، وهذا التخرج من الربيع ليس يقول الشافعي : وانما قاله تخريجا عن نفسه ، لأن غيره لم يحكه عنه ، ولا وجد في شيء من كتبه ، ولاتقتضيه أصول مذهبه ، وكان الربيع إذا ألزم شيئا قال : وفيه قول آخر : لقصوره عن الانفصال عنه ، وانما يؤخذ بروايته دون تخريجه ، وتأويل الحديث على مذهب الشافعي أن يحمل على نذر الأيمان التي يخبر فيها بين الوفاء والتكفير (٥) ، ولا يحمل على نذر الجزاء والتبرر .

(١) انظر : المراجع التاليه

الام ٦١/٧ ونهاية المحتاج ٢٢٣/٨

واسنى المطالب ٥٧٧/١

(٢) سبق الترحمه له .

(٣) ابو سلمه عبد الله بن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي كان قديما الاسلام ، وهاجر الى الحبشه ثم الى المدينه وشهد بدرا وأحد وجرح بها ثم اندمل جرحه ، ثم انتقض جرحه ومات منه - انظر : الاسماء واللفات ٢/٢٤٥

(٤) سبق تخريج هذا الحديث اول كتاب النذور

(٥) انظر : الفصل رقم (١)

وشرح المنهاج ٢٨٩/٤

فصل ٢٤ :-

فأما المرنى : فإنه جعل بطلان نذرها إذا نذرت أن تصوم أيام
حيضها دليلا على أنه لا يلزمها في نذر صيام يوم الاثنين أن تقضى
ما وافق أيام الحيض ، وأيام التحريم ، وهذا استدلال فاسد ، لان نذر
الاثنين انعقد على طاعة ، فجاز أن يلزم فيه القضا ، ونذر الحيض ،
وأيام التحريم ، انعقد على معصية ، فلم يلزم فيه القضاء ، لافتراق
حكم العقدين .

مسألة ١٩ :-

قال الشافعي : وإذا نذر الرجل صوما ، أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ، ركعتان ومن الصوم يوم (١) .

ج - أما إذا نذر عددا من صلاة أو صيام ، لزمه العدد الذي قاله أو نواه .
فأما إذا أطلق نذره ولم يذكر عددا ولا نواه ، وقال : لله على صوم أو صلاة لزمه صيام يوم واحد ، لأنه يستحق شرعا فاستحق نذرا ، ولو قيل يلزمه صيام ثلاثة أيام كان مذهبنا (٢) ، لأنه أقل صوم ورد في الشرع نضا .
فأما الصلاة ففيما يلزمه منها قولان :

أحدهما : وهو الأصح نقله المزي والربيع ، يلزمه منها ركعتان لأنها أقل الصلوات المفروضات .

(١) انظر مراجع هذه المسألة فيما يلي

مختصر المزي ٢٤٠/٥ ولام ٦٤/٧

شرح المنهاج ، للجلال ٢٩٥/٤ ونهاية المحتاج ٢٣٣/٨

(٢) قال في مغنى المحتاج ٣٦٨/٤ (وان نذر صوما مطلقا من غير تعرض لعدد ولانية - فيوم ، لان الصوم اسم جنس يقع على الكثير والقليل ، والصوم لا يكون اقل منه ، والمتيقن يوم ، فلا يلزمه اكثر منه ، وان قيل ينبغي ان لا يكتفى به ، إذا حملنا النذر على واجب الشرع ، فان اقل ما وجب بالشرع صيام ثلاثة أيام اجيب بمنع ذلك ، بدليل وجوب يوم في جزاء الصير ، وعند افاقه المجنون ، وبلوغ الصبي طلوع فجر آخر يوم من رمضان .

والقول الثاني : تفرد الربيع (١) بنقله تلزمه ركعة واحدة ، لان أقل الوتر ركعة واحدة ، ولا اعتبار بهذا التعليل ، لان الفرض أصل والوتر تبع ، فوجب الحاقه بالاصل دون التوابع .

(١) الام ٦٤/٧ (واذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ، لان هذه أقل ما يكون من الصلاة والصوم .
 قال الربيع وفيه قول آخر يجرئه ركعة واحدة ، ذلك أنه يروى عن عمر انه تنقل بركة ، وان الرسول صلى الله عليه وسلم اوتر بركة بعد عشر ركعات ، وأن عثمان اوتر بركة
 قال الربيع : لما كانت ركعة صلاة ، ونذر ان يصلى ولم ينو عددا فصلى ركعة كانت صلاة بما ذكرنا)

فصل ٢٥ :-

واذا نذر صلاة ركعتين في موضع بعينه (١) فهو على ثلاثة أقسام :
أحدها : ما لا يتعين عليه فعل الصلاة فيه ، ويكون مخيراً بين الصلاة فيه وفي غيره ، وهو إذا نذر أن يصلي في مسجد البصرة ، جاز أن يصلي في مسجد الكوفة ، ولو نذر أن يصلي في مسجد الكوفة ، جاز أن يصلي في مسجد البصرة ، لأن الصلاة في كل واحد منهما كالصلاة في الآخر وهذا متفق عليه .

والقسم الثاني : ما يجب عليه أن يصلي نذره فيه ، ولا يجزئه في غيره ، وهو المسجد الحرام المختص بوجوب الفضل في الشرع .
وقال أبو حنيفة (٢) لا تلزمه الصلاة فيه ، ويجوز أن يصليها في غيره ، كما لو نذر أن يصلي في جامع البصرة ، أو الكوفة ، لأنه ليس يلزم في الشرع الصلاة في موضع بعينه ، فلم يلزم في النذر .
ودليلنا : قول الله تعالى ﴿ وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ﴾ (٣) فكان على عمومته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من نذر نذراً يطيقه فليف به ، ومن نذر نذراً أسماه فعليه الوفاء به (٤)

-
- (١) انظر مغنى المحتاج ٣٦٧/٤ ونهاية المحتاج ٢٣٣/٨
(٢) المبسوط ، للسرخس ١٣٢/٣
(٣) آية ٩١ سورة النحل
(٤) سنن أبي داود في الإيمان والنذر ، باب من نذر نذراً لا يطيقه
والباب الذي يليه ٢٤١/٣ وسنن ابن ماجه ، في الكفارات ، باب من نذر نذراً ولم يسمه ٦٨٧/١ ونيل الاوطار ٢٧٦/٨ - ٢٨٠
ارواء الغليل ٢١٠/ ٨

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي وصلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه (١) ، فجعل الصلاة في المسجد الحرام ، كمائة ألف صلاة في غيره فصار النذر للصلاة فيه ، كالناذر لمائة ألف صلاة ، فلم يجره عنها صلاة واحدة ، وبهذا المعنى فارق نذر الصلاة في غيره ، لأنه لأفضل لغيره من المواضع على غيره .

والقسم الثالث : ما اختلف قوله في وجوب الصلاة فيه وهو إذا نذر أن يصلي في المسجد الأقصى أو في مسجد المدينة ، ففي وجوب الصلاة فيه قولان ، بناء على اختلاف قولي الشافعي في وجوب النذر بالمشي إليهما (٢) أحدهما : أنه واجب كالحرم فعلى هذا يلزمه الصلاة فيهما ، كما تلزمه الصلاة في الحرم .

والقول الثاني : لا يجب كما لا يجب نذر المشي إلى غيرهما من بلاد الحل ، فعلى هذا لا يلزمه الصلاة فيهما ويجوز أن يصلي في غيرهما من البلاد .

(١) مسند الامام احمد ٥/٤ وتحفه ابن الملقن ٥٦٥/٢ .

(٢) انظر : الفصل رقم ٤

فصل ٢٦ :-

واذا نذر أن يملأ ركعتين في زمان بعينه (١) فهو على ضربين — أحدهما : أن يجعله أجلاً لوقت النذر فيستحق فعل الصلاة فيه . كقوله : لله على أن أصلي في أول الشهر المقبل ، فإن صلاها فيه فقد أراها ، وإن صلاها بعده فقد قضاها ، وإن صلاها قبله لم تجزه ، لأنه يميز قبل الوجوب تطوعاً ، كالمفروقات قبل دخول وقتها ، وهذا بخلاف الحج المنذور في جواز تقديمه في أحد الوجهين ، لجواز تقديم الحج قبل وجوبه . والضرب الثاني : أن يقصد به تفضيل ذلك الزمان (أ) على غيره فهو — على ضربين :

أحدهما : أن لا يكون له فضيلة على غيره ، كقوله : لله على أن أصلي في يوم السبت فيجوز له أن يملأ في يوم الأحد ، لأنه الأفضلية للسبت عليه .

والضرب الثاني : أن يكون له فضيلة على غيره ، كقوله : لله على أن أصلي ليلة القدر ، فهي أفضل من غيرها ، كما قال الله تعالى ﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾ (٢) فعلى هذا يلزمه أن يملأ في ليلة القدر ، ولا تجزئه الصلاة في غيرها ، وليلة القدر في العشر الآخر من رمضان ، وهي لاتتعين قطعاً في إحدى ليالي العشر ، فيلزمه أن يصليها في كل ليلة من ليالي العشر ليصادفها في أحد لياليه ، كمن نسي صلاة من خمس صلوات لا يعرفها قضى جميعها ، ليكون مؤدياً لها ، فإن لم يملأها في العشر كله لم يقضها الا في مثله .

(أ) هكذا في نسخه (م) وفي الاصل (المكان) وهو خطأ

(١) ففي المحتاج ٣٧١/٤ - والمجموع ٤٧٣/٨

(٢) آية ٣ سورة القدر

مسألة ٢٠ :-

قال الشافعي : وإذا نذر أن يعتق رقبة فأى رقبة أعتق أجزاءه (١) .

ح - أما إذا نذر عتق رقبته معينه وجب عليه عتقها بنذره ، ولا يجوز أن يعدل عنها الى عتق غيرها ، وإن كانت أفضل منها ، وسواء أجزأت في الكفارة ، أو لم تجز ، لأن العتق حق قد تعين لها بالنذر ، ولا يجوز له بيعها بعد وجود شرط النذر ، ويجوز له بيعها قبل وجود الشرط ، كقوله : إن شفى الله مريضاً فله على أن يعتق عبدي سالماً ، فله بيعه قبل شفاء مريضه ، لأن عتق لم يجب ويسقط النذر إن شفى مريضه لخروجه عن ملكه ، ولا يلزمه عتق غيره ، ولا يجوز له بيعه بعد شفاء مريضه ، لوجوب عتقه ، وإن باعه بطل بيعه .

فأما إذا أطلق النذر (١) ، ولم يعينه ، وقال لله على أن أعتق رقبة ففيه وجهان :

أحدهما : يجرئه عتق أى رقبته شاء ، مما يجرى في الكفارة أولاً يجرى ، وهو المنصوص عليه هاهنا ، لأن اسم الرقبه ينطلق عليها مع اختلاف أحوالها فروعى ما انطلق عليه الاسم .

(١) مختصر المزنى ٢٤٠/٥ ولام ٦٤/٧
 وشرح المنهاج ، للجلال ٢٩٥/٤ ومغنى المحتاج ٣٦٩/٤
 نهاية المحتاج ٢٣٤/٨

(٢) مغنى المحتاج ٣٦٩/٤ (وإن نذر عتقا ، وأطلق فعلى الأول المبنى على السلوك بالنذر واجب الشرع يلزمه رقبته تجزى في الكفارة ، بأن تكون مؤتمنه سليمه من عيب يخل بعمل أو كسب .
 وعلى الثانى : عيب على السلوك بالنذر مسلك جائز الشرع يكفيه رقبته ولو معيبة وكافره ، لأن الاصل براءة الذمة ، فاكتفى بما ينطلق عليه الاسم ، لأن الشارع متشوف الى فلك الرقاب من الرق)

مسألة ٢١ :-

ولو قال رجل لآخر : يميني في يمينك فحلف فاليمين على الحالف دون صاحبه قال المزني : فقلت له : فان قال يميني في يمينك بالطلاق فحلف أعليه شيء فقال : لا اليمين يمين الحالف دون صاحبه (١) .

وأما قوله يميني في يمينك أي على مثل يمينك فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يقول ذلك لمن لم يحلف ، وأراد كل يمين يحلف به من بعد فعلى مثلها ، وأنا ملتزم لها ، فلا حكم لهذا القول ، فلا يلزمه صايحلف عليه صاحبه ، سواء استأنف يميناً بالله ، أو بطلاق وعتقاً ، لانه أثار بالقول الى معدوم ، فيبطل حكم الاثارة ، والى محمول فيبطل حكم الجهالة .

والضرب الثاني : يقول ذلك لمن قد حلف يميناً فقال له بعد يمينه : على مثل يمينك فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون يمينه بالله تعالى ، فلا يلزم هذا القائل يمين الحالف ، لانه قد كنى عن اسم الله تعالى ، والايمان بالله لاتنقض الا بالمريح دون الكناية .

والضرب الثاني : أن تكون يمين الحالف بطلاق أو عتاق ، فان أراد هذا القائل بما قال الطلاق والعتاق لزمه ، وان لم يرد به لم يلزمه ، لأن الطلاق والعتاق يقع بالكناية مع الإرادة ، وهذا القول كناية فلزمت مع الإرادة ، ولم تلزم مع عدم الإرادة ، فان قيل : فلم انعقد يمين العتق والطلاق ، ولم تنعقد بها اليمين بالله تعالى ، قيل : لو قـوع الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه لما صحت النيابة في الطلاق والعتاق ، ولم تصح
 النيابة في الأيمان بالله ، قام غير الصريح من الكناية مقام الصريح
 في الطلاق والعتاق ، ولم يقم مقام الصريح في الأيمان بالله تعالى ،
 والثاني : أن أسماء الله تعالى مختصة بذاته لا تقف على
 إرادة مسمية فاختص بالصريح دون الكناية وأسماء غيره تقف على إرادة
 مسمية فجمع فيها بين الصريح والكناية .

فصل ٢٧ :-

فأما إذا قال رجل : يمين البيعة لازمة (١) ، فقد كانت البيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصورة على المصافحه بما أستقر من عهد ، وعليه كانت سيرة الخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم ، ثم أحدث الحجاج (٢) فيها يمينا بالله تعالى وبالطـلاق والعتاق والحج وصدقة المال ، ولعله استتاب فيها رجلا من هذيل قال فيه بعض الشعراء :

رأيت هذيلاً أحدثت في يمينها

طلاق ساء لم يسوقوا لها مهرا

(١) انظر المجموع ٤٦٢/٨

وأعلام الموقعين ، ابن قيم ٧٢/٣

(٢) هو الحجاج بن يوسف الثقفي ولد ونشأ بالطائف وانتقل إلى الشام وأمره عبد الملك بن مروان بقتال عبد الله بن الزبير ، فرحف إلى الحجاز بجيش كبير ، وقتل عبد الله وفرق جمعه ، فولاه عبد الملك أمره مكة والمدينة ، والطائف ثم اصناف إليها العراق .

• مات سنة ٩٥ هـ .

انظر : لأعلام ، للزركلي ١٦٨/٢

فإذا قال الحالف : على أيمنان البيعة انصرف ذلك عن بيعتهما
الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه لم يكن في بيعته يمين ، وشوجه
الى بيعة الحجاج ، لا تعقدها على يمين فإذا قال : بطلاقها
وعتاقها لزمه الطلاق والعتق ، ولم تلزمه اليمين بالله ،
وان لم يقل بطلاقها وعتاقها ، صارت يمينه كناية فيها ، يلزمه
العتق والطلاق ان أرادهما ولا يلزمه ان لم يردهما -
والله اعلم .

((الفهارس))

- (١) فهرس الموضوعات
- (٢) فهرس الآيات
- (٣) فهرس الأحاديث والآثار
- (٤) فهرس الأعلام
- (٥) قائمة المراجع والمصادر

محتويات الرسالة

الصفحة

.....	ملخص الرسالة
.....	شكر ودعاء
١	المقدمة

القسم الأولالجانب الدراسى ويتكون من ثلاثة فصول

٣	الفصل الأول : فى الترجمة للمزنى وفيه المباحث التالية :
٣	(١) اسمه وكنيته ونسبه
٣	(٢) ولادته ونشأته
٣	(٣) منزلته العلمية وثناء العلماء عليه وزهده وتقواه
٤	(٤) مختصر المزنى
٥	(٥) وفاته
٧	الفصل الثانى : فى الترجمة للماوردى وفيه المباحث التالية :
٧	(١) اسمه وكنيته ولقبه
٧	(٢) مولده ونشأته
٨	(٣) عصره
١٠	(٤) شيوخه وتلاميذه
١٤	(٥) صفاته وأخلاقه
	(٦) مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ، والرد
١٨	على ما رمى به من الاعتزال
٢٤	(٧) مؤلفاته
٢٨	(٨) وفاته
٣٢	الفصل الثالث : فى الحاوى وفيه المباحث التالية :
٣٢	(١) اسم الكتاب ونسبته للماوردى
٣٣	(٢) أهمية الحاوى وإشره فى كتب المذهب
٣٦	(٣) مصادر الحاوى وأهم مصطلحاته

الصفحة

٤٠ منهج الماوردي في الحاوي	(٤)
٤٣ وصف النسخ المعتمدة في التحقيق	(٥)
٤٥ منهج التحقيق	(٦)
<u>القسم الثاني : تحقيق المخطوطة</u>		
٤٧ كتاب الايمان	(١)
	مسألة (١)	
٥٥ ومن حلف بالله أو باسم من اسمائه فحنث	
	فصل (١)	
٥٨ فأما غير هذا الاسم من اسمائه تعالى	
	فصل (٢)	
٦١ من اسمائه ما اختص باسم المعبود دون العبد	
	فصل (٣)	
٣٢ من اسمائه ما اختص اطلاقه بالله تعالى	
	فصل (٤)	
٦٥ من اسمائه تعالى ما كان اطلاقه مختصا بالله تعالى في الظاهر	
	فصل (٥)	
٦٨ من اسمائه ما كان اطلاقه مختصا بالله تعالى في الظاهر وجاز العدول به الى غيره في الباطن	
	فصل (٦)	
٧٠ من اسمائه ما كان اطلاقه مختصا بغيره في الظاهر	
	فصل (٧)	
٧١ من اسمائه ما كان اطلاقه مشتركا بين الله تعالى وبين خلقه	
	فصل (٨)	
٧٢ من اسمائه الجبار والمتكبر	

فصل (٩)

٧٣ فأما صفات الله فضربان

مسألة (٢)

٧٧ ومن حلف بغير الله فهي يمين مكروهة

فصل (١٠)

٨١ فإذا تبين أن اليمين بغير الله مكروهة

مسألة (٣)

٨٦ وأكره الايمان على كل حال الا فيما كان طاعة لله

فصل (١١)

٨٩ فإذا تقرر هذا وحلف على احد هذه الاقسام الخمسة

فصل (١٢)

٩١ فإذا ثبت وجوب الكفارة في حنث الطاعة والمعصية

مسألة (٤)

٩٢ ومن قال والله لقد كان كذا ولم يكن أثم وكفر

فصل (١٣)

٩٨ فإذا ثبت وجوب الكفارة في اليمين الغموس

فصل (١٤)

٩٩ يمين الكافر متعقدة يتعلق بها الحنث

مسألة (٥)

..... ولو قال : أقسم بالله فإن كان يعني حلفت قديماً
١٠١ فليس بيمين حادثة

مسألة (٦)

١٠٣ فإن قال : أقسم فليس بيمين

مسألة (٧)

١٠٧ فإن قال : أقسم بالله فإن أراد بها يميناً فهي يمين

مسألة (٨)

١٠٩ ولو قال لعمر الله فإن أراد يميناً فهي يمين

الصفحة

فصل (١٥)

فأما قوله وأيم الله وايمين الله فإن أراد يميننا
 ١١١ كان يميننا

مسألة (٩)

ولو قال : وحق الله أو عظمة الله أو وجلال الله
 ١١٣ أو قدرة الله فذلك كله يمين إن أراد يميننا

مسألة (١٠)

ولو قال : بالله أو تالله فهي يمين نوى يميننا أو لم
 ١١٦ ينو

مسألة (١١)

ولو قال : أالله لأفعلن كذا فهذا ابتداء كلام
 ١١٩

مسألة (١٢)

فإن قال أشهد بالله فإن نوى به اليمين فهي يمين ...
 ١٢١

مسألة (١٣)

ولو قال : أعزم بالله ولا نية له فليست بيمين
 ١٢٣

مسألة (١٤)

فإن قال : أسألك بالله ، أو أقسم عليك بالله لتفعلن
 ١٢٤ كذا - فله فيه أربعة احوال

فصل (١٦)

الحالة الثانية :

أن يريد الحالف بيمينه يميننا يعقدها على المستحلف
 ١٢٧ يلزمه برها وحنثها

مسألة (١٥)

ولو قال : على عهد الله وميثاقه فليست بيمين
 ١٢٨

الصفحة

- (١) باب الاستثناء فى اليمين - - -
- ١٣٠ من حلف بأى يمين ثم قال أن شاء الله فقد استثنى
- مسألة (١٦)
- ١٣٢ والوصل أن يكون كلامه نسقا.....
- فصل (١٧)
- ١٣٤ فإذا ثبت جواز الاستثناء دون وجوبه.....
- فصل (١٨)
- ١٣٨ فإذا ثبت اعتبار الاستثناء بالاتصال دون الانفصال....
- فصل (١٩)
- ١٣٩ ثم لا يصح الاستثناء فيها مع الاتصال الا بالكلام.....
- مسألة (١٧)
- ١٤١ ولو قال فى يمينه لافعلن كذا لوقت إلا أن يشاء فلان ..
- فصل (٢٠)
- فأما المرنى فإنه لما نقل فى مسألة الكتاب أنه يحنث
بالشك فى المشيئة.....
- مسألة (١٨)
- ولو قال فى يمينه لا أفعل كذا لوقت الا أن يشاء فلان..
- (٢) باب لغو اليمين
- ١٤٩ لغو اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله
- فصل (٢١)
- ١٥٤ فإذا ثبت ماذكرنا من لغو اليمين.....
- (٣) باب الكفارة قبل الحنث وبعبءه
- ١٥٥
- (٤) باب من حلف بطلاق امرأته لاتزوج عليها
- ١٦٦
- مسألة (١٩)
- ولو قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان لم اتزوج عليك ...
- فصل (٢٢)
- ١٧١ إذا تقرر ما وصفنا فلا يحلو حال فى يمينه هذه من برا وحنث
- فصل (٢٣)
- ١٧٣ وان حنث فى يمينه لم يخل حنثه أن يكون بالثلاث أو دونها

الصفحة	
١٧٤	(٥) باب الاطعام في الكفارة - -
	<u>مسألة (٢٠)</u>
١٧٩	ولا أرى أن يجزى طعام ولا دراهم وإن كانت أكثر من قيمة الامداد
	<u>مسألة (٢١)</u>
١٨١	وما اقتات أهل البلد من شيء أجزأهم منه مد
	<u>مسألة (٢٢)</u>
١٨٣	ويجزى أهل البادية مد اقط
	<u>مسألة (٢٣)</u>
١٨٥	وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أدوا مدا مما يقتال اقرب البلدان اليهم
	<u>مسألة (٢٤)</u>
١٨٦	ويعطى الرجل الكفارة والزكاة من لا يلزمه النفقه عليه من قرابته
	<u>مسألة (٢٥)</u>
١٨٩	ولا يجزئه أن يعطيها الا حرا مسلما محتاجا
	<u>مسألة (٢٦)</u>
١٩٢	ولو علم أنه اعطى غيرهم فعليه عندي أن يعيد
	<u>مسألة (٢٧)</u>
١٩٤	ولا يطعم أقل من عشرة مساكين
	<u>مسألة (٢٨)</u>
١٩٥	ولو اطعم تسعة مساكين وكسا واحد
	<u>مسألة (٢٩)</u>
١٩٦	ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أيمن مختلفه
	<u>مسألة (٣٠)</u>
١٩٩	ولا تجزى كفارة حتى يقدم النية قبلها أو معها

مسألة (٣١)

٢٠١ ولو كفر عنه رجل بأمره أجزاءه

فصل (٢٤)

٢٠٤ والضرب الثاني أن يكون مال التكفير ملكا للمأمور ..

مسألة (٣٢)

٢٠٦ ولو أن رجلا كفر عن رجل بغير أمره

مسألة (٣٣)

٢٠٩ وكذلك لو اعتق عن أبويه بعد الموت بلا وصية منهما ..

مسألة (٣٤)

٢١١ ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه

فصل (٢٥)

٢١٥ فأما الصلاة عن الميت

مسألة (٣٥)

٢١٧ ومن اشترى مما اطعم او كسا اجزأته

مسألة (٣٦)

ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه وأهله وخادم اعطى من

٢١٩ الكفارة

مسألة (٣٧)

٢٢٠ وإذا حنث موسرا ثم أعسر لم أر الصوم يجزى عنه

مسألة (٣٨)

٢٢٣ ومن له أن يأخذ من الكفارة والزكاة فله أن يصوم ...

مسألة (٣٩)

وإن كان غنيا وماله غائب عنه لم يكن له أن يكفر حتى

٢٢٥ يحضر ماله

فصل (٢٦)

فإذا تقرر ما وصفنا لم يخل حاله في كمال فروضه من

٢٢٧ ثلاثة أقسام

الصفحة

٢٢٨ (٦) باب مايجزىء من الكسوة فى الكفارة

فصل (٢٧)

٢٢٢ ماأعطى من ثياب قطن أو كتان أو شعر اجزأه

فصل (٢٨)

٢٢٣ ولايجوز أن يعطى الزلالى والبسط ، ولانطاع لخروجها عن
اسم الكسوة

٢٢٤ (٧) باب من يجوز فى عتق الكفارات ومن لايجوز -

مسألة (٤٠)٢٢٧ وأقل مايقع عليه اسم الايمان على الاعجمى أن يصفى
الايمانمسألة (٤١)

٢٤٠ ويجزىء فيه الصغير اذا كان ابواه مؤمنين

٢٤٢ فصل (٢٩) فاذا أصح اسلام الصغير والمجنون باسلام كل واحد من أبويه

٢٤٣ مسألة (٤٢) ويجزىء فيه ولد الزنى
مسألة (٤٣)٢٤٤ وكل ذى نقص معيب لايفض بالعمل اضرارا بيننا
مسألة (٤٤)

٢٤٩ ولو اشترى من يعتق عليه لم يجزه

مسألة (٤٥)

٢٥١ ولو اشترى رقية بشرط أن يعتقها لم تجزه

مسألة (٤٦)

٢٥٣ ويجزىء عتق المدير

٢٥٦ (٨) باب الصيام فى كفارة الايمان

مسألة (٤٧)

٢٦٠ اذا كان الصوم متتابعاً فافطر فيه الصائم

الصفحة	
٢٦٥	(٩) باب الوصية بكفارة الايمان وبالزكاة - - - - -
	فصل (٣٠)
٢٦٧	والحال الثانية : أن تكون جميعها من حقوق الله تعالى ..
	فصل (٣١)
	والحال الثالثة : أن يجتمع في شركته حقوق الله
٢٦٩	وحقوق الأدميين
	<u>مسألة (٤٨)</u>
٢٧١	فإن أوصى أن يعتق عنه في كفارته
	فصل (٣٢)
٢٧٤	فإن كانت الكفارة على التخيير
٢٧٧	(١٠) باب كفارة يمين العبد وبعد أن يعتق - -
	<u>مسألة (٤٩)</u>
٢٨٠	وليس له أن يصوم إلا بإذن مولاه
	فصل (٣٣)
٢٨١	وإذا كان ممنوعا من الصوم إلا بإذن سيده على ما فصلنا ..
	<u>مسألة (٥٠)</u>
٢٨٢	ولو حنث ثم اعتق فكفر كفارة حر أجزاءه
	<u>مسألة (٥١)</u>
٢٨٤	ولو حنث ونصفه حر ونصفه عبد
	(١١) باب جامع الايمان
٢٨٧	إذا كان في دار فحلف أن لا يسكنها أخذ في الخروج مكانه
	<u>مسألة (٥٢)</u>
٢٨٩	ويخرج بهدنه متحولا ولا يضره إن تردد على حمل مشاعه ..
	فصل (٣٣)
	فإذا تقرر ما وصفناه من شرط بره انه يكون معتبرا
٢٩٢	بتعجيل خروجه

فصل (٣٤)

وإذا خرج منها ثم عاد إليها لنقل عياله أو ماله لم
يحنث ٢٩٣

مسألة (٥٣)

ولو حلف لا يسكنه وهو ساكن ٢٩٥

فصل (٣٥)

ولو قال والله لساكنت زيداً وعمروا ٢٩٦

مسألة (٥٤)

ولو كانا في بيتين فجعل بينهما جداراً ٢٩٧

فصل (٣٦)

الا أن يكون له نية فهو على مانوى ٢٩٩

مسألة (٥٥)

ولو حلف لا يدخلها فرقى فوقها ٣٠٠

فصل (٣٧)

أما إذا كان على السطح تحجير فهو على ضربين ٣٠٢

مسألة (٥٦)

ولو حلف لا يلبس ثوباً وهو لابس ٣٠٤

مسألة (٥٧)

ولو حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوى أو قروى ٣٠٧

فصل (٣٨)

وأما ما اختلف باختلاف الأحوال ٣٠٩

مسألة (٥٨)

ولو حلف لا يأكل طعاماً اشتراه فلان ٣١١

فصل (٣٩)

فأما إذا اشترى زيد طعاماً انغرد به واشترى عمرو
طعاماً انغرد به وخطاه ٣١٣

فصل (٤٠)

ولو حلف لا يأكل طعاماً اشتراه زيد فأكل من طعام
ورثه زيد ٣١٥

مسألة (٥٩)

٣١٦ ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه بعينها فبإعائها فلان
فصل (٤١)

٣١٨ والضرب الثاني أن لا يعين الدار ويقول لا دخلت دار زيد ..

مسألة (٦٠)

٣١٩ ولو حلف لا يدخلها فانهدمت حتى صارت طريقا لم يحنث ..
فصل (٤٢)

٣٢٤ وإذا انهدم الدار المحلوف عليها فبنيت مسجدا

مسألة (٦١)

ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار وهو في موضع فحول
٣٢٥ لم يحنث
مسألة (٦٢)

٣٢٧ ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو رداء فقطعه قميصا

مسألة (٦٣)

٣٣١ ولو حلف لا يلبس ثوب رجل من عليه فوهبه له فباعه

مسألة (٦٤)

ولو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل بيتا يسكنه فلان بكرا ..
٣٣٦ لم يحنث

مسألة (٦٥)

٣٣٩ ولو حمل فادخل فيه لم يحنث الا ان يكون امرهم بذلك ..

مسألة (٦٦)

٣٤١ ولو قال نويت شهرا لم يقبل ذلك في الحكم

مسألة (٦٧)

٣٤٢ ولو حلف لا يدخل على فلان بيتا فدخل على رجل غيره
فصل (٤٣)

فإذا ثبت تعليل ما ذكرنا من هذه الأوجه الأربعة

مسألة (٦٨)

٣٤٧ ولو حلف لياكلن هذا الطعام غدا فهلك قبل الغد
فصل (٤٤)

٣٥١ فأما يمين المكره فلا تنعقد قولاً واحداً
فصل (٤٥)

..... فإذا تقرر ما ذكرنا من هذه المقدمة قصورة مسألتنا
٣٥٣ هذه ان يحلف لياكلن هذا الطعام غدا

مسألة (٦٩)

..... ولو حلف ليقضينه حقه لوقت الا ان يشاء أن يؤخره
٣٥٦ فمات قبل أن يشاء أن يؤخره
فصل (٤٦)

٣٦٠ ثم ان المزنى واصل احتجاجة على ماوهم في تأويله
مسألة (٧٠)

..... ولو حلف ليقضينه حقه عند رأس الهلال
الفصل (٤٧)

..... وأما المسألة الثانية المتفق عليها فهو ان يحلف
٣٦٤ ليقضينه حقه الى رمضان
فصل (٤٨)

..... وأما المسألة الثالثة المختلف فيها فهو أن يحلف
٣٦٦ ليقضينه حقه عند رأس الهلال
مسألة (٧١)

..... ولو قال الى حين فليس بمعلوم
٣٦٩
فصل (٤٩)

..... ويتفرع على هذا اذا حلف لا أكلم فلانا الا بعد حين
٣٧٢ فكلمه بعد ساعة

مسألة (٧٢)

..... وكذلك زمان أو دهر أو أحقاب
٣٧٣

مسألة (٧٣)

٣٧٤ ولو حلف لا يشتري وأمر غيره فاشتري

مسألة (٧٤)

٣٧٩ ومن حلف لا يفعل فعلين ولا يكون أمر أن لم يحدث

مسألة (٧٥)

٣٨٢ ولو قال والله لا أشرب ماء هذه الاداوة أو ماء هذا
النهر

فصل (٥٠)

٣٨٤ فأما إذا حلف لأشرب هذا النهر

فصل (٥١)

٣٨٦ وإذا حلف لأشرب من دجله فشرب من ماء الغرات

(١٢) باب من حلف على غريمه أن يفارقه

حتى يستوفى حقه

٣٨٩ ومن حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفى حقه ففر منه

مسألة (٧٦)

٣٩٢ ولو افلس قبل أن يفارقه

مسألة (٧٧)

٣٩٣ ولو استوفى حقه فيما ير فوجده دنائير زجاجا أو نحاسا

مسألة (٧٨)

٣٩٥ ولو أخذ بحقه عرضا

فصل (٥٢) فأما إذا حلف لا يفارقه حتى يستوفى ما عليه ولم يقل

٣٩٥ استوفى حتى

مسألة (٧٩)

٣٩٩ وحد الغراق أن يفترقا عن مكانهما الذي كانا فيه

أو مجلسهما

مسألة (٨٠)

٤٠٠ ولو حلف ليقتضيه حقه غدا فقضاه اليوم

مسألة (٨١)

٤٠٢ ولو وهبه له رب الحق حنث الا أن يكون نوى أن لا يبقى
على من حقه شيء فيبر

فصل (٥٣)

٤٠٤ ولو حلف لابتعت لزيد متاعا فوكل زيد في بيع متاع
فباعه الحالف

فصل (٥٤)

٤٠٦ فاذا حلف لا يصوم فدخل في الصيام حنث بالدخول فيه

٤٠٧ (١٣) باب من حلف على امرأته لا تخرج الا بإذنه

فصل (٥٥)

٤١٣ ويتفرع على ما قدمناه أن يقول لها : ان خرجت الى غير
الحمام بغير اذني فأنت طالق

فصل (٥٦)

٤١٤ فأما القول فقد يكون تاره بالقول وتارة بالكتابة

مسألة (٨٢)

٤١٥ ولو أذن لها وأشهد على ذلك فخرجت

فصل (٥٧)

..... فاذا ثبت أن العلم ليس بشرط في صحة الاذن

٤٢١ (١٤) باب من يعتق عليه من ممالিকে اذا حلف -

مسألة (٨٣)

٤٢٦ ولو حلف يعتق عبده ليفترينه غدا فباعه اليوم

فصل (٥٨)

٤٢٨ فاذا استقر حكم هذه المقدمة في الطلاق ترتب عليها
حكم العتق

فصل (٥٩)

واذا قال لعبده ان ضربتك فأنت حر فقد اختلف الفقهاء
 فيما يحنث به

٤٣١

مسألة (٨٤)

ولو قال لعبده أنت حر ان بعثك فباعه بيعا ليس ببيع
 خيار

٤٣٢

فصل (٦٠)

واذا قال لعبده ان وهبتك فأنت حر عتق بالبذل والقبول.

٤٣٦

فصل (٦١)

ولو قال لعبده ان استخدمتك فأنت حر فخدمه العبد
 بغير أمره

٤٣٧

فصل (٦٢)

ولو قال لعبده : من بشرنى منكم بخبر زيد فهو حر ..

٤٣٨

فصل (٦٣)

واذا قال من يسبق بدخول الدار من عبيدى فهو حر

٤٣٩

مسألة (٨٥)

ولو قال لعبده ان زوجتك فأنت حر فزوجه

٤٤٠

فصل (٦٤)

واذا قال : من تسريت بها من جوارى فهى حرة

٤٤١

فصل (٦٥)

واذا كان له عبدان فقال لهما : اذا جاء غدا فأحدكما
 حر

٤٤٣

(١٥) باب جامع الايمان الثانى

٤٤٤

مسألة (٨٦)

واذا حلف لياكل الرؤوس فأكل رؤوس الحيتان

٤٤٤

مسألة (٨٧)

وكذلك البيض هو بيض الدجاج والأوز والنعام

٤٤٩

مسألة (٨٨)

٤٥١ ولو حلف لا يأكل لحما حنت بلحم الابل والبقر والغنم... الخ

فصل (٦٦)

فإذا ثبت ماقررنا من هذا الأصل وجب اعتباره في جميع
٤٥٥ الايمان ليسلم من الاشكال

مسألة (٨٩)

٤٥٧ ولو حلف لا يشرب سويقا فأكله

مسألة (٩٠)

٤٥٩ ولو حلف لا يأكل سمنا فأكله بالخبر أو بالعصيده

مسألة (٩١)

٤٦٢ ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فوقعت في تمر

مسألة (٩٢)

٤٦٤ ولو حلف لا يأكل هذه الحنطة فطحنها وخبزها أو قلاها...

فصل (٦٧)

٤٦٧ وإذا حلف لا أكلت من هذا الدقيق فاستعده

فصل (٦٨)

٤٦٨ وإذا حلف لا أكل هذا الرطب فصار تمرا

فصل (٦٩)

٤٦٩ وإذا حلف لا يشرب هذا العصير فصار خمرا

فصل (٧٠)

٤٧٠ وإذا حلف لا يشم البنفسج فشم دهن البنفسج

فصل (٧١)

٤٧١ وإذا حلف لا يشم الورد والبنفسج فمر بهما في السوق ..

مسألة (٩٣)

٤٧٢ ولو حلف لا يأكل لحما فأكل شحما أو شحما فأكل لحما...

فصل (٧٢)

فإذا تقرر أن الحالف بأحدهما لا يحنث بالآخر وجب أن
٤٧٤ يميز اللحم الذي يحنث به الحالف

- فصل (٧٣)
 ٤٧٥ وأما الآلية فقد اختلف فيها أصحابنا على ثلاثة أوجه ..
- فصل (٧٤)
 ٤٧٦ وأما لحم الحذين من الرأس ولحم اللسان فينطلق عليه اسم اللحم ..
- فصل (٧٥)
 ٤٧٧ وأما الكبد والفؤاد والطحال فليس بلحم ..
- فصل (٧٦)
 ٤٧٨ وأما الشحم فهو شحم الشرب والكلى ..
- مسألة (٩٤)
 ٤٧٩ أو رطباً فأكل عراً أو عراً فأكل رطباً ..
- مسألة (٩٥)
 ٤٨١ أو زبدًا فأكل لبنًا لم يحنث ..
- فصل (٧٧)
 ٤٨٤ وسأوضح في الإيمان أصلاً يحمل عليه أحكامها ليسلم من هذا الاختلاف فأقول ..
- فصل (٧٨)
 ٤٨٦ وأما الاسم المفسر فضربان خاص وعام ..
- فصل (٧٩)
 ٤٩٣ أما الاسم العام فضربان ..
- فصل (٨٠)
 ٥٠٢ فإذا قال : والله لا أأكل الفاكهة حنث بجمع أنواعها ...
- فصل (٨١)
 ٥٠٥ ولو قال : والله لا أأكل أدماً حنث بأكل اللحم ..
- فصل (٨٢)
 ٥٠٨ والو قال : والله لا أأكل قوتاً فالأقوات ما قامت بها الأبدان ..

- فصل (٨٣)
- ٥١٠ وإذا قال والله لا أكلت الحلوى حنت بكل ماعمد بالسكر
فصل (٨٤)
- ٥١١ وإذا قال: والله لاشممت الريحان حنت بشم الشاهشرم
فصل (٨٥)
- وإذا قال : والله لالبت حليا حنت بحلى الذهب والفضه
٥١٢ واللوّلُو
مسألة (٩٦)
- ٥١٤ ولو جعلت لا يكلم رجلا فسلم على قوم والمحلوف عليه فيهم
فصل (٨٦)
- ٥١٦ فإن قال : والله لا كلمتك والله لا كلمتك
مسألة (٩٧)
- ٥١٧ ولو كتب اليه كتابا أو أرسل اليه رسولا
فصل (٨٧)
- فإن كلم غيره بكلام بسمعه فإن لم يكن فيه تعريض
٥٢٠ له لم يحنث به
مسألة (٩٨)
- ٥٢١ ولو حلف لا يرى كذا إلا رفعه الى القاضي
مسألة (٩٩)
- ٥٢٥ ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين
فصل (٨٨)
- ٥٢٧ فأما الديون فضربان حال وموَجَل
فصل (٨٩)
- ٥٢٩ ولو كان للخالف مسلف مال مرهون أو مقصوب
مسألة (١٠٠)
- ٥٣٠ ولو حلف ليضربن عبده مائه سوط
فصل (٩٠)
- ٥٣٣ وأما الفصل الثانى فى وصول جميعها الى بدنه

الصفحة

- فصل (٩١)
 ٥٣٥ فأما الفصل الثالث في وصول الأثم الى بدنه فليس بشرط
- مسألة (١٠١)
 ٥٣٦ ولو حلف لايهب له هبه فتصدق عليه
- فصل (٩٢)
 ٥٣٨ فأما اذا تصدق عليه بالصدقه بالصدقه ضربان
- فصل (٩٣)
 ٥٣٩ ولو حلف لايهب فحابا في بيع أو شراء
- مسألة (١٠٢)
 ٥٤١ ولو حلف لايركب دابة هذا العبد فركب دابة العبد ...
- فصل (٩٤)
 ٥٤٢ ويعكس ما ذكرناه اذا حلف لايركب دابة زيدا أو لايسكن داره
- فصل (٩٥)
 ٥٤٣ واذا حلف لايركب دابة العبد أو لايسكن داره
- مسألة (١٠٣)
 ٥٤٤ ولو قال : مالى في سبيل الله أو صدقه على معانئ الايمان
- فصل (٩٦)
 ٥٥٢ فاذا ثبت هذا فالنذور تنقسم على سبعة أقسام
- (٢) كتاب النذر :
- ٥٥٦ من نذر أن يعيش الى بيت الله لزمه أن قدر على المشي.
- فصل (١)
 ٥٦١ فاذا ثبت هذا فالنذور المحضة ضربان - مجازاه - وتبرير
- فصل (٢)
 ٥٦٥ وأما نذر التبر فهو أن يقول مبتدئا : لله على كذا ..

فصل (٣)

فأما مسألة الكتاب فصورتها فيمن نذر أن يمشى إلى
بيت الله فله حالتان ٥٦٨

فصل (٤)

فإذا ثبت انعقاد النذر بقصد بيت الله الحرام ٥٧١

فصل (٥)

فإذا تقرر أن عليه في هذا النذر أن يحرم بحج
أو عمره فله حالتان ٥٧٤

فصل (٦)

فإذا ما تقرر ما ذكرنا من وجوب ما شرطه من المشي ٥٧٦

مسألة (١)

وإذا نذر الحج ماشيا مشى يحل له النساء ثم يركب ... ٥٧٨

فصل (٧)

وإذا قال : لله على الحج فان لم يكن عليه حجة
الاسلام انصرف إلى النذر ٥٨٠

مسألة (٢)

ولو فاته الحج حل ماشيا وعليه الحج قابلا ماشيا ٥٨١

فصل (٨)

وان كان نذره مقيد بزمان في سنة بعينها ٥٨٣

مسألة (٣)

ولو نذر المشي لم يكن عليه مشى حتى يكون نذرا ،
فإن لم ينو شيئا فلا شيء عليه ٥٨٤

فصل (٩)

وإذا نذر أن يمشى في مسجد الخيف بمنى ٥٨٩

مسألة (٤)

وان نذر أن ينحر بمكة لم يحزه بغيرها ٥٩١

- فصل (١٠)

٥٩٣ فاذا تقرر بما فصلنا وجوب نحره تفرقة لحمه

فصل (١١)

٥٩٥ - وأما الضرب الثاني : وهو أن يعين نحره في غير الحرم .
٥٩٦ فصل (١٢) : أما الضرب الثالث : وهو أن يطلق محل نحره

مسألة (٥)

٥٩٨ ولو نذر أن يأتي موقعا من الحرم ماشيا أو راكبا ...

مسألة (٦)

٥٩٩ ولو نذر أن يأتي عرفه أو منى

مسألة (٧)

٦٠٠ ولو نذر أن يهدي متاعا لم يجزىء إلا أن يصدق به ...

فصل (١٣)

٦٠١ فاذا صح انعقاد هذا النذر وجب ايصاله الى الحرم ...

مسألة (٨)

وإن نذر أن يهدي ما لا يحمل من الأرضين والدور باع ذلك
٦٠٣ بهدى عنه

مسألة (٩)

٦٠٤ ومن نذر بدنه لم يجزه الاثنية

فصل (١٤)

والقسم الثاني : أن لا يعين هديه ويسمى حنسا يعم
٦٠٦ أنواعا

فصل (١٥)

٦٠٨ والقسم الثالث : أن يخص اسم هديه بنوع من اجناسه ...

فصل (١٦)

والقسم الرابع أن يطلق اسم الهدى ولا يقيد به جنس
٦١٠ ولا نوع

فصل (١٧)

ويتفرع على نذر الهديا اذا نذر أن يذبح ولـه
٦١٢ أو نفسه أو عبده

مسألة (١٠)

٦١٤ ولو نذر عدد صوم صامه متفرقا ومتتابعاً

مسألة (١١)

٦١٧ ولو نذر صيام سنة بعينها صامها الا رمضان ١٨

فصل (١٨)

والضرب الثانى : أن يفطر فيها بعذر والأعذار التى

٦١٩ يستباح بها الفطر أربعة

مسألة (١٢)

٦٢١ فان نذر بغير عينها قضى هذه الايام كلها ١٩

فصل (١٩)

واما المتتابع بالشرط ، وهو أن يقول لله على أن أصوم

٦٢٢ سنة متتابعة

فصل (٢٠)

٦٢٤ فان عقد نذره على صيام رمضان والعيدىن وايام التشريق

مسألة (١٣)

ولو قال : لله على أن أحج عامى هذا فحال بينه وبينه

٦٢٦ عدو ٢١

فصل (٢١)

٦٢٨ فاذا تقرر ماذكرناه وجب عليه الحج من عامه

مسألة (١٤)

٦٣٠ ولو قال : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان ..

مسألة (١٥)

٦٣٤ ولو قال : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان أبدا

مسألة (١٦)

ولو وجب عليه صيام شهرين متتابعين صامها وقضى كل

٦٣٦ اثنين فيهما

مسألة (١٧)

وان كان الناذر أمراه فهي كالرجل تقضى كل ما امر عليها
٦٣٧ من حيضها

مسألة (١٨)

ولو قالت : لله على أن أموم أيام حيض فلا يلزمها شيء
٦٣٩

فصل (٢٢)

فأما اذا نذر الصلاة في الأوقات الممنه عنها
٦٤١

فصل (٢٣)

واذا بطل نذر المعصية ، فمذهب الشافعي أنه لا شيء
٦٤٢ على الناذر فيه

فصل (٢٤)

فأما المرنى فانه جعل بطلان نذرها اذا نذرت أن تصوم
٦٤٣ أيام حيضها

مسألة (١٩)

واذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عدد فأقل ما يلزمه
٦٤٤ من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم

فصل (٢٥)

واذا نذر صلاة ركعتين في موضع بعينه
٦٤٦

فصل (٢٦)

واذا نذر أن يملئ ركعتين في زمان بعينه
٦٤٨

مسألة (٢٠)

واذا نذر أن يعتق رقبة فأى رقبة اعتق أجزاءه
٦٤٩

مسألة (٢١)

ولو قال رجل يميني في يمينك
٦٥١

فصل (٢٧)

فأما اذا قال رجل يمين البيعة لازمة له
٦٥٢

(٢) فهرس الآيات :

الآية	رقمها	السورة	المفحة
(أ)			
أما أحدكما فيسقى ربه خمرا	٤١	يوسف	٦٢
انا عرضنا الامانة على السموات والارض	٧٢	الأحزاب	٧٥
إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك			
لرسول الله	١	المنافقون	١٠٤
اتخذوا ايمانهم جنة	٢	المنافقون	١٠٤
الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان	١٠٦	النحل	٢٤٧
ان الله بكل شيء عليم	١٥٠	التوبة	٤٩٣
انى نذرت للرحمن صوما	٢٦	مريم	٥١٨
ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما	١٠	النساء	٥٢٦
انى نذرت لك ما فى بطنى محررا	٣٥	آل عمران	٥٦٥
أنى أرى فى المنام أنى أذهبك	١٠٢	الصفات	٦١٣
أو لحم الخنزير	١٤٥	الانعام	٤٧٣
أتذك لاتكلم الناس ثلاثة ليال سويا	١٠	مريم	٥١٧
اذ اقسموا ليصر منها مصبحين	١٧	القلم	١٠٤

(ب)

بما أخلفوا الله ما وعدوه	٧٧	التوبة	٥٦٥
--------------------------	----	--------	-----

(ت)

توتى أكلها كل حين	٢٥	ابراهيم	٣٦٩
-------------------	----	---------	-----

(ث)

ثم أتمو الصيام الى الليل	١٨٧	البقرة	٣٦٤
--------------------------	-----	--------	-----

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(ح)			
حافظوا على الصلوة والصلاة الوسطى	٢٣٨	البقرة	٥٠٣
(خ)			
خذ من أموالهم صدقة	١٠٣	البقرة	٥٢٥
(د)			
ذلك كفارة أيما نكم إذا حلفتكم	٨٩	المائدة	٨٢
(ر)			
الرحمن على العرش استوى	٥	طه	٥٨
ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غيـــــر			
ذى زرع عند بيتك المحرم	٣٧	ابراهيم	٢٩٠
(ف)			
فشهادة احدهم اربع شهادات بالله	٦	النور	١٠٥
فيقسمان بالله لشهادتنا احق من شهادتهما	١٠٧	المائدة	١٠٨
فكفارته اطعام عشرة مساكين	٨٩	المائدة	١٧٥
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام	٨٩	المائدة	١٧٥
فعدة من ايام آخر	١٨٥	البقرة	٢٥٦
فصيام ثلاثة ايام فى الحج	١٩٦	البقرة	٢٦٢
فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا	٥٢	النمل	٣٢٠
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون	١٧	الروم	٣٧٠
فيها فاكهة ونخل ورمان	٦٨	الرحمن	٥٠٢
فأنبتنا فيها ^{عش} عنباً وقضبا وزيتونا ونخلا	٣١-٢٧	عبس	٥٠٢
(ق)			
قالوا تالله لقد آثرك الله علينا	٩١	يوسف	١١٧

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(ك)			
كما أخرجك ربك من بيتك	٥	الانفال	٣٣٧
كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل	٩٣	آل عمران	٥٠٩
(ل)			
لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن			
يؤاخذكم بما عقدتم الايمان	٨٩	المائدة	٥٠
لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون	٧٢	الحجر	١١٠
لا تقتلوا الصيد وانتم حرم	٩٥	المائدة	٣٤٨
وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به	٥	الاحزاب	٣٤٩
لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم	٢٢٥	البقرة	٤٩
لم تحرم ما احل الله لك	٢ ، ١	التحریم	٥٥٥
ليلة القدر خير من الف شهر	٣	القدر	٦٤٨
(م)			
من اوسط ما تطعمون اهليكم	٨٩	المائدة	٧٥
من بعد وصية يوصي بها او دين	١٢	النساء	٢٦٥
من انصاري الى الله	١٤	الصف	٣٦٧
من كان عدوا لله وملائكته ورسله	٩٨	البقرة	٥٠٣
(هـ)			
هل تعلم له سميا	٦٥	مريم	٥٥
هل اتي على الانسان حين من الدهر	١	الانسان	٣٧٠
هديا بالغ الكعبه	٩٥	المائدة	٦٠٠
(و)			
وان كان ذو عمره فنظرة الى ميسره	٢٨٠	البقرة	٣٥٢
ولاتجعلوا الله عرضة لايهانكم	٢٢٤	البقرة	٤٧

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
واذا سمعوا اللغو اُعرضوا عنه	٥٥	القصاص	٤٩
واحفظوا ايمانكم	٨٩٥	المائدة	٥٢
والربانيون والاحبار	٤٤	المائدة	٦٢
وربائكم اللاتى فى حجوركم	٢٣	النساء	٦٢
ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها	٩١	النحل	٨٣
وأقسموا بالله جهد ايمانهم	١٠٩	الانعام	٨٣
ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة	٢٢	النور	٨٨
وتالله لا يكيدن اصنامكم	٥٧	الانبياء	١١٦
واذ اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم	١٧٢	الاعراف	١٢٨
ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا	٢٣	الكهف ١٣٥ ، ١٣٢	
واذكر ربك اذا نسيت	٢٤	الكهف	١٣٥
وخذ بيدك ضغثا ماضى به	٤٤	ص	٤٦
واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه	٥٥	القصاص	١٥٣
وان ليس للانسان الا ما سعى	٢٩	النجم	٢١١
واشهدوا شهودين من رجالكم	٢٨٢	البقرة	٢٣٥
وأشهدوا ذوى عدل منكم	٢	الطلاق	٢٣٥
واللذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان	٢١	الطور	٢٤٠
واتقوا الله ربكم لا تخرجنهم من بيوتهم	١	الطلاق	٢٣٧
ولاملبنكم فى جذوع النخل	٧١	طه	٢٦٤
وأيديكم الى المرافق	٦	المائدة	٢٦٧
ولتعلمن نبأه بعد حين	٨٨	ص	٢٧٠
واسقيناكم ماء فرتا	٢٧	المرسلات	٢٨٦
وأذن فى الناس بالحج	٢٧	الحج	٤٦٥
وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه	١٤	النحل	٤٥٣
لحما طريا	١٤٦	الانعام	٤٧٣
وحرمنا عليهم شحومهما			

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ومن البقر والغنم حرمتنا عليهم شحومهما	١٤٦	الانعام	٤٧٤
واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم	٧	الاحزاب	٥٠٣
وهو الذي سحر البحر لتأكلوا منه لحما طريا	١٤	النحل	٥١٢
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا	٥١	الشورى	٥١٨
ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل	٢٩	النساء	٥١٩
والذين فى اموالهم حق معلوم	٢٤	المعارج	٥٢٦
ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن	١٥٢	الانعام	٥٢٦
ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله			
لنصدقن.	٧٥ - ٧٦	التوبة	٥٤٧
وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا	٣٤	الاسراء	٥٥٧
وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم	٩١	النحل	٥٥٧
والموفون بعهدهم اذا عاهدوا	١٧٧	البقرة	٥٥٨
وأذن فى الناس بالحج	٢٧	الحج	٥٦٨
والبدن جعلناها لكم من شعائر الله	٣٦	الحج	٦٠٦

(ي)

يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر	٧٤	التوبة	٩٥
يحلفون بالله انهم لعنكم وما هم منكم	٥٦	التوبة	٩٥
يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا	٣٣	فاطر	٥١٢
يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود	١	المائدة	٥٥٧
يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا	٧	الانسان	٥٥٨
يأتوك رجالا وعلى كل ضامر	٢٧	الحج	٥٧٥
يا ابت افعل ماتوأم	١٠٢	الصفات	٥١٣

(أ)

٥٥	ان لله تسعا وتسعين اسما
٨٧-٧٨	ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم
٧٩	وابيه ان صدق دخل الجنة
١٠٤	اهدت امرأه - لعائشة - طبقا فيه تمر
٢٣٨	اعتقها فانها مؤمنة
٢٤٠	الاسلام يعلو ولا يعلى
٣٤٩	ان الله تجاوز لامتى الخطأ
٢٠٩	امر الرسول سعد بن ابى وقاص ان يتمدق عن امه بعد موتها
٢١٠	ألواء لحمة كلحمه النسب
٢٦٢	انها أيام اكل وشرب ويعال فلا تموموها
١٦	أختع اسم عند الله يوم القيامة رجل تسمى ملك الاملاك
٩٩	الاسلام يجب ما قبله
١١٤	أن لاتشركوا به شيئا وتعبدوه وتقيموا الصلاة
١٢٠	احلف ابن مسعود حين اخبره انه قتل اباجهل
١٧٤	اتى رسول الله بعرق فيه تمر
	امر رسول الله الاعرابى الواطى فى شهر رمضان ان يطعم ستين
١٧٧	مسينا
٢١٥	اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث
	اشتريت عائشة بربيره بشرط العتق فأجار رسول الله صلى الله
٢٥٢	عليه وسلم البيع وامضى الشرط
٣٣٤	انما أحكم بالظاهر ويتولى الله السرائر
٢٣٩	انى نذرت أن اعتق رقبه
٣٣٤	انما انا بشر وانكم تختصمون الى
	اعتكف رسول الله فى مسجده فأدخل رأسه منه الى حجرة عائشة
٣٨٠	لتغسله

الصفحة

٤٧٧	احلت لنا ميتتان ودمان
٥٣٧	العمري لمن وهبت له
٥٠٦	اعطى سائلا تمرا وخبزا وقال هذا ادم هذا
٥٦٠	انى نذرت فى الجاهلية ان اعتكف ليلة فى المسجد الحرام
٥٦٣	ان رجلا حج مع زى قرابة مقرونا
٤٦٥	اذا احللت فأدنين
٤٩٠	ابهمو ما ابهم الله (اثر بالهامش)
١١٩	احلف رسول الله ركانه بن عبد يزيد حين طلق امرأته البتة
١٠٥	أبررت عمى ولا هجرة
١٠٤ - ١٢٦	ابريها فان الاثم على الحنث
١٣٣	ان الرسول استثنى فى يمينه تاره ولم يستثنى اخرى
٥٨٥	انى نذرت ان فتح الله عليك مكه أن أصلى بيت المقدس
٦١٥	احب الاعمال الى الله ادونها وان قل
٥١٣	اصطنع خاتما من ذهب
٥٤٥	الثلاث جزءك
٥٦٠	ان النذر لا يأتى على ابن آدم شيئا لم اقدره عليه
٥٦٧	انى نذرت ان اضرب على رأسك بالدف
٥٣١	امر رسول الله فى مقعد زنى ان يضرب بعثكال

(ب)

٥٦٢	بينما رسول الله يخطب اذ هو برجل قائم فى الشمس
٤٣٣	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا

(ت)

٥١٣	تحلى خاتما من ذهب ثم نزع
١١٢	تشهد رسول الله فى قتيل ابى قتاده حين اخذ سلبة غيره

الصفحة

(ح)

٢٥١ حلفه المشركون ان لايعين رسوله

(خ)

٥٢٦ خير المال سكه مأبوره ومهرة مأسوره

٥٠٥ خير الادم اللحم وهو سيد الادم

٥٢٥ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلم نغم ذهباً

(د)

٥٠٥ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تفور بلحم

(س)

٥٠٥ سيد الادم اللحم

(ص)

٥٨٧ صلاة في مسجدي افضل من الف صلاة في غيره

٥٨٧ صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدي

(ف)

٢٦٩ فدين احق ان يقضى

٦٠٦ فنحننا البدنه عن سبعة

٥٦٣ فأمر بالقرآن ان يقطع

(ق)

٥٦٠ قال الله تعالى النذر لاياتى على ابن آدم شيئا لم أقدره عليه

٥٥٨ قليل شؤدى شكره خير من كثير لاتطبيقه

الصفحة

- ١٦٧ قضى عمر بن الخطاب فى الوليين ينگحان المرأة
١٧٨ قدر النبى الاطعام فى فدية الاذى بمدين لكل مسكين

(ك)

- ٣٨٠ كانت عائشة ترحل النبى صلى الله عليه وسلم وهى حائض وهو معتكف
٢٤١ كل مولود يولد على الفطر
٥٤٨ كفارة النذر كفارة اليمين
كان على بن ابى طالب اذا دخل عليه وقت الصلاة اصفر مره واحمر أخرى ٧٥
١٨٣ كنا نخرج اذ فينا رسول له صاعا من اقط
٤١٨ كأهل قباء حين استداروا فى صلاتهم وبنوا على ماتقدم

(ل)

- ٣٨٠ لقد انزلت على آية لم تنزل على احد قبلى الا على اخى سليمان
٥٠٦ لو نظرت اليها فانه اخرى ان يؤده بينكما
٣٥٢ ليس على مقهور يمين
٨٤ لاتحلفوا بآبائكم
٢١١ لبيك عن ثيرمه
٥١٢ لبس خاتما من ذهب
١٠٥ لولا الأيمان لكان لى ولها شأن
١٤٩ لغو اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله

(م)

- ٥٢ من اقتطع بيمينه مال امرىء مسلم
١٥٨٠٩٠٨٢٠٥٣ من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها
٧٩ من حلف بغير الله فقد اترك
٨٣ من حلف بعملة غير الاسلام كاذبا
٨٤ من حلف بغير الله فكفارته ان يقول لا اله الا الله

الصفحة

٨٥	من قتل عبده قتلناه
١١٤	ماحق الله على العباد
١٢٥	من حلف على أحد يمين وهو ير أنه سيبره
١٣١	من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحدث
١٣١	من حلف على يمين فقال : ان شاء الله فقد استثناه
٥٥٩	من نذر أن يطيع الله فليطعه
٦١١	من راح في الساعة الرابعة كأنما قرب دجاجة
	من ساع عبداً وله مال فماله للبائع
٥٤٧	من نذر نذراً يطيقه فليف به
٩٣	من حلف يميناً فاجرة
٢١٣	من مات وعليه صيام مام عنه وليه
١٣٥	من حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى
٥٤٨	من نذر ولم يسم فعليه كفاره يمين
٥٤٧	من نذر نذراً يطيقه فليف
٢١٣	من مات وعليه صيام اطعم عنه وليه
٥٤٧	من نذر نذراً يطيقه سماه
٥٦٣	مروه فليتكلم وليستظل ، وليقعد وليتم صومه

(ن)

	نهى رسول الله عن صيام ايام التشريق
٢٦٥	نفس المؤمن معلقة بدينه
٤٢١	نهى عن بيع امهات الاولاد
٥٠٢	نهى عن بيع الثمار حتى تزهر
٥٧٤	نذرت اختي ان تعشى الى بيت الله
٥٠٥	نعم الادم الخسل

المفحة

(و)

١٣٥	والله لاغزون قريشا
١٣٣	والذى نفس أبى القاسم بيده
٢٤٣	ولد الزنى شر الثلاثة
٧٩	وأبيه ان صدق دخل الجنة
٧٩	وأبيك لو طعنت فى فخذ
٢٢١	ومايدريك لعل الحدود كفارات
١١١	وايم الله انه لخليق بالاماره

(لا)

٥٣	لا والذى نفس محمد بيده
٥٤	لا ومقلب القلوب
٨٤	لاتحلفوا بآبائكم
٣٤٩	لاينكح المحرم ولاينكح
١٤٩	لا والله وبلى والله
١٥٣	لايمين فى غضب
١٨٨	لايقبل الله صدقة امرىء وذو رحم محتاج
٥١٨	لايحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث
٦٣٩	لانذر فى معصية الله
٥٨٤	لاتشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد
٢١٧	لاتعد فى صدقتك
٢١٨	لاتحل الصدقه لغنى
٥٥٧	لانذر فى معصية
٦٢٤	لانذر فى معصية الله ولا نذر فيما لايملك ابن آدم

٥٣	اليمين حنث أو مندمه
٩٤	اليمين الغموس تدع الديار بلاقع
٥٠٦	يأكل الخبز بالتمر ويقول هذا ادام هذا
	يارسول الله ان أمى افتلست واظن لو تكلمت لتمدقت فهل لها
٢٠٩	من اجر ان تصدقت عنها قال نعم .
١٦٠	يا عبد الرحمن اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها
	يارسول الله انى نذرت أن اعتق رقبه مؤمنه افيجزىء هذا فقال
٢٣٩	له النبي صلى الله عليه وسلم من ربك فاثار الى السماء

(٤) فهرس الاعلام المترجم لهم :

المفحة

(أ)

٥٢	ابوأمامة - الحارث - اياس بن ثعلبة الانصارى
٧٩	ابوالعشراء الدارمى
٨٢	احمد بن حنبل
٨٢	اسحاق بن ابراهيم بن مخلد المروزي
٨٨	ابوبكر الصديق - عبدالله بن ابي قحافة
١٠٧	اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزنى
٣٧	ابواسحاق المروزي - ابراهيم بن احمد
٣٦١	ابوعلى بن ابي هريره " الحسن بن الحسين "
١٣١	ايوب بن ابي تميمة كيسان السخيتانى
١١١	اسامه بن زيد
١٣٣	ابوسعيد الخدرى
٢٢٨	ابوموسى الاشعرى - عبدالله بن قيس
٢٣١	ابويوسف - يعقوب بن ابراهيم
٢٥٨	ابى بن كعب
٢٩٥	ابوالفياض - محمد بن الحسن
٣٠٥	ابوعبدالله الزبيرى - احمد بن سليمان
٢٧٦	ابوالعباس بن سريج - احمد بن عمر بن سريج
٣١٣	ابوسعيد الاصطخرى - الحسن بن احمد بن يزيد
١٦٥	ابوحامد الاسفرايينى - احمد بن محمد احمد البغدادي
١٨٠	الأنماطى - عثمان بن سعيد بن بشار
٣٥٠	ابوالقاسم الصيمرى - عبدالواحد بن الحسين
٣٧	ابوحامد المروروذى - احمد بن بشر بن عامر
٣٦	ابوعبيد القاسم بن سلام
٢٥١	ابوثور - ابراهيم بن خالد
٢٠	ابن الصلاح - عثمان بن عبدالرحمن

الصفحة

١٧	ابن الجوزى - عبدالرحمن بن على بن محمد الجوزى
١٦	ابن كثير : اسماعيل بن عمر بن كثير
١٧	ابن خيرون
٧٣	ابوحنيفة - النعمان بن ثابت
١٥١	ابراهيم النخعي
٤٢٩	ابن ابي ليلى - محمد بن عبدالرحمن
٤٧٤	ابوزيد المروزي - محمد بن احمد بن عبدالله
٥٦٢	ابوقلابة - عبدالله بن يزيد
٥٦٢	ابوالمهلب - مختلف فى اسمه -
٥٦٦	ابويكر الصيرفي - محمد بن عبدالله
٥٧٤	ابوالخير - مرشد بن عبدالله الحميري
٥٢٠	ام سلمه - هند بنت ابي اميه المخزوميه
٥٤٥	ابالبابه بن المنذر
٥٥٠	ابوجعفر الهندوان - محمد بن عبدالله بن محمد
٦٤٢	ابوسلمه - عبدالله بن عبدالاسد - المخزومي
٤٧٤	ابوزيد - محمد بن احمد المروزي

(ب)

٤٣٤	البويطي - يوسف بن يحيى
-----	------------------------

(ث)

٨٢	ثابت بن الضحاك بن خليفة
٥٥٨	ثعلبة بن حاطب

(ج)

٥٦٦	جميل بن معمر
٥٨٥	جابر بن عبدالله
٣٥	جلال الدين المحلى - محمد بن احمد

(ح)

٥٤٥	حماد بن ابي سليمان
٦٥٣	الحجاج بن يوسف الثقفي
٥٠	الحسن بن يسار
٩٢	الحكم بن عتبة الكندي
٣٠٥	حرملة بن يحيى
١٥٢	حسان بن ابراهيم الكرمانى
٣٥١	حذيفه بن اليمان
١٧٥	الحرث بن عبدالله الأعور

(خ)

٥٦	الخليل بن احمد الفراهيدى
٥٥٠	خلاص بن عمرو

(د)

٦١٥	داود الظاهر
-----	-------------

(ر)

	راشد بن سعد
١١٩	ركانه بن عبد يزيد
٥٤٥	ربيعة بن عبدالرحمن (الرأى)
١٤٣	الربيع بن سليمان
٣٥	الرملى - شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد بن حمزه

(ز)

٢٨٨	زفر بن الهذيل بن قيس (صاحب ابي حنيفة)
١٧٦	زيد بن ثابت

الصفحة

(ع)

٥١	عبد الله بن عباس رضى الله عنه
٦٨	عبد الرحمن بن زيد بن قيس
٧٥	على بن ابي طالب رضى الله عنه
٧٧	عبد الله بن عمر بن الخطاب
٨١	عبد الرحمن بن عمر بن محمد الاوزاعي
٨٣	عبد الرحمن بن صخر (ابوهريرة)
٨٩	عائشة بنت ابي بكر الصديق
٩٣	عبد الله بن مسعود
١٠٥	عبد الرحمن بن صفوان
١١٤	عبادة بن الصامت
١٢٥	عكرمة البربري - مولى ابن عباس -
٢١٢	عروة بن الزبير بن العوام
١٦٠	عبد الرحمن بن سمرة
٣٤٨	عمرو بن دينار
٥٤٥	عثمان البتي
٥٤٨	عقبة بن عامر
٥١٢	عاصم بن ابي النجود
٩٢	عطاء بن ابي رباح
٥٤٩	عمر بن شعيب
٥٥٦	عنتره العيسى

(ف)

٤٦٥	فاطمة بنت قيس الفهرية
-----	-----------------------

(ق)

٥٠	قتادة بن دعامة
٣٢	القزويني - عبد الغفار بن عبد الكريم

الصفحة

١١٢	قتادة بن النعمان بن يزيد
٥٥٩	القاسم بن محمد
٩	القادر بالله
٩	القائم بأمر الله

(ل)

٩٣	الليث بن سعد
٣٢٠	لبيد بن ربيعة العامري

(م)

٥٦	المفضل بن سلمة بن عاصم
٥٨	مسيلمة الكذاب
٧٧	مالك بن انس
٨٣	محمد بن سيرين
٢٢٩	مجاهد بن جبر
٨٨	مسح بن اثاثه
٢٣٨	معاوية بن الحكم السلمي
٢٩٠	محمد بن الحسن
١٥١	مسروق بن الاعدع
١٧٥	محمد بن كعب القرظي
٣٥٢	مكحول - ابو عبد الله مكحول بن عبد الله
٥٥٩	مقاتل بن سليمان
	محمد بن عجلان
٤	محمد بن ادريس الشافعي
٥٤٩	المزني - بكر بن عبد الله بن عمرو
٥٥٤	مارية القبطية

(ن)

٧٧ ، ٥١٢	نافع بن عبدالرحمن ، أحد القراء السبعة
٣٥	النوى
٢١٢	النيسابور - عبدالله بن محمد بن زياد بن واصل
٣١٩	النايعة - زياد بن معاوية

(ه)

١٤٩	هشام بن عروه بن الزبير
-----	------------------------

(و)

٦٥	وهب بن منبه
٣٥٢	واثلة بن الاسقع

(ي)

٣٥١	اليمان - والد حذيفه
٥٧٤	يزيد بن ابي حبيب
١٦	ياقوت الحموى

قائمة بأهم المراجع والمصادر

(١)

(١) كتب التفسير :

أحكام القرآن

- للامام ابي عبدالله محمد بن آدریس الشافعی المتوفى سنة (٢٠٤هـ) .
الناشر : دار الكتب العلمية بيروت لبنان (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) .

أحكام القرآن

- لابي بكر احمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة (٣٧٠ هـ) .
الناشر : دار الفكر .

أحكام القرآن

- لابي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (٤٦٨ هـ - ٥٤٣ هـ)
تحقيق على محمد البجاوي
الناشر : دار المعرفة بيروت لبنان (١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م) .

أحكام القرآن

- تأليف / عماد الدين بن محمد الطبري ، المعروف بالكنيا الهـراس
المتوفى (٥٠٤ هـ) .
الناشر : دار الكتب العلمية بيروت .
الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م)
توزيع دار الباز (مكة)

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن

- تأليف / محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي
الناشر : عالم الكتب - بيروت .

(ت)

تفسير ابن عباس

- تأليف الدكتور / عبد العزيز بن عبد الحميد

نشر : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى
جامعة أم القرى ، مكة •

التفسير الكبير

تأليف / محمد الرازى ، فخر الدين بن العلامة ضياء الدين
الشهير بخطيب الرى المتوفى سنة (٦٠٤ هـ) •
الطبعة الأولى (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م)
الناشر : دار الفكر بيروت •

تفسير القرآن العظيم

تأليف / الحافظ عماد الدين ابوالفداء اسماعيل بن كثير القرشى
الدمشقى المتوفى (٧٧٤ هـ) •
طبع (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)
الناشر : دار المعرفة ، بيروت •

تفسير الجلالين

تأليف / جلال الدين السيوطى المتوفى (٩١١ هـ) وجلال الدين
المحلى المتوفى (٨٦٤ هـ) •
الناشر : مطبعة الانوار المحمدية - القاهرة •

تفسير آيات الاحكام

تأليف / محمد بن على الصابونى
طبعة (١٣٦٧ هـ / ١٩٧٧ م) •
الناشر : مكتبة الفزالى ، دمشق •

(ج)

الجامع لاحكام القرآن

لأبى عبدالله محمد احمد الأنصارى القرطبى المتوفى (٦٧١ هـ) •
الطبعة الثانية (١٣٧٢ هـ) •

(٦٩٩)

(ف)

فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير

تأليف / محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى (١٢٥٠ هـ) *

الناشر : دار المعرفة ، بيروت *

(ك)

الكشاف عن حقائق التنزيل وعبوب الاقاويل فى وجوه التأويل *

تأليف / ابى القاسم جلال الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي

المتوفى (٥٣٨ هـ) *

الناشر : دار المعرفة ، بيروت - لبنان *

توزيع دار الباز (مكة)

(م)

مختصر تفسير ابن كثير

تأليف / محمد على الصابونى

الناشر : دار القرآن الكريم ، بيروت (١٣٩٦ هـ)

المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم

تأليف / محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر : دار الفكر ، بيروت *

معالم القصة فى القرآن

تأليف / محمد خير محمود العدوى

طبعة (١٩٨٨ م / ١٤٠٨ هـ)

دار العدوى *

الاتقان فى علوم القرآن

تأليف / جلال الدين عبدالرحمن السيوطى المتوفى (٩١١ هـ)

وبالهامش

اعجاز القرآن

تأليف / القاضى ابى بكر الباقلاوى

الناشر : المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان (١٩٧٣ م) *

(٢) كتب الحديث :

(أ)

أروا * الغليل في تخريج احاديث منار السبيل
تأليف / محمد ناصر الدين الالباني
الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)
الناشر : المكتب الاسلامي ، بيروت .

(ب)

بذل المعهود في حل أبي داود
للشيخ / خليل احمد السهارنفوري المتوفى (١٣٤٦ هـ)
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(ت)

ترتيب احاديث " صحيح الجامع الصغير وزيادته
الحافظ جلال الدين السيوطي ، الشيخ يوسف النبهاني ، العلامة ،
ناصر الدين الالباني على الأبواب الفقهية .
رتبه وبويه ، عونى نعيم الشريف ، وشرح غريب الفاظه على حسن
على عبدالحميد .
مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ) .

تيسير العلام شرح عمدة الاحكام
تأليف / عبدالله عبدالرحمن البسام .
الطبعة (٧) سنة ١٤٠٧ هـ .
الناشر : دار الفكر ، بيروت - لبنان .
توزيع مكتبة جده .
تخريج الاحاديث النبوية ، الواردة في مدونة الامام مالك بن انس .
طبع ونشر مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى .
الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ) .

تخريج الأحاديث النبوية ، الواردة في مدونة الامام مالك بن انس

تأليف / عبدالرحمن الزبيدي الشافعي •

نشر : دار المعرفة - بيروت (١٩٧٧ م / ١٣٩٧ هـ) •

تيسير الوصول الى جامع الاصول من حديث الرسول •

تأليف / عبدالرحمن الزبيدي الشافعي •

نشر دار المعرفة - بيروت (١٩٧٧ م / ١٣٩٧ هـ) •

تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

للامام أبى الفضل شهاب الدين احمد على العسقلاني المتوفى

(٨٥٢) •

عن بتصحيحه ، والتعليق عليه السيد هاشم اليماني المدنسي

بالمدينة المنورة (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م) •

مشكاة المصابيح ، تأليف ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب

العمرى التبريزي •

الطبعة الأولى ١٣٨١ •

الناشر : المكتب الاسلامي - دمشق •

تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج ، لابن الملقن المتوفى (٨٠٤ هـ)

تحقيق ودراة : عبدالله بن سعاف اللحاني

دار حراء للنشر والتوزيع •

الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ) •

تهذيب الآثار ، وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الاخبار •

تأليف / الامام محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠ هـ) •

تحقيق الدكتور ، ناصر بن سعد الرشيد ، وعبدالقيوم رب النبي

مطابع الصفا / مكة المكرمة (١٤٠٢ هـ) •

(ج)

الجامع الصحيح ، للامام أبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري

النيسابوري

دار الفكر ، بيروت - لبنان •

(٧٠٢)

(د)

دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين

تأليف / محمد بن علان الصديقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٥٧ هـ) .

(ر)

رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين

للعلامة ابي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة (٦٧١ هـ) .

الطبعة الأولى (١٣٩٣ هـ) .

دار الكتاب العربي - بيروت .

(ز)

زاد الواعظ والخطيب من المتفق عليه في الترغيب والترهيب .

تأليف / سميح عباس .

الناشر : مكتبة الزهراء

الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ) .

(س)

سنن الدارقطني

تأليف شيخ الاسلام علي بن عمر الدارقطني ، المتوفى (٣٨٥ هـ) .

وبذيله التعليق المغني على الدارقطني ، لابي الطيب محمد

شمس الحق العظيم .

دار المحاسن للطباعة - القاهرة (١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م)

سنن الترمذي ، وهو الجامع الصحيح

للامام ابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى (٢٧٩ هـ) .

دار الفكر للطباعة والنشر بيروت (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م)

الطبعة الثانية .

سنن ابن ماجه ، للحافظ أبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى المتوفى

• (٢٧٥ هـ)

حققه ورقم كتبه وابوابه واحاديثه وعلق عليه / محمد فـوَّاد

• عبدالباقى

• (دار الفكر للطباعة والنشر)

سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى

وحاشية الامام السندى

• (دار الفكر للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ)

سنن الدارمى ، للامام ابى محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى المتوفى

• سنة (٢٥٥ هـ)

• نشرته دار احياء السنة النبوية

سنن أبى داود ، للامام أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى

• (٢٧٥ هـ)

• دار الفكر للطباعة والنشر

• سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام

شرح الامام محمد بن اسماعيل الكحلانى على متن بلوغ المرام

من أدلة الاحكام ، للحافظ شهاب الدين أبى الفضل بن حجر

• (٨٥٢ هـ)

السنن الكبرى ، للامام الحافظ ابى بكر احمد بن الحسين بن على البيهقى

• (٤٥٨ هـ)

• دار الفكر

(ش)

• شرح الزرقانى على موطأ مالك

لمؤلفه / العلامة سيدى محمد الزرقانى

• طبعة سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م

• توزيع دار الفكر

(٧٠٤)

(ص)

صحيح الجامع الصغير ، تأليف الألبانى
الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م)
الناشر : المكتب الاسلامى ، بيروت •
صحيح مسلم بشرح النووي ، وهو ابوزكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى
(٦٧٦ هـ)
الناشر : دار احياء التراث العربى ، بيروت - لبنان •

(ض)

ضعيف الجامع الصغير وزيادته
تأليف / محمد ناصر الدين الألبانى •
الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ)
الناشر : المكتب الاسلامى - بيروت •

(ع)

عمدة القارى شرح صحيح البخارى
للإمام بدر الدين ، أبى محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى
سنة (٨٥٥ هـ) •
الناشر : دار احياء التراث العربى ، بيروت - لبنان •

(غ)

غاية العرام فى تخريج احاديث الحلال والحرام
تأليف / محمد ناصر الدين الألبانى •
الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م •
الناشر : المكتب الاسلامى - بيروت •

(ف)

فتح البارى شرح صحيح البخارى •
لأحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى (٨٥٢ هـ)
الناشر : دار المعرفه ، بيروت - لبنان •

(ك)

كتاب الآثار

للامام ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

كتاب الاموال للامام ابي عبيد القاسم بن سلام
الطبعة الثانية (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م)
الناشر : دار الفكر .

(م)

مختصر سنن أبي داود ، للحافظ المنذرى
ومعالم السنن ، لابي سليمان الخطابي
وتهذيب الامام ابن قيم الجوزية
دار المعرفة ، بيروت - لبنان (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)
مشكل الآثار ، للامام الحافظ ابي جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن سلمة
الأزدى المصرى الحنفى المتوفى سنة (٣٢١ هـ)
الطبعة الأولى ، دار المعارف النظامية الكائنه فى الهند
سنة (١٣٣٣ هـ)

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نورالدين على بن ابي بكر الهيثمى
المتوفى سنة (٨٠٧ هـ)
بتحرير الحافظين الجليلين العراقى وابن حجر .
الناشر : مؤسسة المعارف ، بيروت - لبنان .
طبع سنة (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)

المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوى .
رتبه ونظمه لغيف من المستشرقين .
مكتبة بريل فى مدينة ليدن - سنة ١٩٣٦ م

مسند الامام الشافعى

مطبوع بحاشية الام الجزء (٦) .

مسند الامام احمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب العمال في سنن الاقوال

والافعال ، لعلي بن حسام الدين الشهير بالمتقي .

الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

توزيع دار الباز .

(ن)

نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخيار .

تأليف القاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

الطبعة الأخيرة ، الناشر : شركة مصطفى البابي الحلبي .

نصب الراية لاحاديث الهداية .

للعلامة جمال الدين ابي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي

المتوفى سنة (٧٦٢ هـ) مع حاشية (بغية الالمعي في تخريج

الزيلعي)

الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

الناشر : المكتبة الاسلاميه ، لصاحبها رياض الشيخ .

(٣) كتب الفقه الحنفي :

(أ)

الاشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان

تأليف / زين العابدين ابراهيم بن نجيم

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان

(١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)

توزيع دار الباز مكة .

(ب)

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

للامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب

- بعلك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧ هـ
- الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م
- الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان

(ت)

- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق
- للعلامة / فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي
- طبعة ثانية بالأوفست عن الأولى سنة ١٣١٣ هـ
- الناشر : دار المعرفة ، بيروت - لبنان
- تحفة الفقهاء ، لعلاء الدين السمرقندي (٥٣٩ هـ)
- الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م)
- الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان

(ح)

- حاشية رد المحتار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين على الدر المختار
- شرح تنوير الابصار
- الطبعة الثانية
- الناشر : دار الفكر (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م)

حاشية سعد جلبى

- لسعد الله بن عيسى المشهور بسعد جلبى المتوفى (٩٤٥ هـ) على
- شرح العناية والهداية (مطبوعة مع فتح القدير)
- الناشر : دار احيا التراث العربى - بيروت

(خ)

- الخراج للقاضى ابى يوسف
- الخراج للامام يحيى بن آدم القرشى
- الاستخراج لابن رجب الحنبلى
- الناشر : دار المعرفة - بيروت - لبنان (مطبوع مع بعض فـى
- مجلد واحد) (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م)

(ش)

شرح فتح القدير للعاجز الفقير
الشيخ كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام
المتوفى سنة (٦٨١ هـ) .

شرح العناية على الهداية للامام اكمل الدين محمد بن محمود
البابرتي المتوفى (٧٨٦ هـ) (مطبوع مع فتح القدير)
الناشر : دار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان .

(م)

المبسوط ، لشمس الدين السرخسى
الناشر : دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) .

معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من احكام
لابى الحسن على بن خليل الطرابلسى الحنفى
ويليه :

لسان الحكام فى معرفة الاحكام لآبى الوليد ابراهيم بن ابي اليمن
محمد بن أبى الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفى (مطبوع
مع بعض الحكام) .

الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م
الناشر : شركة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر .

(هـ)

الهداية شرح بداية المبتدى
تأليف ابي الحسن على بن ابي بكر بن عبد الجليل العرغينانى
المتوفى سنة (٥٩٣ هـ)
والطبعة الأخرى التى مع فتح القدير .
نشر : دار احياء التراث العربى .

(٤) كتب الفقه المالكي :

(ب)

بداية المجتهد ونهاية المقتصد

للامام ابن الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد ، الشهير

بابن رشد الحفيد المتوفى سنة (٥٩٥ هـ)

الناشر : دار الفكر .

بلغت السالك لا قرب المسالك الى مذهب مالك

تأليف / الشيخ احمد بن محمد الصاوي المالكي .

على الشرح الصغير

لاحمد بن محمد بن احمد الدردير

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م)

توزيع : دار الباز مكيه .

(ج)

جواهر الاكليل

شرح مختصر العلامة خليل في مذهب الامام مالك

تأليف / الشيخ صالح عبدالسميع الابن الأزهرى

توزيع دار الفكر - بيروت .

(ح)

حاشية الشيخ على العدوى " مطبوع على هامش شرح الخرشى " .

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

للعلامة / شمس الدين محمد عرفه الدسوقي

على الشرح الكبير لابن البركات سيدى احمد الدردير

وبهامش / الشرح المذكور مع تقديرات لعلامة المحقق سيدى الشيخ

محمد عيش .

الناشر : دار الفكر .

(٧١٠)

(خ)

الخرشي على مختصر سيدي خليل
شرح محمد الخرشي المالكي
الناشر : دار صادر - بيروت
وعليه حاشية الشيخ العدوي

(م)

المدونه الكبرى ، للإمام مالك بن أنس
طبعة جديدة بالأوفست
الناشر : دار صادر - بيروت .

(ف)

فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك وبهامشه تبصيرة
الحكام في أصول الاقضية ومناهج الاحكام .

(ق)

القوانين الفقهية
لابن جزى
الناشر : دار القلم - بيروت / لبنان (١٩٧٧ م) .

(هـ) كتب الفقه الشافعي :

(أ)

الأم

تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي
وبهامشه / مختصر الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني
المتوفى (٢٦٤ هـ)

الناشر : دار الشعب ، سنة (١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م) .

الاشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية

للامام جلال الدين عبدالرحمن السيوطى المتوفى (٩١١ هـ) .

الطبعة الأولى: ١٣٩٩ هـ .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .

الاحكام السلطانية ، والولايات الدينية

تأليف ابن الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى البصرى

نشر دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان (عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م) .

الاشراف على مذاهب العلماء

لابى بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى المتوفى —

(٣١٨ هـ) .

تحقيق وتقديم ابوحماد صغير احمد محمد حنيف

الطبعة الأولى

نشر : دار طيبه الرياض السعودية

(ت)

التمهيد فى تخرىج الفروع على الاصول ، للامام جمال الدين ابى محمد —

عبدالرحيم بن الحسن الاسنوى تحقيق محمد حسن هيتو .

الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م

الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت .

تأليف / ابراهيم بن محمد بن أحمد الباجور الشافعى

(١١٩٨ هـ / ١٢٧٧ م)

الناشر : مطبعة مصطفى الحلبي .

(ح)

حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء

تأليف / سيف الدين ابى بكر محمد بن احمد الشاش القفال المتوفى

سنة (٥٠٧ هـ) .

تحقيق د: ياسين احمد اسراهم دركه

الطبعة الأولى (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)

الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت .

حاشيتــــــــــــــــان

الأولى :

لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري المتوفى

سنة (١٠٦٩ هـ) .

والثانية :

لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعمره

على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى المتوفى (٨٦٤ هـ) .

على منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى (٦٧٦ هـ) .

الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

الناشر : شركة ومطبعة أحمد بن سعد بن نبهان وأولاده .

حاشية الشيخ سليمان البجيرى المسمات ، بتحفة الحبيب على شرح الخطيب

المعروف بالاقناع فى حل الفاظ أبي شجاع للشيخ محمد الشربيني

الخطيب .

الناشر : دار المعرفه ، بيروت - لبنان (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م)

حواشى الشدوانى ، ابن قاسم العبادى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ،

للامام أحمد بن حجر الهيثمى الشافعى

الناشر : دار الفكر - بيروت .

(ر)

روضة الطالبين

للامام ، ابى زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقى .

(ولد ٦٣١ وتوفى ٦٧٦)

الناشر : المكتب الاسلامى ، بيروت (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م) .

الرساله ، للامام المطلبى ، محمد بن ادريس الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)
بتحقيق وشرح احمد شاكِر (سنة ١٣٠٩ هـ)

(ز)

الزواجر عن اقتراف الكبائر
لابى العباس احمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمى (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)
الناشر : دار المعرفة - بيروت - لبنان (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)

(ش)

شرح روض الطالب من اسنى المطالب
للإمام أبى يحيى زكريا الانصارى الشافعى
الناشر : المكتبة الاسلاميه ، رياض الشيخ
وعليه حاشيتا قليوبى وعميره
الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م
شركة مكتبة ومطبعة احمد بن سعد بن نبهان وأولاده .

(ق)

قواعد الاحكام فى مطالع الأنام
لأبى محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (٦٦٠ هـ)
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

(ك)

كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار
للإمام تقى الدين أبى بكر بن محمد الحسينى من علماء القرن
التاسع .
الناشر : شركة مكتبة احمد بن سعد بن نبهان وأولاده .
سربيا - اندونيسيا .

(م)

مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج
شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب على متن المنهاج ، لأبى زكريا
يحيى بن شرف النووى .
الناشر : دار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان .

المجموع شرح المذهب
للامام : أبى زكريا محى الدين بن شرف النووى المتوفى (٦٧٦ هـ)
ويليه :
فتح العزيز شرح الوجيز
للامام أبى القاسم عبدالكريم بن محمد الراقى المتوفى (٦٢٣ هـ) .
ويليه :

التلخيص الحبير فى تخريج الراقى الكبير
للامام ، أبى الفضل احمد بن على بن حجر العسقلانى
المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)
الناشر : دار الفكر

المذهب فى فقه الامام الشافعى
لأبى اسحاق ، ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى الشيرازى
المتوفى (٤٧٦ هـ)
وبذيله صحائف
النظم المستعذب فى شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن بطال
الركبى
الطبعة الثانية (١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م)
الناشر : دار المعرفة ، بيروت / لبنان .

(ن)

نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
تأليف / شمس الدين محمد بن أبى العباس الشهير بالشافعى الصغير .

ومعه :

(١) حاشية ابي الضياء نور الدين على بن الشبرا ملسى القاهرى

المتوفى (١٠٨٧ هـ) •

(٢) حاشية أحمد بن عبدالرزاق بن محمد بن أحمد المعـروف

بالمغربى الرشيدى المتوفى (١٠٩٦ هـ) بيروت •

الناشر : دار الفكر - لبنان •

الطبعة الأخيرة (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) •

(ف)

فتاوى الامام النووى المسمى المسائل المنشوره

ترتيب الشيخ / علاء الدين ابن العطار

الطبعة الاولى (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان •

(٦) كتب الفقه الحنبلى :

(أ)

الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف

تأليف / علاء الدين على بن سليمان المرادى المتوفى سنة

(٨٨٥ هـ) صححه وحققه / محمد حامد فقى •

الطبعة الاولى (١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م)

مطبعة السنه المحمدية - القاهرة •

الاقناع فى فقه الامام أحمد بن حنبل

تأليف قاضى دمشق الشيخ شرف الدين بن موسى الحجاوى المقدسى

المتوفى (٩٦٨ هـ) •

تصحيح وتعليق عبداللطيف محمد موسى السبكى •

الناشر : دار المعرفة - بيروت / لبنان •

اعلام الموقعين عن رب العالمين

شمس الدين ابي عبدالله محمد بن ابي بكر بن قيم الجوزية

(٧٥١ هـ)

الناشر : دار الجيل - بيروت / لبنان .

الانصاح على المذاهب الأربعة وهو المسمى بالافصح على معاني الصحاح

تأليف " الوزير " أبي العظفر يحيى بن محمد بن هبيرة المتوفى

(٥٦٠ هـ)

أحكام أهل الذمة ، لشمس الدين ابي عبدالله محمد بن ابي بكر ابن قيم

الجوزية

حققه الدكتور صبحي الصالح .

الناشر : دار العلم للملايين - بيروت .

الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م) .

(ح)

حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع

جمع / عبدالرحمن بن محمد بن القاسم النجدي الحنبلي

(١٣١٢ - ١٣٩٢ هـ) .

الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ) .

(ش)

شرح منتهى الارادات

للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البيهقي المتوفى (١٠٥١ هـ) .

الناشر : دار الفكر .

العهده شرح العمده

تأليف / بهاء الدين عبدالرحمن بن ابراهيم المقدسي

(٥٥٦ - ٦٢٤ هـ)

الناشر : مكتبة الرياض الحديثه - الرياض / السعودية .

العذب الفائض شرح عمدة الفارضي

للشيخ ابراهيم بن عبدالله بن ابراهيم الغرضي

الطبعة الأولى (١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م)

طبع على نفقة / الوزير عبدالرحمن بن عبدالمحسن الطيشي .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر .

(ف)

الفروع

للعلامة : شمس الدين المقدس أبي عبدالله محمد بن مفلح المتوفى

سنة (٧٦٣ هـ) .

الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م

نشر : عالم الكتب - بيروت ، توزيع دار الباز / مكة .

(ق)

القواعد النورانية

لشيخ الاسلام ابن تيمية (٦٦٠ / ٧٢٨ هـ)

تحقيق محمد حامد الفقى

الناشر: دار المعرفة - بيروت / لبنان (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) .

(م)

المقنن

لامام موفق الدين عبدالله بن احمد بن قدامه

نشر مكتبة الرياض الحديثه - السعودية (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)

المغنى

تأليف / أبي محمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامه

المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) على مختصر ابي القاسم عمر بن حسين بن

عبدالله بن أحمد الخرقى .

الناشر : مكتبة الرياض الحديثه ، الرياض / السعودية .

المبدع في شرح المقنع

لابي اسحاق ، برهان الدين بن محمد بن عبدالله بن محمد مفلح

• المؤرخ الحنبلي ولد (٨١٦) وتوفي (٨٨٤ هـ)

• الناشر : المكتب الاسلامي (١٩٨٠ م)

(ك)

كشاف القناع عن متن الاقناع

للعلامه / منصور بن يونس بن ادريس الجوهري

• مطبعة الحكومة بمكة (١٣٩٤ هـ)

الاختيارات الفقهية من فتاوى الشيخ ابن تيمية

اختارها الشيخ علاء الدين ابوالحسن علي بن محمد بن العباس

• البعلبعل الدمشقي المتوفى (٨٠٣ هـ)

• الناشر : دار المعرفة - بيروت / لبنان

• توزيع دار الباز مكة المكرمة

زاد المعاد في هدى خير العباد

لابن قيم الجوزية

• تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبدالقادر الأرناؤوط

• الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت

• الطبعة الخامسة (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)

(٧) كتب فقهية أخرى :

(أ)

اختلاف الفقهاء

• تأليف / الامام العلامة أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري

• الطبعة الثانية

• دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان

• توزيع دار الباز - مكة المكرمة

(ت)

التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي
تأليف / عبدالقادر عوده
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

(د)

دراسات في الفقه الاسلامي
اعداد الدكتور / عبدالوهاب ابراهيم أبوسليمان
الدكتور / محمد ابراهيم أحمد على
الناشر : مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي

(ر)

الرائد في علم الفرائض
تأليف / محمد العيد الخطراوي
الطبعة الثالثة .
الناشر : دار الثقافة الاسلامية بالرياض .

(ش)

الشبهات وأثرها في اسقاط الحد (بحث مقارن)
تأليف الدكتور / محمد أنور يوسف دبور .
الناشر : المكتبة التوفيقية (١٩٧٨ م)

(ع)

عقد العارية في الفقه الاسلامي
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه
اعداد / عبدالله بن صالح بن حسين العلي
عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(٧٢٠)

(ف)

فقه السنّة

تأليف / السيد سابق

الطبعة الأولى (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م)

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت/لبنان) *

فقه الزكاة

تأليف / يوسف القرضاوي

الطبعة الثالثة (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م)

الناشر : مؤسسة الرسالة *

فقه عمر بن الخطاب موازنة بفقه أشهر المجتهدين

تأليف / الدكتور رويحي بن راجح الرحيلي *

الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ) *

الناشر : دار الغرب الاسلامي - بيروت *

(ك)

كتاب السير من الحاوي الكبير

تحقيق ودراسة / محمد بن رديد المسعودي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

(١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م) *

كتاب الحدود من الحاوي الكبير

رسالة دكتوراه اعداد / ابراهيم صندوقي

(١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م)

كتاب الايمان والنذور

تأليف الدكتور / محمد عبدالقادر أبوفارس

الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م)

مؤسسة الرسالة - دار الارقم - عمان

كتاب البيوع من الحاوي

للامام ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

دراسة وتحقيق

رسالة دكتوراه عام ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م *

اعداد : محمد مفضل مطح الدين

اشراف : سيد سابق *

كتاب الحساوي

- من اوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين
 للامام / ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
 رسالة دكتوراه - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
 اعداد : راوية احمد الظهار - اشراف : حسن مرعي .
 كتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان
 لابن العباس نجم الدين بن الرفعة الانصاري
 المتوفى (٧١٠ هـ / ١٣١٠ م) .
 حققه وقدم له الدكتور / محمد أحمد اسماعيل الخاروف .
 دار الفكر - دمشق (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .
 كتاب أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الاقضية والحكومات ، لشهاب
 الدين ابي اسحاق ابراهيم بن عبدالله .
 تحقيق : المعروف بابن ابي الدم الحموي الشافعي (٦٤٢ هـ) .
 الدكتور / محمد مصطفى الزحيلي .
 الناشر : دار الفكر .

(م)

- المحلى / لابي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة (٤٥٦ هـ) .
 تحقيق : لجنة احياء التراث العربي .
 منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت
 مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي .
 العدد الخامس (١٤٠٢ هـ / ١٤٠٣ هـ) .
 مصادر الحق في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي .
 الدكتور / عبدالرزاق السنهوري .
 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
 موسوعة فقه عثمان بن عفان
 بقلم الدكتور / محمد رواي قلعه جي
 الطبعة الاولى (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م) .
 مجموع مهمات المتون يشتمل على ستة وستين متنا في مختلف الفنون والعلوم .
 الطبعة الرابعة (١٣٦٩ هـ / ١٩٤٩ م)

(ن)

النذر في الاسلام

• تأليف / عبدالوهاب السنين

• الدار السلفية

نظام القضاء في الشريعة الاسلامية

• تأليف الدكتور / عبدالكريم زيدان

المحامى والاستاذ المتمرس بجامعة بغداد

الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)

• مطبعة العاني - بغداد

(ي)

اليمين والآثار المترتبة عليه

• تأليف الدكتور / أبو اليقظان عطيه الجبوري

• دار الندوة الجديدة - بيروت / لبنان

(٨) كتب الأصول :

المستصفى من علم الاصول

للامام ابى حامد محمد بن محمد الغزالي

وبذيله : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه .

• للعلامة عبدالعلی محمد بن نظام الدين الانصارى

بشرح مسلم الثبوت في اصول الفقه أيضا للامام المحقق الشيخ

محب الله ابن عبد الشكور - رحمهم الله - .

الناشران :

(١) مكتبة المثنى (بيروت / لبنان) .

(٢) دار احياء التراث العربى (بيروت / لبنان) .

الموافقات في أصول الشريعة

لابى اسحق الشاطبى

وهو ابراهيم بن موسى الغرناطى المالكى المتوفى سنة (٧٩٠ هـ)

توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .

الإحكام فى اصول الأحكام

تأليف الشيخ الامام العلامة سيف الدين ابى الحسن على بن أبى
على بن محمد الآمدى رحمه الله .
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)

اصول السرخسى

للامام الفقيه الاصولى النظار ، أبى بكر محمد بن أحمد بن —
أبى سهل السرخسى المتوفى سنة (٤٩٠ هـ) .
دار المعرفة للطباعة والنشر .
بيروت - لبنان .
١٩٧٣ م - ١٣٩٣ هـ

شرح الكوكب المنير

المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر فى
أصول الفقه
تأليف العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن على
الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار
المتوفى سنة (٩٧٣ هـ) .
تحقيق الدكتور / محمد الزحيلى والدكتور نزيه حماد
الناشر : دار الفكر بدمشق .
طباعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

الفروق للامام شهاب الدين ابى العباس الصنهاجى المشهور بالقرافى

يليه فهرس تحليلى لقواعد الفروق
وضعه : أ - د - محمد روس قلعه جى
الناشر : دار المعرفة - بيروت / لبنان .

المحصول فى علم اصول الفقه

للامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى
دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلوانى
الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م)
الناشر : مطابع الفرزدق - الرياض .

المغنى فى اصول الفقه

تأليف الامام جلال الدين ابن محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازى

(٦٢٩ - ٦٩١ هـ)

تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا .

الاستاذ المشارك بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .

الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ)

الناشر : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى

شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول

تأليف الامام الكبير شهاب الدين أبوالعباس أحمد بن ادريس

القرافى المتوفى سنة (٦٨٤ هـ)

حققه / طه عبدالرؤوف سعد .

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت / لبنان .

البرهان فى اصول الفقه

تأليف ابى المعالى عبدالملك بن عبدالله بن يوسف (٤١٩ - ٤٧٨ هـ)

حققه الدكتور عبدالعظيم الديب

الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

الناشر : مطابع الدوحة الحديثه .

المختصر فى اصول الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل

تأليف على بن محمد بن على بن عباس بن شيبان البعللى ثم الدمشقى

الحنبللى (علاء الدين) ابوالحسن المعروف بابن اللحام .

حققه الدكتور / محمد مظهر بقا .

الناشر : دار الفكر بدمشق (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)

ارشاد النقاد الى تيسير الاجتهاد

تأليف محمد بن اسماعيل المعروف بالامير الصناعى

(١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ)

تحقيق صلاح الدين مقبول احمد

الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)

الناشر : الدار السلفيه .

شرح البدخشى

- منهاج العقول للإمام محمد بن الحسن البدخشى
ومعه شرح الاستوى نهاية السؤل للإمام جمال الدين عبدالرحيم
الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .
وكلاهما شرح منهاج الوصول فى علم الاصول .
تأليف القاضى البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ .
الناشر : مطبعة محمد على صبيح واولاده .

الاجمع

- لابى بكر بن محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى (٣١٨ هـ)
تحقيق : ابوحماد صغير احمد بن محمد حنيف
الناشر : دار طيبه للنشر والتوزيع - الرياض .
رفع الحرج فى الشريعة الاسلامية ضوابطه وتطبيقاته
تأليف / الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد
الطبعة الاولى (١٤٠٣ هـ) .
الناشر : مركز البحث العلمى واهياء التراث الاسلامى
مكة المكرمة .

أدلة التشريع

- تأليف الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن على الربيعه
الطبعة الثالثه (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)
الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان .

المتحول من تعليقات الاصول

- تأليف / ابن حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى المتوفى
سنة (٥٠٥ هـ) - رحمه الله - .
تحقيق : محمد حسن هيتو
الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت / لبنان .

حاشية البناني

على شرح الجلال شمس الدين محمد المحلى على متن جمع الجوامع
تأليف تاج الدين عبدالوهاب السبكي
وبهامشه تقارير الشرييني
طباعة سنة (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)
الناشر : دار الفكر - بيروت / لبنان .

كتاب المعتمد في اصول الفقه

تأليف ابي الحسين محمد بن على بن الطيب البصري المعتزلى
المتوفى ببغداد (٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م)
تحقيق محمد حميد الله بتعاون محمد بكر وحسن حنفى
الناشر : المعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق
(١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م) .

التبصرة في اصول الفقه

تأليف ابي اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى
الشيرازى المتوفى سنة (٤٧٦ هـ)
تحقيق الدكتور / محمد حسن هيتو
طبعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م
الناشر : دار الفكر بدمشق .

اللمع في اصول الفقه

تأليف ابي اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى
الفيروزآبادى الشافعى
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان
توزيع دار الباز - مكة المكرمة .

فتح الغفار بشرح المنار

المعروف بمشكاة الانوار في اصول المنار
تأليف زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم الحنفى
الناشر : مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر (١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م) .

كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام البزدوى
تأليف الامام علاء الدين عبدالعزيز بن احمد البخارى المتوفى
سنة (٧٣٠ هـ)
الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت / لبنان .

(٩) كتب العقيدة :

كتاب الايمان

تأليف الحافظ محمد بن اسحق بن يحيى بن منده (٣١٠ - ٣٩٥ هـ)
تحقيق د / على بن محمد بن ناصر الفقيهى
الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت
الطبعة الثالثة (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م)

ابن حزم وموقفه من الالهيّات

عرض ونقد

تأليف / أحمد بن ناصر الحمد
الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ)
الناشر : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى
جامعة أم القرى - مكة .

الاصول والغروع

تأليف / ابن حزم الأندلسى
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)

الايمان

تأليف / شيخ الاسلام ابن تيمية
الطبعة الثالثة
الناشر : المكتب الاسلامى

التوحيد واثبات صفات الرب عز وجل

تأليف / محمد بن اسحاق بن خزيمة

كتاب السنه

تأليف / أبي عبدالرحمن عبدالله بن امام أهل السنه أحمد بن

حنبل الشيباني .

تحقيق د/محمد بن سعيد بن سالم القحطاني

الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)

الناشر : دار ابن القيم

الفصل في الملل والأهواء والنحل

تأليف / الامام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري المتوفى

سنة (٤٥٦ هـ) .

الطبعة الأولى

دار الفكر

وبهامشه الملل والنحل

تأليف / الامام أبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني

الفرق بين الفرق

تأليف / عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفرائيني

التميمي المتوفى (٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م)

تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد

الناشر : دار المعرفة - بيروت / لبنان .

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل

تأليف / الامام ابن القيم الجوزية

الناشر : دار الفكر .

منهاج السنه النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية

تصنيف / أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحميد الشهير بابن

تيمية الحرائي الدمشقي الحنبلي

المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان

العلل والنحل للشهرستاني

تأليف د/عبد اللطيف محمد العبد

الطبعة الأولى (١٩٧٧ م)

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية •

مدارج السالكين بين منازل اياك نعبد واياك نستعين

تأليف / ابن قيم الجوزية

تحقيق / محمد حامد الفقى

الناشر : دار الفكر العربى •

(١٠) كتب اللغة :

كتاب التعريفات

تأليف / الشريف على بن محمد الجرجاني

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان •

ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة •

تأليف / الاستاذ الطاهر أحمد الزاوى

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان

جواهر البلاغة فى المعانى والبيان والبديع

تأليف : السيد المرحوم أحمد الهاشمى

الناشر : دار احياء التراث العربى - بيروت / لبنان •

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تأليف / محمد بن محى الدين عبد الحميد

الناشر : دار الفكر

غريب الحديث

تأليف / الامام أبى سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابى

البستى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ •

تحقيق : عبدالكريم اسراهيم الغرباوى

الاستاذ المشارك فى جامعة أم القرى

الناشر : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى

لبنان العرب

تأليف : الامام العلامة ابى الفضل جمال الدين العصرى

الناشر : دار صادر - بيروت / لبنان

مجمع الأمشال

تأليف : ابى الفضل احمد بن محمد بن ابراهيم النيسابورى

الميدانى المتوفى سنة ٥١٨ هـ .

تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد

الناشر : مطبعة السنة المحمدية

مفاتيح العلوم

تأليف / الامام ابى عبدالله محمد بن احمد الخوارزمى

الناشر : دار الكتب العلمية

م - المفردات فى غريب القرآن

تأليف / ابى القاسم الحسنى بن محمد الاصفهاني (٥٠٣ هـ)

تحقيق : محمد سيد كيلانى

الناشر : دار المعرفة - بيروت / لبنان .

م - المطلع على ابواب المعقن

تأليف / الامام ابى عبدالله شمس الدين الحنبلى

الناشر : دار الفكر .

م - معجم مقاييس اللغة

تأليف / ابى الحسين احمد بن فارس بن زكريا

المتوفى (٣٩٥ هـ) .

تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون

الناشر : دار الكتب العلمية - ايران - قم - خيابان رام .

(٧٣١)

م - معاني الحروف

تأليف : ابي الحسن علي بن عيسى الرمانى النحوى

(٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)

تحقيق : د/عبدالفتاح اسماعيل شلبي

الناشر : مكتبة الطالب الجامعى - مكة المكرمة

م - المغرب فى ترتيب المغرب

تأليف : الامام ابي الفتح ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرزى

ولد سنة ٥٣٨ - وتوفى (٦١٦ هـ) •

الناشر : دار الكتاب العربى - لبنان / بيروت •

م - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى

تأليف العلامة احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومى

المتوفى عام (٧٧٠ هـ)

الناشر : المكتبة العلمية - بيروت / لبنان •

م - المفرد العلم فى رسم القلم

تأليف : المرحوم السيد احمد الهاشمى

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان •

م - مختار الصحاح

تأليف : محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازى

المتوفى سنة (٦٦٦ هـ)

الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت / لبنان

ن - النهاية فى غريب الحديث والأثر

تأليف الامام مجد الدين المبارك الجزرى

ابن الاثير

الناشر : دار الفكر (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) •

م - شرح المعلقات السبع

تأليف / ابي عبد الله الحسين بن احمد بن الحسين الزوزنى

الناشر : دار بيروت -- لبنان •

(١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م)

ع - العقد الفريد

تأليف : الفقيه أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسى

المتوفى سنة (٣٣٨ هـ •

تحقيق :

محمد سعيد العريان

الناشر : دار الفكر •

الامثال والحكم

للامام / ابي الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى

تحقيق فؤاد عبد المنعم

الطبعة الأولى / دار الحرمين للطباعة والنشر - قطر (١٤٠٣هـ) •

(١١) كتب التاريخ والتراجم :

الأعلام

تأليف / خير الدين الزركلي

الناشر : دار العلم للملايين •

الطبعة الرابعة (١٩٧٩ م) بيروت •

البداية والنهاية

تأليف / ابوالفداء الحافظ بن كثير الدمشقي

المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) •

الناشر : مكتبة المعارف ، بيروت •

تاريخ الطبري

تأليف / ابى جعفر محمد بن جرير الطبري

تحقيق / محمد أبوالفضل ابراهيم

الناشر : دار سويدان - بيروت / لبنان •

تهذيب الأسماء واللغات

تأليف / العلامة ابى زكريا محى الدين بن شرف النووي

المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان

الجواهر الثمين فى سير الخلفاء والملوك والسلطين

تأليف / ابراهيم بن محمد بن أيذر العلائى المعروف بابن دقمساق

تحقيق د/سعيد عبدالفتاح عاشور

الناشر : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى •

كلية الشريعة والدراعات الاسلامية

السعودية / مكة •

(٧٣٤)

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال
تأليف / العلامة الامام الحافظ صفى الدين احمد بن عبد الله
الخزرجى الانصارى .
المتوفى بعد سنة (٩٢٣ هـ) .
الناشر : مكتب المطبوعات الاسلامية - بيروت .

الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب
تأليف / الامام الجليل العلامة برهان الدين ابراهيم ابن على بن
محمد بن فرحون اليعمرى المدنى المالكى
بهامشه كتاب الابتاج بتطريز الديباج
للعلامة احمد بن احمد بن احمد بن عمر بن محمد أقيت عرف ببابا
التنكس .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان .

شذرات الذهب في أخبار من ذهب
تأليف / أبى الفلاح عبدالحى بن العماد الحنبلى
المتوفى سنة (١٠٨٩ هـ) .
الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

الفتح المبين في طبقات الأصوليين
تأليف / عبدالله مصطفى المراغى
الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م
الناشر : محمد أمين دمج وشركاه
بيروت / لبنان .

الفوائد البهية في تراجم الحنفية
تأليف / العلامة أبى الحسنات محمد عبدالحى اللكنوى الهندى
الناشر : دار المعرفه للطباعة والنشر
بيروت - لبنان .

طبقات الحنابلة

تأليف / القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت / لبنان •

طبقات الفقهاء

تأليف / لأبي اسحاق الشيرازي الشافعي (٣٩٣ هـ - ٤٧٦ هـ)
تحقيق / د. احسان عباس
الناشر : دار الرائد العربي
بيروت / لبنان •

طبقات الحفاظ

تأليف / جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) •
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان •
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م •

طبقات الفقهاء

تأليف / أبي اسحاق الشيرازي
المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) •

ويليه

طبقات الشافعية

تأليف / أبي بكر ابن هداية الله الحسيني الملقب بالمصنف
المتوفى سنة (١٠١٤ هـ) •
تصحيح ومراجعة فضيلة الشيخ خليل الميس
الناشر : دار القلم - بيروت / لبنان •

طبقات الشافعية الكبرى

تأليف / تاج الدين أبي نصر عبدالله ابن تقي الدين السبكي
الطبعة الثانية •

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان •

الامامة في تمييز الصحابه

تأليف / شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد

العسقلاني المصري الشافعي المعروف بابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان •

مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان

تحقيق عبدالله الجيوزي

الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ م)

معجم الأدباء

ياقوت الحموي

الطبعة الثالثة : دار نهضة مصر ، للطباعة والنشر ، القاهرة •

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

لابي الفرج ، عبدالرحمن بن علي ابن الجوز

الطبعة الأولى

مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد (١٣٥٨ هـ)

وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان

تأليف / أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان

دار صادر ، بيروت (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) •

سير اعلام النبلاء

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان (١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ م) •

كشف الظنون

الناشر : دار الفكر بيروت - لبنان (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) •

لسان الميزان

لابن حجر العسقلاني

الطبعة الشاشية

الناشر : مؤسسة الاعلمي بيروت لبنان (١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م)